



معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٣٤)

ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة
ومردوداتها على التنمية البشرية

يونية ٢٠١٢

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٣٤)



ملاحح التغييرات الاجتماعية المعاصرة
ومردوداتها على التنمية البشرية

جمهورية مصر العربية
مركز دراسات التنمية البشرية

حول ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية

الباحث الرئيسى

أ.د. وفاء أحمد عبدالله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانة ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعيئاً دائماً على مسار رؤية تضىء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامة ورخاء مصرنا الحبيبة.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظرة على الجهود المبذولة والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

أ.د. فادية محمد عبد السلام

ملاحم التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية

المشاركون فى هذه الدراسة :

- أ.د. وفاء أحمد عبد الله (باحث رئيسى)
أ.د. خضر عبد العظيم أبو قورة
أ.د. لطف الله إمام صالح
أ.د. زينات طبالة
أ.د. دسوقي عبد الجليل
أ.د. عزة الفندرى
أ.د. إيمان منجى

مستخلص

تأتي أهمية الدراسة إلى أن هناك تغيرات إجتماعية شهدتها المجتمع نجت عن التحولات الجذرية التي شهدتها العالم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية ومآصليهما من ثورة المعلومات والتطور التكنولوجي.

وبناءً على ذلك تهدف الدراسة إلى التعرف على بعض ملامح ما يحدث من تغيرات إجتماعية وثقافية كنتيجة للتحول إلى النظام العالمي الجديد . ولتحقيق هذا الهدف سوف يتم تغطية ورصد بعض ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة المؤثرة على التنمية البشرية في إطار العولمة وذلك من خلال سبعة قضايا على النحو التالي:

- **القضية الأولى :** تشخيص سوسيولوجي لقضية التغير في المجتمع المصري : وذلك من منظور التراتب السوسيولوجي كمحاولة تشخيص نظرية من أجل التعرف على وضع إرادة التغير في مصر كمدخل لمناقشة إشكالية التغير الاجتماعي ، وضعا في الإعتبار خصوصية الحالة وطرح رؤية نحو المستقبل مع إثارة تساؤلات حول ثورة ٢٥ يناير ، ومناقشة دورها في إمكانية إحداث نهضة مصرية حديثة.

- **القضية الثانية :** العولمة بإعتبارها العامل المؤثر على إحداث التغير في الوقت المعاصر وذلك بالتركيز على منظور تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على رأس المال الاجتماعي في مصر ، وتداعيات مخاطرها ، وذلك تطبيقاً على الحالة المصرية من خلال رؤية بحثية حاولت إستخدام مفهوم علاقة السبب بالآثر بين آثار العولمة وبسبب التغيرات في رأس المال الاجتماعي المصري.

- **القضية الثالثة :** الثقافة كمدخل لمواجهة آثار العولمة وتنمية الطابع القومي للشخصية المصرية : وفي هذا السياق تم طرح مفاهيم الثقافة ، وثقافة العولمة وخصائصها وإنعكاساتها على الواقع الاجتماعي متجسداً في الأسرة ، وتنمية الطابع القومي للشخصية المصرية ودور التربية في هذا السياق . وتطرح الدراسة إستراتيجية تصل على مواجهة الآثار السلبية لثقافة العولمة.

- **القضية الرابعة :** المشاركة الشعبية والشراكة الدولية كآلية من أجل التغير للتنمية في إطار العولمة : حيث يتم طرح آليات إحداث التغير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى تقديم مقترحات حول تطوير آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغير الذي يحقق المطالب الشعبية ويعمل على تعميق الهوية الوطنية في مواجهة متفرضه العولمة من نظم وآليات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

- **القضية الخامسة :** التغير الاجتماعي وقطاع التعليم : تم دراسة أثر تغير عدد السكان على تغير الطلب على خدمة التعليم وأثر تغير القيم على هذه الخدمة في إطار تغير دور المجتمع المدني ، وتحقيق المساواة كركيزة أساسية للتغير الاجتماعي والذي يتركز في عصر العولمة على أشكال وأنماط جديدة للخدمة التعليمية وذلك في ظل الإفتتاح على العالم وتحقيق إقتصاد المعرفة.

- **القضية السادسة :** واقع التغير الاجتماعي في قطاع الصحة : حيث التغيرات الاجتماعية في ظل العولمة والحق في الصحة وأثر ذلك على الأوضاع الصحية والتي من أهمها الحصول على الغذاء الصحي والخدمة الصحية خاصة للفئات الفقيرة والمهمشة.

- **القضية السابعة :** الإدارة المجتمعية والحكم الرشيد : حيث تم التركيز على الحوكمة كأحد أهم النظم التي أفرزتها العولمة وذلك لمواجهة قضايا الفساد بالتطبيق على قطاعي التعليم والصحة ، ثم تقديم مقترح بإستراتيجية لمواجهة هذا الفساد.

يتضح مما سبق رصده ومناقشته في ضوء محدودية الوقت المتاح للدراسة تم فقد إختيار بعض المجالات الاجتماعية لرصدها وتحكيمها ومناقشتها على أمل إجراء المزيد مستقبلاً من الدراسات المتأنية لما حدث من تغيرات في باقي المجالات الاجتماعية التي لم تخضع لها هذه الدراسة .

إن هناك حاجة لمزيد من الدراسات المتأنية المتعمقة لتغطية التغير في المجالات الاجتماعية المختلفة في إطار العولمة ومردود ذلك على التنمية البشرية خاصة في ظل المتغيرات التي أحدثتها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

The current Social Changes Characteristics and Their Impact on Human Development

The society has known several social changes that were generated from the vouted transferes that the world had known in the economic, social, political, educational and information technologies areas.

The research aimed to investigate and explore some characteristics of these changes in those areas resulted from the transfere towards the new world system. To achieve this objective the researche will try to cover certain social characteristics of the changes occurred contemporary tha affected the human development within the context of globalization through investigating and exploring seven issues.

First Issue: to conduct sociological diagnosis for the changes occurred in the Egyptian society. This issue is investigated through the sociological heritage as a theoretical diagnostic trail in order to know more about the will to change in Egypt as un approach to discuss the social change problematic. Such investigation is done taking in consideration the uniqueness of the Egyptian case by elaborating a future vision and raising certain interrogations about ٢٠ January revolution and its role to create a possible modern Egyptian progress.

Second Issue: attempts to discuss the globalization as influencial factor to create change in the contemporary present. This issue will be noked by exploring the globalization negative socio-economic effects on the Egyptian social capital as encountered risks. This is done through an application on the Egyptian case through a research perspective that tried to use the cause/ effect relationship concept, i.e. trying to relate the globalization effects and changes that had accrued in the Egyptian social capital.

Third Issue: investigates the culture as an approach to discuss the globalization effects developing the national identity of the Egyptian personality. In this context the following issues had been discussed: the concepts of culture, the culture of globalization, its social reflections on the family, the development of the national style of the Egyptian identity and the role of upbringing and nurturing in this concern. The study of this issue tried to formulate a strategy against the negative effects of the culture of globalization.

Fourth Fissue: handled the popular participation and the international partnership as a machinery to change for development within the globalization context. Certain propositions have stated for developing the popular participation and the international partnership to create the change that realizes the popular demands on enhances the national identity in front of the globalization socio- economic system and machineries.

Fifth Issue: handled the social change and the education sector. The following issues war covered; the effect of the population number changes on changing the demand for education, the effect of change in values on the demand for education with relation to the change of the civil society role and realizing the equity as a principal base for social change, where the education in the globalization era depends on new types of education in order to be more open to the world and realize the economy of knowing.

Sixth Issue; handled the social change in the health sector and rights to obtain the health services within the globalization and the effects of all these on obtaining a healthy food and health services for the poor and economically and socially marginalized strata.

Seventh Issue: covered the societal management and the rational governing. This part of research covered governance as one of the important system that resulted from globalization to face the corruption. The education and the health sectors were the main areas for the application. This part is ended by submitting a strategy against the corruption.

ملاحح التغييرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية

تقديم :

شغل مفهوم التغيير الاجتماعي إهتمام الباحثين والدارسين في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على السواء من حيث تحديد العوامل الدافعة له والمؤثرة فيه والمحددة لمردوداته ومعرفة طبيعة الآثار الناجمة عن ما يحدث نتيجة لهذا التغيير وتحديد لأهم نتائجه ، ويؤكد البعض بأن التغيير الاجتماعي الحالي في إطار التغييرات السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية الحالية يشكل تحولات جذرية تصل إلى حد الثورات على الأوضاع القائمة والتي يتم من خلالها إحداث تغييرات جوهرية في كل من هذه المجالات .

ولا شك أن ما يحدث من هذه التغييرات يرتكز أساساً على ما يواكبها من الجديد من التنمية العلمية وإستخدام المستحدث من التكنولوجيا وثورة المعلومات والتي صاحبت العصر الحالي عصر العولمة . .

وهنا تفرض العولمة دورها بوصفها عنصراً دافعاً للتغيرات الجديدة التي تمر بها العديد من المجتمعات ومدعمة لهذا الدور من خلال ثورة المعلومات والتقدم الإعلامي المذهل والتقدم التقني المتجدد حيث تطرح تأثيراتها كواقع فعلى يوجب البحث الجاد في كيفية التعامل مع هذا الواقع الجديد من خلال التفكير الفعلى في وضع الإستراتيجيات والخطط التي يمكن من خلالها إعادة صياغة للأساليب التي من شأنها أن تحقق ما نتطلع إليه من أهداف لإحداث التغيير إلى الأفضل .

فالتنمية البشرية الجادة والموضوعية أصبحت حالياً في عصر العولمة لا ترتبط بالتغيرات الاقتصادية فحسب ولكنها تتأثر أيضاً بما يصاحبها من التغييرات الاجتماعية والتربوية الإيجابية حيث لا جدوى من الإصلاحات الاقتصادية إذا إختلت منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية وسادت الفوضى وانتشرت الإحرفات وعم الفساد وانعدم الأمن والأمان وحدث التسبب والإتهيار في النظم الإدارية والمجتمعية وإختل التوازن البيئي الطبيعي والمجتمعي ، الأمر الذي يوضح مدى الإرتباط بين المنظومات الثلاث السياسية والإقتصادية والاجتماعية والمسئولة مجتمعه عما يتحقق من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق آمال وطموحات المجتمع على المدى القصير والبعيد . . .

وفى هذا السياق تأتي أهمية هذه الدراسة والتي تستهدف بكل أساس التعرف على بعض ملاحح ما يحدث من تغييرات إجتماعية وثقافية كنتيجة للتحويل إلى النظام العالمى

الجديد والذي فرض هيمنته على العالم منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي والتي أصبحت تسيطر عليه السوق الرأسمالية سيطرة كاملة ومطلقة الأمر الذي انعكس على الأصدقاء الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في صورة عولمة الاقتصاد وعولمة الثقافة وعولمة القيم . . .

وفي إطار محاولة تحقيق هذا الهدف يعتبر التغيير الاجتماعي في إطار العولمة وأثاره على رأس المال الاجتماعي من القضايا التي تقع في قمة الدراسات المطروحة في هذه الدراسة .

وفي ضوء الوقت المتاح لهذه الدراسة والذي لا يسمح بتغطية ورصد للتغيرات الاجتماعية المعاصرة في مجمل مجالاتها المؤثرة على التنمية البشرية في إطار العولمة فإنه يتم تقديمها تحت عنوان ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على هذه التنمية ، وذلك من خلال تقديم عرض نظري للتغيير بالنسبة لبعض المجالات الاجتماعية ومنها الثقافة والمشاركة الشعبية وعرض تطبيقي بالنسبة لمجالات الصحة والتعليم والحوكمة على أمل إجراء المزيد مستقبلاً من الدراسات المتأنية لما حدث من تغيرات في باقي المجالات الاجتماعية التي لم نخضع لهذه الدراسة .

كما تجدر الإشارة إلى أن مجالات التطبيق التي تناولتها هذه الدراسة تم إختيارها بناء على ما لها من قوة العلاقة المؤثرة بشكل مباشر وفعال بالنسبة للتنمية البشرية بالإضافة إلى أن مجال الحوكمة فرض أهميته بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي واكبت فترة إجازة هذه الدراسة باعتبار ضرورة تفعيل هذا الموضوع بعد قيام هذه الثورة (١) .

والدراسة المقدمة دراسة نظرية مكتبية تستند على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى رسم ملامح لشكل وطبيعة ونوعية التغيرات لسمات بعض المجالات الاجتماعية والتي أحدثت التغيير الحالي في طبيعة هذه الجوانب من حيث إرتباطها بتنمية المجتمع كمردود لما أفرزته إستراتيجيات وسياسات العولمة في الجوانب السياسية والاقتصادية .

في ضوء ما تقدم فإن القضايا الاجتماعية التي تناولتها هذه الدراسة في إطار الهدف والأسلوب المستخدمين لإجرائها والتي سبق الإشارة إليهما تتعامل مع عدد سبعة من القضايا الاجتماعية تبدأ أولها بتشخيص سوسيولوجي لقضية التغيير في المجتمع المصري ثم تستعرض ثانياً قضية العولمة باعتبارها العامل المؤثر على أحداث التغيير في الوقت المعاصر بالتركيز على منظور تأثيراتها السلبية على رأس المال الاجتماعي في مصر ، كما

١ تجدر الإشارة إلى أن ثورة ٢٥ يناير قد حدث أثناء تنفيذ مقترح لهذه الدراسة تم إعداده مسبقاً ضمن خطة بحوث المعهد ٢٠١٠ / ٢٠١١ وحدثت الثورة أثناء تنفيذه الأمر الذي إستوجب من المشاركين في هذه الدراسة إلى الإشارة إلى بعض جوانب هذه الثورة إما كنوافع أو أليات وليس كنتائج لم يتأكد نورها بعد في إحداث عملية التغيير المطلوب .

تناولت الدراسة الثالثة والرابعة بشكل نظري قضيتى الثقافة والمشاركة الشعبية كنماذج متأثرة بفاعليات هذه العولمة فى عديد من الجوانب الثقافية والمعرفية والإجرائية تجاه إحداث التغيير .

كما تقوم الدراسة بتقديم بعض نماذج تطبيقية لحدوث التغيير فى بعض مجالات التنمية الاجتماعية وذلك من خلال تقديم ثلاث دراسات ترصد ما حدث من تغير فى مجالات التعليم والصحة والحوكمة والتي تمثلها الدراسات الخامسة والسادسة والسابعة وبناء على ذلك فإن الدراسات التالية تمثل محتوى هذا العمل البحثى وهى تعمل فى مجموعها على تحقيق الهدف الرئيسى الذى يسعى إلى تحقيقه " لوضع ملامح للتغيرات الاجتماعية المعاصرة فى مصر فى إطار مؤثراته على التنمية البشرية " ، و يتمثل هذا المحتوى فى الدراسات التالية :

- ١ - التغيير الاجتماعى و الإتجاه إلى المستقبل / الحالة المصرية نموذجاً .
- ٢ - العولمة وتداعيات مخاطرها على تسييل وهشاشة رأس المال الاجتماعى / الحالة المصرية .
- ٣ - المدخل الثقافى فى مواجهة آثار ثقافة العولمة وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية .
- ٤ - المشاركة الشعبية والشرابة الدولية كآلية من أجل التغيير للتنمية فى إطار العولمة .
- ٥ - التغيير الاجتماعى و قطاع التعليم .
- ٦ - التغيير الاجتماعى وقطاع الصحة .
- ٧ - الإدارة المجتمعية والحكم الرشيد .

ويتم تقديم منتج هذه الدراسات فى فصلين

الفصل الأول : ويقدم جانب نظرى يشمل الأربعة دراسات الأولى حول قضية التغيير الاجتماعى وقضية العولمة وتداعيات مخاطرها وقضية الثقافة فى مواجهة آثار العولمة وقضية المشاركة الشعبية والشرابة الدولية كآليات للتغيير فى إطار العولمة .

الفصل الثانى : ويقدم جانب تطبيقى يتم فيه رصد لموضوع التغيير فى ثلاث قضايا اجتماعية وهى قضية التعليم والصحة والحوكمة .

ولا شك أن منتج هذا العمل يحتاج إلى المزيد من الدراسات الميدانية المرتبطة برصد ودراسة ما تعكسه التغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية المعاصرة وتحليلها لمعرفة

المزيد من تأثيراتها على كل الجوانب الاجتماعية وتحويل ما تم التوصل إليه من هذه التغيرات والإنتقال بها من وضعها كلامح إلى واقع مؤكد يمكن التعامل معه بقدر عالٍ من الثبات بالنسبة للمستقبل بشكل علمي لتعظيم إيجابياته والقضاء على سلبياته للوصول إلى مستقبل أفضل في إطار العولمة .. والله ولي التوفيق ،

فهرس المحتويات

الصفحة	
١	الفصل الأول : الجانب النظري للدراسة
٢	<u>القضية الأولى: التغير الاجتماعي والاتجاه إلى المستقبل</u>
	الحالة المصرية نموذجاً
٢	أولاً : فى المدخل: قضايا فى المركز - تفكيك الظاهرة
٦	ثانياً: إشكالية الظاهرة وبعض سماتها فى التراث السوسولوجى
١١	ثالثاً : ماذا عن إشكالية ظاهرة التغير فى المجتمع المصرى
	وسبل الإتجاه للمستقبل.
١٥	رابعاً: التغير الذى أحدث إنفراجاً فى البناء الاجتماعى المسدود
	نذر التغير - اللحظة التاريخية ودلالاتها .
١٨	خامساً: معالم الطريق إلى المستقبل
٢٢	سادساً : بعض الحصاد
٢٦	<u>القضية الثانية: رأس المال ذهنى المصرى بين مطرقة العولمة</u>
	وسندان سياسات التعولم
٢٧	(القسم الأول) العولمة (الكوكبية - الكوننة) :
٢٧	(أولاً) ضيق الفجوة الزمنية بين الاكتشاف العلمى وتطبيقه
	صناعياً.
٢٨	(ثانياً) الإنتقال من التقنى الآلى إلى التقنى الرقمى.
٢٨	(ثالثاً) المشاركة فى الملفات وفى المعلومات وفى المعلوماتية.
٢٩	(رابعاً) الإتصال بديلاً عن الإنتقال.
٢٩	(خامساً) التبادل عن بعد
٣٠	(سادساً) الحرب عن بُعد.
٣٠	(سابعاً) تواصل أجيال تقنيات التبادل عن بُعد .
٣١	(ثامناً) الثورة البيولوجية والخلايا الجينية والتطويع الوراثة.
٣٢	(تاسعاً) الإستعمار الجينى لدول العالم الثالث .
٣٣	(عاشرأ) إحلال التخليقى محل الطبيعى من مواد .

- ٣٣ (حادى عشر) تصغير الأشياء وطباعتها ونسخها وإستنساخها.
- ٣٣ (ثانى عشر) الفكر المبدع أولى بالحماية .
- ٣٤ (ثالث عشر) العالم قرية واحدة معلوماتياً وإتصالياً وإستثمارياً.
- ٣٤ (رابع عشر) تعدى الجنسيات بعد تعدد الجنسيات أعمالاً.
- ٣٦ (القسم الثانى) منظومة إدارة العولمة:
- ٣٦ (أولاً) الدول الصناعية السبع رأس منظومة إدارة الاقتصاد العالمى.
- ٣٦ (ثانياً) تنامى نفوذ الشركات متعددة الجنسيات .
- ٣٦ (ثالثاً) التجارة الإلكترونية بديلاً عن التجارة الورقية .
- ٣٨ (رابعاً) التجارة الإلكترونية ثورة غيرت أوجه الاقتصاد والمجتمع والسياسة .
- ٣٩ (القسم الثالث) مخاطر العولمة (مخاطر: الكوكبية - الكونية).
- ٣٩ (أولاً) الإنكشاف المعلوماتى.
- ٣٩ (ثانياً) حروب الجينات والخلط بين الأجناس.
- ٤٠ (ثالثاً) فقدان السلالات النباتية لإنتاجيتها نتيجة إستثارة الوعى الهجنى والتنوع البيولوجى للمحاصيل الزراعية الرئيسية.
- ٤١ (رابعاً) إستلاب المنوعات البيولوجية للمحاصيل وإيداعها ببنوك الجينات.
- ٤١ (خامساً) فقدان الآلية السياسية لإثبات الحقوق فى الأصول الوراثية النباتية فى ظل إتفاقية الجات.
- ٤٢ (سادساً) فقدان الآلية القانونية لإثبات الحقوق فى الأصول الوراثية.
- ٤٢ (سابعاً) مخاطر عولمة الاقتصاد المصرى .
- ٤٥ (ثامناً) التناقض بين الإندماجات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية.
- ٤٧ (تاسعاً) إستعمار قديم فى ثوب جديد الرقمنة خيوطه.
- ٤٧ (عاشراً) تقنين وشرعنة معولمة الهيمنة الإستعمارية.
- ٤٨ (حادى عشر) توسيد وتأسيد سياسى هش وواد الأعمدة المؤسسية للمجتمع السياسى .

٤٩ (القسم الرابع) تسييل رأس المال الاقتصادى المصرى (السبب):

٤٩ (أولا) إعادة بناء البنية التحتية والفوقية المصرية خلال حقبتى

الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم.

٤٩ (ثانيا) تبنى برنامج لإصلاح السياسات القطاعية ظاهره التحرير

وباطنه الإنزلاق إلى مثالب النمو بلا تنمية .

٥٠ (ثالثا) تطبيق برنامج للخصخصة غابت عنه المعايير العادلة عند

التقييم وفى الإجراءات وفى تحديد القيمة.

٥١ (رابعا) تعويم الجنيه المصرى فى بداية عام ٢٠٠٣ أدى إلى

إغراقه فى ظلمات التدنى.

٥٢ (خامسا) تمويل مباح لأصحاب الحظوة الذين تتأقلوا فى السداد

وتكلموا عند التسوية لدى التعثر المصطنع بعضه.

٥٣ (سادسا) أكثر من ستة عشر ألف فدان تم تخصيصها لفرد قليل من

المستثمرين بالأمر المباشر .

٥٤ (سابعا) أراضى مخصصة لحل أزمة الإسكان تذهب سعيًا منكورا

غير مشكور إلى سبعة من رجال الأعمال.

٥٤ (ثامنا) الإطاحة بالمحاصيل الإستراتيجية من التركيبة المحصولية.

٥٦ (تاسعا) لفظ الصناعات الإستراتيجية من المنظومة الصناعية

المصرية.

٥٧ (عاشرا) تجريف تنموى للإقتصاد العيى إحيازا للإقتصاد المالى

النقدى المضارب.

٥٩ (القسم الخامس) تسييل رأس المال الاجتماعى المصرى (السبب):

٥٩ (أولا) تدمير الأسرة عناصر وأوصالاً.

٥٩ (ثانيا) تفكيك منظومة القيم والمعايير والمعانى عمدا مع سبق

الإصرار والترصد.

٦١ (ثالثا) إبلاء النسيج الثقافى والاجتماعى :

٦٨ (القسم السادس) هشاشة رأس المال ذهنى (الأثر):

٦٨ (أولا) التدنى بالتمنى والتلى دون أن يقر شينا ففى القلب

أو يصدق العمل .

- ٦٨ (ثانيا) التعامل بالحيلة والتحايل دون نفس لومة.
 ٦٩ (ثالثا) طفو وسيادة الغث وإطواء وإنحسار وإغراق الثمين.
 ٧٠ (رابعا) تعطيش الأرض والبشر والزرور والضروع .
 ٧١ (خامسا) تجويع البشر والضروع .
 ٧٣ (سادسا) إشاعة الأوهام بالأرقام سترًا لفظاظة وفضاعة رباعيات
 الجهل والمرض والفاقة والبطالة.
 الخلاصة :

- ٧٤ رأس المال الذهني المصري في محنة ، فما الحل ؟
 ٧٧ القضية الثالثة: "المدخل الثقافي في مواجهة آثار العولمة ، وتنمية الطابع القومي للشخصية المصرية"

مقدمه

- أولا : ماهية الثقافة
 ٨٥ ثانيا : ثقافة العولمة وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي : "الأسرة نموذجا"
 ٩٢ ثالثا : تنمية الطابع القومي للشخصية المصرية.
 ١٠٠ رابعا : تصور إستراتيجي مقترح للتخطيط الثقافي كمدخل رئيسي في سبلات
 ثقافة العولمة ، وتنمية الطابع القيمي للشخصية المصرية .
 ١٠٧ القضية الرابعة : "المشاركة الشعبية والشركة الدولية والتغيير
 للتنمية في إطار العولمة"

- أولا: العولمة والتغيير
 ١١٠ ١ - فلسفة التنمية الشاملة والتغيير
 ١١٠ ٢ - أيولوجية العولمة الاجتماعية والتغيير.
 ١١٣ ثانيا: الشراكة الدولية والمشاركة الشعبية والتغيير الاجتماعي
 ١١٥ في إطار العولمة : المفاهيم - التعريفات - الآليات.
 ١١٦ ١ - الشراكة كأداة للتغيير في العلاقات الاقتصادية الدولية
 في إطار العولمة.
 ١١٩ ٢ - صور المشاركة الشعبية الدوافع والفوائد .
 ١٢١ ٣ - نظم المشاركة الشعبية في ج.م.ع وآلياتها
 ١٢٢ ثالثا: آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير
 في عصر العولمة:

- ١٢٣ - تعريف المجتمع المدنى.
- ١٢٤ - العولمة وإتساع النطاق الجغرافى لأنشطة المجتمع المدنى وتعدد آلياته لإحداث التغيير فى مجال التنمية الاجتماعية .
- أ - المجتمع المدنى العالمى.
- ١٢٤ ب- المجتمع المدنى عبر القومى .
- ١٢٥ ج- المجتمع المدنى العالمى المنهجية والقضايا التى يتناولها.
- ١٢٦ رابعا: تعريفات المشاركة الشعبية والشاركة الدولية لإحداث التغيير فى إطار العولمة وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.
- ١٢٩ - ١ - منهجية اتخاذ القرارات ووضع السياسات.
- ١٢٩ - ٢ - الأهداف غير المعلنة للشاركة الدولية.
- ١٣٠ - ٣ - عنصر التمويل.
- ١٣١ - ٤ - ثورة ٢٥ يناير وتعريفات المشاركة الشعبية والشاركة الدولية لإحداث التغيير
- ١٣٢ - ٥ - بنود جديدة لإطار تعريفات المشاركة الشعبية والشاركة الدولية اضافتها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لإحداث التغيير فى ظل العولمة .
- ١٣٥ - ٦ - تعريفات المشاركة الشعبية والشاركة الدولية لإحداث التغيير فى إطار العولمة.
- ١٣٦ خامسا: تعاظم دور الشاركة وتراجع دور الدولة لإحداث التغيير فى إطار العولمة.
- ١٣٧ سادسا : مقترحات حول تطوير آليات المشاركة الشعبية والشاركة الدولية لإحداث التغيير الذى يرتضيه المجتمع القومى للتنمية فى إطار العولمة.
- ١٤١

١٤٧	الفصل الثاني : الجانب التطبيقي للدراسة
١٤٨	القضية الخامسة : "التغير الاجتماعي وقطاع التعليم "
١٤٩	مقدمة
١٥٠	المحور الأول : أثر تغير عدد السكان على تغير الطلب على خدمة التعليم .
١٥٦	المحور الثاني : أثر تغير القيم ... مفهوما وترتيبيا ... على التغير من خدمة تعليمية تعظم الجدوى الاجتماعية إلى سوق لتقديم خدمة يحكمها المكسب والخسارة .
١٦٠	المحور الثالث : تغير مسئولية تقديم الخدمة التعليمية من الدولة بالدرجة الأولى إلى شراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وظهور لغات متعددة أثرت على نسيج المجتمع :
	- دور المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية في قطاع التعليم.
	- اللامركزية في إدارة العملية التعليمية ودور مجالس الأمناء .
	- الحوكمة والمشاركة المجتمعية .
١٦٨	المحور الرابع: التغير وقطاع التعليم وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع كأحد عناصر الحوكمة .
١٧١	المحور الخامس : الإفتتاح على العالم واقتصاد المعرفة وأشكال جديدة للخدمة التعليمية.
١٧٩	القضية السادسة: " التغير الاجتماعي " وقطاع الصحة"
١٨٠	مقدمة
١٨١	أولا : العولمة والحق في الصحة
١٨٣	ثانيا :تغير النظم الصحية في ظل التغيرات الاجتماعية.
١٨٧	ثالثا: حول النظام الصحي الحالي
١٩٠	رابعا : الهيئات التي لديها سلطة سن القوانين ورسم السياسة الصحية
١٩٥	خامسا :حول الإتفاق الصحي
٢٠١	سادسا :سوء التغذية

٢٠٦	سابعا: أهم التوصيات
٢٠٩	<u>القضية السابعة: الحوكمة : "الإدارة المجتمعية والحكم الرشيد"</u>
٢١١	أولاً : مفهوم الحوكمة وتطور نشأته .
٢١٢	ثانياً : شروط وخصائص الحوكمة .
٢١٣	ثالثاً : منظومة الحوكمة:
٢١٤	- مدخلات منظومة الحكومة:
٢١٦	- عمليات منظومة الحوكمة :القيادة الرؤية الإستراتيجية
٢١٧	- الأطراف المعنية بالحوكمة (الدولة والمجتمع المدني
	- القطاع الخاص - الشباب) .
٢٢٣	- مخرجات منظومة الحوكمة (التنمية الاقتصادية
	- التنمية الإجتماعية - التنمية البشرية .
٢٢٥	- قيم ومبادئ وأخلاقيات منظومة الحوكمة :
	النزاهة - الكفاءة - العدالة - والمساواة
	المشاركة - الشفافية - المساءلة .
٢٢٧	رابعاً : الفساد والإستراتيجيات المضادة له
٢٢٧	- تعريف الفساد - تأثيرات الفساد
٢٢٨	- تأثيرات الفساد
٢٢٩	- بعض صور الفساد فى قطاعى التعليم والصحة
٢٣٢	- إستراتيجية مواجهة الفساد
٢٣٤	- الخاتمة
٢٣٥	- إستخلاص وتعليق
٢٣٩	- المراجع

الفصل الأول: الجانب النظرى للدراسة

- القضية الأولى : التغير الإجتماعى والإتجاه إلى المستقبل الحالة المصرية نموذجاً.
- القضية الثانية : رأس المال المذهنى المصرى بين مطرقة العولمة وسندان سياسات التعولم.
- القضية الثانية : المدخل الثقافى فى مواجهة آثار ثقافة العولمة وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية.
- القضية الرابعة : المشاركة الشعبية والشراكة الدولية والتغيير للتنمية فى إطار العولمة.

القضية الأولى :التغير الإجتماعى والإتجاه إلى المستقبل الحالة المصرية نموذجا

أولا : فى المدخل

- قضايا فى المركز

١- غيبة علم الإجتماع النقدى والقياس الاجتماعى:

إن البحث فى قضايا التغير الاجتماعى ومشكلاته تكتفه عدداً لا بأس به من الصعوبات من منطلق أن التغير ظاهرة إجتماعية كلية عامة ومركبة من حيث أن لإنسان هو الدارس والمدرس وأحياناً تجتمع الذات الباحثة بموضوع التغير ذاته والذي هو بؤرة الإدراك .

ويصعب عليها أى الذات الدارسة أن تدرس الموضوع دراسة مستقلة وموضوعية بالكامل . أضف إلى ذلك صعوبة عزل بعض أجزاء أو عناصر التغير عن بعضها الآخر أو إخضاع جزء منها للتجريب أو الإختبار .

وبالرغم من طفرات التحديث التى أنجزتها المدارس السوسولوجية والفرنسية خاصة فى الآليات المنهجية لبحث الظواهر الاجتماعية وتحديد الإتجاه الذى عكف على تجديد مناهج البحث التى أسسها إميل دوركيم للظواهر الاجتماعية المعقدة ومنها التغير الاجتماعى خلال العقود الأربعة الأخيرة . ويفينا فى هذا الجانب التأثير الكبير والمنتاسى للعوامل السياسية والاقتصادية على العوامل الاجتماعية والأخلاقية وسعى السلطة لتوجيه العلم الاجتماعى فى عمومه إلى ما يبرز وجودها ويوطن أركان قوتها بل إستخدام بعض العاملين فى هذه المجال من أعضاء هيئة التدريس والجامعات ومراكز البحوث كأدوات لخدمة السلطة وأنظمتها وليس خدمة الحقيقة والمجتمع وتسخير الدراسات ونتائجها وفق الإستراتيجية العامة والخاصة لسلطة الدولة .

ولقد تفنن الساسة فى إستخدام وسائل شتى لتكريس تبعية العلوم الاجتماعية وخاصة (علوم السياسة ، الاجتماع ، الاقتصاد) لكل ما هو سياسى والمتمثل فى مفهوم الأمن القومى . وتحت هذه الذريعة يمكن تبرير طمس الحقائق والنتائج وتحويلها لخدمة السلطة والحاكم أساساً تحت ستار ما يخدم الأمن القومى .

وتراجع أو أهمل وأغفل ما يخدم المجتمع الأم أو المجتمع الكبير وبدلاً من أن يوظف العلم أى 'علم الاجتماع' لخدمة المجتمع ودقة تشخيص مشكلاته وحسن علاجها وحلها أولاً بأول تم

توجيهه لأن يكون فى خدمة السلطة وخادماها الوفى . ومن ثم غاب عن الساحة أو ضعف علم الاجتماع النقدى Sociologies Critique والقياس الاجتماعى Sociometrie السليم والموضوعى وعلى الرغم من إستعمال المنهج الرياضى فى علم الاجتماع ممثلاً فى الإحصاء إلا أن التوظيف كان خادعاً أو مضللاً حينما كان يستخدم لتزييف الوعى وتوجيه الأثر العام على ماتريده السلطة (١).

لقد عانى الفكر السوسولوجى فى معالجته لقضايا ومشكلات التغير الاجتماعى ولايزال فى إشكالية بنيوية مركبة كادت تغيب ملامحها عن رؤية أكثر المشتغلين بقضايا المجتمع عامة والتنمية والتخطيط خاصة . فمعظم الدراسات التى تناولت أو عالجت التغير الاجتماعى المرتبطة بالقضايا الأكبر للصيقة ، وهى تخطيط التغير الاجتماعى لتحقيق الأهداف الكبرى وهى التقدم وصولاً إلى التحديث ومن ثم وصولاً إلى النهضة كانت غائبة أو مجمدة .

لقد ضعف أو تلاشى الوعى بإدارة التغير الاجتماعى وتوجيهه نحو الأهداف الكبرى وفى مقدمتها تقدم المجتمع وتجديد عافية نظمته ومؤسساته وهيناته . وغابت أسئلة النهضة الكبرى فى كثير من الأحيان مشدودا فى معظم الأحوال إلى وتيرة شبه أحادية يمثلها عنف السلطة الحاكمة من جانب وعنф المضاهاة بين الذات والآخر من جانب آخر . وكثيراً مايقع المجتمع بين فكى رَحَى الأول السلطة الحاكمة والثانى طغيان الآخر وشخصيته الحضارية المعقدة والغامضة والتى كثيراً ماتحتفى وراء العولمة وقوانينها ويتحكم الإثنان بالتبعية فى تعويق الحراك الاجتماعى السليم الذى يفتح أبواب التغير الاجتماعى الكلى الذى يسعى إلى فهم الواقع والتعامل معه وعلاج مشكلاته أولاً بأول (٢).

٢- المجتمع المصرى وحالة التفكك البنىوى :

وإذا إنتقلنا من العام إلى الخاص ونعنى به المجتمع المصرى فيمكن القول بأن معظم مدارس علم الاجتماع المعاصر قد إستقرت على أن البناء الاجتماعى السئوى هو ذلك البناء الذى يكاد يخلو من معظم مظاهر التفكك البنىوى والذى يعالج الظلم ويحارب عوامل الفساد والقمهر . إن التفكك يؤدى إلى الضعف والوهن والظلم والقمهر يؤدى إلى الشعور بالغضب الذى يحتاج إلى تنفيس وإلا تحول مايشبه الماء المغلى فى القدر المكتوم الذى سينفجر لا محالة فى توقيت ما . لقد عانت البنية الاجتماعية المصرية من حالة إزداد كبير فى العقد الأخير وبدأت مظاهر الإزداد فى سلسلة متواصلة من الإحتجاجات والإضرابات لمختلف أطراف المجتمع على أرسفة شوارع مجلس الشعب والشورى ورناسة مجلس

الوزراء وكثيرا ما كانت تقابل إما بالتجاهل حيناً أو القمع والقسوة حيناً آخر ثم بعض الحلول الجزئية والمعالجات المبتسرة . وفى جميع الأحوال يبقى المرض قائماً وينصب الاهتمام على بعض العلاجات الجزئية للعرض دون المرض .

الكثير من الباحثين الثقة فى علوم الاجتماع والنفس والأثروبولوجيا والتاريخ والجغرافيا والسياسة يكادون يجمعون على أن الصبر والصمت من سمات الشخصية المصرية ، وأن المصريين يختزنون فى وجدانهم وعقلهم الواعى والباطن مظاهر الظلم والقمع . لكن اللافت للنظر أنه فى السنوات الأخيرة بدأ أصوات من داخل أجهزة الإعلام الرسمى وبعض ساسة الحزب الحاكم السابق فى ترديد بعض المقولات فى أن الشعب المصرى لا يثور وأنه قد أدار ظهره للسياسة والحكام ، وأنه أصبح مشغولاً بالبحث عن مصادر رزقه وقوت يومه وأن الكثيرين لايهتمون بشئون الحكم والسياسة بل إن البعض يتبجح ويقول بأن الشعب المصرى غير مؤهل لممارسة الديمقراطية .

ثم تحدث المفاجأة وخرج المارد من القمقم ويحدث انفجاره فى البناء الاجتماعى المسدود ممثلة فى ثورة ٢٥ يناير ، ثورة بلا قائد طليعتها شباب من شرائح عديدة من الطبقة الوسطى يعيش العصر بكل خصائصه الحديثة سرعان ماتضم إليهم أطياً غفيرة من أبناء وبنات الشعب المصرى بكل شرائحه وفئاته وثقافته وطوائفه وأطيافه . ثورة إنطلقت من العالم الافتراضى الذى بلورته شبكة الإنترنت وماتوفره من أدوات تواصلية حديثة مثل المدونات ، الفيسبوك والتويتر دون نسيان الهاتف المحمول "الجوال" واتطلقت هذه الوسائل كموجات البحر فى المجتمع الافتراضى غير المنظور على المجتمع الواقعى وأفرغ ميدان التحرير فى القاهرة عشرات من ميادين التحرير فى الأقاليم بدأت بالسويس والإسكندرية وسرعان ماعمت محافظات الدلتا والصعيد وفى أقل من عشرين يوماً أنجز الوعى المجتمعى المصرى والعقل الجمعى المصرى والضمير المصرى أكبر وأعظم عملية تغيير اجتماعى بنىوى كلى فى التاريخ المصرى ، يتبلور ذلك فى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتوابعها .

تفكيك الظاهرة

للباحثة الفرنسية الروسية الأصل هيلين كاريه داتكوس Helen Carrer D'Encausse كتاب قيم عنوانه "إنفجار الإمبراطورية ، والمقصود بذلك هو تفكيك إمبراطورية الاتحاد السوفيتى وتقطع أوصالها فى فترة زمنية وجيزة . ولقد حظى الكتاب باهتمام كبير من لدن الأوساط الثقافية الفرنسية بصورة خاصة والأوربية

والدولية بصورة عامة حيث المؤلفة صاحبة الكتاب من الباحثين المتميزين فى مجال العلوم السياسية والاجتماعية . وقد اعتمدت الباحثة فى دراستها العلمية على المنهج التفكيكى الذى ساعدها فى تقديم لوحة متكاملة لمسار الإمبراطورية السوفيتية قياماً وتكويناً وصعوداً وإزدهاراً ثم ضعفاً وإنكساراً وتحللاً . كان كل ذلك قبل سنوات طويلة من سقوطها الفعلى أى تفكك الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٩ .

إستدعيتُ هذا المؤلف القيم فى موضوعه ومنهجه وأنا أتأمل وأتابع مسار الثورات العربية فى عالمنا المعاصر والتي بدأت بتونس وثنت بمصر ولا تزال الإرهاصات قائمة فى كل من اليمن وليبيا وسوريا .

إذا إستعرنا رؤية هيلين كاريه دانكوس فى التحليل والمنهج نجد أهمية العامل الاقتصادى فى مسار التاريخ حينما يتعامل مع العامل الاجتماعى والثقافى ويعطى مؤشرات واضحة الدلالة على أن أنظمة الإستبداد والتسلط والظلم والقهر سوف تنتهى بالتفكك والتحلل والسقوط المدوى . ذلك لأن أنظمة الحكم فيها لم تستوعب دروس التاريخ الإنسانى وعبره خاصة حينما يتفاعل التاريخ مع الجغرافيا ، والإقتصاد مع السياسة والثقافة .

وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتى كان مؤحد تحت قبضة حزبية حديدية ، إلا أن هذه الإدارة لم تحسن إدارة شئون المجتمع بصورة ديمقراطية ليبرالية وعقلانية فيها درجات معقولة من العدالة الاجتماعية يتناغم فيها الحق الاقتصادى مع الاجتماعى والثقافى فكان السقوط ونفس الحال فى مجتمعات العالم العربى . الخلاف بين بلد وآخر هو فى الدرجة وليس فى النوع (تونس ، مصر ، اليمن ، ليبيا ، سوريا ..الخ) مجتمعات نعاتى من عجز مركب (سياسى ، إقتصادى ، اجتماعى ، ثقافى) ، حيث السلطة الإستبدادية التى لا تقبل سوغاً عن تلك التى كانت سائدة فى المرحلتين العثمانية والأوربية (٣).

فى الحالة العربية وتحديداً حالى تونس ومصر ينطبق عليها بصورة نسبية التحليل الدقيق الذى صكه عالم الاجتماع الفرنسى الشهير آلان تورين Alain Touraine عن تعدد الحركات الاجتماعية Les mouvement Sociaux متنوعة الشرائح ومتوحدة الأهداف وتحظى بعقل جمعى واع . إن مثل هذه الحركات - كما يرى تورين تحرك المياه الراكدة وتجدد الوعى وتثير الخيال السوسولوجى فى البحث والكتابة والفعل وتشكل قوة ضغط كما ذهب إلى ذلك عالم الاجتماع الأمريكى الشهير رايت ميلر فى أهمية توظيف الخيال السوسولوجى وخاصة الإستفادة من التجارب الاجتماعية على مدار التاريخ ، والتعلم من تجارب الآخرين ثم التحرر من القيود الصارمة التى تفرضها السلطة المستبدة الحاكمة .

الإسداد البنيوي الذي عانى منه المجتمع المصري أى الإسداد فى مكونات البناء الاجتماعى الكبير الذى كان يؤشر بأن المجتمع سائر فى طريق الانفجار الحتمى بالرغم من الإعلام الزائف الذى قوبل بنقد أدى إلى تعرية المقولات الخادعة التى تُبشّر باستقرار زائف أو مستقبل زاهر .

* مجتمع يتغير باستمرار بوتيرة أكثر من أقرانه وذلك منذ الحملة الفرنسية على مصر (حملة نابليون بونابارت والاحتلال الفرنسى) حتى الهجوم الأمريكى على المنطقة والذي بلغ ذروته باحتلال العراق عام ٢٠٠٣ وتداعياته المستمرة على مختلف الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وإنعكاساتها الاجتماعية على (التعليم ، الصحة ، البنى التقليدية ، الرعاية الاجتماعية ، البطالة والفقر ، الإصلاحات التحديثية .

* حملة نابليون على مصر ، حملة محمد على على بلاد الشام ، العدوان الثلاثى على مصر - النهضة المصرية الأولى فى عهد محمد على ثم اسماعيل باشا ، ثم جمال عبدالناصر ثم تشابك عوامل داخلية وخارجية لإجهاض تلك الفرصة . إنتشار الإحباط بعد هزيمة ١٩٦٧ ، ثم نشر مقولات تدعو إلى اليأس قبيل إنتصارات أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ التى كان يمكن أن يكون مَدْخَلاً إلى نهضة حضارية شاملة ، إلا أن السياسة خذلت النصر العسكرى الأكيد .. واستمر غياب الديمقراطية أو تغييبها على نطاق واسع بلغت ذروتها فى الإنتخابات الأخيرة لمجلس الشورى ربيع ٢٠١٠ وتبعها إنتخابات مجلس الشعب فى شتاء ٢٠١٠ والذي بلغ التزوير والتزييف فيها أكثر الأساليب تسلطاً وإستبداداً وفساداً .

* أوضاع إقتصادية واجتماعية وثقافية تزداد تردداً سنة تلو أخرى يزداد معها المجتمع إحباطاً فتختار واحداً من طريقين طريقة الإستكانة والعجز وقبول الأمر الواقع أو الهجرة إلى الخارج . أو الهجرة إلى الداخل وهى على أنواع ودرجات وهناك الهجرة من العمل أو الوظيفة أو المهنة ، والهجرة من الجماعة ، والهجرة من الأسرة وقد يتطور الأمر تعقيداً بالهجرة من الذات .

هذا وغيره يوجد حالة من حالات الضيق ثم الإلتواء قد يتطور إلى حالة من حالات الإغتراب بدرجاته ومستوياته مما يزيد من الآثار السالبة لعملية التفكيك التى أشرنا عليه والتى تساعد بدورها على إعاقه وتشويه مسارات التغير الاجتماعى الطبيعى .

ثانيا : إشكالية الظاهرة وبعض سماتها فى التراث السوسيولوجى

قبيلولوج إلى تحليل الظاهرة وبعض سماتها فى التراث السوسيولوجى ياحبذا لو تأملناها فى مدلولاتها الإصلاحية . فالكلمة أى التغير وردت فى كثير من المعاجم بمعنى

التحول والتبدل من حالة لأخرى فيها هو* بن منظور يقول في لسان العرب " تغير الشيء عن حاله . تحول وتبدل . حوله وبدله لكأنه جعله غير ماكان . ويقول * الفيروز ابادى (٧٢٩ - ٨١٧ هـ) (١٣٢٩ - ١٤١٥م) تغير عن حاله أى تحول . وغيره أى جعله غير ماكان وحوله وبدله .

أما التغير الاجتماعى فهو المنسوب إلى الاجتماع فى مجتمع معين فى زمان ومكان معينين . وهو التحول والتبدل المتصل بحال العمران البشرى على حد تعبير العلامة عبدالرحمن بن خلدون .

وفى أدبيات التراث السوسيولوجى فإن التغير الاجتماعى *Le changement Sociale* حسبما جاء فى الموسوعة الفرنسية *La Rousse* هو التحول والتبدل الذى يحدث فى مجتمع معين خلال فترة زمنية محددة على مستوى البنية والأنساق والوظائف ويمتد على هذا النحو إلى كل مايصيب البناء الطبقي والنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتركيبية السكانية وأنماط العلاقات الاجتماعية ثم يمتد إلى القيم ومعايير السلوك التى تحدد المكائات والأدوار والتنظيمات داخل مجتمع معين .^(١)

التغير سنة من سنن الله سبحانه فى كونه وخلقه فكل شئ يتغير . ويرى علم الاجتماع المعاصر بمختلف مدارسها القديم منها والوسيط والحديث أن التغير ظاهرة اجتماعية عامة لاتقبل الريب أو الشك .

ولقد كان التغير الاجتماعى ولايزال وحداً من القضايا المركزية فى علم الاجتماع واكتسب أهمية خاصة بفعل التأثيرات التى أحدثتها الثورة الصناعية وإتصالها المباشر بموجات متتالية من التغيرات الاجتماعية .

وفى العقد الأخير من القرن التاسع عشر وتحديداً عام ١٨٩٣ وهو تاريخ صدور كتاب عالم الاجتماع الفرنسى الشهير إميل دوركايم عن تقسيم العمل الاجتماعى بدأ الاهتمام العلمى بالتغير الاجتماعى ينتقل من ميادين علم الاجتماع إلى ميادين علم الاقتصاد وعلم السياسة . نذكر منها على سبيل المثال كارل ماركس فى دراساته عن " نقد الاقتصاد السياسى" وتحليله لأشكال الإنتاج الآسيوى وكذلك ك.بوشر فى كتابه دراسات فى التاريخ والاقتصاد السياسى الذى عالج فيه مراحل التطور الاقتصادى من الاقتصاد المنزلى المغلق

* بن منظور هو محمد بن مكرم بن على الأنصارى (٦٣٠ - ٧١١ هـ) (١٢٢٢ - ١٣٢٢م) فى كتابه لسان العرب - تنسيق على شبرى ط١ - بيروت - لبنان ، دار إحياء التراث العربى ١٤٠٨ / ١٩٨٨م .

* الفيروز ابادى ، مجد الدين محمدين يعقوب فى " القاموس المحيط ببيروت ، دار إحياء التراث العربى ، ١٤١٢ هـ الموافق ١٩٩١م

إلى مرحلة الاقتصاد القومي الذى يُفضى إلى إقتصاد عالمى وكان بوشر يصف كل مرحلة من التطور الاقتصادى بشكل نوعى من تقسيم العمل يؤدى إلى نماذج كثيرة من التغير الاجتماعى. (°)

والتغير الاجتماعى كان ولا يزال يحتل موقعا هاما وواضحا فى علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية فى مؤلفات ودراسات الأعلام منذ كوندرسيه إلى أوجست كونت فى تحليله للديناميك الاجتماعى إلى دوركيم فى تشريحه للظواهر الاجتماعية إلى المدرسة الوظيفية المعاصرة التى تجعل لكل مجتمع بنية ثابتة لها عناصرها الكثيرة التى تتألف كلها أو معظمها فى العمل الوظيفى المتوازن يبدو ذلك واضحا فى مؤلفات مالفينوفسكى ، روبرت ردفيلد ، رادكليف براون ، ل . تالكون بارسونز وخاصة مجموعة أبحاثه فى الفترة ما بين ١٩٥١ - ١٩٦٠ وخاصة مايتصل بالماكرو سوسىولوجى والمايكرو سوسىولوجى والتى تقدم عددا من التحليلات الأصلية لظاهرة التغير وخاصة ذلك النمط الذى يمتزج بين المنظومات الثلاث الهامة (الاقتصادية ، الثقافية ، السياسية) وكيف تؤثر وتتأثر بمنظومة التكنولوجيا وما يحدثه هذا فى المجتمع فى حالة إما توازن أو تكيف أو العكس لا توازن ولا تكيف وكيف ينعكس الأمران على ظاهرة التغير الاجتماعى إيجابا فى بعض الأحيان وسلبا فى بعضها الآخر وكيف أن الحالة الأولى كثيرا ماتؤدى إلى التقدم والنهضة بينما الثانية تؤدى إلى الركود والتخلف. (١)

وإذا كان التغير يعنى الإختلاف بين حالتين جديدة وقديمة أو إختلاف الشئ عما كان عليه فى فترة زمنية معينة . فإن وصف التغير بالاجتماعى يعنى التغير الحاصل داخل مجتمع معين وما يحدثه فيه من تحولات وتبدلات فى مختلف مكوناته بما يمكن إيجازه فى التحول والتبدل الذى يطرأ على البناء الاجتماعى La structure sociale إبان فترة زمنية معينة .

وتدخل الثقافة ميدان التغير من مداخل متعددة فى جاتبيها المادى والمعنوى أو الفكرى . معنى هذا أن حالة التغير تمتد بالضرورة لأنماط العلاقات بين الأفراد والجماعات وكذلك الوظائف والأورار الاجتماعية ثم تنتسج شيئا فشيئا إلى الأنظمة والعادات .

لكن الأمر الجدير بالإعتبار والتأكيد هو أن للتغير الاجتماعى عددا من الصفات الرئيسة التى أجمع عليها فريق كبير من السوسىولوجيين من مختلف المدارس الاجتماعية .

أ - أن التغير الاجتماعى ظاهرة كلية عامة Un phenolmene Collectif

توجد فى مجتمع ما مؤثره فى أفرادهِ وجماعته فى مختلف جوانب أفكارهم وأنماط حياتهم .

ب- أن التغير الاجتماعى يصيب البناء الاجتماعى بصورة كلية أو جزئية أى أنه يؤثر فى مظهر وجوهر النظام الاجتماعى العام ومؤسساته المختلفة مثل تركيبة الأسرة وبنيتها ويمتد الحال إلى النظام الاقتصادى ، السياسى ، الثقافى ... الخ.

ج- التغير الاجتماعى يرتبط بالزمان والمكان أى أنه يبدأ بفترة زمنية معينة حتى يمكن مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة والوقوف على مدى وحجم التغير ، أما الارتباط بالمكان فمؤثرات التغير وعوامله تختلف من مكان لآخر فالمجتمع الصناعى غير الزراعى والريف غير الحضر . فقياس التغير يرتبط بالزمان والمكان .

د- من خصائصه أيضاً "أى التغير" الديمومة والاستمرارية فهو غير الحادثة العارضة . فالتغير يمكن فهمه وإدراكه من خلال إستمراريته .

ولقد أجاد وأفاد عالم الاجتماع الفرنسى الأصل والكندى بالتجنس جى روشيه Guy Rocher فى كتابه الذى صدر فى أواخر الستينات " مقدمة فى التغير الاجتماعى فى التركيز على الجانب المعنوى اللامادى فى التغير الاجتماعى على ماعاده وخاصة التغير فى القيم ، التغير فى الأدوار ، التغير فى كم وكيف التفاعل الاجتماعى ، التغير فى أنماط الإنتاج فى الزراعى على الصناعى إلى التجارى . التغير فى المراكز والمكانات الاجتماعية .(٧)

نسبية التغير فى الأسباب والنتائج:

يختلف التغير الاجتماعى من مجتمع إلى آخر . وفى المجتمع الواحد من زمان لآخر . ومن ابرز وأهم الدراسات التى عالجت أسباب ونتائج التغير دراسة عالم الاجتماع الأمريكى فيلبرت مور Wilbert Moore عن التغير الاجتماعى واهتم بإبراز تأثير الثورة الصناعية La Revolution Industrielle الأولى والثانية والتسى غيرت الكثير من الأوضاع الاجتماعية من نظم وقيم وعادات وأفرزت أوضاعاً جديدة من الأبنية الاجتماعية على المستويين البنائى والوظيفى ، وغيرت كثيراً من القيم مثل قيمة الوقت والزمن ، قيمة العلم ، قيمة العمل ثم الأساق البنيوية على مستوى الأسرة ، السياسة ، الاقتصاد ، الثقافة ... الخ.

وفى حقبة السبعينات من القرن العشرين المنصرف إهتمت المدرسة الفرنسية فى علم الاجتماع من خلال عدد من الأبحاث التى أجراها المركز القومى للبحث العلمى C.N.R.S حول اختبار عدد من الفروض التى توصل إليها فريق كبير من الباحثين أمثال جى روشيه فى كندا ، وروبرت نسيت فى الولايات المتحدة ، وآلان تورين فى فرنسا

وغيرهم كثير وخاصة من اهتم منهم بالتغيرات الاجتماعية الناتجة عن التقدم العلمى والتطور التكنولوجى . هذه الحالة التى أحدثت سرعة كبيرة فى موجات التغير الاجتماعى بالدرجة التى أصبحت تتناسب طرديا مع سرعة التقدم العلمى وكثرة التطور التكنولوجى . بل افرز هذا التغير ظواهر اجتماعية جديدة داخل البلدان الصناعية المتقدمة إمتدت إلى جوهر الأبنية الاجتماعية الكبرى فى القطبين الكبيرين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قبل تفككه وكذلك دول أوروبا الغربية والشرقية فى حينه وامتد الأثر إلى البناء الطبقي ومافيه من صراعات وتوترات كلية أو جزئية إلى الحراك الاجتماعى ، إلى ظواهر العمالة والبطالة .

ليس هذا فقط بل حدثت طفرة فى إهتمامات علم الاجتماع فى أوروبا الغربية وتحديدأ فى كل من ألمانيا ، فرنسا ، بريطانيا ، مجموعة الدول الإسكندنافية والولايات المتحدة وكندا واليابان بموجات التغير الجوهري الذى جرى فى طبيعة البناء العام للنسق الصناعى مثل ظهور التجمعات الصناعية الكبرى كوحدة إجتماعية للإنتاج ومثال ذلك مصانع رينو وبيجو للسيارات فى فرنسا ومصانع مرسيدس بنز فى ألمانيا وأخواتها فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان .

كل هذا أدى إلى ظهور أنماط جديدة للعلاقات الاجتماعية والإنسانية والثقافية والطبقية والسياسية أعقب ذلك موجات متتالية من تقسيم العمل ، الإدارة الصناعية وتغير أسس المكاة المهنية ثم تأثير ذلك على الأسرة ، ووضعية ومكاة المرأة .. الخ .

ثم جاءت حقبة الثمانينات والتسعينات ومعها ثورة الإتصالات بين المجتمعات المعاصرة وتأثيرها فى سرعة عملية الإنتشار الثقافى والتقارب بين المجتمعات والجماعات وإلى سرعة معدلات التغير الاجتماعى . هذا إلى جانب كثافة ظواهر الهجرة الواسعة والتداخل بين المجتمعات الصناعية المتقدمة أو بلدان المركز والمجتمعات النامية فى المحيط الآسيوى والإفريقى والأمريكى اللاتينى .

ماسبق أدى إلى أن ظاهرة التغير الاجتماعى فى عصرنا الراهن اصبحت أكثر سرعة وأكثر عمقا مما كان عليه الحال حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين المنصرف ثم درجة الترابط فى التغير الاجتماعى زمانا ومكانا فالسلاسل متتابعة يتردد صداها فى مجتمعات عديدة داخل القارات الخمس . أى أن التغير اصبح معلوما أى أن موجات العولمة اثرت فى التغير كما وكيفاً .

ولما كانت الظواهر الاجتماعية نسبية فى خصائصها فقد أصبحت صفة النسبية تلك واضحة تماما فى التغير الاجتماعى . حيث أن التغير فى ظرف إجتماعى أو علاقة إجتماعية يثير حالة من التباين النسبى تصل إلى تبنى درجات متفاوتة من أحكام القيمة النسبية .

هذا ولا تعتبر النسبية معوقاً في إدراك التغير وتقدير أهميته . فهناك بعض التغيرات التي تظهر في أجزاء معينة من النسق الاجتماعي قد تؤدي على بعض النتائج التي تفوق في أهميتها ، ما قد يترتب على تغيرات أخرى يمكن أن تحدث في أجزاء من النسق . مثال ذلك عملياً لكل ماتقدم ما أحدثته نقابة تضامن في بولندا التي أحدثت موجات تلو موجات من التغير داخل مجتمعها وخارجه في مجموعة ماكان يعرف بأوروبا الشرقية .

ثالثاً : ماذا عن إشكالية ظاهرة التغير في المجتمع المصري وسبل الاتجاه للمستقبل :

لعالم الاجتماع الفرنسي فرانسوا شازل مؤلف مشترك مع زميله ف ، جريل كتاب عن علم إجتماع الثورة La Sociologie de la Revotion جاء فيه أن العقل الثوري الذي ينتج ظاهرة الثورة في أي مجتمع من المجتمعات لا يحدث فجأة على الإطلاق بل له العديد من المقدمات والنذر وضرب المؤلف مثلاً لذلك بالثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م والثورة الألمانية والروسية والصينية والهندية .. الخ . وأفاض شازل في حالة تزيف وعي المجتمع والذي لا يبدأ دائماً من تأويل على نحو يخلق أفقاً زائفاً لنشاط الانسان والمجتمع بل إنه قد يبدأ بتفريغ مؤسسات المجتمع من وظيفتها الحقيقية والإكتفاء بالشكل أو الديكور ثم مسيرة طويلة من عوامل الخداع والقهر . فنجد برلمانا بلا سلطات تشريعية ورقابية ، وسلطة قضائية بلا عدالة حقيقية وسلطة تنفيذية في خدمة الحاكم ونظامه وليس المجتمع وبنيته وجماعاته ومختلف شرائحه (٨).

هذه الحالة كثيراً ماتفترن بفساد سياسي واقتصادي ومالي وإداري وأخلاقي . أما الثورات لاتحدث فجأة ولكنها حالة تاريخية نفسية ، إجتماعية ، ثقافية ، تتعدد الأسباب فيها وقد تتباين في تنوعها ودرجاتها ولكنها تنتظر دائماً ميلاد العقل الثوري الذي يرتبط بمجموعة من الشروط التي يصعب تجاوزها عندما تحدث حالة فيها مزيج مركب من تزيف الوعي ، القهر ، الظلم ، الإستبداد ثم حالة من التفاعل بين العوامل الضاغطة والعوامل المحفزة لتفجر " ثورة " قد تكون مسبقة بجولات تلو جولات من الإحتجاجات الناجحة حيناً والفاشلة حيناً آخر ووعود بصدق بعضها ويكذب البعض الآخر .

وإذا كانت الحقيقة هي الطريق والمنطلق إلى الحرية فإن التزيف هو الطريق إلى العبودية أو الإستعباد وإذا كان المجتمع المصري عاش عقوداً من الزمان أسيراً للأوهام فيما يتعلق بمخرجات أو ناتج التغير الاجتماعي . فإنه كان يعرف بوعيه الذكي الفوارق بين الحالتين .

فإذا أخذنا على سبيل المثال الثوابت التى أرسنها ثورة ١٩١٩ من ثورة على الإستعمار فلقد عاش المجتمع عقوداً مريرة فى العشرينات والثلاثينات والأربعينات من القرن الماضى من القهر والظلم والإتقلاب على الثوابت ثم جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهى ثورة على الإستعمار والملكية والإقطاع والإحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم لكن جاءت حقبة الرئيس الأسبق محمد أنور السادات فى السبعينات ليبدأ شروعاً فى الإتقلاب على حقبتى الخمسينات والستينات وعلى مكتسباتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والميل للإرتباط بأمريكا وإسرائيل ثم جاءت الإنتصارات فى حرب أكتوبر المجيدة فى عام ١٩٧٣ وتعثر ثنائية الرخاء الاجتماعى والاقتصادى والإفتتاح السياسى بمشروع السلام . ولكن مع نهاية عقد السبعينات فلقد وقع المجتمع المصرى أسيراً لثنائية تحالف رأس المال على السلطة وصاحب ذلك الانقضااض على القطاع العام وتصفيته بأبخس الأثمان فيما يسمى ببرنامج الخصخصة والانقضااض على الحقوق الاجتماعية تحت هيمنة للرأسمالية الجديدة التى أخذت تتجه نحو التوحش والفساد .

وبعد أن تولى الرئيس السابق محمد حسنى مبارك مسئولية الحكم خلفاً للرئيس الراحل محمد أنور السادات دخلت مصر مرحلة جديدة من التبعية الاقتصادية ثم حالة من الجمود السياسى وإستمرار العمل بقانون الطوارئ لثلاثة عقود أفرغت الحياة السياسية من فعاليتها وتنميتها ومع التجديد المتوالى لمبارك دخلت مصر فى نهاية فترته الرئاسية الرابعة فى طريق الانسداد البنيوى الكبير خاصة بعد ظهور مؤشرات توريث من الأب لابن جمال مبارك التى ظهرت مؤشرات الواجدة فى نهاية عام ٢٠٠٤ واصبح السؤال الذى يتردد كثيراً فى كل المؤسسات هو مصر إلى أين ؟

كل هذا وغيره فى ظل طبقة سياسية حاكمة منذ عقود طويلة وتريد أن تظل حاكمة إلى ما لانهاية فى ظل منظومة سياسية قائمة على التسلط والقهر مع شخصنة السلطة بعد إحتكارها . تلك الشخصنة التى تكرر الإستبداد وتفتح الأبواب للفساد .

الإشكالية مركبة للغاية بعضها يتصل بالعوامل المؤثرة فى ظاهرة التغير الاجتماعى وهل تكمن فى نظريات التحديث أى الإنتقال من حالة المجتمع التقليدى إلى حالة الحداثة بكل مكوناتها أم أصحاب نظرية المادية التاريخية التى تتبنى تغير أنماط الإنتاج والتكوين الاجتماعى أم أصحاب نظرية النسق الاقتصادى الرأسمالى فى دول المركز (مجموعة الدول الصناعية المتقدمة أو مجموعة الثماني) وتأثيرها فى دول المحيط ومصر إحداها / أو نظريات التنوعات الاجتماعية ومفرداتها الثقافية والعرقية والإقليمية... الخ (١).

أم نظريات الخصوصيات الجغرافية والتاريخية التى تستمد من الجغرافيا والتاريخ المكونات الحاكمة للتغير ... الخ .

عنصر آخر من عناصر الإشكالية فى المجتمع المصرى أنه خلال العقود الستة الأخيرة إنتقل عبر ثلاث موجات عاتية من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموجه الأولى فى عهد الرئيس الأسبق جمال عبدالناصر وتحديداً من ١٩٥٦ - ١٩٧٠ والثانية فى عهد الرئيس السابق محمد أنور السادات ١٩٧١ - ١٩٨١ والثالثة فى حقبة الرئيس السابق محمد حسنى مبارك ١٩٨١ - ٢٠١١ . وكل حقبة كانت شبه إنقلاب على سابقتها وأحدثت كما كبيراً من الإشكاليات فى مكونات وعوامل التغير الاجتماعى داخليا وخارجيا .. لكن إذا كانت الأمور تقاس بخواتيمها فإن إتجاه التغير كان فى معظمه مَعاكساً لإيجاز التقدم .

عنصر ثالث من إشكالية التغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى خلال العقود الستة الماضية التدخلات بين ما هو كلى وما هو جزئى ، بين البناء الاجتماعى الفاعل والمفعول به ودرجة التوازن بين أنماط الإنتاج العام والخاص وتأثير ذلك على البناء الطبقي والبناء الثقافى والبناء القيمى وهل نجحت الدولة عبر الحكومات المتعاقبة فى نقل مسيرة التغير فى المجتمع المصرى لتأخذ طريقها إلى التقدم والحداثة فى الإنتاج والإدارة وعدالة التوزيع وتقويم السلوك .

هل نجحنا أم أخفقنا فى أن يفرز المجتمع المصرى الفاعل الاجتماعى الإيجابى الذى يفكر تفكيراً عقلانياً ويؤسس فيه المجتمع شبكات من العلاقات الاجتماعية تقوم على الثقة المتبادلة بين الأفراد والجماعات تحترم المواطنة والروح الجمعية . أم أن نظم الحكم ساعدت وبرمجت لإيجاد خليط مشوه من التغير الاجتماعى لا هو بالتقدم ولا هو بالتخلف لا هو بالتقليدى ولا هو بالحدثى . تيه أو توهان يعيش الناس فى هذا التيه حياة جزئية يوماً بيوم مما إتبعس سلباً على ظاهرة التغير على المستوى الكبير (الماكرو) فى أنماط ومكونات الإنتاج والتغير فى البناء الطبقي والمكونات الثقافية والسياسية والقيمية وكذلك على المستوى الصغير (المايكرو) المتمثل فى سلوك الأفراد وتفاعلاتهم وتوجهاتهم نحو إحتياجاتهم الأساسية فى الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية والتربوية ... الخ.

وفى العقود الأخيرة وتحديدأ عقد التسعينات الأخير من القرن العشرين ثم الأول من القرن الواحد والعشرين برزت على السطح مظاهر التشوه فى مكونات البناء الاجتماعى من حيث الحجم والقوة والكثافة والفعالية والتأثير واختفى التوازن النسبى ليحل محله الخلل أو اللاتوازن بدا ذلك واضحاً فى الفروق الكبيرة بين الريف والحضر والقرية والمدينة .

وتراجع دور الدولة فى الحماية الاجتماعية إلى درجة تشبه الإستقالة من مجال الصحة ، التعليم ، الثقافة ، الرعاية الاجتماعية ، الإسكان.... الخ . وبدأت حالة من تسكين المشاكل وليس حلها وأصبح المجتمع كله فى حالة تسكين أو تدجين من قبل الدولة . التى بدأت فى الدوران أو الذوبان فى النظام العالمى الجديد المُعَوَّلَم على حد تعبير عالم الاجتماع الفرنسى بيير بوردييه (١٠).

الوضع السابق أفرز أو أنتج حالة من حالات الضعف أو الوهن فى إنتاج التفاعل الاجتماعى الخصب أو الخلاق نتيجة عزوف وإعراض بعض القوى الفاعلة عن المشاركة فى إنتاج التفاعل سواء نتيجة قناعتها بعدم جدواه أو بسبب قيود مفروضة عليها من الدولة (الحكومة والحزب الحاكم) ثم لابد من الإشارة إلى ثلاثة أحداث كبرى كان لها الأثر الواضح ليس فقط فى إعاقه ظاهرة التغير الاجتماعى الطبيعى فى المجتمع المصرى ولكن كان لها ولايزال الأثر السالب فى تشويه مكونات البناء الاجتماعى كما سبقت الإشارة فى بعض الفقرات السابقة الأولى فى حقبة السبعينات كان الإفتتاح الاقتصادى غير المخطط والذى وصفه المفكر المصرى النابه الراحل الأستاذ أحمد بهاء الدين - يرحمه الله - بإفتتاح السداح مداح .

وحاول النظام السياسى تبنى سياسات التقزيم للمشروعات الكبرى وإحتوائها بينما يشجع المشروعات ذات الطبيعة التجارية وذات الربح السريع والتى تشكلت فى معظمها من مجموعة البوتيكات تحول بعضها إلى مولات بدعى الإفتتاح على السوق العالمى .

أما الثانية ففى حقبة الثمانينات حيث بدأ تكوين ترسانة قانونية تمنح الأمان للبرجوازية المحلية التى اتجهت إلى مشاركة البرجوازية العالمية فى كثير من المشروعات كى تضمن لنفسها قدراً من الحماية الدولية وبدأ تشجيع القطاع الخاص بكل الوسائل ومحاصرة القطاع العام أيضاً بكل الوسائل وكان الخطأ الذى تحول إلى مايشبه الخطيئة هو أن النظام السياسى تجاهل كلياً أو جزئياً الدور الاجتماعى الذى ينبغى أن يقوم به القطاع الرأسمالى الخاص . ثم جاءت المرحلة الثالثة فى عقد التسعينات ليبدأ النظام السياسى فى طرح القطاع العام للبيع بأبخص الأسعار مع الإستمرار فى إستكمال الترسانة القانونية التى تؤمن رأس المال المملوك للقطاع الخاص وتضعف من مناعة وقوة رأس المال المملوك للقطاع العام .

وفى منتصف التسعينات كان الاتحاد السوفيتى قد سقط وتفككت مكوناته وبدأت موجات العولمة تتوالى وبدأ العالم يدخل مرحلة إتفاقيات الجات وإعلان برجواوى وتفاهم واشنطن وبرزت الولايات المتحدة القوة العظمى الماسكة لكل خيوط النظام الرأسمالى العالمى

الجديد . وبدأ القطاع الخاص فى مصر يحس بدءاً من الألفية الجديدة بأعلى درجات الأمان وبدلاً من أن يساعده ذلك على أن يستفيد ويتطور وفى نفس الوقت يفيد ويطور المجتمع الذى يعيش فيه حدث العكس تماماً فى ظل حكومتى عاطف عبيد وأحمد نظيف حيث الزواج بين أصحاب رؤوس الأموال والحكومة وبدأت عناصر الفساد والإفساد بدءاً من ظاهرة نواب القروض إلى بيع أراضى الدولة بأبخس الأثمان وفق عقود مجحفه أبطلها القضاء مثل عقد مدينتى إلى بيع شركات طنطا للكتان ، عمر أفندى ، شركات الحديد والسمنت...الخ . وانتقل المجتمع من كارثة إلى كارثة .

والمسألة التى تعنينا فى هذا السياق هو التأثير الضار الذى أحدثته تلك السياسات فى مجملها على بنية المجتمع المصرى بصفة عامة والتركيبية الطبقية بصفة خاصة حيث بدأت الطبقة الوسطى التى هى رمانة ميزان البناء الاجتماعى فى الضعف والتآكل حيث بدأت تعاني من إشباع الحاجات الأساسية بعد أن توحشت الليبرالية الاقتصادية والبرجوازية المصرية الجديدة وتركت الحكومة لآليات السوق التحكم بقسوة فى أسعار السلع التى ترتفع بلا ضابط أو رابط وتم سحب الدعم من بعض السلع الأساسية رويداً رويداً ، وتحررت إيجارات المساكن فى المدينة من كل قيد وكذلك إيجارات الأراضى الزراعية فى ريف مصر ، وعجزت دخول شرائح عديدة عن مواجهة موجات التضخم وارتفاع الأسعار وذابت مجانية التعليم وتوغلّت أعباء الدروس الخصوصية وأصبح المجتمع فى مواجهة حالة مجتمعية شاذة حيث مدارس بلا تعليم وتعليم بلا مدارس .

هذه الأمور وما إليها أدت إلى إعاقه ظاهرة التغير الاجتماعى السوى والإيجابى والصحى فى المجتمع المصرى خلال العقود الأخيرة ودخل المجتمع فى حالة من التيه أو التوهان . والدوران حول الذات فى المكان . وتضاءلت قيمة الزمان . وضعف الفعل ورد الفعل . ومما يثير الدهشة أن يصاحب كل هذا ضعفاً فى شبكة العلاقات الإنسانية ووصل الحال إلى ما شخصه عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعية ورائد البنيوية الفرنسى كلود ليفى شتراوس بالإسداد البنيوى (١) .

رابعاً : التغير الذى أحدث إنفراجاً فى البناء الاجتماعى المسدود - نذر التغير -

اللحظة التاريخية ودلالاتها:

١ - اللحظة التاريخية التى ودع بها المجتمع المصرى نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة ويبدأ الشهر الأول يناير فى عام ٢٠١١ كانت إرهابات كثيرة ونذور عديدة تؤشر على أن هناك نظاماً قديماً بدأت معالم تفككه وآخر جديد لم يولد بعد .

هذه اللحظة التاريخية عبر عنها المفكر المصرى النابه الذى ربما لايعرفه الكثيرون حتى من شرائح النخبة وهو الدكتور عبدالفتاح صبحى وحيد فى كتابه " فى أصول المسألة المصرية والذى صدرت طبعته الأولى عام ١٩٥٠ من مطبعة مصر . أى منذ ستين عاما تقريبا على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المجيدة والذى تناول فيه مبكرا وبشكل دقيق عملية الصياغة التاريخية للبناء الاجتماعى المصرى ومشكلاته عبر الأجيال المختلفة ودور الإحتلال والإستعمار فى إصابة هذا البناء المجتمعى المصرى بحالة من الجمود والتكلس وتأثير الظلم الإقتصادى والقهر السياسى على المجتمع الكبير (١٢) .

بعد ستة عقود من أصول المسألة المصرية كان المجتمع المصرى قد وصل مع ختام ٢٠١٠ إلى ظهور آثار ثلاثين عاماً من حكم مبارك تم خلالها إحتكار السلطة والثروة وتفاقم أعراض فساد سياسى وإقتصادى كبير ومتجذر . وبدأ وعى مجتمعى لدى شرائح كثيرة وخاصة من شباب الطبقة الوسطى بأن النظام مُسَخَّرٌ لخدمة الأغنياء على حساب الطبقتين المتوسطة والفقيرة وأن معدلات البطالة تتزايد ومؤشرات الفقر تتكاثر واصبحت الحياة أكثر قسوة بالنسبة للكثيرين صاحب كل هذا تدهور ملحوظ فى مستوى خدمات الرعاية الاجتماعية فى التعليم والصحة والإسكان والمواصلات مع زيادات متوالية فى تكاليف المعيشة (١٣) .

كل هذا وغيره أدى إلى شيوع مشاعر الإحباط والياس الذى كان يزداد مع غياب الأمل فى التغيير أو حدوث إتفرجه أو أكثر فى البناء الاجتماعى المتكلس والمسدود .

٢- حينئذ وعلى مدار سنوات طوال وتحديدًا عقب إنتخابات ٢٠٠٥ كان هناك رأى عام بأن إحتكار السلطة مع الثروة أدى على تزايد مظاهر الفساد السياسى والاقتصادى والاجتماعى بل والأخلاقي وإنصرفت شرائح كثيرة إلى الصمت . نعم الصمت الصاخب أو الصمت الغاضب طوعا أو كرها . ولم تعد شرائح كثيرة من المجتمع تطرح سؤالا أو أسئلة بل أفرز المجتمع حركات جديدة من المقاومة مثل الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" وجاء ميلاد هذه الحركة وأخواتها فى وقت كان الحزب الوطنى يعد نفسه لمرحلة جديدة تهدف إلى تقديم جمال محمد حسنى مبارك كزعامة جديدة تخلف والده مما أثار ردود أفعال واسعة لا للتمديد ولا للتوريث أى لا للأب ولا للابن ولا أى بديل من داخل هذه المنظومة .

٣- ومع إطلالة الساعة الأولى من رأس السنة الميلادية الجديدة يناير ٢٠١١ كانت حادثة تفجير كنيسة القديسين فى الإسكندرية التى ولدت شرارة غضب جديدة فى نفوس المصريين عامة وجماعات الشباب خاصة جماعة ٦ إبريل وكلنا خالد سعيد

وجماعة البرادعى... الخ . والغضب كان عاما عند المسلمين والمسيحيين ضد فشل أجهزة الأمن فى حماية دور العبادة وعجز الأجهزة عن الوصول للجانى الحقيقى . وانصهر المجتمع من مسلمين ومسيحيين وبدأ الشباب فى الاندماج نحو عمل وطنى كبير يقوده جيل جديد لشباب جديد فى عصر جديد . عصر الإنترنت ، والفيس بوك ورسائل الهاتف المحمول ضاربين عرض الحائط بأمن السلطة وإعلام السلطة وأحزاب السلطة وداعين لتظاهرة يوم عيد الشرطة فى ٢٥ يناير .

٤- كانت ذروة التغير الذى أحدث قرّجه تحولت إلى نافذة ثم إلى بوابة كبيرة هى الفترة من ٢٥ يناير حتى الثلاثين من يناير ٢٠١١ اصوات ملايين تهتف ، ولافتات كثيرة ترفع وأصبح المجتمع يتلاحم بعضه مع البعض شباباً وشيبة ، رجالاً ونساء ، فتياتا وفتيات بل وصبية من كل الشرائح والأطياف وظهرت الجملة المفتاح "الشعب يريد إسقاط النظام" وعلى الرغم من أنه لا أحد حينئذ كان لديه يقين بالإجابة عن تطور الأمور إلى أى إتجاه وأى مسار وأية نتيجة .

إلا أن التحليل المنصف والأمين والموضوعى كان يقول بأن مجتمعا مصريا يعاني من مخاض ولادة مجتمع مصرى جديد يكسر حاجز الخوف من بطش الدولة وقمع السلطة وأجهزتها البوليسية المتشعبة كخيوط العنكبوت.

المجتمع الجديد ينتزع حق التظاهر السلمى فى الشارع المصرى فى القاهرة ، السويس ، الإسكندرية ، ثم باقى المحافظات من أسوان إلى دمياط ورشيد دون إنتظار إستئذان أجهزة الأمن .

ثم رفع مستوى المطالب تدريجيا مصحوباً برفع مستوى نقد السلطة وفسادها وتسليط الضوء على مخاطر الزواج الخطير بين السلطة والثروة (١٤).

٥- ومع إتقضاء الأسبوع الأول من ثورة ٢٥ يناير المجيدة كانت الإفراجة فى البناء المسدود قد إتسعت دوائرها وتحولت من رعد إلى برق إلى عاصفة إلى ثورة ووصلت الأمور إلى مشهد فارق ومعبر وواعد بأن المجتمع المصرى يولد من جديد ويفتح أبواباً كثيرة وليس باباً واحداً على المستقبل . وكانت بشائر النجاح فى إننا أصبحنا أمام سلطان وسلطة لا تريد أن نصتق ماتراه فى ميدان التحرير فى القاهرة وأذواته فى محافظات مصر . وصمود مجتمع جديد ثائر لا يمكنه أن يتراجع ولا يمكنه أن يقبل الخديعة والإلتفاف حول أهدافه الكبرى . وأولها الدخول إلى عصر جديد ومجتمع جديد ومستقبل جديد قوامه الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بعد أن يسقط النظام .

وأصبحت شرائح المجتمع موحدة في وسائلها وأهدافها " إسقاط النظام " مصر كلها كتلة من البشر بطوائفها وتياراتها وألوانها وأطيافها تحت علم واحد تعرف ماذا تريد "الشعب يريد إسقاط النظام " . وبعد عشرة أيام من العناد والإستكبار والتجهيل والإحتكار تولى الرئيس السابق محمد حسنى مبارك عن السلطة . وتحقق الهدف الذى طالب به المجتمع من أسوان جنوباً على الإسكندرية شمالاً ومن الشيخ زويد شرقاً على مرسى مرسى مطروح غرباً وتعنى به سقوط نظام الفرعون وكهنة الفرعون وسحرته وسدنته.

خامساً : معالم الطريق إلى المستقبل:

إذا كانت المستقبلات عموماً وسوسيولوجيا المستقبل خصوصاً تؤكد أن المستقبل الواعد لانتظاره المجتمعات والشعوب ولكن تفكر فيه وتعدد خطته وتضع برامج العقول والأفكار والأحلام والإبداعات والإبتكارات... الخ.

فما الذى علينا فى مصرنا الكريمة أن نفكر فيه ثم نفعله حتى نفتح باباً ثم ابواباً نحو مستقبل جديد وغد أفضل نعوض فيه مافات وهو كثير ..؟

١- إن حالة الإبتعاد البنيوى التى أشرنا إليها فى الفقرات السابقة كانت قد وصلت إلى الدرجة التى أصابت الكثيرين بحالة من الإحباط واليأس . فدتر أحوال المجتمع المصرى يوضح قائلاً بأن هناك سلطة ورئيسها وسدنتها لم تكن تتصور يوماً أن يثور المجتمع بكل أطيافه ضدها وتجبرها قسراً وعنوة على الخروج من المشهد السياسى بعد ثلاثة عقود من الحكم . الرئيس السابق مبارك لم يكن يحلم أو يتصور وهو يتدرج فى السلم الوظيفى العسكرى أن يختاره الرئيس الراحل محمد أنور السادات نائباً لرئيس الجمهورية سنة ١٩٧٥ ثم نائب لرئيس الحزب الوطنى الحاكم عام ١٩٧٨ . ثم يأتى رئيساً للجمهورية والحزب عام ١٩٨١ .

٢- تسير الأحداث مسيرتها فى دفتر الأحوال المصرية وبعد أن قال مبارك فى خطابه أمام مجلس الشعب فور توليه الرئاسة أنه لن يجدد فترة واحدة تكفى وفترتين كثير . يتجاهل هذا الوعد ويعيد إنتخاب نفسه فى إستفتاءات صورية فى سنوات ١٩٨٧ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٩ ، ثم فى إنتخابات هزلية ومزورة فى عام ٢٠٠٥ .

حكم فردى بهيكل شكلية فهناك دستور لكنه لا يضع قيوداً على سلطات الرئيس وهناك حكومة ورئيساً للوزراء ووزراء لكنهم أقرب مايكونون لمجلس سكرتارية للرئيس . الكل يعمل بتوجيهات الرئيس ، وآراء الرئيس ، وحكمة الرئيس وكذلك مجلس الشعب والشورى . لاستكمال الشكل والصورة وكذلك الأحزاب .

مرة أخرى يقول دفتر الأحوال المصرية أنه بينما كانت روافد التغيير تأتي من اسفل وتصل الأمور إلى جمعة الغضب في ٢٨ يناير بقطع خدمات الإنترنت والرسائل النصية القصيرة بصورة كلية ثم اضطراب في خدمات الهاتف الأرضي والقيام بحملة إعتقالات واسعة النطاق ونشر قوات العمليات الخاصة بكثافة في القاهرة والإسكندرية ومواجهات عنيفة في السويس سقط فيها الكثيرون قتلى وجرحى . في هذا المناخ يظهر مبارك بعد إنتصاف ليل الجمعة ٢٩ يناير ٢٠١١ في أول موقف سياسى أظهر فيه عنادا واضحا وصلفاً عجبياً يكشف عن إما عدم إدراك لطبيعة مايجرى وإما عن تجاهل له . ثم في الخطاب الثانى فى الثلاثاء الأول من فبراير وأمام تصاعد موجات الثوار من قاعدة المجتمع والحصار الأمنى والإعلامى من أعلى يأتى رد فعل السلطة لتعلن عن سياسة جديدة أكثر دهاءً ومكراً بقصد الإلتفاف حول ثورة الشعب تمهيدا لحصارها . لكن العقل الجمعى الذى كسر حالة الإجماع البنىوى ويحق أدرك الثوار الدرس وأن هذه الوعود ماهى إلا محاولات للبقاء والتشبث بالسلطة . كما أدرك العقل الجمعى الثورى أن مايجرى مناورات ديكتاتور تمرس على تجاهل مطالب المجتمع وأصر على الإفراد بصنع القوانين وطبخ التشريعات وفبركة السياسات التى تضمن له ولنظامه البقاء فى الحكم بل والعمل على توريث منصب الرئيس لابنه من بعده .

وانفتح باب جديد فى تطور جديد يعد بمستقبل جديد حينما انعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى العاشر من فبراير ولأول مرة فى غياب مبارك الرئيس ونائبه ورئيس مجلس وزرائه مقررا الاعتقاد بشكل دائم لمتابعة تطورات الأوضاع فى المجتمع المصرى . وبعد أن تجاوز عدد المتظاهرين فى ميدان التحرير ثلاثة ملايين إلى جانب ملايين أخرى فى مختلف أرجاء القاهرة الكبرى وباقى المحافظات . أعلن نائب الرئيس تولى محمد حسنى مبارك عن صلاحياته وتسليم الحكم للجيش وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد . وانتهت المرحلة الأولى من التغيير لتبدأ الثانية وهى الإبتجاه للمستقبل . بعد أن بات واضحاً للكافة أن النظام لم يدرك ولم يفهم ولم يستوعب أن هناك ثورة شعبية حقيقية تنادى بالديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية نظام لم يدرك أنه لم يعد بالإمكان إعادة التاريخ إلى الوراء والإلتفاف حول المطالبات التى ينادى بها الملايين من المصريين بالتغيير الجذرى لكل اركان النظام القديم (١٥).

٤- فى المرحلة الثانية للتغيير ومايعقبها لابد من الإسراع بتصويب الخلل الذى قضى بفساده وإفساده على منظومة أن يكون التعليم الجيد والعمل الجيد والسلوك الجيد والخلق الجيد هى مسارات الحراك الاجتماعى . بعد أن ضاقت فرص العمل لتكون حكرا على الوارثين . أو على أولئك الذين إشتراوا بأموالهم فرصا للتعليم المتميزفى الجامعات الخاصة فى المرحلة الثانية من التغيير لابد من إقتلاع جذور فساد نظام يعلن رئيسه السابق ويتساعل رئيس الدولة مستكراً من أين يطمع شعبه . بينما المفاجأة أن ذلك الشعب وأن المحتاجين والجياع فيه يرون أن المجتمع كان يعوم فى بحر من الظلم والفساد والمليارات المنهوبة من أركان النظام وفراعته وكهنته .

كما أن لا بد فى المرحلة التالية لإسقاط النظام وضع أسس جديدة لمعالجة الحسابات السياسية والأمنية الضيقة للنظام حينما أدخل الرقم المسمى فى لعبته السياسية الضيقة ولعب بالنار وصب الزيت على النار بإستخدام الإخوان المسلمين كقزاعة يضرب بهم تارة ويضربهم تارة أخرى ويصنع الخصومات بطريقة " فرّق تسد " متجاهلا أن الوطن للجميع والمجتمع للجميع دون إقصاء أو تمييز أو إستبعاد وتهميش .

فى المرحلة التالية لا بد من وضع آليات للقضاء على السلطة المطلقة التى هى بالضرورة مفسدة مطلقة . السلطة التى يصبح فيها كل أو معظم رجال الأعمال فيها منتسبين بالعضوية والمساندة والدعم المالى والإعلانات الصحفية مدفوعة الأجر إلى حزب السلطة المطلقة . وإذا كانت حكومة الثورة قد حلت الحزب لكن الأمر يحتاج ببساطة إلى تفكيك خيوط العنكبوتية فى المحليات ودواليب الإدارة .

إن للنظام القديم أيادى لا زالت تلعب فى الخفاء وأصابع تتحرك بمهارة فى شتى الإتجاهات بحثاً عن موضع قدم فى نظام جديد . البعض فى بقايا هذا النظام يريد أى يحاول بغرائز الوحش الجريح الإنتقام بشتى الوسائل حتى ولو كان الثمن المجتمع والوطن . بينما البعض الآخر يريد أن يتوارى وبعض ثالث يريد أن يتطهر . البعض خرج من الجحور كالثعالب والحيات ، والبعض لا يزال ينتظر ويتربص حتى تأتية الفرصة .

علينا إعادة قراءة وفهم وإستيعاب مقولات "عبد الرحمن بن خلدون " الظلم مؤذن بخراب العمران" والعدل يشير بازدهار العمران . ونعيد قراءة إبراهيم عامر فى كتابه الأرض والفلاح فى تاريخ مصر وكيف أن فلاحي مصر وهم يكتسبون عيشهم من زراعة ستة ملايين فدان (وقت صدور كتابه ويقيمون فى نحو أربعة آلاف قرية وحوالى ٢٠ ألف

عزبة المسألة الزراعية منذ عهد الفراعنة حتى ثورة يولية وصدر قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ كيف أن المجتمع الريفى والزراعة جزء رئيسى من مكونات البناء الاجتماعى المصرى .

ومن ثم فعلىنا فى المرحلة الجديدة أن ننظر للبناء الاجتماعى المصرى نظرة فيها درجة عالية من الوعى والتكامل والشمول وأن الريف والفلاح والزراعة جزء فاعل وليس مهمشاً فى نسيج المجتمع الكبير .

إن المستقبل واعد عن طريق العدل . والعدل ممكن بالديمقراطية وحفظ كرامة المواطن وصيانة حقوقه عبر مظلة كبيرة من العدالة الاجتماعية . ويتحقق فيها أحلام أجيال سبقت جيل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ . هذا الجيل الذى حقق الكثير فى وقت قصير وعليه أن يكمل الطريق بالإتجاه نحو المستقبل الواعد الذى تستحقه مصر الثورة ، مصر العدل والحرية والديمقراطية ، مصر الغد والمستقبل الذى نصنعه جميعاً بعقولنا وأفكارنا ويقظتنا وسواعدنا . وإذا كان الثورة قد فتحت لمصر بيباً جديداً فى ٢٠١١ فعليها أن تواصل الطريق .

وإذا كانت الحقيقة هى الطريق للحرية . والحرية هى بوابة العدالة والكرامة والإنسانية . . فهذا ما فعلته ثورة ٢٥ يناير بمجتمع مصر وعليها ألا نتوقف فى منتصف الطريق .

إن المستقبل القريب والوسيط والبعيد ينبغى أن يكون ثمرة حوار حقيقى بين الإنسان المصرى والمجتمع المصرى وبين الواقع حاضراً وتاريخاً .

إن شرط خصوبة الحوار هو الصدق ، الصدق فى الرؤية ، الصدق فى التشخيص ، الصدق فى التحليل والقياس وذلك على هدى عقلانى ونقدى مع مجتمع مصر المعاصر . بكل شرائحه وفنائه وطبقاته وأطيافه . مصر البنية والجغرافيا والتاريخ والأنثروبولوجيا والثقافة والقيم ، مصر التى تعرف قيمة سيناء شمالاً وجنوباً كما تعرف قيمة مطروح وأسوان والوادي الجديد . قيمة العامل والفلاح ، والقرية والمدينة . مصر التى صوبت حالة الإسداد البنىوى قادرة بمشيئة الله وأبنائها على أن تفتح نوافذ وأبواباً إلى المستقبل فى عهد قريب مع رجاء أن يكون هذا الجهد البحثى إسهاماً متواضعاً فى جهود أخرى كثيرة يقوم بها مصريون مخلصون . وأن يكون جهدى وجهدهم يسهم بصورة متواضعة فى عملية التغيير الإيجابى نحو مستقبل طيب وواعد (١١) .

سادسا : بَعْضُ الحِصَادِ:

العقدان الأخيران شهدا وعوداً كثيرة من جانب مسئولين فى الحكومة ودوائرها بأن معدلات النمو ترتفع عاماً تلو آخر وأن مستويات المعيشة سوف ترتفع وأن الديمقراطية سوف تزدهر وأن المجتمع سوف يتقدم . ولكن الواقع كان لا يقدم للناس شيئاً فلا ثمار النمو تساقطت كالمطر ولا مستويات المعيشة ارتفعت ولا معدلات الفقر إنخفضت .

وإذا كانت الدولة فى المراحل السابقة لهذين العقدین كانت أبرز القوى الفاعلة والمشاركة فى إحداث التغير الاجتماعى من خلال القيام بمسئولياتها فى الحماية الاجتماعية الأساسية للمواطنين بالرغم من بعض الأخطاء والتجاوزات فى حقبة الستينات والسبعينات والثمانينات تقريباً . إلا أنها بدأت وبتواتر سريع فى الإستقالة من المشاركة الفعالة فى برامج التنمية الكلية والمستدامة وتركت هذا المجال مفتوحاً للقطاع الخاص .

ورأينا فى مستهل الألفية الجديدة إسحاباً ملحوظاً للدولة فى قطاعات الإنتاج وإنكماشاً لدورها فى قطاع الخدمات . بل دورها فى الضبط والتنظيم والتوجيه والرقابة والمساءلة أصابه ضعف ولم يكن أداؤها فى معظم الأحوال بالمستوى الطيب أو المناسب .

وبدلاً من أن تؤكد الدولة وجودها بتفعيل دورها فى الحماية الاجتماعية للوطن والمواطن وضبط إيقاع العلاقة بين قطاعى الإنتاج والخدمات . لجأت إلى أسلوب آخر وهو تحقيق الأمان لها ولسلطتها عن طريق ترسانة من القوانين صدرت عن النظام السياسى وأجهزته تحمى حقوقه ومصالحه دون إدراك أو وعى للأثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية على بنية المجتمع المصرى التى كانت تعاني أصلاً من الجمود والتكلس .

لكن المجتمع قد وصل إلى حالة جديدة من حالات التكيف الاجتماعى السالب وبدأ ذلك فى أنه قد أدار وجهه لسلطة الدولة . أدار المجتمع معطياً ظهره للدولة وأصبح يسير فى اتجاه آخر فيه الإنكفاء على الهموم الخاصة والحياة الشخصية . أصبح الكثيرون يعطون وجوههم للماضى والتراث . لكن كان هناك جيلاً جديداً يتشكل فى رحم هذا البناء الاجتماعى الكبير خاصة فى شرائح الطبقة الوسطى . جيلاً كان يعيش العصر ويرصد الظلم ويسجل القهر وأدواته ومظاهره . جيلاً كانت عيناه وعقله على المستقبل الذى لا يمكن الدخول إليه إلا عن طريق فتح نافذة أو أكثر فى ذلك البناء الاجتماعى الذى يعانى من حالة الإسداد والتكلس .

لم تعترف الدولة بهذه الحالة التى كانت تتفاعل فى العمق وإن بدت هادئة على السطح، وإن كانت قد رصدتها مراراً وتكراراً منذ ٢٠٠٥ وحتى نهايات ٢٠١٠ من منطلق

الأمر الواقع وأنها تملك السلطة والثروة وترسانة القوانين بما فيها قانون الطوائى . وبحكم حالة الإسداد البنوى الكلى السابق الإشارة إليها فى الفقرات السابقة إطمأنت سلطة الدولة أنها ستظل ماسكة بكل الخيوط لأمد طويل . كما أنه ليس فى الساحة منافس . ويشهد المجتمع فى الدولة وأجهزتها وسلطاتها حالة من حالات الثقة المفرطة فى النفس وأنها تستطيع أن تفعل أى شئ وكل شئ (١٧).

واصلت الدولة فى النصف الثانى من هذا العقد فى الألفية الجديدة (بدايات ٢٠٠٦) الإهتمام والتركيز بقضية الشرعية وتقوية أدوات السلطة أضعاف إهتمامها وتركيزها على قضية التنمية الكلية البنوية المتكاملة والتي إختزلتها فى مؤشرات للنمو لا يرى المجتمع أثراً واضحاً لها فى حياته العملية . كما نسيت أو تجاهلت الهدف والغاية من التنمية وهى إحداث التغير الاجتماعى فى صورته الإيجابية وهى صناعة التقدم وفتح الأبواب للمستقبل الأفضل .

وكما إتسعت الهوة بين قَم السلطة والمجتمع وزادت مصادر تهديد الدولة فإتها أدمنت توسيع مايسميه سدنتها وإعلامها وأجهزتها بمساحات الشرعية وهنا فإتها لم تتحالف مع المجتمع ولم تتصالح مع البناء الاجتماعى الكلى الكبير بل لجأت إلى التحالف مع الرأسماليين الجدد الذين إحتكروا الثروة ثم إنقضوا على السلطة فحدث زواج باطل بين الإثنين السلطة والثروة وبلغت الدراما ذروتها فى الإنتخابات الأخيرة لمجلسى الشورى ثم الشعب والتي شهدت صوراً فجّة من التزوير بمختلف صوره وأشكاله . مما زاد من الضغط على الوعى المجتمعى وحالة الإسداد البنوى المأزوم ، وكان ماكان نُزِر الثورة ثم الثورة وهى أعلى درجة لفتح أبواب التغير الاجتماعى على مصراعيه .

منذ عشر سنوات ونيف وطوفان العولمة يجتاح العالم ونحن جزء منه . كنا نود أن نكون جزءاً فاعلاً أضعاف أضعاف أن نكون جزءاً مفعولاً به . كان البعض منذ سنوات يتحدثون دون حجل عن أننا أصحاب الريادة فى كل شئ بينما الواقع المغاش يقول بغير ذلك حيث سبقنا من كان أقل منا بكثير وكثير . نعيش دون أن نعرف عصرنا هل هو عصر نهاية التاريخ أو بدايته . عصر صراع الحضارات أم حوار الثقافات . هل عصر تلك الشريحة الرقيقة متناهية الصغر من الناس اللى فوق الأدعياء فى كل شئ إلا شينا واحداً هو إحتكار السلطة والثروة ، بينما معشر الناس اللى تحت " المطحونين " الذين لا يعرفون فى أى مرحلة نعيش وفى أى عصر . هل فقدان الإحجاء ؟ هل الضياع ؟ هل التوهان؟ ونسمع عبارات تقول المجتمع المصرى مفكك ، الشعب لا يجتمع على شئ . ونسمع عبارات عامة مَجْهَلَة مثل الناس لا يجتمع على شئ إلا الجرى وراء حق الإنتفاع أو السلب والنهب وينسى

الجميع أو يتناسون أن هؤلاء الناس هم سلالة بناة الأهرام والكرنك وسد أسوان والسد العال . ومن هزم المغول والتتار والإسرائيليين . نحن شعب الجماعة بحق ، والمجتمع بحق . والشعور الجمعى العام بحق . نحن مجتمع من لحم بشرى له مشاعره وإحساسه وعقله ووعيه . وهو التعبير الدقيق الذى صكه بن مصر العبقرى . عبقرى القصة القصيرة الدكتور يوسف إدريس.

تحقق هذا فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ومابعدا حتى هزيمة العدوان الثلاثى البريطانى الفرنسى الإسرائيلى ، وفى ٩ ، ١٠ يونيو ١٩٧٧ بعد الهزيمة العسكرية البشعة ، إلى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ونصرها المجيد الذى يعتبر ثورة على الهزيمة ، إلى ٢٥ يناير ٢٠١١ ثورة شعب مصر . مصر المجتمع مصر الشخصية التى رفضت الضياع . رفضت التوهان ، رفضت فقد البوصلة والإتجاه . رفضت الإستبلاء والإستعباط ، رفضت التوريث ، رفضت ضياع ذاكرة التاريخ وإهدار قيمه وثراء الجغرافيا .

من منظور علم الاجتماع وفروعه ودونما دخول فى أية تفاصيل فإن البناء الاجتماعى المصرى الكبير كان خصباً للغاية فى إفراز وتوليد عدد كبير من الحركات الاجتماعية Les mouvements Sociaux متعددة الكثافة ، والأبعاد ، والإتجاهات والتوجهات . بلغت ذروتها فى عام ٢٠٠٥ تقريبا .

فى ورقة بحثية لصاحب هذه السطور موسومة الشخصية الوطنية وتيه العولمة" ، جاء فيها أنه من مخاطر العلل الاجتماعية تجاهل السلطة للوعى الجمعى الوطنى ولقد مررنا بهذه الحالة حينما غرقت "العبارة السلام ٩٨" وعلى متنها أكثر من ألف من المصريين الضحايا ، وقبلها طريق قطار الصعيد ، وبعد هذا وذاك حريق مسرح بنى سويف . مجتمع يقاسى ويعانى - ناهيك عن حوادث الطرق وضحايا الأسفلت المرورى . فوضى فى السلطة فى إدارة شئون المجتمع ولا محاكمات عادلة ولا إدانات ولا عقاب ولاروادع . نحن أمام سلطة دولة تتسحب من مسئولياتها المركزية فى كثير من مجالات الحياة التى تمس الكثير من الأعصاب المجتمعية الحساسة . أما عن المحاسبات السياسية فغائبة أو منعومة لأن مجلس الشعب سيد قراره (١٨).

إن التغير الاجتماعى ظاهرة إجتماعية كلية عامة مركبة التغير عملية جدلية مركبة للغاية فيها ماهو نفسى ، إجتماعى ، ثقافى ، أخلاقى ، إقتصادى ، سياسى . عملية لاتعرف السكنينة ولا تعرف السكون . وتحاول السلطة حصاد هذه الظاهرة وإستيعابها تمهيداً لامتناصها ثم إذابتها وتفريغها من مضمونها وساعد على ذلك أن الكثيرين قد تصورا أن

البناء الاجتماعى المصرى دخل مرحلة من الركود ، ثم الجمود ثم التردى الذى وصل إلى مرحلة من مراحل الإختناق .

لكن كان للمنطق الاجتماعى الجدلى تصور آخر هو أن حالة الإسداد لابد لها فى المجتمعات الحية أن يحدث فيها حالة من الانفراج . ولابد من هزة تفتح الإسداد وهذا ماحدث فى الخامس والعشرين من يناير ثورة شعب مصر الحديث مصر النهضة والعزة والكرامة .

القضية الثانية: رأس المال الذهني المصري
بين مطرقة العولمة وسندان سياسات التعولم

القضية الثانية: رأس المال الذهنى المصرى بين مطرقة العولمة وسندان سياسات التعولم:

القسم الأول : العولمة (الكوكبية - الكوننة)

أولاً: ضيق الفجوة الزمنية بين الإكتشاف العلمى و تطبيقه صناعياً :

منذ منتصف السبعينات أصابت العالم عواصف التغيير والتغير فأحدثت ثورات فى المعلوماتيه وفى إحلال الموارد وفى البيولوجيا ، فضافت الفجوة الزمنية بين الإكتشاف العلمى و التطبيق الصناعى ٠٠ فبعد أن كانت تلك الفجوة تصل إلى ٦٥ عاماً خلال القرن التاسع عشر أصبحت عامان فقط ومتى !!! فى بداية بدايات النصف الثانى من القرن العشرين فماذا عليه الحال الآن وأن غدا لناظره قريب . أنظر الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

تضائل الفجوة الزمنية بين الإكتشاف العلمى والتطبيق التكنولوجى فى الصناعة

من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين

الإكتشاف العلمى	عام الإكتشاف	عام التطبيق فى الصناعة للإكتشاف	الفجوة الزمنية بين الإكتشاف العلمى والتطبيق التكنولوجى
١ - الموتور الكهربائى	١٨٢١	١٨٨٦	٦٥ عام
٢ - خرطوم الفاكوم (تكنولوجيا تفريغ الهواء Vacuum Tube)	١٨٨٢	١٩٢٢	٣٣ عام
٣ - الراديو	١٨٨٧	١٩٢٢	٣٥ عام
٤ - أشعة	١٨٩٥	١٩١٣	١٨ عام
٥ - المفاعل الذرى	١٩٣٢	١٩٤٢	١٠ سنوات
٦ - الترانزستور	١٩٣٥	١٩٤٠	٥ سنوات
٧ - الخلية الشمسية	١٩٤٨	١٩٥١	٣ سنوات
٨ - الألياف الصناعية	١٩٥٣	١٩٥٥	علمين
Synthetic Resins	١٩٥٠	١٩٥٨	٨ سنوات

المصدر: د. عوض مختار هلوده "الإبتكار" ، الأهرام الاقتصادى ، الملحق الموزع مجاً مع عدد ١٠ مارس ١٩٩٧ ص ١٠ .

ثانياً: الإنتقال من التقنى الآلى إلى التقنى الرقمى :

ففى المعلوماتية اللغة جديدة والحاسبات كل لحظة المستحدث منها جاهز وأدوات الإتصال ووسائله ووسائطه اللحاق بجديدها ضرب من ضروب اللهث وراء الإشرافات التى تكاد بالكاد أن تلاحقها سلوكيات الإتصال أمام ما يسقط من معارف إلى ساكنى الأرض والبحر والجو مما حول العالم إلى قرية إتصالية فى التو واللحظة إذ أصبح يرى ويسمع ويعلم ويعيش ساكنى الكوكب الأرضى الأحداث والأحاديث أيا كان موقعها أو وقائعها أو نوعها أو نمطها ولا تدرى نفس ما الجديد غداً فى المجال المعلوماتى إذا كانت التكنولوجيا الرقمية Digital Tecknology قد حلت بالفعل محل التكنولوجيا الآلية والتكنولوجيا الكمية Quantum Tecknology قادمة لا محالة .

وقد لعبت التقنيات الرقمية الدور الكبير فى التغيير لما تفرع عنها من قيم ومن مفاهيم جديدة من شأنها أن أعادت صياغة معانى التقدم والتخلف وعلاقة الفرد بذاته وبالمجتمع المحلى المحيط به كذلك علاقة المجتمعات المحلية بالمجتمعات الأخرى ، ومعنى العمل ومفهوم التغيير ودور الدولة وأدوات الحرب ومعنى السوق والإعلام بل إن مفهوم القيود والحدود أصبح كلاهما فى توار .

فلقد صاغت التكنولوجيا الرقمية مفاهيم جديدة لكل مناحى الحياة وأن محاولة إحداث تغييرات إقتصادية جذرية لا يمكن إتمامها إلا إذا كان مدعوماً وقائماً على تغييرات جذرية فى نظم الإتصالات ولا سيما فى حالة الإقتصادات الصاعدة الواعدة .

ثالثاً: المشاركة فى الملفات وفى المعلومات وفى المعلوماتية :

فالمشاركة فى الملفات والمشاركة فى المعلومات والمشاركة فى المعلوماتية من خلال تقنيات الاتصال بين مجاميع المعارف ومن تطبيقات متصلة بها من خلال المشاركة الاتصالية وإعادة تدوير المعلومات وإعادة تدوير البرامج المرتبطة بها لإجراء التحليل ولمقتضيات الإدراك والإستيعاب والتمثل وإعداد وصناعة وإتخاذ وتنفيذ ومتابعة تنفيذ وتقييم القرار بالمشاركة والإستنباط وإستخراج النتائج لإعادة تدويرها بين الأطراف المنضوية فى هذه المشاركة كلها آليات تخصيب للإبداع والتميز كجوهر للتنافسية بما يحدها من تدفق للمعلومات والقدرة على سرعة الإتصال مع الآخرين فى مجتمع معلوم شبكى الروابط (مجتمع مشبك Networked Society) يتواصل بين عناصره عبر موجات الأثير التى لا تحدها قيود أو عوائق فأصبح أعضاء الشبكة الدولية للمعلومات ٥٧ مليون فرد فى غضون عام ١٩٩٧ بعد أن كانوا لا يتجاوزون المليون فرد فى مطلع التسعينات .

رابعاً: الإتصال بديلاً عن الإنتقال :

وقد أذاب مفهوم المشاركة الاتصالية تجمد الأسواق عند حدود الدولة وأصبحت السوق تشمل العالم كله ودوران رأس المال رهاه لا يتوقف ، فتحويل الأموال من سوق لأخرى أصبح يتم بضغطة واحدة على لوحة المفاتيح مما خلق مفاهيم جديدة للاستثمار الذى لم يصبح محلياً ولا إقليمياً ولا دولياً وإنما أصبح كوكبياً ، كونياً فى حى العولمة وأتونها .

خامساً: التبادل عن بعد :

وعن تكنولوجيا "المعلومات والتبادل عن بعد " ، تعتبر ثورة المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها التى تشمل جميع المجالات فى حياتنا المعاصرة مرحلة فاصلة فى تاريخ تطور البشرية وذلك فيما يتعلق بمفهوم الوسيط والذى يلعب الدور المحورى فى كافة أشكال التبادل الصناعى والزراعى والتجارى والخدمى منذ نشوء المجتمعات حتى الآن . فقد صاحب تكنولوجيايات الاتصالات والمعلومات عن بعد (التى يطلق عليها : "التليماكس Tele-matins") ظهور أشكال جديدة ذات أداء مختلف لهذه الوسائط تتباين فى أشكالها وأساليبها التقليدية قبل هذه المرحلة وذلك على الرغم من إستمرار الوظيفة التى تؤديها هذه الوسائط فى أشكالها الجديدة وهى إتمام عمليات التبادل المعلوماتى .

وفى ظل التكنولوجيا الجديدة أصبح من غير الضرورى أن يتم التبادل عن طريق وجود أشخاص التبادل ، بل يمكن أن يتم دون أن يلتقون أو يعرف كل منهما الآخر ، وذلك عن طريق الأنظمة الإلكترونية الرقمية والتى أصبحت هى الوسيط الجديد الذى يقوم بعملية التبادل الآن ليس بين الأفراد الطبيعين فحسب ولكن بين الأشخاص الاعتبارية من شركات ومن مؤسسات وأيضاً بين الدول حيث يتم تبادل المعلومات المتعلقة بالصفقات التجارية ويتم إنجازها بدون الإلتقاء المباشر بين طرفى التعامل ويطلق على هذا النمط من التبادل : " التجارة عن بعد Tele-trade" وشملت هذه الأنظمة جميع المجالات فأصبح هناك : " التدريب عن بعد Tele-training" و " العمل عن بعد Tele-working " ، والطب عن بعد Tele-medic in ، و " التعلم عن بعد Tillers earning" وشملت هذه الأنظمة كذلك مجال البحث العلمى فيما يعرف " بالبحث عن بعد Tele earch جرائدا من الجامعات المصرية تارة والأمريكية أخرى research حيث يمكن إشترك عدة مراكز للبحوث بعيدة عن بعضها البعض وفى دول مختلفة فى إيجاد حلول للمشاكل العلمية وأيضاً ظهور ما يسمى تنفيذ المشروعات عن بعد Tele-project من خلال " الإدارة عن بعد Tele-management

سادساً : الحرب عن بعد :

هناك الحرب عن بعد كما ظهرت فى حرب الخليج الثانية حيث قامت الصواريخ الذكية بتدمير أجهزة الرادار وأنظمة المعلومات ومراكز القيادة لدى الخصم ، فإندمته الحاجة إلى إلتحام الجيوش ببعضها البعض أو تحريك عدد كبير منها بين أراضى أطراف المعارك .

كما أن السيطرة على الخصم بتقنيات الإتصال بشل أجهزة معلوماته ونظم الإتصال لديه أصبحت الفيصل فى حسم المعارك كما يلعب معدل تدفق البيانات عن أحوال المعركة وتحركات الجند وإرسال وتلقى الأوامر دوراً حاسماً فى الأمر كما تؤكدتها المقارنة المتضمنة بالجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

وسائل الإتصال وتطور معدلات تدفق البيانات أثناء الحروب

وسيلة الإتصال	معدل تدفق البيانات	الحرب
التلغراف	٣٠ كلمة / دقيقة	١ - الحربين الأهلية الأمريكية (عام ١٨٦٥) والعالمية الأولى (عام ١٩١٥) .
التلغراف	٦٦ كلمة / دقيقة	٢ - الحرب العالمية الثانية (عام ١٩٤٥) .
الحاسب الألى	١٩٢ ألف كلمة/دقيقة	٣ - حرب الخليج (عام ١٩٩١) .
الحاسب الألى	١,٥ تريليون كلمة /دقيقة	٤ - حرب المستقبل (ما بعد عام ٢٠١٥) .

المصدر : د. حسن أبو طالب "المشروع الوطنى : تقنيات الإتصال ونظرة إلى المستقبل ، قضايا إستراتيجية ، مركز الدراسات
سياسية والإستراتيجية ، جريدة الأهرام ، ١٤ إبريل ١٩٩٧ .

سابعاً: تواصل أجيال تقنيات التبادل عن بعد :

ويجب الأخذ فى الإعتبار أن تقنيات " التبادل عن بعد Tele-matics " ليست منفصلة عن التقنيات الأخرى التى سبقتها خلال عقد السبعينات وهى تقنية " الأتوماتيكية والتى كان من نتائجها إحلال الروبوت (الإنسان الآلى) محل العنصر البشرى كوسيط فى الإنتاج الصناعى .

وتجدر الإشارة على أنه منذ عصر الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر فإن هناك تطوراً مستمراً فيما يتعلق بأشكال وسائط الإتصال عن بعد وزيادة قدرتها على الأداء ، وليس منفصلاً عن هذا إختراع التليفون Telephone " (التحدث عن بعد) . و " التليجراف Telegraph " (المراسلة عن بعد) و " التليفاكس Telefax " ثم " التليفزيون Television " (رؤية ونقل الصور عن بعد) .

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الإستغناء عن المعلم وعن المدرسة كوسيط فى نظام التعليم عن بعد يعود إلى عام ١٨٣٦ عندما إستجابت جامعة لندن لعمل مناهج للتعليم الذاتى للإجلىز المقيمين بالهند وذلك عن طريق المراسلة .

وكما يبدو فإن " التبادل عن بعد " لا يعدو أن يكون مرحلة متقدمة من مراحل التطور التكنولوجى الممتدة على مدى أكثر من قرن من الزمان منذ إختراع التليفون وغيره من أجهزة الإتصال سوف يتلوها حتماً مراحل أخرى ينتج عنها أدوات إتصالية أخرى . ومنها الـ E-mail والـ Facebook والـ twitter والـ utupe

ثامناً: الثورة البيولوجية والخلايا الجينية والتطويع الوراثى :

إحتلت البيولوجيا العصر حيث لم تقتصر ثورتها على مراقبة وظائف المخ بل تعدتها إلى الوقوف على كل ما هو أمر وراثى فالأحماض والأنزيمات والألكترولنيات وأشكال الإتصال وزراعة أجزاء الجسم من قلب وينكرياس إلى كلى وكبد وتدارك الأمراض والحفاظ على الجينات الآدمية فى بنوك والتعرف على الشفرة الوراثية لكل خلية من ناحية تكوينها وهدفها وإستجابتها كلها شفرات أسرارها ما أصبحت أسرار .

وقد أعلن عن نجاح عالم الوراثة اليابانى "أساواشيدا" ومساعدوه فى الحصول على فئران تحمل كروموسومات بشرية كاملة ، ينتظم بكل منها ما يقرب من الألف جين ، بعد أن كانت عمليات نقل الجينات من البشر إلى الحيوانات ، لإنتاج حيوانات مؤلفة وراثياً Recombinant توصف بأنها عبرجينية Transgenic ، لا تتضمن أكثر من جين أو جينين على الأغلب .

لقد جاء هذا الحدث الهام قبل أن يهدأ الغبار الذى أثارته " دولى " النعجة التى إستنسختها يان ويلموت ومساعدوه فى أسكتلندا من خلية ضرع نعجة بالغة ، والجدير بالذكر أن غبار "دوللى" (التى كُشف الغطاء عن ميلادها فى نهاية فبراير ١٩٩٧) ، قد غطى كثيراً على إتجازات هامة تم الإعلان عنها بين التاريخين ومنها على سبيل المثال إجراء تجارب أخرى لإستنساخ أبقار مذبوحة من خلايا أخرى غير الضرع ، كالمبيض (النمسا) ومحاولة القيام بالتوالد العزرى الذى يتم فيه الإستغناء تماماً عن دور الذكر فى الحيوانات الراقصة (اليابان) وتكوين كروموسوم إصطناعى به مقاطع من جينات بشرية ونجاح إتقسامه فى الخلايا السرطانية المزروعة من جينات بشرية ونجاح إتقسامه فى الخلايا السرطانية المزروعة بالمعمل (أمريكا) وبدء إستخدام الخميرة التى تم الإنتهاء من تحليل البرنامج الوراثى الكامل لها حيث وجد أنه يحتوى على ستة آلاف جين كدليل وراثى يساعد فى التعامل مع البرنامج الوراثى البشرى وذلك بتشكيل ستة آلاف سلالة يغيب فى كل منها عمل

جين واحد من جينات البرنامج للتعرف على دوره فى تكوين هذا الكائن وصيد الخلية (أمريكا) وتجارب تغليف كرات الدم بمادة "بولى إيثيلين جليكول" ، بما قد يسمح بنقل الدم من أى فرد إلى فرد آخر ، مع تلافى رد الفعل المناعى (أمريكا) .
وهذه الأمثلة تؤكد فعلاً أننا نعيش عصر المعلومات البيولوجية (أى الوراثية) الذى وضع بصمته بشدة على نوعية الحياة .

والفئران المؤنسنة Humanised التى سميت كذلك لأنها تحتوى على جينات بشرية بمناسبة ما أعلن فى اليابان عن ظهور ما يحتوى منها على عدد كبير جداً من الجينات وليس جينياً أو جينين فقط حيث قدمت أمريكا وغيرها الحيوانات المؤلفة وراثياً بعدد قليل جداً من الجينات .

إن اليابانيين قد أنتجوا فأرهم المدهش بدمج خلايا أجنة الفئران مع خلايا الجلد البشرية وأحتفظوا بالخلايا الجينية المحتوية على الكروموسومين رقم ١٤ ، ٢٢ البشرين لإحتوائهما على الجينات المنتجة للأجسام المضادة ، وبخلط هذه الخلايا المعلمة مع أجنة فئران مبكرة وزرعها فى الرحم ولدت الفئران التى تحمل الكروموسومات فى خلاياها والأهم من ذلك أن هذه الجينات الموجودة قد عبرت عن نفسها فى أجزاء جسم الفئران ودمائها ، والأكثر أهمية وخطورة أنها إنتقلت بشكل طبيعى إلى الأجيال التالية ، ورغم أن خلط خلايا أجنة الفئران المختلفة وراثياً قد ثم من سنوات عديدة ، وأنتج فئران موزايك المبقة (بخلط خلايا جينية لفئران سوداء مع بيضاء مثلاً) إلا أن الخلايا هنا كانت تحمل جرعة كبيرة من الجينات البشرية .

تاسعاً: الإستعمار الجينى لدول العالم الثالث :

أما عن الأصول الوراثية للمحاصيل الزراعية الرئيسية فالمتبقى من أعشابها البرية يمثل ثروة قومية بالغة الأهمية ، الأمر الذى دعى إلى إنشاء بنك للجينات النباتية والحيوانية حيث أن توقع بعض علماء التنوع الأحيائى على مستوى العالم أن يكون القرن الحادى والعشرون هو قرن الإستعمار الجينى لدول العالم الثالث^(١) وهو ماحدث بالفعل.

١ - محمد البرغوثى ، تحقيق صحفى عنوانه : " بنك جينات فى مواجهة الحاث ، ثروات مصر من الأصول الوراثية النباتية والحيوانية فى طريقها للإنتثار " جريدة الأهرام اليومية عدد ١٩٩٧/٦/١٩ ، ص ٣ .

عاشراً: إحلال التخليقي محل الطبيعي من مواد :

وفى المواد فالإحلال للتخليقي محل الطبيعي منها فحدث ولا حرج فالتحمل والضغط والإجهاد والشدة والصلابة والمرونة مفاهيم إندثرت تلك التى ظلت قروناً ثوابت علمية ، فالكربون يمكن أن يحول الآن إلى ماس والماس يمكن أن يحول إلى كربون إذ يكفى إعادة ترتيب البلورات إحداها فيتم الحصول فوراً على الأخرى ، وكذا الإجهاد والموصلية يمكن إعادة النظر فى أمرهما من خلال إعادة صف الألكترونيات .

حادى عشر: تصغير الأشياء وطباعتها ونسخها وإستنساخها :

إن التحديات الحقيقية للثورات آنفة الذكر إنما تكمن فى أنها ثورات معارف صغرت الأشياء وانتقلت بالأشياء من صناعتها إلى طباعتها أو نسخها حقراً أو إستنساخاً وبشكل مصغر بدلاً من تركيبها ، وهذا التغيير العلمى ترتب عليه فرز للمعارف وللمفاهيم بعثرة ودمجاً مع طرح جانبى للكثير منها وتغيير فى المفاهيم المؤسسية من تصغير لحجمها وتناثر لثباتها فى المسافات إذ أن كلمة الصناعة التى كانت مرادفتها تعنى الأسوار والمباتى والمستعمرات أصبحت الآن جزئيات ضئيلة مبعثرة تدار من على بعد وكيف لا " والريموت " جاهز وحاضر ومتاح مباح .

ثانى عشر: الفكر المبدع أولى بالحماية :

انتهى عصر الطلب يخلق العرض وأن عقلية الإنسان تقاس بالذكاء أو أن الأحجام الكبيرة لها السيادة وأنتهى عصر التخصص وتقسيم العمل وأنقلبت معايير تقويم الكفاءة توارياً لتحل محلها معايير تقويمية أخرى ، فخفض التكاليف والوفورات المادية والزمنية هيهات أن يكون لها بقاء كمعيار ترشيدي لإستخدام الموارد ، فالميزة النسبية أخلت المكان للميزة التنافسية ومعدلات تسارعها حتى التخطيط السلعى والخدمى التقليدي توارى ليحل محله التخطيط لإتاحة فرص المبادرات بالقدرة على توقع ما سيطرح من نتاج الإبداع والإبتكار بالسوق مصحوباً بإفراز وإبراز الجودة ، وقدرة على خزن وإسترجاع المعلومات والمعارف والإبداعات وهى المفاهيم القرينة لمفهوم الميزة التنافسية التى حلت بلا رجعة محل الميزة النسبية .

كل هذه الثورات والتغيرات منذ منتصف السبعينات دعمت الإتجاه نحو العالمية فى الإقتصاد الدولى بجعل إقتصاديات الدول سوقاً واحدة مفتوحة على بعضه البعض من حيث التأثير والتأثر مما حتم العولمة بالإندماج فى الإقتصاد العالمى مع فرض القيود والإلتزامات

فيما يخص حماية الحقوق الفكرية وبراءات الاختراع وإزالة القيود والحوالز الجمركية من أمام السلع والخدمات لأنها لم تصبح الأولى بالحماية فضمنان تصريفها وافر كما أن الجديد منها كل يوم فأت .

فأضحى الأولى حماية الفكر المبدع والإبداعات الفكرية (التي أتت بهذه السلع والخدمات كنتاج للثورة في مجالات الإتصال والمعلوماتية والتخليقية والبيولوجية) كبديل عن حماية السلع والخدمات نفسها ومن هنا أضحت حماية الحقوق الفكرية وبراءات الاختراع أولى من حماية ما يتولد عنها من منتجات سلعية وخدمية .

ثالث عشر: العالم قرية واحدة معلوماتياً وإتصالياً وإستثمارياً :

والعولمة أو الكوكبية الاجتماعية والثقافية والفكرية والإبداعية والإقتصادية والسياسية (بفضل الثورات السابق الإشارة إليها) أعادت تشكيل جغرافية وطبوغرافية العالم فأصبح قرية واحدة إتصالياً ومعلوماتياً وإستثمارياً كما فرضت معايير جديدة لترتيب الدول بالإبقاء والإستبعاد فيكفي السيطرة إبداعياً وفكرياً من دول على دول ولا حاجة لسيطرة على أرض أو تحريك جيوش فإستبعاد وإستعمار البعض للبعض يمكن (بفضل الثورات المذكورة) أن يتم من على بعد Tele-imperialism ودونما إحتلال للأرض وإتاما أصبح الإبداع المعلوماتي وإبداع الإحتلال التخليقي والإبداع البيولوجي هي وسائل وأدوات السيطرة على إرادة وفعل الآخرين .

فإذا كانت تداعيات الثورة المعرفية قد أدت إلى ما أدت إليه حتى الآن من إسقاط لمفاهيم ولمضامين ولأدوات ولمناهج ولرؤى ولتوجهات فماذا يخبئ المستقبل لنا بعد أن ألقينا بتحيات الترحيب بقرن جديد دق بالفعل عقده الثاني أجراس حياتنا ودلف إليها واقتحمها ونحن ومعنا عالم الجنوب بعد لم نستشر .

رابع عشر: تعدى الجنسيات بعد تعدد الجنسيات أعمالاً :

بدأ القرن العشرون وهناك فاعل وحيد على الساحة المجتمعية ، وهو الدولة ذات السيادة ، وأنتهى القرن العشرون وهناك عدد من الفاعلين مجتمعياً إلى جانب الدولة ، أن القرن العشرين ينتهي بالتشكيك في المفهوم التقليدي للدولة وإهتزاز أبعاد " الشأن الداخلي " الذي تحول في الكثير من دول العالم لكي يصبح "شأناً عالمياً" بمسمى شرعية دولية لقد أنهارت الفواصل التقليدية بين الشأن الداخلي والعالمي خاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والحريات والقوانين التي ترتبط بها والأقليات .

أن نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرون شهرا فاعلين دوليين جديدين على الساحة ، فهناك دور متعاظم للمؤسسات العالمية الاقتصادية والنقدية والتي تتدخل لتشكيل وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى كثير من دول العالم . وهناك دور آخر متعاظم للشركات متعددة الجنسية Multinational والتي أصبحت بفعل توظيف نتائج ثورة الإلكترونيات والاتصالات شركات متعددة الجنسية Transnational حيث شهدت الساحة الدولية اندماج الشركات معاً ، وتقلص الفاعلين الاقتصاديين المحليين ، وحيث يقدر الخبراء أن هناك ما لا يزيد على ١٥ شبكة عالمية مندمجة ، يمثل أصحابها السادة الفعليين للعالم الجديد ، وهو عالم العولمة . إلى جانب هؤلاء الفاعلين الجدد ، وفى مقابل الشركات الاقتصادية متعددة الجنسية ، برزت الشبكات والمنظمات الدولية غير الحكومية لتعكس تحالفات قوى المجتمع المدنى المعولمة تشبيكاً .

فى هذا الإطار. يثار العديد من علامات الإستفهام التى تحتاج إلى النقاش والدراسة المتعمقة ، ولعل من أهم علامات الإستفهام ما يتعلق بطبيعة المنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية ، ومدى فاعليتها . . . ما الأطراف التنظيمية لها ؟ ما علاقتها بالعولمة ؟ هل هى فاعل مستقل أم تابع وما مجالات تحريكها أو تحركها ؟ والمنظمات والشبكات الدولية غير الحكومية (أو متعددة الجنسية) فهى تجمع بدءاً من المنظمات التطوعية الإرادية وأحياناً ما تضم أفراداً (غير هادفة للربح ، مستقلة ذاتياً عن الحكومات ، تتبنى أهدافاً إنسانية لها سمة عالمية ، تعمل وتنشط فى عدد متنوع من دول العالم) وهذه المنظمات لها مجلس أمناء يمثل أقاليم العالم ، وينتمى إليها أعضاء من مختلف أنحاء العالم ، وهكذا فإن تخطى الحدود التقليدية لدولة ما أو إقليم ما والإدارة والعضوية متعددة الجنسية ، والعالمية ، والإنسانية فى النشاط هى سمات أو معايير تميز المنظمات الدولية غير الحكومية ، إن هذا الفاعل الجديد يتجاوز الأيديولوجيات ويأخذ بالتنوع وبإقرار التعددية كملح رئيسى ، وهو فاعل غالباً ما يتبنى قضايا تمكين المجتمع المدنى ويأخذ بالنظرة الكلية وبمفهوم التشبيك والمشاركة .

القسم الثانى :منظومة إدارة العولمة

أولاً: الدول الصناعية السبع رأس منظومة إدارة الإقتصاد العالمى :

تعكس قواعد ومؤسسات إدارة النظام الإقتصادى لعولمة تراتبية الدول ومجموعات الدول حسب علاقات القوى الاقتصادية والشاملة وهكذا رغم ما يسمى بفترة السبولة أو فترة التحول الراهنة ، نرصد أنمجموعة الدول الصناعية السبع بقمته ومؤسساتها تأتى على رأس منظومة إدارة الإقتصاد العالمى إستناداً إلى حصتها الأعظم فى توزيع القدرات الاقتصادية العالمية وبدور قيادى للولايات المتحدة يستند إلى تفوق قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية الشاملة . كما نلاحظ أن أدوار صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى ، وقد أضحت شاملة للعالم بأسره وكادت تكتمل ، أفسحت المجال لدور أهم لمنظمة التجارة العالمية .

ثانياً: تنامى نفوذ الشركات متعددة الجنسيات :

كما يتواصل تنامى وزن وتوسع نفوذ الشركات والبنوك المتعددة الجنسية وعابرة القوميات على الخريطة العالمية إستناداً إلى واقع سيطرتها على القسم الأهم من التفاعلات والتدفقات الاقتصادية العالمية . وفيما نراه تأقلاً إيجابياً مع تعاظم التنافسية فى ظل عولمة الإقتصاد من جانب الدول الصناعية المتقدمة نرصد تنامى دور التكتلات الإقليمية - التجارية والاقتصادية - وتسارع خطى بنائها وهو ماثراه فى حالة الاتحاد الأوروبى على سبيل المثال وفى ذات الاتجاه نفهم تزايد نزعة الدول الصناعية المتقدمة إلى تشكيل تجمعات ومنشآت تجارية وإقتصادية عبر إقليمية مثل الآبك APEC وفى ذات الوقت ، رغم تعاظم ضرورة التعاون والتنسيق بين البلدان النامية نلاحظ تراجع تأثيرها فى التطورات الاقتصادية على الخريطة الاقتصادية العالمية ورغم تقدم عملية التكتل التجارى الإقليمى بين البلدان الصناعية الجديدة والصاعدة مثل الاسيان والميركسور ، نلاحظ تباطؤ بناء أو ضعف قدرة هذا التكتل بين غالبية البلدان النامية ، كما فى حالة السوق العربية المستركة والكوميسا الإفريقية .

ثالثاً : التجارة الالكترونية بديلاً عن التجارة الورقية :

شهد العصر الحديث تطوراً تقنياً ملحوظاً فى وسائل الإتصال ونقل المعلومات عبر وسائل الدعم النقنى كالبريد الأليكترونى وشبكة الإنترنت وشبكات التواصل مما أتاح

إمكانات هائلة لنمو المعاملات التجارية وتطوير قوانينها سواء فيما يتعلق بأسلوب تكوين العقود أو فيما يتصل بإثبات الحقوق المتولدة عنها وذلك بواسطة وسائل التبادل الإلكتروني ، للبيانات والتي يشار إليها عادة بالتجارة الإلكترونية إلا أن التعامل الإلكتروني في التجارة سواء المحلية أو الدولية يصطدم بعدة عقبات أفرزتها النصوص التشريعية في القوانين القائمة والتي صيغت قواعدها على أساس مجريات التعامل باستخدام الورق (الكتابة) وضرورة التوقيع بخط اليد أو بوسائل بدائية (كالختم والبصمة) ولا شك أن مثل هذه الإشتراطات العتيقة سوف تحد من إمكانية نمو الأعمال التجارية ووصولها إلى الأسواق الدولية ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إزالة تلك العقبات القانونية لنمو التجارة الإلكترونية من ناحية وتهينة بيئة قانونية أكثر أماناً في توثيق المعاملات الإلكترونية وأكثر يقيناً في حماية الحقوق المتولدة عنها وإثباتها ، ولهذا فإن الإنتقال من مرحلة التعامل الورقى إلى التعامل الإلكتروني في مجالات التجارة دون تهينة بيئة قانونية ملائمة للمعطيات التقنية في التبادل الآلى ذات الصلة ويجرى في فراغ قانوني مما يهدد حقوق المتعاملين ويقلل فرص الاستفادة من التطور التقنى في وسائل الاتصال ، وعلى هذا الأساس فقد عمدت عدة جهات مثل لجنة الأمم المتحدة لقانون التجار الدولية (اليونسيترال) الى إعداد مجموعة من المبادئ القانونية التى تحكم التبادل بواسطة تقنيات التجارة الإلكترونية لتتخذها الدول المعنية نبراساً فى تعديل المتطلبات القانونية الراهنة لتبادل السلع والخدمات وإنتقال الأموال من ناحية وغزالة العقبات المترتبة عليها والتي تحول دون إستخدام وسائل غير ورقية للإتصال وتخزين المعلومات من ناحية أخرى ،وقد أولت اللجنة عناية خاصة بالمسائل التى تظهر فيها تلك العقبات أكثر ما تظهر لإرتباطها بإشتراطات قانونية تتطلب إستخدام المستندات " المكتوبة " أو " الموقعة " أو " الأصلية " سواء فيما يتعلق بتكوين المعاملة (العقد) وصحتها أو فيما يتصل بإثباتها ولهذا الغرض عكفت اللجنة على دراسة طرق إزالة العقبات القانونية التى تحول دون الإستفادة من التطور الحادث فى مجال المعالجة المرقمنة للبيانات عبر أجهزة الحاسب الآلى " الكمبيوتر " والطرق السريعة للمعلومات ولاحظت أن القواعد القانونية المبينة على إستخدام الوسائل الورقية فى توثيق المعاملات التجارية التى تستهدف التثبيت من صدور إرادة حرة وصحيحة من طرف المعاملة من ناحية وإثبات الحقوق المترتبة عليها من ناحية أخرى يمكن تحقيقها أيضاً حال إستخدام الوسائل الإلكترونية فى تكوين المعاملات (٢) .

١ - "منازعات التجارة الإلكترونية حول العقود وإثبات الحقوق " جريدة الأهرام اليومية ٨ ١٠ ٢٠٠٠ ص ٢٥ .

رابعاً: التجارة الإلكترونية ثورة غيرت أوجه الاقتصاد والمجتمع والسياسة :

وقد برزت التجارة الإلكترونية في السنوات القليلة الماضية كتطور غير متوقع في مسار الثورة المعلوماتية يماثل التحول الذي أحدثته السكك الحديدية في الثورة الصناعية والذي غير من كل أوجه الاقتصاد والمجتمع والسياسة ، فلقد مكنت السكة الحديدية الإنسان من السيطرة على المسافات وإحداث التقارب بين الأسواق والإقتصاديات بينما تؤدي التجارة الإلكترونية الآن إلى إلغاء المسافات والأزمان (ظرف المكان وظرف الزمان) لتولد سوقاً واحدة وإقتصاداً واحداً وأظهر تباعاً لهذا التطور تكنولوجيات جديدة وصناعات إستراتيجية جديدة لم يعرفها العصر الصناعي كما تم بناء النظام العالمي الجديد حول شبكة من الحاسبات وأجهزة الإتصال مفتوحة لمشاركة الجميع ، ليصل عدد مستخدمي الإنترنت إلى مليار نسمة بحلول عام ٢٠٠٥ ، ومن الطبيعي أن تقف الموروثات الثقافية في كل المجتمعات حائلاً أمام هذا التطور لأنه يؤدي إلى تغيير العادات القائمة والمعتقدات الراسخة ولأنه يعطل من الأولويات الإجتماعية ومن نظم التعليم ومن أشكال العلاقة بين الفرد والمجتمع غير أن هذه العولمة جاءت لتبقى بل أن أسسها ومكوناتها المشكلة حول الإتصالية والتنقلية والسرعة ستتطور باستمرار لتدفع إلى مزيد من التغيير وإذا كنا قد أسهمنا في تناول التحديات والظواهر السلبية التي يمثلها لنا هذا التحول في تاريخ الإنسانية فلم نتأسى ما تمليه علينا بديهيات الفكر الإستراتيجي من أهمية إستكشاف الفرص أيضاً بجاني تحديد التهديدات في تحليلنا للبيئة الخارجية والتعامل مع عناصر القوة أيضاً بجانب عناصر الضعف في تقييمنا للبيئة الداخلية دون الإنغماس في مواقف الرفض أو التردد حتى لا نترك لغيرنا مهمة الإقدام والإستفادة من العصر الجديد ، وذلك بمراجعة النفس والتركيز على النفع الذي سيحصل عليه الكيان الإقتصادي من العولمة مع السعي لتجسيم المخاطر المرتبطة بها .

القسم الثالث :مخاطر العولمة(مخاطر: الكوكبية - الكونية)

أولاً : الإكتشاف المعلوماتى :

إن تقنيات التبادل فى المجالات المختلفة تهدف إلى تجاوز حدود الزمان والمكان المرتبطين بالوسيط الشخصى السائد فى نمط التبادل التقليدى كما عرف فى الماضى وبذلك يمكن أن نطلق على هذه التقنيات إجمالاً اسم أنظمة " التبادل عن بعد Tele-exchange " . وتكنولوجيا الاتصال المستقبلى ستثير مخاطر جديدة أخطرها :

" الإكتشاف المعلوماتى " بما يعنيه من إنهيار للدولة إذا ما أصيب جهازها الإتحالى المعلوماتى المنظم لحياتها بعطب سواء عن عمد أو عن سوء إستخدام ، كما أن التبادل التجارى عن بعد يثير العديد من المخاطر بين المتعاملين بنظمه حيث لم يستطع التشريع الدولى أن يجارى حتى الآن ما ينبت من جرائم غش أو إحتيال أو تليس لصعوبات الإثبات الجنائى على مستوى التبادل الإتحالى وما يحدها من وسائط إتصال معلوماتية .

ثانياً : حروب الجينات والخلط بين الأجناس :

والإهتمام بقضايا التطويع الوراثى هنا يعنى التقييم النقدى بجوانبه العلمية والعملية والأخلاقية ، فبجانب إمكانية دراسة دور الوراثة فى تكوين تشوهات الأجنة والأمراض الوراثية هنالك فرصة لإنتاج الأجسام المضادة والفاكسينات ، والإستخدام فى علاج السرطان وأمراض المناعة إلا أن المناقشة يجب أن تمتد إلى ما يسمى بحروب الجينات وأحقية الشركات فى إحتكار الفوائد المرجوة من التطبيقات الطبية الناجحة فى هذه المجالات .

وهناك أيضاً الجوانب الأخلاقية الخاصة بحدود الخلط بين الأجناس فبالى أى مدى يمكن أنسنة الفئران ؟ إذ يمتد النقاش ليتجاوز حدود حقوق الإنسان إلى حقوق الحيوان من حيث أن الفأر والإنسان يتشابهان وراثياً بنسبة ٨٠% بينما تزيد النسبة فى الشمبانزى إلى ما يزيد عن ٩٨% ، ومع ذلك يبقى الإنسان إنساناً والفأر فأراً . . الخ فما هى الآثار البعيدة لهذا الخلط إذا تم بطريقة غير محسوبة ؟

إن التقييم النقدى يستدعى التمسك بحصر الإستخدام فى الأهداف التطبيقية الواضحة ، التى تقرها القواعد المنظمة للعمل فى هذا المجال الخاص بالتطويع الوراثى Genetie Manipulation للكاننات ، سواء عن طريق الهندسة الوراثية أو غيرها ، وهذا ما تم بالنسبة للإستسناخ فى القواعد المنظمة التى أقرتها الدول الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أتفق على رفض إستسناخ الإنسان ، وقصر البحوث على

الأجنة المبكرة دون زراعتها في الأرحام بهدف دراسة الأمراض الوراثية وغيرها ، ومن ثم فإن التقييم يعنى التوظيف السليم لمنجزات العلم بإعتباره خطوة على الطريق تستلزم التجويد والتحسين والتوجيه لصالح الإنسان^(٢) .

إن شركات الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجيا في أمريكا وأوروبا واليابان ، قد تمكنت - بواسطة حكومات بلادها - من أن تضع ما توصلت إليه في مجال الأصول الوراثية والنباتية والحيوانية في دول العالم الثالث ضمن حقوق الملكية الفكرية التي تحميها إتفاقية الجات هو الأمر الذى يعنى أننا في مصر سنفاجأ بإجراءات دولية صارمة تمنعنا من إستخدام التقاوى والبذور والمبيدات في الزراعة ، أو من إستخدام الأعشاب في صناعة الدواء ، إلا بعد موافقة الشركات الأجنبية التي تحتكر ملكيتها بموجب براءات إختراع ، حتى لو كانت النباتات الحقيقية أو البرية ذات أصل مصرى !!^(٣) .

ثالثاً: فقدان السلالات النباتية لإنتاجيتها نتيجة إستئثار الوعى

الهجنى والتنوع البيولوجى للمحاصيل الزراعية الرئيسية :

فى نهاية الستينات من هذا القرن أعلن المركز الدولى لتحسين الذرة والقمح بالمكسيك عن أن فريقاً بحثياً يقوده العالم الزراعى الأمريكى " نورمان بورلوج" توصل إلى إستنباط صنف جديد من القمح يعطى أكثر من ٣٠ أردب قمح من الفدان ، فسارعت ٢١ دولة من العالم الثالث إلى إستيراد الهجن المكسيكية وزراعتها ، وقد أعطى الفدان ٢٤ أردباً فى العام الأول ، الأمر لاذى أدى إلى إقبال الفلاحين جميعاً على زراعته فى العام الثانى ، لأن إنتاج الأصناف المحلية آنذاك كان يتراوح بين ٨-٩ أردب للفدان ، وبعد ثلاث سنوات تقريباً حدثت المفاجأة إذ إنخفض إنتاج القمح المكسيكى تدريجياً حتى وصل إلى ٣ أردب للفدان ، ثم تسبب فى وجود مرض صدا القمح ، وبدلاً من الإستغناء عن زراعة الهجن المستوردة أدخلت تلك الشركات متعددة الجنسية هذه البلاد فى دائرة إستيراد هجن أخرى عالية الإنتاج ، وإستيراد مبيدات لمقاومة الصدا^(٤) .

(١) د. أحمد شوقى ، جريدة الأهرام اليومية ، عدد ١٩٩٧/٦/١٠ ، ص ١٠ .

(٢) محمد البرغوثى ، تحقيق صحفى عنوانه : "بنك جينات فى مواجهة الجات ، ثروات مصر من الأصول الوراثية النباتية والحيوانية فى طريقها للإنقراض" جريدة الأهرام اليومية عدد ١٩٩٧/٦/١٩ ، ص ٣ .

(٣) ، (٢) ، (١) محمد البرغوثى ، تحقيق صحفى عنوانه : " بنك جينات فى مواجهة الجات ، ثروات مصر من الأصول الوراثية النباتية والحيوانية فى طريقها للإنقراض" جريدة الأهرام اليومية عدد ١٩٩٧/٦/١٩ ، ص ٣ .

رابعاً: إستلاب المنوعات البيولوجية للمحاصيل وإيداعها ببнок الجينات :
فى الوقت الذى حصل (بورلوج) على جائزة نوبل للسلام كانت دول العالم الثالث
التي إعتمدت على زراعة أصنافه تفقد تدريجياً سلالات القمح الخاصة بها ، لأن الوعى
الزراعى آنذاك لم يكن مؤهلاً للتفكير فى ضرورة حفظ السلالات الوطنية فى " بنوك جينات"
فىما كان علماء تربية النباتات الأجانب يدهسون حقول وصحارى منطقة الشرق الأوسط
طولاً وعرضاً بوصفها مهد الحضارة الزراعية ومركز التنوع البيولوجى لغالبية المحاصيل
المهمة فى العالم كله . والمؤكد أن هؤلاء العلماء لم يتركوا نباتاً حقلياً أو عشباً برياً إلا
وحملوه معهم إلى بلادهم ، حيث تم حفظه فى بنوك جينات شركات الهندسة الوراثية بالدول
الصناعية الكبرى^(١) .

وتضم إسرائيل الآن أكبر بنك جينات نباتية فى منطقة الشرق الأوسط يضم حوالى
٢٥ ألف عينة نباتية ، تليها إيران التى يضم بنوكها ٢٠ ألف عينة من الحبوب والفواكه
والخضروات والبقوليات ٠٠٠ وتأتى تركيا فى المرتبة الثالث حيث يضم بنوكها ١٣ ألف
عينة ٠٠٠ ولكن كل الأصول الوراثية النباتية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط توجد ببнок
العالم الصناعى المتقدم^(٢) .

خامساً: فقدان الآلية السياسية لإثبات الحقوق فى الأصول الوراثية النباتية فى
ظل إتفاقية الجات :

فى يونيو ١٩٩٤ عقدت منظمة حماية البيئة بالأمم المتحدة مؤتمراً بنىروبي ، كان
من توصياته المهمة ضرورة إيجاد آلية دولية لحماية حقوق فلاح العالم الثالث فى أصوله
النباتية ، ولكنها كغيرها من التوصيات التى ترددت فى مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل عام
١٩٩٢ تظل فقط تحتفظ بجدارتها الأدبية والأخلاقية دون أن تتمكن من إمتلاك آلية سياسية
تضعها فى حيز التطبيق .

وفى مؤتمر علمى عقد فى ألمانيا فى عام ١٩٩٧ كانت الأصول الوراثية للنباتات
وكيفية الحفاظ عليها هى أهم محاور المؤتمر فقد حدث خلاف شديد بين علماء دول العالم
الثالث وعلماء أوروبا وأمريكا ، عندما أثيرت قضية حقوق فلاح دول العالم الثالث فى
أصوله النباتية ، وقد أستند علماء الدول المتقدمة إلى ضرورة تقديم مستندات ملكية النبات

المتنازع عليه وخصوصاً في ظل حماية حقوق الملكية الفكرية التي تكفلها إتفاقية الجات(٨) .

سادساً: فقدان الآلية القانونية لإثبات الحقوق في الأصول الوراثية :
ويشهد العالم منذ سنوات ثورة حقيقية في الإعتماد على الأعشاب في الصناعات الصيدلانية ، وقد واكبت أولى مراحل هذه الثورة عمليات تسابق إلى صحارى دول العالم الثالث وخصوصاً في أفريقيا وأسيا . الأمر الذى ينبغى معه البحث عن آلية قانونية لإثبات الحقوق في الأصول الوراثية النباتية (٩) .
وقرابة عام ١٩٩٧ انتهى مركز الهندسة الوراثية بزراعة عين شمس من وضع تصور شامل إنشاء " بنك جينات نباتية وحيوانية وحشرات و كائنات دقيقة " وذلك فى إطار مشروع التنوع البيولوجى الذى أعده جهاز شئون البيئة المصرى (إعمالاً لأحد نصوص إتفاقية ريو دى جانيرو - قمة الأرض - عام ١٩٩٢ لحصر موارد مصر الوراثية من الكائنات الحية) (١٠) .

سابعاً: مخاطر عولمة الإقتصاد المصرى (١١)

١ - تأثير الإقتصاد المصرى سلباً وإيجاباً بالتأثيرات الخارجية :

لا شك فى أن خيار عولمة الإقتصاد المصرى قد إتطوى على مخاطرة ، ومن ثم كان يتوجب أن تكون محسوبة والأمر أن هذا الخيار جعل التأثيرات الخارجية (الاقتصادية وغير الاقتصادية) محددة إلى مدى بعيد لمعدلات الاستثمار والنمو الإقتصادى ، ومستويات التشغيل والبطالة والدخل والرفاهة ، وأسعار صرف العملة الوطنية وحالة ميزان المدفوعات ، وإبتعاش وركود الأسواق . الخ فى الإقتصاد المصرى شأنه كغيره من الإقتصادات التى أخذت بهذا الخيار ، وتكون هذه المخاطرة محسوبة بقرن ما تتبنى مصر تلك السياسات الهادفة إلى تعظيم قدراتها التنافسية فى إقتصاد مفتوح ، سواء بتقليص عوامل الضعف وما تنذر به العولمة من قيود ومخاطر وخسائر ، أو تعظيم عوامل القوة بما تعد به من فرص ووعود ومكاسب ، إذ أن واقع الإقتصاد المصرى (شأن غيره من الإقتصادات) ليس بمعزل

(١٠) (٢) (٣) محمد البرغوثى ، تحقيق صحفى عنوانه : " بنك جينات فى مواجهة الجات ، ثروات مصر من الأصول الوراثية النباتية والحيوانية فى طريقها للإنتشار " جريدة الأهرام اليومية عدد ١٩٩٧/٦/١٩ ، ص ٣ .

(٩) د . دة عبد العظيم " شروط الاستفادة من فرص المعلومة " ، جريدة الأهرام اليومية ، ١٦/٨/٢٠٠٠ ، ص ٢٥ .

عن ولا يستطيع أن يكون منعزلاً عن النظام الاقتصادي للعولمة والتصدى لعملية العولمة ؟
واقع يستحيل تجنبه بل كان يتطلب التأقلم الإيجابي الفاعل مع هذا الواقع .

٢ - معاناة الاقتصاد المصرى من الأزمات المالية الإقليمية والعالمية :

والواقع أنه يصعب إنكار نزعات الحمائية الجديدة وقيد نقل التكنولوجيا من جانب الدول الصناعية بوجه الاقتصادات الصاعدة رغم الضغوط على الأخيرة لتحرير التجارة ، ونزعات تهميش الاقتصادات المصدرة للمواد الأولية الأقل نمواً والأكثر فقراً رغم شعارات المشاركة فى تقاسم خيرات العولمة ، وتداعيات الحصاد المريع للأزمة المالية التى كابدتها الاقتصادات الصناعية فى شرق آسيا والأزمة المالية العالمية التى ضربت بأطنابها الاقتصادات العالمية اواخر عام ٢٠٠٨ رغم مزاعم الكسب من فتح أسواق مال ٠٠٠ الخ .

٣ - تأثير الإقتصاد المصرى بخيار العولمة وتبعاته الإخفاقية :

والنداعى الرئيسى لعملية وإدارة العولمة جعل من خطر التهميش المتعظم (دون نفى عبء التبعية الموروثة) التهديد الرئيسى للإقتصاد والمجتمع فى مصر (كما فى غالبية البلدان النامية) ، وإطلاقاً من هذا النداعى فقد طرح إستنتاجاً رئيسياً : أن البديل لخيار التأقلم الإيجابى هو التلقى السلبي لتهديدات عملية وإدارة العولمة ، أى تكريس علاقات عدم التكافؤ وتفاقم عوامل التهميش ، وتعاضم عدم المناعة ضد التداعيات السلبية للعولمة أو التهميش ، وتفاقم أسباب القيود والخسائر والتهديدات .

٤ - صراع التيارات الفكرية بشأن خيارات المستقبل :

ولا تخفى الضرورة العملية والفائدة العلمية لإثبات صحة عوار النداعى والإستنتاج السابقة فى ضوء ما يسود فى مصر شأن أغلبية البلدان النامية من تردد صانعى القرار ، وتشتت الرأى العام و صراع التيارات الفكرية بشأن خيارات المستقبل وتحقق هذه الفائدة بقدر النجاح فى تقديم رؤية موضوعية نقدية ، تتجنب الوقوع فى نظرة أحادية وأفكار مسبقة ، أى النظرة والأفكار التى تدفع إما إلى التركيز على عرض فرض أو إلى التركيز على رصد قيود التحولات الجذرية تحسد فى تفاعلها المتبادل جوهر العولمة .

٥ - صعوبة تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتطور

الديمقراطى :

إن خيار مصر للتأقلم الإيجابى الفاعل مع العولمة إنما كان يحاول أن ينطلق من السعى إلى تحقيق منظومة قيم التقدم الشامل بالسعى لأن تدفع آليات هذا الخيار فى آن واحد نحو : الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، والتطور الديمقراطى والأمن القومى والهوية الثقافية ، وما حدث هو أننا لم نندفع نحوه بالوتيرة التى تتوافق مع سرعة التحولات وخطورة التهديدات ، وتعاضم التحديات على الصعيد العالمى ، من ناحية ، وبما يتناسب مع عوامل القدرة الشاملة المصرية من موارد بشرية وطبيعية واقتصادية وعلمية وثقافية .. الخ ، من ناحية أخرى .

والعولمة مزيج من متغير من المخاطر والخسائر والفرص والمكاسب فلم تستطيع مصر تقزيم ما أُنذرت به العولمة من مخاطر وخسائر ، ولم تستطع مصر تعظيم ما تعد به العولمة من فرص ومكاسب لضبط إيقاع عولمة الإقتصاد المصرى حتى تتوافر شروط تعظيم مكاسبه وتقزيم خسائره .

٦ - ظهور المصنع العالمى وتوزيع أقسامه على إمتداد المعمورة لا يجنى

الإقتصاد المصرى منه إلا حصة هزيلة :

لقد ترتبت العولمة الاقتصادية من حيث الأساس على إتجازات الثورة العلمية التكنولوجية فى موجتها الأحداث الثالثة والمتواصلة ، وبين الإنعكاسات الأهم لهذه الثورة نرصد تغير الهيكل القطاعى للإقتصادات الصناعية لصالح قطاع إنتاج المعلومات و المعرفة ، من ناحية ، وتغير بنية قطاع الصناعة التحويلية لصالح الفروع الصناعية ذات المحتوى التكنولوجى الأرقى والقيمة المضافة الأعلى من ناحية أخرى .

وقد يشار فى هذا الصدد إلى ظهور " المصنع العالمى " الذى تتوزع أقسامه على إمتداد المعمورة ، ويرصد هنا أن التخصص فى هذا المصنع قد يكون متكافئاً ، ويعظم مكاسب التخصص الدولى ويستند إلى المزايا التنافسية للشركاء ، الذين يتخصصون فى إنتاج مكونات سلعية ومدخلات خدمية يتعاظم محتواها المعرفى وتتضاعف قيمتها المضافة وهو ما نراه فى حالة الدول الصناعية المتقدمة .

بيد أن غالبية البلدان النامية (غير المصدرة للسلع المصنعة) ليست سوى أطراف هذا " المصنع العالمى " التى لا تجنى سوى حصص هزيلة من القيم المضافة للثروة العالمية

نتيجة تدنى المحتوى المعرفى لمنتجاتها وضعف قدراتها التنافسية وتراجع أسعار منتجاتها ومثل هذا الوضع كان ينبغي لمصر أن تتجنبه .

٧ - إهتزاز إقتصاد السوق الاجتماعى لتأخر إضفاء سمة إنسانية على إقتصاد السوق الحر :

أن عالم ما بعد سقوط الشيوعية (وإن شهد صعود الليبرالية الإقتصادية ضد الليبرالية الاجتماعية) قد غلبت عليه البلدان الصناعية المتقدمة نزعة تعزيز دور الدولة فى ضبط عمل السوق لدفع النمو وتعزيز التنافسية من ناحية وتوفير آليات للحماية الاجتماعية وعدالة التوزيع والاستثمار فى البشر من ناحية أخرى .

وهناك دعوة لضرورة التعلم الإيجابى مما شهدته البلدان الرأسمالية الصناعية من إستقرار لاقتصاد السوق الاجتماعى الذى إرتكزت إليه أحزاب الإشتراكية الديمقراطية (فى حالة المانيا مثلاً) والدعوة إلى الطريق الثالث التى إستهدفت إضفاء سمة إنسانية على إقتصاد السوق الحر (فى حالة بريطانيا مثلاً) والإهتمام بالعدالة الاجتماعية إلى جانب الكفاءة الاقتصادية (فى حالة الولايات المتحدة تحت إدارة كلينتون مثلاً) .

ثامناً: التناقض بين الإدماجات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية :

لا يوجد تناقض بين العولمة والاندماج الاقتصادى داخل المنطقة العربية ، وتظهر التجارب الحديثة فى العالم أن هناك تكاملاً بين الإدماجات الإقليمية والعالمية حيث تنشأ عملية تبادلية يؤدى فيها الإندماج الإقليمى إلى مزيد من الاندماج فى الإقتصاد العالمى كما تؤدى سياسات الاندماج العالمى إلى مزيد من الاندماج للإقتصاديات الإقليمية ، فالعولمة تتطلب تحريراً للتجارة الخارجية بما يزيد بالضرورة التجارة البينية فى المنطقة ويدفع إلى مزيد من الإصلاحات الاقتصادية داخل كل دولة عربية تؤدى بدورها إلى مزيد من الاندماج الإقليمى خاصة أن كل المؤشرات تدل على ضعف التكامل العربى حيث تمثل التجارة البينية أقل من ١٠% من إجمالى التجارة العربية وأن حركة رؤوس الأموال محدودة بين الدول العربية وتنقل العمالة (رغم ملايين العمال العرب الذين يعملون فى دول شقيقة) يخضع لقيود شديدة ، ويضاف إلى تلك العوامل واقع الإقتصاد العربى الذى لا يتعدى نصيبه فى الصادرات العالمية نسبة ٣% وحصته فى التدفقات الرأسمالية للأسواق الصاعدة ٢% وكما أن ٢٥% من سكانه يقعون تحت خط الفقر ، ولقد فشلت تجارب الاندماج السابقة على الرغم من المحاولات المتكررة لإقامة سرق عربية مشتركة ، ولذا فإن إنماداً جديداً مقام

على الأسس الاقتصادية للعولمة فى مجال تحرير تجارة السلع والخدمات والاستثمار ستوافر له مقومات أكبر للنجاح وستجذب الإصلاحات الاقتصادية المواكبة للعولمة الاستثمارات الأجنبية والعربية خاصة فى مجالات الاتصالات والمرافق والقطاعات الرائدة فى الاقتصاد الجديد .

وستقوم تلك الاستثمارات بإعادة توزيع العمل العربى بحيث تتكامل العمليات الإنتاجية فى المنطقة العربية (الحصول على المواد الخام من دولة وتصنيع مكونات كثيفة العمل فى دولة ثانية والتجميع فى دولة ثالثة والبحوث والتطوير فى دولة رابعة . . الخ) ، ولقد تصورت الحكومات العربية فى عهود سابقة أنه بإمكانها حماية أسواقها وصناعاتها ووظائفها من خلال إستقلال كامل للواعد الإنتاجية داخل حدود الدولة ، وفشلت فى ذلك لعدم إدراكها لمفهوم ترابط وتزايد القيمة فى منظومة الإنتاج العالمى وبالتالي يمكن القول وبدون مغالاة إنه يمكننا الإعتماد على عملية العولمة كمكون هام فى إستراتيجيتنا للتنمية الاقتصادية وقد يقال أن الإقتصاديات المتقدمة تمتلك الأوراق السرايحة فى عصر العولمة (رأس المال ، التكنولوجيا ، الإتصالات ، فائض الغذاء) ، وأن مزاياها تتضاعف لأن التكنولوجيا تقلل من الاعتماد على العمالة والمواد الخام التى هى الأصول الرئيسية للدول النامية ولا شك أن زيادة الغرب للتكنولوجيا ستبقى ولكن التطبيقات التكنولوجية ستعطى " قوة التكنولوجيا" لملايين المشاركين فى الاقتصاد الدولى غير أن ذلك سيعتمد بالدرجة الأولى على مستويات التعليم والمهارات فى عالمنا العربى ولقد بذلت مجهودات كبيرة فى الدول العربية للارتقاء بالتعليم ولكن النتائج الاقتصادية لم ترقى إلى مستوى هذا الإنفاق حيث نظر إلى التعليم على أنه إشكالية " النظام التعليمى " ولم يلتفت إلى التشوهات فى إقتصاداتنا التى تؤثر على التعليم بعدم خلق فرص إقتصادية حقيقية تستخدم مخرجات التعليم بفاعلية فى سوق العمل تتسم بالكفاءة ، ولا غرابة إذن ألا يتواعم التراكم فى رأس المال البشرى مع النمو فى الناتج الإجمالى ولا يعنى حدوث طفرة فى إستخدامات الدول النامية والصاعدة للتكنولوجيا من خلال التعليم أن الغرب سينحسر دوره بل أن الغرب سيبقى مهما فى عصر العولمة ، ولكن ليس بالضرورة مسيطراً فمنذ حوالى ٤٠ عاما فقط كانت الإقتصادات الآسيوية بما فى ذلك اليابان تساهم بـ ٤% من الناتج الإجمالى العالمى بينما تصل مساهمتها حالياً إلى ٢٤% وهى نفس نسبة النافتا (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك) .

تاسعا: إستعمار قديم فى ثوب جديد الرقمنة خيوطه:

فى الوقت الذى بدأت فيه البنى الهيكلية للعولمة الاقتصادية تلقى بمراسيها رسوخا كوكبيا وكونيا وذلك بإصدار الإتفاقية العامة للتجارة والتعريف وملاحقتها لدستور العولمة تم إعادة هيكلة رؤى ورسالة المنظمات الدولية القائمة توائما مع مجريات العولمة ومن تلك المنظمات منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى علاوة على إنشاء الجديد من المنظمات إستكمالاً للبنى المؤسسية اللازمة لإدارة العولمة كونيا كالمنظمة الدولية لمعايير الجودة TSO والمنظمة الدولية للملكية الفكرية ، وإذا بمن أنشأوا وأسسوا العولمة المكونة يغيرون من مفاهيمهم وأدواتهم ويستبدلون القديم منها بالجديد المستحدث الذى يتوافق مع منهجية إدارة العولمة الإقتصادية ليستمر سيطرة الشمال على الجنوب ويسيطر المركز على الأطراف وتظل الإزدواجية التنموية هى كما هى وذلك ترسيخا لنفس المفاهيم والمبتغيات الإستعمارية القديمة ولكن فى ثوب جديد تتمشى والتقدم الذى حدث فى عالم الرقمنة وماتبعا من تطور فى تكنولوجيا الإتصالات اللاسلكية.

ولا يغيب عن البال كيف أن هيمنة الشمال على الجنوب إرتدت أزياء عبر العصور وإستخدمت أدواتها عبر الحقب تتواءم وتكنولوجيا كل عصر حسب حسب ماتوصلت فيه من تقنيات ثم القيام بتوظيف المستحدث التكنولوجى لكل عصر وكل حقبة فى خدمة نفس الأغراض والأهداف الإستعمارية الثابتة ألا وهى : الهيمنة والسيطرة ولكن هذه المرة من خلال الإمعان فى تفريغ الأمم من سيادتها .

عاشراً : تقنين وشرعنة الهيمنة الإستعمارية:

لقد إستمر الإمعان فى تفريغ الأمم من سيادتها على مقدراتها ومواردها بفرض معايير نمطية موحدة تلزم الأمم بالأخذ بها وإلا فخروجها عن دستور العولمة (التمثل فى الإتفاقية العامة للتجارة والتعريف وملاحقتها) الإتهام به جاهز وحاضر ألا وهو مجافاة الشرعية الدولية المقتنة للبقى الإستعمارى من خلال التوغل فى جينات الأمم المؤسسية وحتى فى تشريعاتها الذاتية وأصبحت أكواد التشريعات فى كل دولة خاضعة للموحد منها مثل قانون العمل الموحد ، قانون الملكية الفكرية ، قانون الجمعيات الأهلية حتى الموارد البشرية فقد خضعت هى الأخرى لإعادة صناعتها من جديد من خلال إعادة صياغة بُنى حضارتها من خلال أى إعادة صياغة سلوكها المعيشى والحياتى والوظيفى من خلال إعادة صياغة ثقافتها بإعادة صياغة عاداتها وتقاليدها وماتستند إليه تلك العادات والتقاليد من مرجعيات دينية وذلك تأثيرا فى منظومة قيمها ورواها وتوجهاتها وذلك كله من خلال إعادة

صياغة المنظومة التربوية بكافة عناصرها : الأسرة ، التعليم ، الإعلام والثقافة والفنون وذلك بتسخير ما أتاحه التقدم فى عالم الرقمنة وما إستتبعه من الإتاحة المباحة للإتصال والتواصل عبر شبكات الإنترنت ووسائل التواصل الأخرى كالبريد الإلكتروني والمدونات والمواقع العنكبوتية ..الخ وذلك كله بعد أن أفسحت البرامج الكرتونية المجال لتلك الشبكات لتحل محلها حتى النفس البشرية أطلقت عليها ذئاب التصحر النفسى والتجريف الروحى مما أصاب رأس المال الاجتماعى فى عضده وفى تنوعات قوامه بعد إبتلاء العقل المصرى بمحنة التخلف الفكرى..

حادى عشر: توسيد وتأسيس سياسى هش وواد الأعمدة المؤسسة للمجتمع السياسى:

تعمدت النظم السياسية تولية شئون المجتمع وأموره لشرايره من الأرازل والسفهاء وتوزيع عديمى الكفاءة والخبرة بل فى بعض الأحيان تولية المنحرفين والشواذ لمقادير الأمور العليا مما أدى إلى إعلاء قيم النفاق والحقاق والاستبعاد لتزيح أمامها وتجرف إلى الهاوية ما يذهب بالأخلاق والقيم ويهدم ركائز وثوابت الأمم نتيجة سريان أساليب الخداع والنصب والتزوير والطرق الاحتيالية فى الأعمال والأقوال وتعاطى الأموال سَحَنًا أكان مصدره أم تطففا كان تعامله ، ويتم تغليف ذلك كله بإغتصاب إرادة الشعب وفرض إرادة الفاسدين بالفاسد من التشريعات التى يتم سنّها لتقنين كل فساد وتحلية أجاج ملوحة أعمال كل فاسد لتمكين الباطل من السيطرة ومحق الحق ليتمّ المجنّ بالباطل من خلال باقة تشريعية يتولى صياغتها مقصدار تشريعى بوصلته منحرفة دائما لصالح تشكيلات سلطوية ما أنزل الله بها من سلطان ولامانع فى سبيل ذلك كله من إستلاب إرادة أمة من خلال واهى وتلاهى سرادات إنتخابية يعف عنها كل عفيف متعفف كل زاده فطرته التى فطرها الله عليها وقد تعدد هذا الوصف والتوصيف فى العديد من البلدان لواد المجتمعات السياسية بها وما إنبتق عن ذلك من فوضى مدمرة وحروب أهلية أودت بالملايين كما حدث فى بوروندى والكونغو والسودان وساحل العاج ونيجيريا ونيكاراجوا والسلفادور والاكوادور وغيرها وسعارها الحثيث المسعور الى نهب الثروات بإعتلاء سُدنة النظام السياسى ودحض المجتمع السياسى من خلال إبادة منظومة القيم بإعلاء الفردية فى تولي الأمور وزمامها ولايعنيهم فى سبيل ذلك من تدمير للبنية التحتية أو إتهيار للإقتصاد والأعمال والمال فى سلوك حثيث يتسم بالإستيلاء على إرادة الشعوب وتحقيرها وإزدراء طموحاتها وإغراقها فى غياهب التمسك بتلابيب حد الكفاف بقاءً.

القسم الرابع : تسييل رأس المال الاقتصادى المصرى (السبب):

أولاً: إعادة بناء البنية التحتية والفوقية المصرية خلال حقبتى الثمانينات

والتسعينات من القرن المنصرم :

إن كل منصف غيور على هذا الوطن وتجرد كامل من كافة الدوافع الأيدولوجية لا يستطيع أن ينكر ماحظيت به مصر من أرتال التنمية التى تم إنجازها خلال فترة الثمانينات وحتى النصف الأول من تسعينات القرن المنصرم والتى تمثلت فى إعادة بناء البنية التحتية والفوقية من إقامة لمحطات وشبكات الصرف الصحى ومحطات وشبكات المياه ومحطات وشبكات الكهرباء وشبكات الاتصالات الأرضية ثم شبكات اتصال المحمول من الهواتف باستخدام ما أحدثه التقدم فى تقنيات الاتصالات اللاسلكية علاوة على ماتم إنجازه من قمرين صناعيين بالإضافة إلى تطوير قناة السويس وإنشاء مشروع توشكى الذى كان من المنتظر أن يحدث نقلة تنموية نوعية فى الانسان وفى الإستثمار وفى التنمية ، ولاشك أن ماحصلت عليه مصر من معونات من المنظمات الدولية وعلى وجه الخصوص من المعونة الأمريكية ماكان يمكن لمصر أن تتجز بسهولة ما أنجزته فى مجال إعادة بناء البنية التحتية والفوقية.

ثانياً: تبنى برنامج لإصلاح السياسات القطاعية ظاهره التحرير وباطنه الإنزلاق

إلى مثالب النمو بلا تنمية:

وقد ترافق إصلاح وإعادة بناء البنية التحتية والفوقية المصرية تبنى مصر منذ أواخر الثمانينات لسياسات ماسمى بالإصلاح الإقتصادى بتطبيق برنامج لإصلاح السياسات القطاعية الذى كان مقطع جوهره "التحرير" أى تحرير الآليات وتحرير الإجراءات وتحرير الأسواق من خلال تحرير عناصر أداء المنظومة الاقتصادية المصرية لاسيما فى مجال الأسعار وفى مجال التجارة الخارجية تصديراً وإستيراداً والتجارة الداخلية إنتاجاً وتوزيعاً وكان برنامج الخصخصة القلب فى البرنامج المصرى للإصلاح فى المجال الاقتصادى باعتبار الخصخصة تمثل تحرير القواعد الإنتاجية من ملكية الدولة وإطلاق العنان للقطاع الخاص فى التملك وفى الإدارة كجزء أساسى من سياسات التحرير الاقتصادى فكان تحرير شركات القطاع العام من الملكية العامة .

ثالثًا: تطبيق برنامج للخصخصة غابت عنه المعايير العادلة عند التقييم وفى الإجراءات وفى تحديد القيمة :

أيضا إحقاقا للحقيقة أن إدارة شركات القطاع العام لم تكن فى بعض الأحيان إن لم يكن فى معظمها بالكفاءة المطلوبة لتحقيق معظمة العوائد التنموية من تلك الشركات والتي بلغ عددها ٣١٤ شركة قطاع عام على وجه التقريب إلا أن تنفيذ البرنامج المصرى للخصخصة قد شابه العديد من العوار لاسيما فيما يتعلق بأعمال لجان التقييم أو عمليات البيع التى شابها الإخلال بقوانين المناقصات والمزايدات حيث كان البيع بالأمر المباشر مما أعدم حضور التنافسية فى إجراء عمليات البيع كما تم تقسيط الثمن على عدة سنوات والسماح للمشتريين بالإقتراض من البنوك التجارية المصرية بضمان الأصل أو الشركة المشتراه قبل أن يسدد الثمن ومن ثم كان يتم سداد الثمن بعد إقتراض القيمة من البنوك وكان طرد العمال أو بيع المعدات أو تقسيم الأراضى الملحقة بالأصول المخصصة لبناء عقارات عليها والإجبار فيها السلوك الغالب للمشتريين بل تم تجديد وإحلال الأصول بضخ إستثمارات جديدة فى بعض المصانع ثم بيعها بأقل من قيمة تكلفة عمليات الإحلال والتجديد ، وقد تداولت الصحافة المصرية أنه ضاع على مصر جراء عملية الخصخصة حوالى ١٧٠ مليار جنيه حيث أنه تم بيع نحو ١٦١ شركة ومصنعا بمالا يتجاوز ٢٣ مليار جنيه تم خصخصة ٢٤% من الأصول بإشهار إفلاسها و٢٢% منها بيع لمستثمر رئيسى بخصم ٢٠% أو مهلة للسداد بلغت عشر سنوات كما قيل بأن شركة الدخيلة للحديد بيعت بأقل من ١٥% من ثمنها .

وخصخصة شركة عمر أفندى تمثل نموذجا لغياب المعايير العادلة فى التقييم وفى الإجراء وفى تحديد القيمة ، فرغم أن القيمة الحقيقية للشركة وقت إجراء التقييم قد تجاوز ٣ مليار جنيه فتم تخفيض القيمة إلى ١,٣ مليار جنيه ثم حدث مزيد من التخفيض فأصبحت قيمة البيع ٤٥٠ مليون جنيه فحسب أى ثلث القيمة المخفضة وسدس القيمة الحقيقية إلا أنه وتحت ضغوط الراى العام تم بيع الشركة بمبلغ ٥٩٠ مليون جنيه بل وتردى مستوى كفاءة التشغيل بعد إنتقال الملكية ، فالشركة أثرية التاريخ بمركزها بالقاهرة وبالإسكندرية وفروعها منتشرة فى أنحاء مصر (٨٢ فرعا) ثم وقعت فى أسر خصخصتها الذى لم ينفك إلا بحكم المحكمة الإدارية الذى قضى بفسخ عقد البيع ، وعلى الرغم من أن الشركة كانت خالية من المديونيات

وقت البيع إلا أن المشتري قام برهن بعض الفروع مقابل قروض تعادل قيمته مادفع في شراكة .

إن لعملية بيع شركة عمر أفندى على النحو الذى تم تقييمها وإجراءا وقيمة وتشغلا تدنت كفاءته ترتب عليها خسائر تنموية عديدة أهمها ما أصاب المستهلك المصرى من كافة الطبقات من أضرار إذ كانت الشركة تمثل حائط صد منيع ضد الغلاء كما كانت الشركة تعتمد على المصنوعات المحلية الجيدة كما أن الشركة باعتبارها منفذاً تسويقياً ذائع الصيت غنى بحقوق التزوين وصاحبة اسم وعلامة تجارية يشار إليهما بالبنان فى مجال الأعمال فقد كانت توزع منتجات العديد من المصانع والشركات بمختلف الأحجام لاسيما شركات النسيج والملابس والأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية ولا يخفى ما لذلك كله من آثار تنموية ومضروب تنموى متعدد الأبعاد من حيث القيمة المضافة الاقتصادية / الاجتماعية الوطنية للشركة نتيجة مساهمته فى إتعاش إقتصاديات الموردين لها من حيث منتجاتهم وما يترتب عن ذلك من حجم أعمال تدور دائرتها بإقتصاديات تلك الشركات ومنها الحفاظ على دوام تشغيلها والحفاظ على ما بها من عمالة منتجة لمنتجات تقوم شركة عمر أفندى بترويجها بيعا عبر ٨٢ فرعاً لها (١٢) .

رابعاً: تعويم الجنيه المصرى فى بداية عام ٢٠٠٣ أدى إلى إغراقه فى ظلمات التدننى :

فى توقيت غير مناسب وبمخاطر لاتعد ولا تحصى أصبحت بادية عين اليقين بعد ثمانى سنوات من القرار الذى صدر فى بداية عام ٢٠٠٣ بتعويم الجنيه المصرى فقد إرتفع سعر صرف الدولار الأمريكى مقابل الجنيه المصرى من ٣٤٠ قرشاً للدولار إلى ٥٥٠ قرشاً حتى لاس حيز حينئذ سقف السبعة جنيهات ليستقر بعد ذلك عند ٦٢٠ قرشاً مقابل الدولار الأمريكى.

وقد ترتب على قرار تعويم الجنيه المصرى الذى لم يكن له مبرر إقتصادى اللهم إلا تحرير سعر الصرف إعمالاً لإملاءات ضرورة تبنى سياسات التحرير الإقتصادى للأسعار بعامه ، وقد ترتب عليه العديد من المثالب التى منها إرتفاع رصيد السديون المصرية نتيجة زيادة قيمة الديون وإرتفاع قيمة الواردات لاسيما أسعار السلع الغذائية التى لا يخفى على أحد هزال معدلات الإكتفاء الذاتى من تلك السلع الغذائية

(١٢) فاروق جويده ، حربة الشرق ، عند ٥/٨ : ٢٠٠١ ، ص ٥ .

لاسيما الأساسية منها وبالتالي إصابة تلك بسعر إرتفاع أسعارها التى يحتكر إستيرادها عدد محدود من المستوردين الذين ويتحكمون فى أسعارها دون رقيب ولا حسيب ليصاب المستهلك المصرى بأجاج التضخم الذى نهش فى القوة الشرائية لدخنه مع أن الدخول فى الأساس لا تغنى ولا تسمن من جوع أصلا ليحدث الحراك للملايين من على خط الفقر للسقوط إلى هاوية الفقر المدقع، وليتحول الميسور الى مستور ويتحول المستور الى مقهور حراك معيش الى اسفل سافلين بل إن تسرب خبر قرار تعويم الجنيه المصرى قبل صدوره بالقليل من الأيام الى البعض من ذوى الحظوة جعلهم يسارعون على المصارف ليحصلوا منها على القروض الهائلة ليشتروا بقيمتها كميات هائلة من الدولارات بسعر ٣٤٠ قرشا ثم يسارعوا ببيعه فور صدور القرار لتقويم سعره لتتراكم ثرواتهم فوق بعضها البعض تلالاً فوق التلال، التى بحوزتهم أصلا من الإتجار فى الأراضى والشواطئ أو من الإتجار فى سلع فى سوق غير كفى عديم الصلاحية لسريان قوانين العرض والطلب لإلتصاقه بالإحتكار الكامل الذى لم يسمح بأى نسمة للتنافس.

خامسا: تمويل مباح لأصحاب الحظوة الذى تتأقوا فى السداد وتدللوا عند

التسوية لدى التعثر المصطنع بعضه :

مع تهلهل منظومة قيم الأعمال فى عالم إقراض وإقتراض ساد فيه التمييز الائتمانى للبعض دون البعض فسرى فيه مبدأ ، "أن المدين أقوى من الدائن" ، فقد كان التمويل بالإقتراض من البنوك متاحاً مباحاً لنفر قليل من أصحاب الحظوة مع تمتعهم بلا حق فى التناقل فى السداد كيفما شاؤوا ووقتما شاؤوا إن شاؤا حتى وصلت الديون المعدومة مبلغ ١٣٠ مليار جنيه حسب ماتقول به رئيس البنك الأهلى إذ كانت القروض المصرفية تمنح بالمليارات دون ضمانات ولا إحترام لا للضوابط المصرفية ولا حتى لمبادئ بازل I ولا حتى بازل II إذا حصل هذا النفر القليل على مليارات الجنيهات لا من بنك واحد بل كانت البنوك تتسابق للفوز بأسبقية إقراضهم فوصلت مديونيات البعض منهم إلى العديد من المليارات دون تغطية بضمانات حقيقية مما وضع البنوك فى مأزق الخضوع "مبدأ المغلوط القائل أن المدين أقوى من الدائن فتنازلت البنوك لدى تسوية هذه المديونيات المتعثرة عن الطائل من المبالغ منها ٢٥ مليار جنيه من هذه القروض الضائعة كانت تخص ٣٨ رجل أعمال مما أهدر ودائع الملايين بالبنوك المصرية ورحم الله "طلعت باشا حرب" الذى قال قولته الشهيرة

للسكرتير الشرقى بالسفارة البريطانية فى غضون الثلاثينات من القرن الماضى (حينما خيره بين إفلاس بنك مصر بسحب وديعة التوفير منه وبين إستقالته كرئيس لمجلس إدارة البنك) "فليذهب طلعت حرب وليبقى بنك مصر" الذى إستمر حتى اليوم قائمة وهامة تنموية مصرية مازالت شركاتها التى أسسها طلعت حرب تؤتى أكلها نموا وتنمية حتى اليوم إن لم يكن بعضها قد أصيب بطاعون الخصخصة ذات العوار فى التقييم والإجراء وتحديد القيمة..

س.س.ا: أكثر من ستة عشر ألف فدان تم تخصيصها لنفر قليل من المستثمرين بالأمر المباشر :

فى عام ٢٠٠٣ تم إنشاء الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية بمنطقة شمال غرب خليج السويس بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٣ تأسيساً على قانون ضمانات وحوافز الإستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وقانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ وبعض القوانين الأخرى ، حيث تم تخصيص ١٦٣٦٩ فدان بمساحة ٧٢٦٧٩٣٢ متر مربع على عدد محدود جدا من المستثمرين وإن قاموا بتنمية مناطق شاطئية لم تطأها أقدام من قبل فى شكل فنادق وشاليهات وموفيلات مما أدى إلى ترويج بتلك المناطق سياحيا وأدى إلى إدار دخول بالعملات المحلية والأجنبية وتشغيل عمالة بها وتشغيل موردين ممن قاموا بتوريد السلع والخدمات لزوم تشغيل هذه المنشآت إلا أنه من المتواتر أن رجال الأعمال قد تربحوا نتيجة حصولهم على هذه الأراضى بسعر دولار للمتر المربع بدلا من ثلاثة دولارات كما لم يسددوا لا المبالغ المستحقة مقابل الأراضى المخصصة لهم ولا غرامات التأخير عن المواعيد الواجبة السداد ولا فروق أسعار ثمن المساحات المبيعة لهم ، كما تردد أنه لم تزاو الهيئة لأى نشاط منذ إنشائها عام ٢٠٠٣ لعدم إستصلاحها للأراضى المخصصة لها بالإضافة إلى عدم إستفادة الهيئة المذكورة بعاليه للمنحة المقدمة لها من الحكومة الصينية منذ إبريل عام ٢٠٠٤ لإنشاء مبنى خدمة المستثمرين وقدرها عشرة مليون دولار .

سابعا: أراضى مخصصة لحل أزمة الإسكان تذهب سعيًا منكورا غير مشكور إلى سبعة من رجال الأعمال :

تواتر إعلاميا أنه تم تخصيص ملايين الأمتار المربعة من أراضى البناء بمنطقة القطامية بالتجمع الخامس بعاصمة المحروسة (والتي كانت مخصصة أصلا لحل أزمة الإسكان إلى فقط ٣١ من مشاهير رجال الأعمال بسعر مائة جنيه للمتر المربع فى حين أن السعر الحقيقى خمسة آلاف جنيه للمتر المربع وقد نال سبعة منهم فقط مامساحته ٧٤٥٥٠٠ متر مربع بقيمة قدرها ٧٤٥٥٠٠٠٠٠ جنيه فى حين أن القيمة التى كان يجب سدادها ٣٧٢٧٥٠٠٠٠٠ جنيه بفارق قدره ٣٦٥٢٩٥٠٠٠٠ جنيه وقد جرى هذا التخصيص بواسطة إثنين متعاقبين من محافظى القاهرة ومن بعض كبار مسئوليتها على مدى ١٢ عاما منذ عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠١٠ بالمخالفة للقانون حيث قام رجال الأعمال ببناء أبراج سكنية فاشرة علاوة على إقامة مشروعات تجارية وبيعها بنظام التمليك على الرغم من أن شرائهم لهذه الأراضى ثم بالتقسيت وهكذا فبدلا من توظيف الأراضى لحل أزمة الإسكان تم تخصيصها لقلّة من رجال المال والأعمال أصحاب الحظوة للمتاجرة فيها وبها لتتراكم بخزانهم مايكفى الحفيد الثامن عشر ويفيض من أموال وليقيموا الأفراح والليالى الملاح وان إستحضروا لإحيائها فنأتى الشرق والغرب مستوردين خصيصا للمباهاة بجاه مصنوع وليتف حول فاره موائدهم من لقبوا بوليه القوم سادة ونخبة ولامتاع أن تملأ الشوارع الميادين أسمائهم مسبوقة بألقاب منتحلة إعلانا عن مؤسسات تعليمية كمجال إتجاز وتجارة يكتنزون من الإتجار بالعلم البلايين ولايعلم أحدا إن كان قد سدوا عن مواردهم منها ضرائب أم لا وكيف يسدون ضرائب ومؤسساتهم مسبوقة بشعار عدم إستهداف الربح.

ثامنا: الإطاحة بالمحاصيل الإستراتيجية من التركيبة المحصولية :

لم يرى محصول القمح المصرى عداءً من السياسات الزراعية وأيضاً من سياسات التجارة الخارجية والداخلية مثلما رأى خلال الحقب الثلاثة الماضية وذلك دون أدنى مراعاة لمخاطر الإكتشاف الغذائى التى نجمت عن هذه السياسات ، وفى حقيقة الأمر أن منظومة القمح المصرية تعرضت للتدمير سواء بخروجه من التركيبة المحصولية وحرمانه من الإنبات سنابلا إبتكر من إستوزر وزيرا للتضامن الاجتماعى إجراءات شديدة التعقيد لتعجيز مزارعى القمح المحلى عن توريده للحكومة ليتلقفه التجار

المنتشرون حول الشون لشرائه بأقل من سعره الرسمي لصالح حفنة مستوردي القمح .

وقد توافق ذلك مع فصل هيئة السلع التموينية عن وزارة كان أجدر بتسميتها بوزارة اللاتضامن واللا إجتماعى " بل تم منع الهيئة من إستيراد القمح مباشرة وتم إسناد الإستيراد إلى القطاع الخاص مما رفع واردات مصر من القمح من ٥,٥ مليون طن إلى ٩,٥ مليون طن سنويا ، وفى الوقت الذى كان يدور فيه إنتاج مصر من القمح حول ٨ ملايين طن لم يتمكن الفلاحون من توريد أكثر من ٢,٥ مليون طن بحجة أن درجة نقاوته تقل عن ٢٢,٥ درجة والباقى أى باقى القمح المنتج محليا ذهب إلى التجار والمستوردين لخلطه بالدقيق المستورد ضعيف الجسولتين المؤدى لتماسك العجينة فلم يجد المزارع المصرى بدا من هجر زراعة القمح.

وماعاته القمح المصرى كمحصول إستراتيجى من طرد من التركيبة المحصولية المصرية لم يقتصر فقط عليه فقد عانى من الطرد ايضا كل من محاصيل الأرز والذرة والقطن والفلول والعدس والمحاصيل الزيتية لإفساح المكان للمحاصيل الهامشية كالبوب وفول "القرقرة" والتسالى والفراولة والكانتالوب إذ مورست كل أنواع القمع على الفلاحين لإرهابهم عن زراعة الأرز مرة بإستخدام الرى كورقة ضغط عليهم وأخرى بتحالف المسئولين بالزراعة والمسئولين بالرى مع إستخدام الجمعيات الزراعية بالقرى كأداة ضغط وإرهاب ضد زراعة الأرز^{١٣}.

ولم يتعرض الأمن الزراعى المصرى وبالتالي الأمن الغذائى للمخاطر سائلة الذكر فحسب بل إنصرف تعويض دعائم الأمن الزراعى المصرى إلى فتح الأبواب والمنافذ لإصابة الثروة الحيوانية بالأوبئة القاتلة المدمرة بمنع جميع صور الدعم والمساندة للمزارعين بإخراج الخدمات الزراعية من الخدمة كالإرشاد الزراعى مع تسريح مراكز الأبحاث الزراعية وتحويل محطات البحوث إلى كتل صماء مع إطلاق العنان لأسعار الأسمدة والمبيدات بغير ضابط ولارابط لاسيما بعد توليد دعائم إحتكار صناعة الأسمدة بل تخصيص جانب لا يستهان منها كعطايا إحتكارية للبعض .

أما الإهمال الجسيم لشبكات الترعى والمصارف وعدم صيانتها وعدم رعايتها فالأمر للعيان بادى حيث أدى عدم وصول المياه إلى نهايات الترعى إلى شيوخ إستخدام ماكينات رفع المياه لرى الأرض ودمرت المحاصيل والبيئة والصحة العامة إذ تحولت المجارى المائية الفرعية إلى مصب للصرف المنزلى .

(١٣) أسامة عيث : إنقاذ الاقتصاد من مخالب مستنقع نساء النعيم (٣٠٣) ، تجريف الاقتصاد العيى الزراعة والصناعة ... وتضخيم الاقتصاد المالى ورعاية المضاربة ، صحيفة الأهرام القاهرية اليومية ، ١٤/٥/٢٠١١ ، ص ١٩

فكان نتاج سياسات زراعية هذا حالها أن يكون المآل أن يجن جنون أسعار الخضروات والفواكه والمحاصيل بفعل ندرتها وشحها إذ لم تتوانى إحتكارات تجارة الجملة وأباطرة الإستيراد والتصدير عن توظيف الموقف ولايهم فى سبيل ذلك ان عانى المصرى من إتهيار فى القوة الشرائية لدخله وعجزه عن تلبية أدنى متطلبات مايقيم أوده من أسعار حرارية أو المعاناة من سوءات تغذية وحتى الفلاح المنتج ذاته لاينال فى النهاية إلا حصيدا قليلا كمقابل لما يتحملة من جهد وعرق وتكاليف إنتاج .

تاسعا: لفظ الصناعات الإستراتيجية من المنظومة الصناعية المصرية :

أذهقت روح المنظومة الصناعية المصرية إما بالانقضااض عليها من خلال برنامج الخصخصة السالف ذكره وترسيخ ملكية الأجانب لأهم مقدراته كصناعة الأسمت أو من خلال توطيد دعائم الإحتكار لبعضها أوتاداً مع إصدار اللازم من التشريعات لواد كل من يتجرأ بآتهام حقيقى لأحد بالإحتكار كصناعة الحديد أو حرمانها من التحديث والتطوير لتكهين وتخريد أصولها الإنتاجية عمدا مع سبق الإصرار لكى تحدث خسائر ولتتراكم عليها المديونيات كمبرر لبيعها بأبخس الأثمان كصناعة الغزل والنسيج أو من خلال عمليات دمج لتضخيم أرقام أصولها وخصومها كالعهن المنفوش الذى يستر ورائه مايستر من تحريك لبنود رأس مالها الثابت والعمل ولخصومها الثابتة والعاملة تحريكا وهميا لرافعاتها المالية كما حدث لشركات التأمين .

أما أصحاب الخطوة من أهل السطوة فالتصرف لصالح فى هياكل الشركات القابضة والتابعة للإستحواذ على مايبها من أرصدة مالية وأصول عقارية لاسيما الأراضى الخاصة بها، أما عن الدخول فى ساحة الاقتصاد المعرفى والتكنولوجى فى الإنتاج الصناعى ذات المساهمة الفعالة فى القيمة المضافة للإستثمار الصناعى فقد كان بإستحياء العاجز إذ لم تبلغ أكثر من ٥% من إجمالى الصادرات المصرية مع سيادة السلع التقليدية والنمطية والمواد الخام التعدينية والمعدنية والكيمائية التى تعود إلى عصر الثورة الصناعية الأولى إبان القرن التاسع عشر الميلادى قائمة الصادرات المصرية مع أن مسلسل "الذكية" "قرية كان" أم "كارتا" أم بطاقة لايمل منشدى النفاق التتموى عن الشدو بها آناء الليل وأطراف النهار.

وهكذا ضاعت القدرة على إحداث قيمة مضافة صناعية ذات معنى مما أعدم قدرة المنظومة الصناعية عن إحداث تراكم رأسمالى حقيقى قادر يمكن توظيفه ضخاً كاستثمارات جديدة لتمويل عمليات التوسعات والإحلال والتجديد فيما هو قائم من صناعات .

بل كانت الأولوية كل الأولوية لإجراء التنمية الصناعية بصناعة تتمتع بلا منافس بمعدلات عالية لتلويث البيئة وبمعادة البيئة بكل ماهو عدوان عليها وحزن إصرار على عدم نظافتها ، حتى وفى الوقت الذى بدأت تدخل فيه مصر أزمة حقيقية للطاقة فقد تصدرت قوائم التنمية الصناعية الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة .

حتى دعم الصناعة فلم يحظى به إلا ٥٠ مصنعا يملكه أصحاب الخطوة المحتكرين الذين يدخل جيوبهم ٥٨ مليار جنيه قيمة دعم إحتكارهم للتصدير بأبخس الأسعار لتدخل فى خزائنهم دون أن تنعكس بشئ على المصرى منتجا كان أم مستهلكا إذ أصبح المستهلك المصرى رهينة فى قبضة أحتكاراتهم بما يفرضونه من أسعار لمنتجاتهم لدى تداولها بالأسواق المحلية أى أن هؤلاء المحتكرين رحماء بالمستهلك الأجنبى أشداء على المستهلك المصرى داخل وطنه (١٤).

عاشرًا: تجريف تنموى للإقتصاد العينى إحتيازًا للإقتصاد المالى النقدى المضارب :

إن أجدر مايمكن أن يقال فى هذا الصدد ماسطره تحت نفس العنوان أسامه غيث وبالحرف الواحد التالى نصه (١٥):

فى مقدمة الكوارث العظمى للأصولية الرأسمالية التى فرضتها عصابة الجريمة المنظمة على الإقتصاد المصرى قهرا وغصبا جريمة الإهمال العمدى للإقتصاد العينى " الصناعى والزراعى والإحتياز المفتعل للإقتصاد النقدى المالى القائم على تدوير الأموال والثروات فى معاملات البورصة وفى المضاربات العقارية مع إصطناع فقاعات خدمية مثل عمليات الوساطة والسمسرة ، إضافة إلى إستحواذ شركات خدمية مثل شركات المحمول وخدماتها المبتكرة على جانب مهم من دخول البسطاء عن طريق ثقافة إستهلاكية مشوهة تمارس كل حيل والأعيب ثقافة وسلوكيات القطيع فى علم النفس وترتكز على القدرات الهائلة للدعاية السياسية السوداء والإمكانات الكبيرة لتوظيفها لخدمة أصحاب الأعمال والإحتكارات الضخمة لتحقيق

(١١) أسامه غيث ، نفس المرجع السابق.

(١٢) أسامة غيث ، نفس المرجع السابق.

الأرباح الهائلة عن طريق خدمات لامتلك المشروعية القانونية الكاملة مثل جوائز شركات المحمول ومسابقاتها التي تصدرت القائمة فيها المرتكزة على توسيع فكرة اليانصيب وتحويلها من مجرد أوراق تباع للراغبين الى مطاردات مزعجة على هواتفهم المحمولة ومع هذه الجرائم العظمى أصبح الجزء الأكبر من الناتج المحلى الإجمالى لمصر تصنعه الخدمات والمضاربات والأنشطة المصرفية والمالية ولايصنعه الإنتاج الصناعى ولايصنعه الإنتاج الزراعى بالرغم من كل المؤشرات الكارثية التى تتحدث عن الاعتماد شبه الكامل على العالم الخارجى فى توفير الاحتياجات الغذائية الرئيسية بنسبة تزيد على ٧٠% من المتوسط وهو مايجعل مصر عرضة لكوارث التقلبات الحادة لأسعار الغذاء عالميا وفى مقدمتها الحبوب ، كما يجعلها عرضة لكوارث قلة المعروض للتصدير عالميا فى ظل المتغيرات المناخية والكوارث البيئية التى تتواصل بغير إنقطاع ودون توقف.

القسم الخامس: تسييل رأس المال الاجتماعي المصري (السبب)

أولا : تدمير الأسرة عناصراً وأوصالاً:

تم تدمير أوصال الأسرة بسياسات إقتصادية وأخرى تعليمية وثالثة إعلامية من خلالها تم غرس الفقر مزروعاً بتقاوى من زبد فقر الفكر وفكر الفقر ومرويا بزعم تنامي معدلات نمو ناجمة عن تطاير ساخن الأموال المقترضة من البنوك أو الموظفة فى صالات القمار المسماه بالبورصة فى تسقيع لرمال الصحارى منتجعات وشواطئ البحار شاليهات وإقامة القصور على مراسى الأنهار ولا مانع حتى من إشعال الحرائق فى عشوائيات وجدت مقاماتها فى أواسط المدن لتحويلها أبراجاً للملاهى والتلاهى والفنادق ذات النجوم والجوارى غير الكنس لتستشرى أمراض الفقر المقيتة المدمرة وفى مقدمتها التفسخ الأسرى والعائلى ليكون نتاجها أطفال الشوارع والمشردين منعدى المأوى بالملايين إن تمكن أحد من حصرها .

وتأنيث الأسرة لترحال رجلها للهجرة بحثاً عن ستر العورات المعيشية ثلاجة أو سيارة أو بطانية أو حتى مذبيحاً لتكون الأمواج العاتية وأعماق البحار مأوى لجثث الهجرات التى تفكها بتسميتها بالغير شرعية وللمخدرات أعضاء بعصاباتها والمنظم من الجرائم التى أقيمت مؤسساتها ولا مانع أن تكون القصور مقاراً لأعمال سادتها والمرأة تحت إدعاءات تمكينها والنوع تحت ستار فرضية الاهتمام به يتسع نطاق تجارة البشر بتسليع النساء وإستغلالهن فى شبكات الأعمال وذلك كله مؤداه تمزيق للنسيج الاجتماعي للأمة بدءاً بتدمير الأسرة عناصراً وأوصالاً وإنتهاء بتفسيق مواردها البشرية لنفسها لتكون لأمتها بنس العدو وبئس الحزن.

ثانيا : تفكيك منظومة القيم والمعايير والمعانى عمداً مع سبق الإصرار

والترصد :

١ - إنشاء إسرائيل كفاصل هندسى بالزاوية القائمة بين الشام رأساً وشمال إفريقيا ومصر فى قلبه أفقياً :

إذا كانت مصر قد تعرضت طوال تاريخها لاسيما الحديث منه إلى محاولات تدمير قوامها فإن ذلك كان يتم عبر توجيه الضربات الإستعمارية إلى نظمها الحاكمة إن أبت الإنضواء والإنصياح لتلبية أطماع مستعمرها لإجبارها على الإطواء على ذاتها تحييداً لتأثيرات قواها الناعمة فى محيطها العربى والإسلامى والإفريقى والجنوب أوربى والغرب آسيوى ، وماكان مشروع إنشاء إسرائيل منذ كانت فى أرحام السياسات الصهيونية الدولية

فكرة إلا محاولة لزرع قوة فى الزاوية القائمة بين الشام رأسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا أفقياً لتكون قوة مستنفذة لقوى دول المنطقة وعلى رأسها مصر وللحيلولة بين قوة مصر الناعمة وتأثيراتها على محيطها سالف الذكر ، ويتأكد هذا القول من تبنى كافة إمبراطوريات القوى العظمى فى تعاقبها عبر التاريخ الحديث لفكرة إنشاء وزرع إسرائيل حتى إقامة دولتها ، فقد أطلقها فكرة نابليون بونابرت حين كانت فرنسا فى عهده قوة عظمى وتبنتها تعهدا ووعداً وتنفيذا بريطانيا حين حلت كقوة عظمى محل فرنسا وإذا بأوصالها وأوتادها ودعائمها تغذى حماية من الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبحت القوة العظمى فى أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أن التصويت على الإعتراف بقيامها كدولة كان الاتحاد السوفيتى القوة العظمى الموازية حينئذ سابقا هو الآخر إلى الإعتراف بها ، فكل القوى العظمى فى تعاقبها عبر التاريخ كان شعاع عيونها مدفأة ومنارة وضوء لقيام إسرائيل ودعمها والحفاظ عليها فى حصانة دولية تناوب على رعايتها كل من تسيد العالم من قوى عظمى .

٢ - ترويض نظم بلدان الشرق الأوسط بالعصا والجزرة إنصياغاً لإسرائيل :
إنصرفت جهود القوى العظمى فى سبيل حماية إسرائيل الى ترويض النظم الحاكمة بمنطقة الشرق الأوسط وإحتواء تلك النظم بأساليب المنح إن إنصاعت والمنع إن مجرد أن يفكر أياً منها فى التلويح تمرداً أو تبرجا بمزاعم الحرية والإستقلال ومن ثم فقد كانت إستراتيجيات تلك القوى العظمى مصممة لتوجيه الضربات لنظم حكم دول المنطقة الشاردة عن قبول إسرائيل بالمنطقة وقد كانت تلك هى الإستراتيجية المطبقة التى تبدت جلية حين توجيه الضربة لمصر عام ١٩٦٧ وكانت فى حقيقتها ضربة للنظام الحاكم حينئذ الذى كان ولائه للشعب وولاء الشعب له ، فإستطاع النظام والشعب معاً إمتصاص تلك الضربة بالتصميم على الصمود والتصدى فى مواجهة تداعيات النكسة حينئذ التى أخفقت أن تؤدى نتائجها إذ تم إعادة بناء القوات المسلحة حينئذ ودارت رحى حرب الإستنزاف ضد العدو فوراً ولمدة أكثر من ست سنوات وبتكبيرة من الجيش والشعب إقتحمت قواته المسلحة أكبر ماتع مائى فى التاريخ ليتولى أسند مصر تلقين العدو درساً لن تنساه تاريخ العسكرية على الإطلاق إذ تم إنزال أكبر قدر من الخسائر بالعدو بشرا وعدة وعتادا.

٣- قوى أعداء الأمة تجتمع حول تدمير جذور وجذوة الإلتناء فى أسارىر الأمة:

وذلك لم يكن لىتم على نحو ماتم إلا بتماسك قوام الأمة بصلابة قىمها ومعايرها وإشتعال جذوة الإلتناء فى أسارىر روحها وهنا أدرك العدو ومن يحميه من القوى العظمى أن الأمر يكمن فىما تملكه الأمة من قوى قوام القيم والمعاير وجذوة الإلتناء فكان مخطط أعداء الأمة فى تفريغ يقينيات الأمة فىما ترسخ فى مواجيدها وسرائر نفسها من معانى هانت فى سبيلها كل تضحيات بالمباتى فتكالب المستشرقون منهم لدينا والمستغريون منا لديهم على إفراغ الإنسان المصرى من كل محتوى مواجيدى أو إلتناء تأصيلى لحضارته الممتدة عبر آلاف السنين وقد تم تنفيذ هذا المخطط فور إنتهاء معركة ١٩٧٣ وإستمر حتى البارحة فى ٢٥ يناير ٢٠١١ وذلك بمجموعة من الآليات والروى والتوجهات والمداخل والأدوات فى منهج سافر كامل متكامل شيطانى المنبت والمبتغى سعى بكل مايملك وما لا يملك إلى إحلال المباتى الفاتية محل المعانى الباقية .

ثالثا : إبلاء النسيج الثقافى والاجتماعى :

١- منظومة تعليم منفصلة العرى منتجها إتقصام فى الأساقى الذهنية :
إذا كانت منظومة القيم والمعاير وأوتاد الإلتناء الراسخة تجذرا فى الشخصية المصرية قد إستطاعت أن تعبر بمصر إلى تحقيق إتجازها غير المسبوق فى حرب عام ١٩٧٣ فقد بدأت فعاليات تدمير تلك المنظومة فورا فى أعقاب إنتهاء تلك الحرب وذلك من خلال منظومة تعليمية خاوية على عروشها من أى مدد معرفى لتتصب سرادقاته إما فى البيوت أو فى مراكز أقرب للأسواق السوداء ومن خلال نظم تعليمية موازية بل أسواق تعليمية موازية ما بين مدارس أجنبية أو مدارس خاصة بمسميات أجنبية ليتحول التعليم إلى تجارة وإلى إتجار وليس تجارة فحسب ولامانع من إستحضار وجوه أجنبية لإلباس المدرسة الخاصة أو الجامعة الخاصة ثوب الأمركة أو ثوب الأورزية ولما لا فإستخدام ممسوخ لتكنولوجيا العصر كوسائط تعليمية حولت المعرفة بالهضم والتمثيل المعرفى بالأذهان إلى مجرد قضم بالعيون للمدونات الورقية والالكترونية لا يغنى ذهنيا ولا يسمن من جوع يتم فى نهايتها منح شهادات بالإفرنجية مسطرة بعد أن تعرض المواد بالأسواق التعليمية الموازية بصفحات العرض الإلكترونى سطحى المضمون خاوى المفهوم قسشى المعرفة وللتكوين الذهنى تسطيحا الذى أخذ معارفه من أوراق شجر تدلى من فروع لا شجر لها إذ إتعدمت

تغذيته لإنعدام الجذور فأصبح تعليم الصوب مثله فى ذلك مثل الزراعة بالصوب فى حين أن ٩٥% من أرض مصر غير مسكونة .

ومابين تعليم خاص أفرنكى مواصفاته وبين تعليم حكومى كثافة فصوله وقصر أزمته حصصه وإنعدام أفنيته بل قضاء الحاجة فيها متعسر لمخاصمة أماكنه وعدائها لأبجديات الصحة العامة أو مبادئ النظافة التى يقال عنها أنها من الإيمان إذ أبت مؤسسات التعليم الحكومى أن تطبق تلك المقولة . وهكذا تسابق تجار التعليم إلى إقامة سرادقات تعليم متعددة الأسواق ومتنافرة الخاص منها خريجه مغترب عن واقع مجتمعه رافضا له لنشوزه ماتلقاه وفيما رآه فى صحائف كتبه المستورد كثيرها عن هذا الواقع ، أما الحكومى فالإغتراب لديه أشد وأنكى سبيلا فلا تعلمنا حصد ولا تربية عهد به إلا من ملخصات الدروس الخصوصية التى تجتزئ المعلومة فتدمر محاور منهجية السعى إلى التفكير فى كيفية الوصول إليها لتنتج أنساق ذهنية بالعوار الفكرى مصابة وبكافة مفاصد فقر الفكر وفقر الفقر مبتلاة ورداءة الخط لا تقول إن كان المسطر نسخا أو رقعة أو حتى كوفى الملاح حيث تم محو هندسة الخطوط من الذاكرة مثلها فى ذلك مثل الحملة على تدمير صلابة وتماسك الذاكرة ذاتها من خلال التهكم على تقويتها وتدعيمها بحفظ النصوص الدينية كانت أم اللغوية كالشعر والنثر وغيرها وذلك كله تحت عباءة ممسوخة من مقولة تجاوز الحفظ والتلقين إلى أعمال العقل بالتهجين وكان هضم النصوص بالذاكرة واسترجاعها من الذاكرة منذ الطفولة عورة أو أمرا جنبا إجتنبه أولى بالرعاية سعيا إلى دعم هشاشة الذاكرة بالنسيان للحيلولة دون دعم ملكات الإسترجاع تقويضا لملكات الأنساق الذهنية وتدميرا لمنظومة الذاكرة والتذكر ليكون "الذهاب" أولى بالطفل منذ نعومة أظفاره .

٢- منظومة إعلام تعيد إنتاج التخلف المجتمعى وتبثه رسائل إعلامية إنماء لتخلف التنمية :

من قناة أو قناتين أو كان بالأكثر ثلاث قنوات أرضية مركزية إلى مايزيد عن العشرة قنوات أصبح مسماها أرضية /إقليمية إلى ما لا يعد ولا يحصى من القنوات الفضائية بعد قمر صناعى أول وقمر صناعى ثانى علاوة على مدينة مبنية للإنتاج الإعلامى وأكاديمية دولية للإعلام سخر جميعه لبث برامج متنوعة المسميات متنوعة المجالات مرافقة لخدمة من المسلسلات تصل أوجها عددا فى شهر رمضان من كل عام (والذى أصبح شهر المسلسلات لا شهر العبادات) مع العناية والتركيز على المباريات ولاسيما كرة القدم منها ولو كان لشحن الهم لسب الأمم بيتا وبينها وشائج تاريخية سواء أكان دعما منا لثورتها فى الخمسينات أو

دعما منها لنا عسكريا فى الستينات، وقنوات متخصصة بعضها للدراما وأخرى للكوميديا وما بينهما من الميلودراما ، ثم إستحدث خلال السنوات القليلة الماضية البرامج الحوارية حيث جماع مضامين تلك البرامج الحوارية إلا النادر منها هو التقاط مخلفات التخلف الاجتماعى والثقافى من عادات وتقاليد وموروثات وقيم ومعايير ورؤى وسلوكيات بعضها مستهجن ومستنكر قيميا وثقافيا وحضاريا ليتم إعادة إنتاجه مسلسلات يأخذ مؤيديها آلاف إن لم يكن ملايين الجنيهات أجوراً شهرية ليعاد إلقاء مضامين التخلف الثقافى والاجتماعى مرة أخرى ربما فى وجه المشاهد أو زرعاً فى عقله وفكره دعماً وتوكيداً لإعادة زرع التخلف الحضارى أو الإتجار واللعب من خلال البرامج الحوارية على أوتار أوجاع الفقر والجهل والمرض للمشاهدين وهم بالملايين حيث أصلت المنظومة الإقتصادية والاجتماعية والثقافية ورسخت ثلاثى الجهل والفقر والمرض بالمجتمع لتدغدغ بعد ذلك تلك البرامج الحوارية أحاسيس ومشاعر الموجودين المصابين بتلك الآفات التنموية تخديراً لهم بوهم التعبير عن مشاكلهم أو إثارتها مع مسئولين قبلية أحاديثهم نابعة من شعار حرصهم على تلميع لشخصياتهم أمام الرأى العام وهم فى الحقيقة الشأن العام آخر مايعنيهم بل ان الأمر لا يعدوا أن يكون إلا إمتداداً لعورة التمحور حول الذات والملاذات وطلب الشهرة بالتزلف وطلب الشهرة بالتزلف فحسب .

والبرامج الحوارية التى إستحدثت خلال الأعوام القليلة الماضية تنافست على تقديمها القنوات الأرضية والقنوات الفضائية سواء الحكومية أو الخاصة وكانت الخاصة منها تحاول جاهدة توسيع بساط المشاهدة لها بأكبر عدد ممكن من المشاهدين من خلال تناول سطحى هش للموضوعات المدغدة لآلام وأحلام المشاهدين حتى تفوز بالتفاف أكبر عدد منهم لمشاهدة برامجها ، ومن ثم تكون أكثر جاذبية للمعلنين من رجال الأعمال عن السلع والخدمات على شاشات التليفزيون وكثير من هذه السلع وهذه الخدمات لاتخص إلا فئات إجتماعية بعينها ذات الدخول المرموقة مجهولة المصدر علاوة على ما يغلف الرسالة الإعلامية المتعلقة بهذه السلع والخدمات من المبالغة والتهويل قد يصل بها إلى حد التدليس على المشاهدين وكأن المتاجرة بأوجاع الناس ومعاناتهم أو بأوهام سراب أحلامهم قد زواج رأس المال مجهول المصدر بالإعلان المشوب بالتدليس وذلك كله يتم تحت مسمى الحملات الترويجية للسلع والخدمات من خلال عمليات التسويق التليفزيونى بإستخدام الوسائل الإلكترونية والمعلن الإعلالى فرح شرح أنه يطبق مناهج التسويق التجارى المستوحاة من فنون التسويق المستوردة التى يتم تدريسها بالخاص والعام من الجامعات تحت مسمى علوم إدارة الأعمال والمعلن له من الجماهير المشاهدة يشاهد هذه الإعلانات مشدوها أحيانا

ومتعجبا كثيرا من هذا الفيض من السلع والخدمات التي قد لاتعنيه فى شئ ولكن تمثل بالنسبة له حلما هو فى حقيقته سراب لن يجى أبدا إذ قد يقضى المشاهد عمره فى إنتظاره دون مجئ أبدا وصاحب الأعمال يطمئن للترويج لأعماله بثأ من الفضاء عبر موجات الأثير المشاهدة من خلال الأقمار الإصطناعية ومقدمى البرامج الحوارية رابحون دخولا بالملايين سنويا وفرحون متباهون بنجوميتهم التي تسابق نجوم شاشة السينما حتى أصبحت بورتريهات أجسامهم وليس فقط رؤوسهم معلقة تباهيا بالشوارع فوق أسطح المباني صورا فى ملصقات على جدرانها فرحين شريحين بنجوميتهم الخاوية على عروشها بعد وقوعهم فى حبال الوهم أنهم أصبحوا قدوة للملايين من ساكنى العشوائيات والإسكان المشترك والدكاكين والمحلات والقبور ورجال الأعمال ومقدمو البرامج بدخولهم هذه بنيت لهم القصور والفلل والمنتجعات والشاليهات شتاء على البحر الأحمر وحيفا على البحر المتوسط ولا ماع من شراء القصور بباريس ولندن أو بكان ونيس.

وهكذا تزوج المال والإعلام زواج محارم أنتج الإعلان التسويقى التدليس المبثوث إما إتجارا بالأم البشر وأحلامهم من خلال تناولها مع من إستوزروا أو يتم تنصيبهم ممن لا يستحقون إعتلاء تلك المناصب مصحوبة بخروج إلى فاصل إعلاى دون تواصل تنموى حقيقى اللهم إلا غشاء أحوى وزبدا لم ينفع الأمة إلا إبلاءا لنسيجها الاجتماعى .

٣- شراكة غير شرعية بين المال والإعلام والأعمال أزهقت فى طريقها كل قيمة تربوية :

إذا كانت هذه الشراكة غير الشرعية بين المال والإعلام والأعمال قد أسفرت عن منتج فاسد إفسادى مفسد للألساق الذهنية فإن تلك الشراكة قد تفحلت وأنتجت سلطة بل سلطات لاتعد ولاتحصى تكاد أن تكون موازية لسلطة الدولة إن لم تسبقها بمراحل بل أنتجت قوى مرقمنة ناعمة تفوق فى قوتها الكثير من السلطات وتفوق فى تأثيرها بل تسحق أمامها أى قوى تربوية أسرية كانت أم تعليمية ثقافية كانت أم إجتماعية إن لم تكن قد أصابتها بالهشاشة التنموية بعد إضعاف مناعتها التذوقية من خلال بث الهابط من الأغاني والألحان والأفلام والمسلسلات الذى كان يستحيل منذ عقود أن يرى نور البث من خلال ميكروفونات أفراح الأزمة والحارات والعشوائيات فأصبح يجد الترحيب وإستضافة البث من الفضائيات ليتفوق فن العرى والشهوة والنزوة على كل أنواع الفنون الراقية السامية المتسامية وغاب عن الوعى العام الفردى والجماعى والجمعى أن الفن رسالته الإبدال والإعلاء تساميا فوق دنيا

الدنيا فساد وسيطر وقهر فن الدنيا كل فنون أوتار المشاعر لتعلو أصوات الضجيج والعجيج عالية تصم الآذان حتى فى صالات أفراح فنادق السبعون نجمة المملوكة لرجال الأعمال المالكين للقنوات الفضائية ممن كان لهم نصيب الأكبر فى أراضى مصر تملكوا ترابها بتراب الفلوس وتناسوا جميعا أنهم تراب يسير فوق تراب .

٤ -

كُثِرَ من المقروء صحفا فاقت زحام البشر الركاب المركبات :

أما المقروء من وسائل الإعلام أى الصحف والمجلات فقد أصبحت كثر الكثر ما بين مملوك قومى ومملوك خاص من تلك الصحف التى يمتلكها سدنة المال فى مصر والقاسم المشترك الذى يجمع بين تلك الصحف تلك النخبة المقررة يوميا أو أسبوعيا على الناس بإعتبارهم سدنة الفكر ووحدهم ملاك الحقيقة حصريا بكتاباتهما المصحوبة بالصغير من صورهم الفوتوغرافية إمعاناً فى عرض أوجه أصحابها لإشباع مآلدنيهم من نزوة وشهوة الظهور حيث تتسابق تلك الصحف جميعها إلى الفوز بالإعلان حتى إذا تم تجنب ما بها من إعلانات وما ينشر فيها من مقالات من يسمونهم بالنخبة وإذا مانزعت منها صفحات الرياضة المليئة بالقليل والقال كثيرة نائمة عننية وإغتيال إعلامى لا يبقى بعد ذلك غير الأخبار الرسمية حتى الصفحة المفترض أن تكون الصفحة الحقيقية الوحيدة وهى صفحة "الوفيات" ، فقد أصابها هى الأخرى عوار التباهى والكبر والتنادى بالألقاب إما بألقاب المتوفى نفسه "الشريف فلان" ... "هاتم حفيده الباشا" أو "حفيد البك" أو "الباشا" أو ممتطى المنصب الفلاسى " أو الجاه العلاسى " وكأن المتوفى حين يلقى الثرى ستوضع معه ألقابه شفاعة له وفى ذلك كله تناسى الجميع أن الجميع تراب يمشى فوق تراب وأن معيار تفاضل الخلق عند الخالق هو التقوى التى لا يتدبر معناها إلا كل ذو حظ عظيم ولكن من أين يأتى التدبر وكيف يمكن التدبر فى ظل صخب إعلامى مبهوث فضائيا مشاهدا تلفازاً أو مسموعاً مذياعاً أو مقروءاً ورقياً مضامينه كان أولى بها التوارى إن أفلحت إذ كيف لمتوفى غادر وظيفته وهو فى أول درجاتها بتهمة أفقدته إعتباره ، إذا به حين وفاته يذكر بغية مسبوقة بلقب أعلى درجة فى سلم وظيفته ويلقب قبلها بلقب "الشريف" ثم تتوقف .

٥ - وأد منهج للكوادر وهى أحياء .

كان وأد الكوادر وهى أحياء ممارسة ممنهجة بكل أصرار لإراحة كل ذى كفاءة عما يمكن أن يتغذى بتلك الكفاءة تكديرا معنأ لصفوة عقول الأمة فلا يستغرب بعدها أن يأتي من إستوزروه للتعليم متحججا بالروتين والإجراءات أمام تصعيد علمى (دون النظر لروتينية المراحل التعليمية) كان واجب فورى لعقلية علمية فذة تجاوزت عمرها بكل المقاييس كعبقرية يشار لها بالبنان فى مجال الرياضيات وهو لم يتجاوز الثالثة عشر من عمره " عمر عثمان" حيث أجمع علماء الرياضيات أنفسهم جرائدا من الجامعات المصرية أو الأمريكية وعلى المشاهد هواءا للقارئ وعلى صفحات المقروء جرائدا أو شبكات التواصل الاجتماعى إليكترونيا أن قدراته العبقرية تؤهله وهو فى السنة الثانية الإعدادية أن يحصل على البكالوريوس فى ذات العام وأن يحصل على الدكتوراه العام الذى يليه وبعد سنتين من ذلك يمكن أن يؤلف نظريات رياضية جديدة إلا أن الأمر لم يلفت الإهتمام فكيف أن يلفت إهتمام من يجب أن يلفت إهتمامهم وشاغلهم الأول السياحة فى قصورهم ومنتجعاتهم وتكوين الثروات لتوريثها للحفيد الثامن عشر إن لم تدرك الحفيد الرابع والعشرون فكيف يتواكب أو تتواءم هذه الإهتمامات مع حلم مصر بعالم مصرى يخترع لمصر نظرية أو سلاحا أو علاجا أو دواءا ، حتى السادة أصحاب الجامعات الخاصة الذين يزعمون أن مؤسساتهم لاتهدف الى الربح لم يعيروا الأمر إهتماما وكيف يعيرون الأمر أهتمامهم وجل تركيزهم هو تحويل أعداد غفيرة من أصحاب المال المتقدمين لمكتب التنسيق وهم من المتهاوية درجاتهم إلى الدراسة بجامعاتهم الخاصة المخصصة بعد أن أشاحت لهم الجامعات الحكومية بوجهها لتدنى مستويات ماحصلوا عليه من درجات ليجدوا ضالتهم وبأموالهم فى الجامعات الخاصة وما أدراك ما الجامعات الخاصة فهذا يعاد إمتحانه لأنه لم يحصل على مايريد من درجات وفى حقيقة الأمر لم يحصل على مايريد أن يحصل عليه ، وهذا يؤجل إمتحانه ليتمتن بمفرده وقتما يشاء ويكاد أن يصل الأمر إلى أينما يشاء بحجة إرتباطه بسفريات أو التزامات أعمال ثم يوسد لمثل هؤلاء أن يقيّموا من يقومون بالتدريس لهم ومن يقوم بالتدريس لهم قد يكون منتدبا من عمل آخر للحصول على دخل إضافى يسعى له نتيجة كادر مالى لأساتذة الجامعات تم تحديد بدايات مربوطة منذ أكثر من أربعون عاما وهى بدايات مربوط مرتبات شهرية تابى النفس أن تتنادى بها.

ولولا رئيس الوزراء الحالى الذى تدخل (بعد إجراء التقييم العلمى لعبقرية عمر بواسطة لجنة مكونة من جهازة أساتذة الرياضيات) فاصدر تعليماته بإيفاد "عمر" فى منحة على نفقة الدولة وتقديم الشكر والتقدير لسابق حصول "عمر" على منحة من جامعة أوهايو ومنحة من جامعة كميردج.

وختاما فى لا مبالاة من إستوزروا على التعليم فى مصر فقد كانت اللامبالاه أيضا من نصيب طفل عمره أقل من ٩ سنوات عمرا إخترع آلة حاسبة تضرب ٥٠ رقما فى ٥٠ رقما وهناك عديد من الأطفال يحفظون القرآن الكريم وهم لم يبلغوا الحلم بعد (١٦) ولا يلتفت أحد من أهل "كايرو".

(١٦) إبراهيم حجازى : " عنتنا هذا الشعب ونك لجيش ولا نعرف الإجابة .. الفرق من بين الأس واليوم هو الفرق بين الإعدادية . والماجستير ... وشكرا بانكتور ترف " ، حربة الأهرام القاهرة ، عند الجمعة ٢٠٠١/٤/١٥ ، ص ١٩ .

القسم السادس :هشاشة رأس المال ذهنى (الأثر):

أولاً: التدين بالتمنى والتحلّى دون أن يقر شيئاً فى القلب أو يصدّقهُ العمل :

اكتست السلوكيات بسمات التدين الظاهرى دون الجوهر مع بقاء مثالب البشر وعيوبه كما هى من غرور وكبر وتكبر وتباهى مجوج بالفخر والاختيال وكماهى من حسد وحقد واغتياب وتناذب وكثير من إثم الظن ونميمة وكراهية وبغضاء وتطفف وأثرة ومنع وجزع وهلع بل والشطط بالمبالغة فى الكراهية والمبالغة فى التقرب والزلفى والتزلف والمبالغة فى التعسير وليس التيسير وطلب الفتوى فى أبسط الأمور وأخص الخصوص نتيجة التحلّى بعباءة التدين بالمظهر مع خواء الجوهر وغياب الحمد ولا خجل ولا إنزواء ولا إنطواء فى إتيان الفاحشة وتخريج الفتاوى المبررة المزيّنة لما لايجب من أقوال وأعمال وشيوع التبذيع (من البدع) وتفسير الآخِر نتيجة ثقافة وإرثنا من دول نسيجها مختلف هاجر للعمل بها الملايين مما أفسد نسيج التسامح ورفض إختلاف الثقافات دون مراعاة لآداب الإختلاف فشاع فرض الوصاية على الآخر وإكفرار وغلظة الوجوه الممتلئة بالكآبة والخشونة والغلظة وإنسحاب البشاشة وسمات القناعة والرضا وجمال المخيا والمحيّا تعارضا مع فطرة حُضن الخلقة والخلق.

ثانياً: التعامل بالحيلة والتحايل دون نفس لواءة :

استخدمت التبريرية أداة تمريرية فى المعاملات الرسمية والأهلية العامة والخاصة من خلال ترتيب علاقات خاصة سادها التجبر والإهمال وسيادة ثقافة الإثراء بالفساد لتمرير الأمور وفقاً لأهواء المصالح لاوفقاً لسيادة القانون فأصبحت الرشوة مقننة إجتماعياً (تبديلها وتقنينها تعاملًا بتسميتها حوافز خاصة) ، وأصبحت الوساطة هى الحل وعدم محاسبة الآخر حتى لايحاسبك الآخر هو المبدأ فغاب القانون أو تم تغييبه وتم المنع من ممارسة الحل مع الطرد من الفعل الاجتماعى البناء والحصار داخل دائرة الشكوك والشكوى والظلم ، والشطارة أصبحت معيار التقييم فى الحل حتى لو كان الحل غير أخلاقى فأصبحت التجمعات بالأندية وبالنقابات وبالجمعيات حتى وبالمؤسسات لايتفق ولا تتلاقى على شئ بما يمثل إنتحار أخلاقى فلسفى إبداعى سياسى ووصل حتى إلى الإنتحار الإستشهادى فسادت القوة المالية الكاليداية (أكلى لحوم البشر) وذلك مسبوقاً باليأس والإحباط والألم والاكنتاب والإنتحاروتلك عاقبة

الأصولية الرأسمالية التى إنتهكت التنمية وإغتالت العدالة الاجتماعية ووأدت السلام الاجتماعى بإبعدام العدالة الاجتماعية لغياب منظومة الضمان الاجتماعى الحققة.

ثالثاً: طفو وسيادة الغث وإتطواء وإحتسار وإغراق الثمين :

بعد أن أصبح المجتمع خارج نطاق الأمن الغذائى ونمو هلامى هش مع سوء توزيع بل وسطو على ثمار النمو بعد سيادة رأسمالية الأقارب والحبائيب والتشدد بالإصلاحات ولاسيما خلال السنوات العشر الفائتة والتى لم تكن لاحتتية ولافوقية والسطو على القطاع العام بنظام المافيات مع زيوع ترويج النظام إعلاميا مع الإكتفاء بلون سياسى واحد دون غيره قابعا منفردا بالساحة مع سيادة نظام تعليمى ماهو إلا أمية مزركشة مع إعلام بعضه أثرى الجهالة وبعضه للجاهلية الأولى منتمى وتوسيد المناصب لكل خالى من خبرة ماضية وحكمة قرار وإتزان أداء أعدم العقلانية وهمش الفكر الإستراتيجى بإعلام تخديرى عديم الشفافية وموازن توزيعية للنعم من دخول ومناصب غير عادلة أدى إلى شيخوخة الفكر الذى بلغ من التخلف عتياً حتى لادى من هم فى مقببل العمر الذين تم إغتيل فكرهم بحرمانهم من حقوقهم المشروعة وفى مقدمتها الحق فى العمل والحصول على وظيفة تتناسب مع الكفاءة والمقدرة العلمية والخبرة العملية إذ تحول الحاصلون منهم على شهادات جامعية الى باعة جانلين أو سعاة أو فراشين أو أفراد أمن وهى وظائف لا تتطلب إلا محو الأمية أو مايزيد قليلا ولا تحتاج لمؤهلات جامعية مما يمثل هدرا سافرا للثروة البشرية هدرا لما أنفق على تربيتها وتعليمها من المال العام ومن المال الخاص على السواء وحتى من النقط منهم وظيفة فالمرتب والأجور الهزيلة تكون غلتهم التى تعجزهم عن مواجهة الحد الأدنى لمتطلبات المعيشة والحياة ولاستكمالها فالرشاوى تكون المكمل لما يقيم أودهم ليدخلوا فى دائرة الإقتيات من السّحت ثمرتها سّحت وإيجاب شيطاتى إن تزوجوا وأنجبوا إذ المنى من سّحت والنطفة من سّحت والعطفة والمضغة من سّحت من سّحت والعظام التى تكسوها لحومهم أيضا من سّحت منزوع منها البركة إلا ما شاء ربك.

أما أهل الحظوة وهم فئة قليلة فيمتطون قمة الأعمال الحكومية والعامية ويمنحون المرتبات الفاجرة الفاحشة^(١٧) بغير قيود وبدون ضابط ولا رابط وتفتح عليهم أو يفتحوا هم بأنفسهم جميع طرق التحايل على القانون وإبتزاز النظام العام بسرقة

(١٧) أسامة عيث : " الثورة ونوبة صحبان إستدعاء البيضة والإنشاء " . معان ودلالات خطبة تصنع أصحاب البازات والسل الإجرامى للمشهد الثورى " حريدة الإهرام نقاهرة اليومية . عند السبت ١٦ / ١١ / ٢٠١٤ . ص ٢٣ .

ونهب المال العام وتحولت الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية والشركات العامة إلى تكايا وأبعديات يصنع فيها الرؤساء والقيادات ماشاؤا لمن شاؤا أو كيف لايفعلون وهم جزء من التشكيل المهيمن بالسلطة على الثروة ومن صانعى الثروة بالسلطة دون حسيب ولا رقيب بعد أن دمر التعليم والإعلام ثنايا النفس اللّوامة فى تحد سافر والعياذ بالله لما سواها ففعلوا خائبيين كل فاقرة مماكسى النفوس والعياذ بالله بظلام القيم والمعانى وحتى منازل الرحمة والتراحم لا يعرفوا لها طريق بعد أن ضلوا سبيلها فضلّوا وأضلوا إذ تواصلو بالسفه والوحشية والتكبر والكبر بلا كبرياء وكانوا أشداء على المؤمنين رحماء على كل ماهو خارج عن نص الحق والحقيقة ونسوا أن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطنين .

رابعاً: تعطيش الأرض والبشر والزروع والضرع :

بعد أن كانت مصر والسودان مملكة واحدة أصبحت الآن ثلاث دول وإن غدا لناظره قريب أن تكون خمس دول إذا إتفصل شرق السودان وغربه عن رأسه فى الشمال وتدايعات ذلك على مياه النيل وحصّة مصر فيها طبقا لاتفاقية حوض النيل الموقعة عام ١٩٥٩ يصبح من الأمنى والمطالب التى لاتنال بالتمنى لاسيما وقد أعلنت ٦ من دول حوض نهر النيل عن توقيع إتفاقية إطارية جديدة لتقسيم مياه النيل وهى دول إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا وكينيا ورواندا وبورندى ولم يتبقى سوى الكونغو ومصر والسودان بشماله وجنوبه لتكون الإتفاقية نافذة المفعول بعد ٦ شهور ، وفى الوقت الذى تحصل فيه من النيل الأزرق على أكثر من ٨٥% من مياه النيل التى تأتى من إثيوبيا وحدها عبر النيل الأزرق بل ونهر السودان ونهر عطبرة و ١٥% من دول المنابع فقد بدأت إثيوبيا فى بناء ثلاثة سدود جديدة على هذا النيل الأزرق وتدعونا إثيوبيا للمشاركة فى بناء واحد منهم وهو سد الألفية العظيم ، وهذه السدود الإثيوبية تهدد بحجز عدة المليارات من الأمطار المنعبة عن مصر .

إن إتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبين بريطانيا والتى وقعتها بريطانيا نيابة عن دول المنبع تمنح مصر حق الفيئو على أى مشروع تقيمه أى دولة على النهر أو فروعه أو روافده إذا كان سينقص المياه المتدفقة لمصر أما إتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان فتقسم المياه بين البلدين وتعطى مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا والسودان ١٨,٥ مليار متر مكعب سنويا وتصل المياه المهذرة فى المستنقعات إلى ١٥٠٠ مليار متر مكعب سنويا .

وماع وضاع ملف مياه النيل بين وزراء ثلاثة تعاقبوا حتى حط رحاله وزير الري الحالى ليعد بمصادر بديلة للمياه منها تحلية مياه البحر وهكذا أصبح حل خطر تعطيش البشر والأرض والزروع والضروع بمصر هو بتحلية مياه البحر أى أن تحلية مياه البحر هى الحل !!! بدلا عن أن مصر هبة النيل تعتمد مصر على مياه النيل بنسبة ٩٥% والـ ٥% الأخرى من الأمطار الشحيحة والمياه الجوفية الهاربة إلى الأغوار .

وخطر التعطيش هذا جاء وفاق بمصر نتيجة تآكل القوة الناعمة المصرية بإفريقيا إذ بعد أن كانت تملأ أسواق إفريقيا بالمنتجات المصرية من الأغذية والسيارات وبعد أن كنا نقيم المشروعات المائية والكهربائية والصناعية والزراعية بدول حوض النيل ولم يفارق القادة الأفارقة مصر حتى تزوج بعضهم من مصريات إذا بالفوقية المصرية والإحتسار داخل حدودها إستسلاما لحصار قواها الناعمة بإفريقيا ترك الأمر للصين تجول وتصول كما تشاء بإفريقيا بل إن صفر المونديال الشهير لم تُقرأ جيدا دلالاته على الرغم مما أهدر من أجل الحصول عليه والفوز به من ملايين الدولارات الأمريكية الخضراء ولم يحاول أحد التمتع فى أن هذا الصفر كان نتيجة طبيعية للتراجع المصرى إفريقيا : سياسيا وإجتماعيا وثقافيا كمحصلة لتفوق مصر السياسى وإنغماس برج الخارجية ذات الخمس والثلاثون طابقا وروافده من السفارات والقنصليات المنتشرة فى بقاع وأصقاع الأرض ومايفرضه كل ذلك من إتفاق بلايين الدولارات سنويا فهذا أحد عوائده ، ألا وهو التخلي عن دور مصر الريادى والقيادى والإفريقى ناهيك عن العربى ليكون عائدة تحلية مياه البحر هى الحل لمواجهة مخاطر التعطيش للأرض والبشر والزروع والضروع !!!

خامسا: تجويع للبشر والضروع :

فى كل مناسبة وإحتفالية تلقى فيها الخطب الممنهجة والمصنفة أبوابا إذا وصل الموضوع إلى الغذاء وكفايته النسبية والذاتية كحلم مستحيل المنال فى ظل تبنى سياسات التنمية بالتسول وبالحسنة وبالصدقة أو بموائد الرحمن التى لايتهم بغسيل مدخلاتها ولا أنيتها كما أشيع ، كان القول إستسهال تحميل الخطايا إلى الزيادة السكانية وكانت تلك الخطب لاتمل من تأنيب الإتجاه الإيجابى وإلقاء اللوم على السكان فى زيادتهم السكانية ومرة تشأ وزارة للأسرة والسكان بعد مجلس قومى للسكان ليبلغى الإثنان ويصبح السكان قطاعا بوزارة الصحة ثم تعود مرة أخرى وزارة مستقلة للسكان ومابين خضم إستيراد مفاهيم وتشويه تطبيقاتها إنحرافا

بمبتغياتها لتحويل مفهوم تنظيم الأسرة إلى برامج لتحديد النسل فحسب غاية برامجها توزيع وسائل منع الحمل التى تدرجت من الحبوب إلى الإبر وما بين تعاطيها بواسطة النساء إلى وخز الرجال بها وما بين المجلس والإستوزار الذى لم يكن إلا إهداء كعطايا مناصبية لأهل الحظوة الذين لهثوا إلى الدكتوراة لقباً لتسبق أسمائهم بعد إستوزارها لتكتمل كسوة السطو على المناصب لم تخرج الأمور عن مكملمات بمؤتمرات من مدعى النخبة وماتوهوا أنفسهم بالصفوة والجميع مصاب بالظن أنهم ملاك الحقيقة ناسين أن بعض الظن إثم بل وإنشغل جمعهم بالختان الذى أصبح فجاء قضية الأمة ومشكلتها الوحيدة فإتعتدت من أجله المؤتمرات ولم تنفض أبداً، وما أنفق على تلك المجالس وهذه الوزارات كان يمكن أن يوفر وظائف لمن أودعوا مخازن البطالة أو كان يمكن أن نستخدم هذه الأموال لدعم الغذاء الذى أصبح يعانى من أمراضه وأمراض سوءاته مالم يتم حصرهم حتى اليوم ممن وصفوا بالقاطنين على خط الفقر أو من يعاتون من المدقع منه القاطنين أسفله وهم كثر والذى كان من مثالبه إحداث الحراك المعيشى للميسور ليصبح مستورا وللمستور أن يضحى مقهورا بالفاقة بعد المدقع من الفقر.

وبرؤية معدومة البصيرة التنموية رأى السدنة ممن وسدوا أمور التنمية وهم غير أهل لها أن القمح محصولاً زراعياً مع أنه محصولاً إستراتيجياً والملقب عجنه وخبزه بالعيش أى بالحياة فتم زراعة الأرض فراولة بمهجئات وهرمونات لتنتفخ أوداجها وتصبح تفاحية الحجم والحمد لله أنها لم تصل إلى بطيخية الحجم البطيخى وتفاعس المستوزرون على الزراعة (ومنهم من لم يحصل على ماينتمى للزراعة مؤهلاً) عن زراعة القمح والساحل الشمالى والمنطقة الغربية ويسيناء أيضاً بمصر كل منهما غنى ترى بالأرض التى وإن ربت يكفى إنتاجها سكان مصر بل وغنى وثناء كل منهما بالمياه لتعرضهما لقراية العشر نوات فى الشتاء أى أن الأمطار مضمونة عشر مرات ومعها المخزون الجوفى من المياه العذبة والبشر موجودة مع الأرض والمياه والأمر فقط فى حاجة إلى بذر البذور لتعلو السنايل وبكل سنبله مائة حبة ولنقضى وللأبد على أحد أسلحة الإذعان ألا وهى القمح فبدلاً من تسوله معونات أو إستيراده مسرطناً بمافيه من أوبئة للبشر والماء والأرض والبذرة بالمنطقة الغربية علاوة على الهواء يمكن القضاء على إستخدام القمح كسلاح إذعان وإذلال ومهانة لاسيما وأن أسد مصر من قواتها المسلحة لها تجارب ناجحة فى مجال زراعة القمح بالمنطقة الغربية ولا داعى للإنتظار حتى يقفز سعر رغيف الخبز

إلى جنيهات بدلا من قروش نتيجة ماسينتاب أسعاره العالمية من سعار نتيجة استخدام أصحاب السيادة من الدول القابضة لفائض حبوبها لإستخراج الوقود الحيوى (الإيثين).

سادسا: إشاعة الأوهام بالأرقام سترا لفظاظة وفظاعة رباعيات الجهل والمرض والفاقة والبطالة :

إن التشريح التنموى لديموجرافية السكان فى مصر لتؤكد فظاظة وفظاعة ماتردى إليه الواقع التنموى لسكان مصر من خصائص سكانية ولنا نتسائل بلا موارد كم مصرى عاطل عن العمل وكم مصرى من ذوى الإحتياجات الخاصة وكم مصرى يعانى الأمية وكم مصرى تحت خط الفقر وعليه فذلك يتناقض مع كافة مامورس من تعدد أدوات محاولة سقياه بواهى الأرقام تجرعا للعامه من خلال إحصاءات وأرقام منزوعة المصادقية أو دراسات وبحوث وتقارير معدومة الهوية العلمية أو إستطلاعات للرأى يستند إليها بعض الإعلاميون من أهل المدح لمسيرات التخلف وأهل القدح ضد من يتفوه إعتراضا عليها وهامى الأمية المتفشية بين أقل قليلا من ٣٠% من السكان أى أن ١٧ مليون مصرى أمى الأبجدية فى فئة العمر من عشر سنوات فأكثر وفى الوقت الذى تناقصت فيه نسبة الوفيات فى كافة بلدان العالم المتقدمة منها والمتخلفة إذا بها ترتفع من ٥,٩ فى الألف عام ٢٠٠٨ إلى ٦,٢ فى الألف عام ٢٠٠٩ ، أما المستشفيات الحكومية فقد تقلص عدد أسرتها إلى ٥٨٧٧٠ سريرا فى عام ٢٠٠٩ بعد أن كان ٨٠٦٢١ سريرا فى عام ٢٠٠٣ وكذلك الأمر لأسرة مستشفيات التأمين الصحى الحكومى فقد أصبح ٨٥٣٤ سريرا فى عام ٢٠٠٩ بعد أن كان ٩٦٩٧ سريرا فى عام ٢٠٠٥.

والبطالة لم تسلم ما أعلن عن أرقامها من فساد هذه الأرقام تحلية لما يزكم الأتوف من روائحه حيث كانت نسبة البطالة ٨,٧% فى عام ٢٠٠٨ فأصبحت ٩,٤% فى عام ٢٠٠٩ فى حين تشدقت الخطابات السياسية على كافة الأصعدة ولحنتها وسائل الإعلام زفافا وبشرى أنه قد تم توفير ٤ ملايين فرصة عمل منها عامل نظافة أو فرد أمن أو موزع عجائن بالموتسيكلات أو سائقى تاكسيات من خريجي الجامعات. أما عن الأسعار وسعارها فحدث ولا حرج والدين المحلى والدين الخارجى فحدث أيضا ولا حرج فإذا حدثنا بلا حرج بين ترافق غلو الأسعار وارتفاع الدينين المحلى والخارجى فالتضخم نتاجهما سيتضخم أيضا ليزيد تآكل القدرة الشرائية للدخول إنهاكا على إنهاك وإنتهاك للمستور والمقهور دون تفرقة إذ لايبالى الميسور بهما

على الإطلاق فإذا ما قورنت أسعار عام ٢٠٠٩ مقارنة بأسعار ٢٠٠٨ نجد أنها زادت بنسبة ٢٢% للقمح وبين ١١,٦% إلى ١٣,٢% فى اللحوم حسب النوع والأسماك من ١١,١% إلى ١١,٥% حسب النوع ، واللبن ٧,٩% والجبن ١١,١% والسكر ١٩,٩% ناهيك عن أسعار فاقدة العقل "الطماطم".

والدين المحلى فقد تضاعف تقريبا فأصبح ٧٦١٥٧٨ مليوناً بعد أن كان ٤٣٤٨٤٦ مليوناً عام ٢٠٠٤ ، أما الدين الخارجى فقد قفز إلى ٣١٥٣١ مليون دولار بعد أن كان ٢٨٩٤٩ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بمصروفات خدمة دين تزيد عن ٣٤% من إجمالى الدخل القومى العام ولتطبع الحكومة فى عام ٢٠٠٩ مبلغ ١٢٦٩١٢ مليون جنيه يمثل ضعف ما طبعته من بنكنوت عام ٢٠٠٨ حيث تم طباع ٥٩٩٢٢ مليون جنيه. (١٨)

الخلاصة :

رأس المال الذهنى المصرى فى محنة ، فما الحل ؟
لا يخفى على قارئ أيّا كان أو مشاهد للأحداث أو مستمع للأحاديث أو متدبر لأمرها تمنعاً إلا أن يدرك ما اصاب العقل المصرى من محنة على نحو ما شخصه فاروق جويده. (١٩)

فما كان يوقع العقل المصرى فى محنة لولا ما تعرض له الإنسان المصرى خلال حقبة مابعد نصر أكتوبر عام ١٩٧٣ من عملية إفساد واعية ومدرسة ومقصودة بمخطط معد سلفاً حيث إبتليت مصر بمن "هبروا" نهشاً فى إنجازات من "عبروا" فى ذلك العام على آفاق تحرير الأرض والعرض ومحنة العقل المصرى جاءت من إحاطته بالفساد الفكرى والثقافى بتسخير ثلاثية التعليم والإعلام والثقافة لتقويض بناء عقل الإنسان المصرى من أركانه الدين والتاريخ والفن فضربت وسطية الدين بغزو مصر من خلال خطاب دينى ركز على الغيبىات وعلى التحلى والتمنى وتحاشى سير أغوار ما يجب أن يقر فى القلب وأن يصدق العمل بل واصبح التطرق إلى الجهادين الأصغر والأكبر من خطوط المحذور إيلاه حقه بإعتبار التقوى معياراً للتفاضل بين الخلق على نحو ما قدره رب الخلق لتتبعها غزو التدين المشوه والمريض لعقول الناس لتصيب بأمراض التعصب والتشدد والغلو شجعت عليها أحوال الجهل والفاقة والبطالة والمرض كنتاج لسياسات إقتصادية منعقدة الفحوى

(١٨) رفعت السعيد : " أرقام ليست مضروبة" ، جريدة الأهرام القاهرية ، عدد السبت ١٦/٤/٢٠١١ ، ص ١٠.
(١٩) فلروق جويده : محنة العقل المصرى ط ، جريدة الأهرام القاهرية ، العدد اليومى الصادر فى ١٣/٥/٢٠١١ ، ص ١٥

الاجتماعى على نحو ما أوضحناه سلفا مع طوفان دعاوى محاربة الإرهاب مصحوبة بإدعاءات مجوجة تنادى بالحوار مع الآخر الخارجى هو فى حقيقته حوار اللاحوار أو كما يقال حوار "الطرشان" لأن الخارج يعرف تماما طريقه وليس فى حاجة الى مثل هذا الحوار لأنه صنع مفهوم حوار مع الآخر ومفهوم حوار الحضارات ومفهوم حوار الثقافات وهو أول من يعلم المبتغى والمنتهى مما صدره لنا من مفاهيم لنتلهم بها فى مدرجات الجامعات محاضراتا وكان من يلقيها توهما منه أو عن إدراك أنه وجد نظريات فى علم الاجتماع أو علم الأجناس أو علم الأديان يمكن أن يتشدد بها بعد إرتدائه لها فى غفلة زيا علميا يتفاخر بتناوله بعد أن حيكت مضامينه بحنكة حتى تلوكها ألسنتنا محاضرات فى الجامعات ومقالات فى الصحف ومكلمات فى المنتديات والمؤتمرات والبرامج الحوارية المشاهدة تلفازاً.

أما التاريخ كأحد أعمدة بناية العقل المصرى فقد ضرب ضربا مبرحا بعرض تاريخ مزيف وأحداث ملفقة وبطولات زائفة أصابت العقل المصرى بتيه فى ذاكرته أو تمييعها أو إيقاعها فى عالم من الحيرة والغموض والبلبله لغياب الحقيقة وترعرع الإدراجية ومصاحبها من كبت للقيم وصدأ معاناة وخوف سلطوى وتزلف وشعور بعدم الثقة والتشردم النفسى كله أدى إلى سيادة حمى المنفعة والسطو على الكنز وذات إنغمست فى كوابيس الآثا والتغريد الأجوف والإدعاء العنترى والتمحور حول الذات ومن بعدها الطوفان ولا حرج وسيادة الأثرة وإحتضار الإيثار وإكتساء النفس بالهلع والجزع والمنع وتسليم النفس لسماع الكذب والعمل به وإستسلام الذمم للتطفف فى المكيال لدى التعامل بكل ماكان السُخت مصدره والتمسك بغرض الدنيا حتى لو كان العرضُ ثمناً له وكيف لا وقد تصحر الوجدان بسوء أحوال الفنون المريضة التى ضللت الوجدان ودفعت بها إلى متهات من الضياع النفسى والتعليمى والأخلاقى بسيادة فنون العرى بلا حياء ولا استحياء حتى غاب عن التمييز بين نهر يجرى بماء عذب فرات أو مياه راكدة فى مستنقع تزكم الأنوف زبده وقد سخرت ثلاثية التعليم والإعلام والثقافة لضرب الجينات الحضارية والإنسانية المترسخة منذ الأزل فى كينونة الإنسان المصرى بممارسات من الكبت السياسى والقهر المعنوى والإنتخابات المزورة مقرونة بتحريض مستتر مرة ومعلن مرات لفئات المجتمع على بعضها البعض طمعا فى كراسى السلطة بعقلية الإملاء / الأحادية / الديكتاتورية لا عقلية الجدال والحوار والتساؤل والمحاسبة علاقة غير سوية بين حاكم ومحكوم وبين رئيس ومروؤوس وبين راعى ورعية أجمت الفتنة الطائفية والصراع بين

الطبقات (أغنياء وفقراء) وإحداث الفرقة بين الأستاذ وطالبه والابن وأبيه والفرقة بين الشرطة والشعب ولكن هيهات فبإذن الله تعالى وبقدرة من هو بين الكاف والنون إذ قال في ٢٥ يناير ٢٠١١ للشئ كن فكان الجيش والقضاء والأمن والشعب والأمان حماة لحضارة أمة ليبقى أسنّها هم أسنّها وليعود لها صفو مائها لكي لا يكدّر لها بإذن الله تعالى أي ورد بإستعادة الأمة لمنظومة تعليمها وإعلامها وثقافتها حفاظا على أديانها وتاريخها وتراث فنونها بمعاصرة لتراثها ويتراث تم تلقّحه لعصرنة ممصرنة.

القضية الثالثة: المدخل الثقافى فى مواجهة آثار ثقافة
العولمة وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية

القضية الثالثة : المدخل الثقافى فى مواجهة آثار ثقافة العولمة وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية

مقدمة

يستهدف هذا الفصل مدارس المدخل الثقافى فى مواجهة الآثار السلبية لثقافة العولمة وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية ، وذلك من خلال إلقاء مزيد من الضوء حول هذا المدخل ، ومعالجة الأبعاد التالية :

- ماهية الثقافة ، ومجال عمل الثقافة ، والعلاقة الجدلية بين الثقافة والتربية .
- ماهية ثقافة العولمة ، وسماتها وخصائصها ، واشكالياتها وآثارها السلبية على الواقع الاجتماعى ، الأسرة نموذجاً .
- مفهوم وأهمية دراسة الطابع القومى للشخصية المصرية ، وما العوامل التى أدت إلى إحداث تغيرات فى السمات الأصيلة فى الشخصية ، ومفهوم الطابع القومى للشخصية المصرية ، ودور التربية فى هذه التنمية ..
- إقتراح تصور إستراتيجى للتخطيط الثقافى كمدخل لمواجهة آثار ثقافة العولمة السلبية وإتبعاساتها ، وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية وفقاً للخطوات التالية :

- منطلقات المقترح.
- محاور المقترح.
- ضمانات نجاح وضع المقترح حيز التنفيذ.
- آليات الارتقاء بالمنظومة التعليمية فى إطار المدخل الثقافى.

أولا : ماهية الثقافة :

يخصص هذا الحيز لمدرسة ماهية الثقافة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- مافهوم الثقافة ؟ وما مجال عملها ؟ وماذا يعنى التغير الثقافى ؟
- ما جدلية العلاقة بين الثقافة والتربية ؟

١/ مفهوم الثقافة :

ثمة إجماع بين الباحثين ، على صعوبة وضع تعريف جامع مانع وشامل لمفهوم الثقافة ، وذلك للإعتبارات التالية : (١)

- أن مفهوم الثقافة يرتبط بمعطيات العقل الإنسانى .
- تعدد مقومات الثقافة ، روحيا ، وماديا ، وأخلاقيا ، وعقليا ، وسلوكيا ، ومعرفيا وعقائديا
- فوق ذلك فمفهوم الثقافة مفهوم نسبى ، يختلف باختلاف الزمان والمكان والأيدولوجيات والعقائد الخ .

من الطبيعى أن تتعدد التعاريف ، والمواصفات المحددة للثقافة ، وتتسع تلك التعريفات بآتساع المساحة التى تغطيها النشاطات الثقافية لتشمل كل نواحي الحياة الاجتماعية ، وهكذا فمن الممكن التأكيد على هذا العامل أو ذاك بالتركيز على أحد الجوانب على حساب الأخرى : وتتردد هذه التعريفات مابين مفهوم ضيق إلى مفهوم أقل ضيقا ، ومن مفهوم واسع يحاول ربط الثقافة بكل الأنشطة الذهنية والجسدية ، التى تخلق لدى جماعة معينة متميزة للسلوك والحياة .

من تعاريف الثقافة ومعانيها مايلى :

- أنها ، أى الثقافة من نتاج عمل الانسان .
- أن الثقافة هى المعرفة والعمل الصحيح .
- أن الثقافة نتاج الفكر . وتشمل نواحي الفكر كالفلسفة والعلم والأدب .
- أنها أى الثقافة عملية إكتساب الفرد للمعرفة والمهارة والأفكار والمعتقدات والعادات .

- الثقافة هى مجموعة من الظواهر التى تعتمد على إستخدام الرموز الخ

وعليه فإن الثقافة هى حصيلة كل ماتقدم ، فهى حصيلة العناصر السابقة جميعا ، والتعبير عنها ، والترجمة لها ، وهى المظهر القومى والتقنى والوجدانى ، والمادى لأسلوب الحياة (٢) هذا ، وأنماط القيم ، والإتجاهات والمعتقدات تختلف من بلد

لآخر ، بل فى داخل البلد الواحد تبعاً لاختلاف تجارب الحياة والخبرات والتعليم والإعلام ووسائل الإتصال الخ .

إن أى تعريف جاد لمفهوم الثقافة لابد وأن يشمل العناصر الثلاثة التالية (٢) .

- العموميات .
 - الخصوصيات .
 - البدائل والمتغيرات .
- العموميات ، وهى سمات ثقافية عامة ، يشترك فيها جميع أعضاء المجتمع مثل : (اللغة - التراث - العادات ، التقاليد ، القيم ...الخ) .
- وكلما كانت هذه العموميات راسخة الجذور كلما تولدت الاهتمامات التى تقود التماسك الاجتماعى .
- الخصوصيات ، وهى مجموعة المهارات والممارسات ، والجوانب المعرفية التى تختص بها شريحة إجتماعية بحكم إنتماها الطبقي ، أو الدينى ، أو التخصصى المهنى أو الوظيفى ...الخ .
- المتغيرات ، وهى عناصر دخيلة على ثقافة المجتمع ، وهى محل الاختيار والتجريب بقبولها أو رفضها ، وفترتها قد تطول أو تقصر ، ويتم ذلك من خلال قناة الأسرة ، وقناة التعليم الخ .

إستناداً لما تقدم يمكن ملاحظة مايلى : (٣)

- ١- أن مفهوم الثقافة من المستجدات المعرفية الحديثة ، التى تذخر بالمعانى والدلالات المركبة ، وهذا المفهوم يمثل إطاراً عاماً جامعاً ، تتحرك بداخله كل الثقافات الانسانية فى دوائر وأطر متميزة ، ذات تنوعات شاسعة ومستويات حضارية متباينة .
- ٢- تتنوع الثقافات تنوعاً شديداً ، وهذا التنوع يحدد تنوع المجتمعات ، فإليه تعود الاختلافات صغيرها وكبيرها فى الأحوال والأوضاع ، وطرق التفكير ، وأنماط السلوك كما أن التنوع الثقافى يحدد المستوى الحضارى للمجتمعات .
- ٣- تشكلت الثقافات بظروف تاريخية وسياسية واجتماعية وطبيعية ، مختلفة وتكونت بفعل مؤثرات كثيرة ومتنوعة ، فجاءت بهذا التنوع والاختلاف ، فبعضها ذات أطر مغلقة لانتفاع مع الدوائر والأطر الأخرى ، وبعضها فضاء مفتوحاً يأخذ ويعطى .

٤- الثقافة كائن معقد عجيب ، يشكل وعى وعقل ووجدان الانسان ، لانرى هذا المفهوم ولكنه يغمرنا طول الوقت ، بل يسرى فينا سرى الدم (الحياة) فنحن نحس ونكره ونوالى ونعاضد ... أن مفهوم الثقافة قد أتعب الفلاسفة والعلماء ، والمتخصصين فى محاولة لاستقصاء دلالاته ومحتواه ، وفى محاولة لاجاد تعريف جامع مانع وشامل له ، ثم الحرص على تبسيط هذا المفهوم لغير المتخصصين .
هذا عن إشكالية مفهوم الثقافة ، أما فما يتعلق بمجال عمل الثقافة فيمكن القول أن الثقافة ومجال عملها يرتبط بمكونات الانسان الرئيسية وهى :

المكون الأول - العقل

المكون الثانى - الوجدان

المكون الثالث - الإرادة

فبالنسبة للمكون الأول وهو العقل ، فإن الثقافة تسعى الى تنمية العقل وتطويره من خلال إمداده بالمعارف والمعلومات بالكم والكيف والمستوى الذى يجعل العقل مواكبا للجديد والمعاصر فى المجال العلمى والفكرى ، وهنا تكون التربية والتعليم ومصادر المعرفة المختلفة ، المعين الذى تنهل منه الثقافة ما يناسب التنمية العقلية.

وفيما يتعلق بالمكون الثانى للثقافة وهو الوجدان ، فإن الثقافة تهتم بصقل الوجدان وتنمية المشاعر والأحاسيس ، وحتى يكون المجتمع من خلال أفراد قادرا على الاستمتاع ، والحب والخير والجمال ، وبذا يصبح الإنسان موجوداً له حسه ومشاعره ، ويحس به الآخر ويستمتع بما حوله وله .

بينما تسعى الثقافة من خلال تنمية وتطوير العقل ، وصقل الوجدان ، الى توفير الإرادة لدى الانسان ، فالإرادة هى التى تكفل التكيف مع كل جديد ومعاصر فى مجالات الحياة المختلفة .

وبذا تصبح الثقافة من خلال مجال عملها ركنا رصينا لحالة الإستقرار فى المجتمع سواء من الناحيتين المادية أو المعنوية ، وبحيث يصبح الانسان أكثر قدرة على العطاء ، والإنتاجية والإخلاص فى الولاء والإلتزام ، والوفاء لأهله ومجتمعه وعالمه بلا قيود ولا حدود .

من هنا يمكن الجزم بأن الثقافة دعامة أساسية يركز عليها الكيان السياسى بقسماته الاقتصادية والاجتماعية والتربوية ، بل وماضيه التاريخى ، أيضا تلعب الثقافة دورا أساسيا فى مجال العلاقات الدولية ، وعنصرا للتقريب بين الشعوب ، وعليه يمكن القول بأن الأزمات الدولية ماهى إلا أزمات ثقافة (٥).

هذا وأن الثقافة ليست شيئا موروثا ، وإنما هي مكتسبة يتناقلها الناس جيلا بعد جيل عن طريق المؤسسات الاجتماعية ، ابتداء من الأسر إلى المجتمع الأكبر ، معنى هذا أن الثقافة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع ، والإنسان يسعى دائما لإشباع حاجاته الغير محدودة (نفسيا واجتماعيا) وهو فى سبيل ذلك يلجأ - غالبا - الى التطور عن طريق المعرفة والثقافة ، والثقافة تسمح له بالتعلم والاكتساب ، وتساعده على مواكبة العصر ، والمجتمع فى تغيير مستمر ، والثقافة مرتبطة بهذا التغيير ، ولأن عمليات إشباع الحاجات متغيرة فى طرائقها ووسائلها ومحتواها ..

ومما تجدر ملاحظته أن التغيير الثقافى فى نزاع دائم مع المجتمع ، إذ أن هذا التغيير يفترض مواجهة بعض التقاليد والعادات الاجتماعية ، وغالبا مايحتل السلوك المكتسب عبر هذه الثقافة مكان عناصر المجتمع القديم ، أيضا يجدر الذكر هنا أن المجتمع هو الذى يحدد موقع الثقافة الجديدة بحيث أن يرفض أو يقبل هذه الثقافة .

ويأتى هذا التغيير الثقافى كاستجابات لحاجات المجتمع ، وإرادته ويختلف معدل التغيير من مجتمع الى مجتمع آخر ، ويكون التغيير الثقافى شاملاً للجانب المادى والجانب اللامادى ، بل لكل المتغيرات التى تحدث فى أشكال وقواعد النظام الاجتماعى .

ويأخذ التغيير الثقافى نمطان ، النمط الأول ، وهو النمط الداخلى والذى يعنى بأن التغيير يأتى من داخل النسق الاجتماعى فى إطار المجتمع الذى يعوله ، ويحدث هذا النمط من خلال آليات ، تنبع من المجتمع الأصلى وتتمثل فى الآتى :

- التجديد ، وقد يكون هذا النوع من التجديد فكرة و/أو سلوكا و/أو شيئا جديداً لأنه يختلف نوعيا عن الأوضاع القائمة :

■ الإختراع ، وهو نتيجة إنعكاس التغيير الثقافى ، وقد يكون الإختراع ماديا و/أو لاماديا.

■ الاكتشاف ، أى إكتشاف فكرة ، أو شئ فجائيا ، لم يكن معروفا من ذى قبل ، أو قد يكون الوعى بشئ قائم ، ولكن لم يسبق إدراك من قبل .

■ الذكاء والعامل النفسى والبيئة الثقافية ، آليات ضرورية لإحداث نوع من التغيير الثقافى الداخلى ، فالإختراع والاكتشاف قد يتطلب مستوى عال من الذكاء ، أيضا تهيئة مناسبة للجانب النفسى ، مع توفير بيئة ثقافية مواتية .

هذا عن النمط الداخلى للتغيير الثقافى ، أما فيما يتعلق بآليات النمط الخارجى فتتمثل فى :

- الإنتشار ، وقد يكون الإنتشار الخارجى عن طريق الهجرة الاختيارية أو الإجبارية خارج المجتمع ، وعليه تحدث نتيجة لذلك عمليات إتصال ثقافى بالمجتمعات الجاذبة ، أيضا يتم عملية نقل وحدات ثقافية بسيطة ويتم الإنتشار للأفكار الجديدة .

- المثاقفة : وتعنى إنتقال ظاهرة ثقافية نتيجة الاحتكاك بين ثقافتين أحدهما مهمشة خاضعة / والأخرى مهيمنة ، وتقوم الثقافة الخاضعة والمهمشة باستيراد الظواهر الثقافية حتى تصبح الثقافة الخاضعة مثل المهيمنة .

والسؤال الآن ماموقع وموقف التربية من التغير الاجتماعى والثقافى ؟ !!

إن التغير فى سلوك الانسان هو نتيجة التغيرات الاجتماعية ، السياسية ، الاقتصادية ، الثقافية ، تجاه هذا الوضع يصبح على التربية أن تتماشى مع التغيرات ، وأن تجد فى مفاهيمها ، وأن تفعل دورها فى تهينة ، وتحضير الانسان للتأقلم مع التغيرات الاجتماعية وبخاصة الثقافية منها . ان التربية هى التى تمد الانسان بالمعرفة والمهارات العملية وهى التى تساعده على البقاء والنمو جسميا واجتماعيا ، .. وأيضاً فإنها هى التى تساعده على محيطه والتأقلم معه . وهنا نصدق المقولة " لثقافة بدون تربية ، ولا تربية بدون ثقافة " .

إن التربية جزء من الثقافة ، ووظيفة التربية الرئيسة ، تتمثل فى نقل الثقافة إلى الأفراد بصورة تمكنهم ، من العمل والحياة إستنادا الى الثقافة ، وعملية نقل الثقافة هى عملية التنشئة الاجتماعية ، فتساعد بذلك على إستثمارها ، وعندما تتغير ثقافة مجتمع ما نتيجة تبنى توجه اقتصادى أم سياسى ، تعكس التربية هذا التغير فتساعد على نشره ، ودعم طرق تعريف الناشئة بالأساليب الجديدة ، وتدريبهم عليها كما تعمل على تخفيف حدة الثورات التى ترافقه هذا عن التربية .

أما فيما يتعلق بالتربية والتعليم ، فإن دورهما يتعدى ذلك ، حيث يتم إعداد الأفراد كى يقوموا بإحداث التغيير الثقافى فى الإتجاه المرغوب ^(١) وهكذا ينتقل التغير الذى تمارسه التربية من الفرد الى المجتمع . وهكذا ، من هنا نخلص الى أن :

وظيفة التربية تتمثل فى تنمية الأفراد من خلال الثقافة ، وتنمية الثقافة من خلال الأفراد ، باعتبار أن التربية السليمة هى الإطار الأمثل للمجتمع من ضرورات الحفاظ على الهوية والتراث الثقافى وإثرائه ونشره والاستفادة من واردات الثقافة ^(٧) .

وعليه تعد التربية بمثابة القالب الذى تصاغ فيه شخصية الأمة ، وتتشكل فلسفتها للوجود ، ولما وراء ذلك ، فهى تسعى على الحفاظ على مستوياتها ، وخصائصها

الثقافية حية في العقول والنفوس ، كما تعمل التربية على توجيه حركتها في الحياة وكذا ممارسات أفرادها ، مما يتفق والتوجيهات العامة والمصالح العليا لهذا المجتمع ، وعن طريق التربية والتعليم يقوى إحساس المرء بشخصيته، ويستطيع أن يصمد للتغيرات الخارجية ، دعاية وإعلاما للواردات الحضارية القادمة من الخارج ، والمهددة بتحطيم قيمه الموروثة ، ونزعه من جذور إنتمائه الأصيل وابتقاؤه وعيه لنفسه والآخرين حتى لا يتحول الى مخلوق سلبي ، لإرادة له ، بجانب واجب التربية في نقل منجزات المعرفة بحيث أن يواكب العمل التربوي مناهج ومضامين على قيمة الفرد ، وهو ما يمكن تسميته عملية تربية الثقافة ^(٨).

وعلى التربية أن تقوم بدورها على نحو سليم وتنمية ثقافة الإنسان التي يتشربها مجتمعه ، بحيث يكون إنسانا متكيفا للحياة في مجتمع متغير ، بجانب ذلك تقوم التربية بعملية الصهر الثقافي حيث تعمل كبوقة ثقافة عامة ، ولا يفهم من ذلك إلغاء الخصوصيات الثقافية الفردية ، إنما الصهر الثقافي يوحد التباينات ، وفق عقل وقيم وأهداف وحاجات المجتمع للتعبير عن وجوده بشكل إيجابي خلاق ، وليس مجرد جمع ومزج لعناصر متباينة متنافرة .

والسؤال الذي يطرح نفسه ما مسئوليات المدرسة كوحدة ثقافية ؟

إن المدرسة مجتمع متكامل تعيش وتتفاعل فيه معه ، شرائح مجتمعية كثيرة سيما الفاعلون في السياق التعليمي ، الآباء ، المعلمون ، الطلاب ، الإدارة ، البيئة المحيطة... الخ. وتمثل هذه المسئوليات في :-

- نفق التراث الثقافي (الموروث).
- الإلتقاء والاختيار بين الاتجاهات والقيم والعادات ، والتقاليد السائدة .
- حسن الاختيار والتمييز بين العناصر الجديدة ، والقيمية وتحقيق التكامل السليم بين فروع المعرفة.
- التماسك الاجتماعي وفق الإطار القومي ، وتزويج الفوارق بين الطبقات.
- تنمية الوعي بما هو كائن وما ينبغي أن يكون .
- تبسيط عناصر المدنية العامة (سياسيا ، ودينيا ، وعلميا وفنا)

والخلاصة :

عن طريق التربية (التعليم) يمكن تنقية الثقافة من الشوائب لتصل في صورتها ودرجتها المنشودة ، وتأتي أهمية الثقافة للتربية من أن الإنسان لا يعيش في فراغ ثقافي ، ولا يمكن للإنسان أن تتشكل شخصية وتكتمل إلا بفضل الثقافة وتأثيرها فيه .

ولكى تحافظ التربية على مبررات إستمرارها ، فهي مطالبة دوماً الأخذ بعين الإعتبار ، المستجدات ، والتطورات حتى تكون أداة التحول الاجتماعى المتناغم مع التراكم المعرفى المتجدد ، والتطورات التقنية وغيرها التى تساعد على تسريع النمو الاقتصادى Socio Economic ، والإزدهار الثقافى ، ولقد أصبح هذا المطلب الأكثر إلحاحاً ، فى الوقت الراهن بعد إكتساح موجة العولمة لكافة المجتمعت والثقافات ، وإختراقها للحدود والجغرافيا (١).

ثانيا : ثقافة العولمة وإنعكاساتها على الواقع الاجتماعى : " الأسرة نموذجا " :

يسعى هذا الجزء من البحث الى الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما مفهوم ثقافة العولمة ، وماخصائصها ؟
- ما إشكالية ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ؟
- ما آثار ثقافة العولمة وإنعكاساتها على الواقع الاجتماعى: "الأسرة نموذجا"

١/ ثقافة العولمة وخصائصها :

تتعدد معانى العولمة بتعدد المجال الذى تستعمل فيه ، فهناك العولمة الاقتصادية ، والعولمة القانونية ، والتكنولوجية ، والعولمة الاجتماعية ، والإدارية ، والعولمة السياسية ، والثقافية والإعلامية الخ (١).

وتوحى العولمة فى جانبها الثقافى الى ثمة خصائص ثقافية ذات طابع عالمى ، خصائص متحررة من تأثير ثقافة بعينها . يعنى هذا ، أن الجانب الفكرى والثقافى للعولمة يعنى الإبتفتاح الفكرى والثقافى على الآخر ، وعدم الإغلاق على الذات ، ورفض التعصب الذى يدعو الى إلغاء الآخر .

وتمر العولمة كنموذج بعمليات ثلاث ، تتمثل العملية الأولى فى إنتشار المعلومات فى حين تتمثل الثانية بتذويب الحدود بين الدول ، بينما تستهدف العملية الثالثة زيادة معدلات التشابه بين الجماعات و/أو المجتمعات و/أو المؤسسات .

ويمكن حصر مخاطر العولمة من خلال أبعادها الثلاثة ، فالبعد السياسى من مظاهره أمركة العالم ، أو أوربته . أو غربته ، أى إنفراد أمريكا بالشأن العالمى وإدارته إدارة أحادية ، فى حين تسعى العولمة وفقا لبعدها الثقافى الى تهميش الثقافات وتهديد الخصوصية الحضارية ، وهيمة الثقافة الأمريكية على المستجدات الدعائية والإعلامية ، بينما يتمثل البعد الاقتصادى فى المخاطرة فى تراكم الثروات وزيادة حدة الفجوة بين

الدول المتقدمة ، والغنية والتي تزداد مع العولمة - غنا وبين الدول الفقيرة التي تزداد فقراً ، وتبعية النظام الرأسمالى العالمى .

وتهدف ثقافة العولمة الى محاولة سيطرة قيم ، وعادات ، وثقافات ، العالم الغربى على بقية الدول ، وإذابة خصائصها ، وفرض مفهوم نهاية التاريخ وبيانتظار قيم العالم الراسمالى ، مع إبقاء حال الهيمنة الغربية أطول فترة ممكنة (١١) وتسعى ثقافة العولمة - فيما اسعى فيه - جاهدة الى إسلام الذات الثقافية من أجل التوحد الثقافى بحيث تصبح ثقافة العولمة ثقافة عالمية أو كونية شاملة ، لا تستطيع الثقافات الوطنية أن تضع شيئا أمامها . كأن العولمة قضاء وقدر !! وتركز على سمات وخصائص بعينها ، يتم من خلالها نقل الثقافات الوطنية إليها وفقا لما يلى : (أنظر الشكل التالى) :

شكل رقم (١)

سمات وخصائص الثقافات الوطنية وسمات وخصائص ثقافة العولمة

م	سمات وخصائص الثقافة الوطنية	سمات وخصائص ثقافة العولمة
١	الأصالة والخصوصية	الحدثاء والمعاصرة
٢	الماضوية	الترويض بالعولمة
٣	التحديد	التجديد
٤	التعريب	التغريب
٥	الفكر والنظرية	العمل (الواقع) والتطبيق
٦	الأنأ	الآخر
٧	النزوع للتقليد وردة الفعل	الإحطلاق والإبداع والفعل
٨	التجمعات العصبية	التجمعات الفكرية (الأحزاب)
٩	إمتلاك الحقيقة المطلقة	الحقيقة القابلة للتطوير والتعديل

٢ / إشكالية ثقافة العولمة وعولمة الثقافة:

- إزاء هذه الإشكالية ، فإن الموقف يأخذ ثلاث مسارات ، هى على النحو التالى:
- الموقف الأول ، وهو موقف موافق لثقافة العولمة وقابل لها قلبا وقالبا ، ومؤيد لها تأييداً مطلقاً ، وهذا يعبر عن الإستسلام الكامل لمثل هذه الثقافة ، أى التبعية المطلقة .
 - الموقف الثانى : وهو موقف نقيض الموقف الأول برمته ، وهذا الموقف رافض لثقافة العولمة رفضاً جملة وتفصيلا ، أى الرفض المطلق لهذه الثقافة ، وهذا الموقف - بحق غير موضوعى وغير واقعى .

- الموقف الثالث : وهو موقف يعبر عن حالة توفيقية تلفيقية ، أى القبول أحيانا والرفض أحيانا أخرى لثقافة العولمة فى آن واحد ، ومستنداً إلى ثمة شروط من جانبها.

ويمكن إضافة موقف رابع ، يتفاعل مع ثقافة العولمة على أسس من الانتقائية المشوبة بالحنر ، ويغضى إهتمامه بأثر ثقافة العولمة وإتبعاساتها.

وأيا كان النظرة إلى إشكالية ثقافة العولمة ، فإن الحقيقة التى لا يخامرها شك فتتمثل فى أن هذه الثقافة تعمل على أساس إغتصاب ثقافى ، وعدائى على سائر الثقافات (١٢). من خلال الثقافة السمعية البصرية بكل وسائلها ، ووسائطها ، وأدواتها التى تحطم الحاجز اللغوى ، وتصل إلى الناس فى عقر دارهم ، سيما وأن هذه الثقافة تخضع لشركات عالمية متعددة الجنسيات ، تتسم آثارها بالخطورة من خلال الإنتاج النمطى الثقافى المعولم ، والتلاقى المعولم ، وثقافة الأصل (١٣).

وفى إطار عولمة الثقافة الممكن والمستحيل ، يمكن القول بأن هذه العولمة آلية ونتيجة فى ذات الوقت ، بل هى مزيج من السياسات والآثار التى يمكن أن تتمخض عن الإتصال الثقافى الاجتماعى غير المتكافئ بين ثقافات أو مجتمعات أو مؤسسات ، علاقة مختلفة ، مع إضافة حقبة جديدة لتلائم أهداف العولمة ودينامياتها ، وهذا يعنى أن عولمة الثقافة لاتتجه لإفراز ثقافة واحدة إبتسائية تنصهر فى بوتقتها الخصوصيات الثقافية ، وتتسجم وفق نسق ثقافى موحد يسمح لها بالرقى والتطور ، وهذا مستحيل للأسباب التالية :-

- الالتكافؤ المصاحب بصيرورة العولمة .
- لأن الخصوصية الثقافية تحول دون إنخراط الهويات والشعوب فى بوتقة واحدة
- ثمة عجز فى تقديم بديل ثقافى عالمى يحترم آدمية الانسان ، ويحترم سنن المجتمعات ، والطبيعة والكون.
- إختزال الثقافة فى نمط إستهلاكى غير صحيح ، لأن روح الثقافة فى اللغة والدين والقيم والعادات.

فى حين تسعى ثقافة العولمة ، من خلال النمط الثقافى المنتج والمقترح (١٤) إلى مايلى :

- بلورة ثقافة عالمية ، حيث إحتكار التكنولوجيا والإعلام ، وإحتكار أهم الأدوات المطلوبة للتغير الاجتماعى فى إطار تحقيق مصلحة العولمة (١٥).

- إتهيار القيم إزاء تحول الوعي من خلال هجوم ثقافة الصورة على الوعي ، وتشكيل منظومة فيمية من المنفعة والأثانية ، وبحيث يصبح الانسان مفرغا ثقافيا ، عاجزا عن التفكير ، مع ترسيخ ثقافة الإستهلاك ، والكسب السريع ، والتسلية ، وإشارة الغرائز (١١).
- تجاوز الخصوصية التاريخية الى وجدانية التاريخ ، بما يسهم فى فقدان الإلتماء ، وتفرغ الهوية الثقافية من من كل محتوى (١٧).

وفى المقابل فإن ثقافة العولمة على صعيد التلاقح المعولم الثقافى وثقافة الأصل تسعى إلى : (١٨).

- إيجاد تعريف جديد للثقافة ، ومن ثم قيم ثقافية جديدة.
- إحياء التعددية الثقافية ، كسبيل لإحياء ثقافة العولمة.
- تراجع الدور الثقافى الاجتماعى بسبب الإختراق الكاسح للعمليات الاقتصادية والإعلامية بل ، والثقافية ، وما يترتب على ذلك من العمل على تعميم ثقافة الإستهلاك التى تستقطب الشباب حولها .

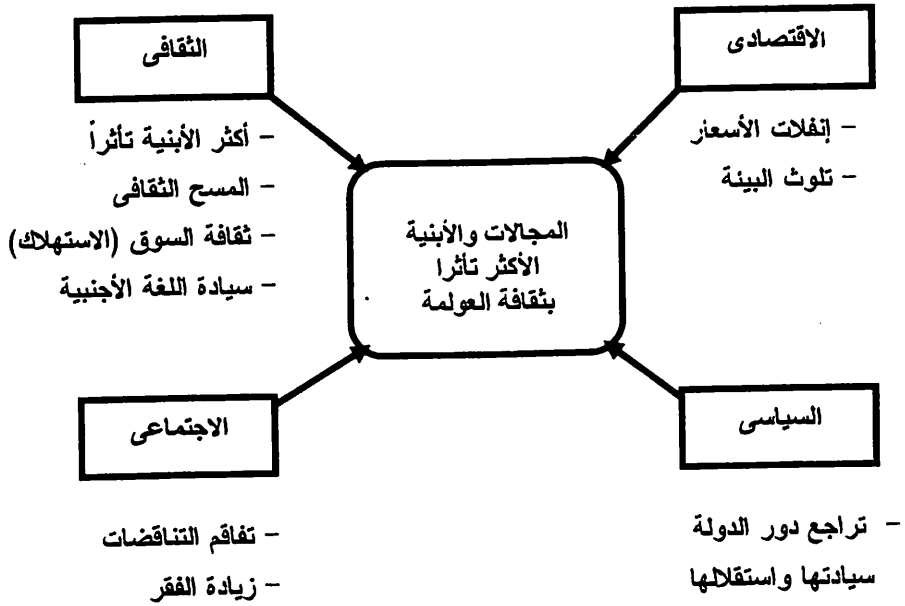
إستناداً لما تقدم ذكره فإن ثقافة العولمة ، تمثل الأصل والخلفية لبقية الأبعاد والمجالات الأخرى للعولمة ، وأيضاً تسعى فيما تسعى إليه من الإختراق الثقافى ، للقضاء على أنساق قيمية سائدة ، من خلال الإستغلال والسيطرة غير المبررة على الآخر وكذلك فرض قيما مرتبطة بالحرية الفردية المطلقة ، وحرية الاعتقاد ، وتوحيد القيم الخاصة ببناء الأسرة والمجتمع .

ونخلص الى القول بأن ثقافة العولمة تستهدف غزو الانسان فى عقيدته ، وفى لغته وفى سلوكه ، وأخلاقياته ، ونمط معيشته ، من خلال إحلال نماذج معينة من التفكير والنظر الى الحياة والسلوك ، أى ، إحلال ثقافة جديدة مروج لها عبر ثورة الاتصالات والفضاءات المفتوحة ، بما يدفع الى مزيد من الموت البطئ للثقافات الأخرى ، وأيضاً الإلتراض التدريجى للتنوع الثقافى .

والسؤال كيف يمكن التعامل مع واقع ثقافة العولمة ؟ فى ضوء ماتم عرضه على استحياء - لإشكالية هذه الثقافة ، ومن خلال المواقف الثلاثة والتى تعبر عن تيارات محددة أو مواقف معينة إزاء هذه الإشكالية ، حيث يدعو التيار الأول الى قبول العولمة ، والإنتفاع عليها والإندماج بها ، فى حين يرفض التيار الثانى هذه الثقافة من أجل الحفاظ

على الهوية الثقافية الوطنية وحمايتها والإنغلاق على الذات ، بينما يرفض التيار الثالث هذه الثقافة ، لنزوعها الى إفراغ الهوية من محتواها ، ويدعو إلى الحفاظ عليها ، وإيجاد حالة من التعامل الإيجابي مع الثقافات الأخرى . هذا الموقف ماثمىل إليه ، باعتباره حلاً توفيقياً ، ومن ثم الدعوة الى الاستعداد لمواجهة آثار هذه الثقافة.

٣/ آثار ثقافة العولمة وإنعكاساتها على الواقع الاجتماعي (الأسرة نموذجاً):
مما لاشك فيه أن لثقافة العولمة آثارا بعضها إيجابيا والبعض الآخر سلبيا ، هذا والمجالات والأبنية الاجتماعية الأكثر تأثرا بثقافة العولمة ، يوضحها الشكل التالي (شكل ٢)



الآثار الإيجابية :

- التقريب بين العالم عن طريق الإنترنت والجوال ، وتقريب المسافات بين الدول.
- تهيئة الأدوات الميسرة للعلم والثقافة ، ونشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان
- التوجه نحو التوعية ، والحرص على الكفاءة والفاعلية ، فى الإنتاج لمواكبة إتساع مجال التنافسية ، وتوسيع مجالات الإنتاج ، ونقل التكنولوجيا.
- الإستخدام الأمثل للموارد ، وطرح الحلول لمشكلات التلوث والأوبئة والمخدرات والعنف.
- إعادة هيكلة التعليم .

الآثار السلبية :

- تزايد حدة الصراع الثقافي وبخاصة وصف الإسلام بالإرهاب.
- إنتشار التعليم الأجنبي ، وإنتشار المقررات الأجنبية وكذا اللغات الأجنبية .
- إنتشار ثقافة الإستهلاك ، وإختراق عالم الشباب عن طريق اللغة والمحاكاة فى الملبس والمأكّل والعادات ، والنزوع الى القيم الإستهلاكية باسم الحرية والحق فى الاختيار واتخاذ القرار .
- إنتشار كثير من الأمراض الاجتماعية مثل : قطع صلة الرحم - ضعف علاقة الجوار - إنتشار المخدرات ، ضعف الضمير والوازع الدينى ، إستهداف الثوابت والقيم الأصيلة .
- تصاعد الأسعار والتضخم ، وزيادة كلفة المعيشة ، وتلاشى الطبقة الوسطى ، وهبوطها الى الطبقة الأفقر - تلويث عناصر البيئة والحروب.
- تعريب التعليم عن واقعه ، ومن مظاهره مايلي:-
 - انفصال خريجى التعليم عن مطالب سوق العمل .
 - غياب التنسيق بين خطط التعليم وخطط العمالة.
 - العزوف عن التعليم المستمر ، وتعدد مسارات التعليم .
 - تقليص التعليم الدينى ، وتكريس أنظمة تربوية تخدم النظم الاقتصادية.
 - تحويل المدرسة الى سوق للتكوين المهنى وفق طلب السوق الراسمالية...الخ.

إنعكاسات ثقافة العولمة على الواقع الاجتماعى "الأسرة نموذجا":

بداية لماذا الأسرة ؟ لأن الأسرة ونظامها نواة المجتمع ، وهى فى الوقت ، ذاته أساس كل تنظيم ، وأيضا لأن البعد الاجتماعى فى مضمونه يعنى قدرة المرجعيات ممثلة فى المؤسسات الاجتماعية ، ومنها الأسرة ، على أداء وظائفها ، وأدوارها بكفاءة وفعالية وكذلك لأن الأسرة هى الوحدة الاجتماعية الأولى والأساسية فى الإنتاج والتلقين الثقافى ، فضلا عن محافظة الأسرة على البقاء والنمو (المحافظة على النوع الإنسانى) ، مع أهمية التعرف على علاقة الفرد بأسرته والعكس (١١)

هذا وتشكل ثقافة العولمة منظومة قيمية قوامها الفردية والمادية (النفعية)، والحد من فاعلية النسيج العائلى ، وتراجع منظومة القيم الاجتماعية لحساب منظومة القيم الاقتصادية ، وتهدف هذه الثقافة الى إيجاد ثقافة تعنى بتوحيد القيم حول المرأة والأسرة

وجميع مايمكن أن يندرج تحت لفظة ثقافة ، أى توحيد الثقافات ، وآلية ذلك الإعلام بوسائله المختلفة ، والإتصالات بقطاعاتها المتعددة ... كل ذلك يربك الأسرة ، حيث قيامها بالوظائف المنوطة بها ، وكمرجعية قيمية أساسية :

لقد أتت على الأسرة رياح عاتية وعلى بنية الأسر الجديدة ، وكيان الأسر القائمة ثم شبكة العلاقات والتفاعلات الأسرية ، ومايترتب عليها من وظائف إجتماعية مختلفة ، فى مقدمتها الوظيفة التربوية ، والصحية ، والثقافية ... الخ ، ومايسيطر على أداء تلك الوظائف الأسرية من قيم الزواج أو مزيد من العزوف عنه ، وتوليد منغصات ومشكلات جديدة ، حيث يصاب النسيج الأسرى بحالة من التفكك والتفسخ ، وإهتزاز القيم ، واضطراب المعايير الأخلاقية والأسرية ... الخ .

إن هاجس الأسرة يقترب ببعدين أحدهما إجتماعى والآخر اقتصادى ، أما الأول قوامه الولاية العطفية والآخر قوامه التعاون من أجل الكسب المعيشى ، وبما تجدر ملاحظته جيداً أن البعد الاقتصادى تجاوز البعد الاجتماعى . فضلاً عن أن إحلال الدولة والمؤسسات العامة والخاصة محل الأسر فى التوظيف أدى الى إتحلال التماسك الأسرى . وإستقلالية الأفراد اقتصادياً ، ونزوعهم نحو الحرية وحق الاختيار (٢٠).

ولما كانت ثقافة العولمة تسهم فى جذب الجمهور (وبخاصة المرأة والشباب) الى قضاء أوقات أمام التليفزيون لفترات ليست بالقصيرة ، وبخاصة القنوات الوافدة ، أدى ذلك الى تقليص أوقات التفاعل الأسرى مما انتكس الى التفاعل داخل المجتمع ومنظماته . وأن هذه التفاعلات رصيدها السياسى فى نسيج العلاقات الاجتماعية الذى يربط الأفراد والجماعات (٢١) ، بالإضافة إلى إستقلالية السكن ، ودخول المرأة ميدان العمل ، وماتنتج عنه من ارتفاع معدلات الطلاق والعنوسة ، وتأخر سن الزواج ، وشيوع الإنحرافات السلوكية المختلفة الخ .

وبخصوص صحة الأسرة ، وبخاصة فى مجال الرعاية الصحية المجانية ، فقد إتحسر الأداء وظهرت وانتشرت المستشفيات والخدمات الصحية الإستثمارية ، وإنتشار مايسمى بالعلاج فى المستشفيات الحكومية ، مع ملاحظة زيادة ونمو الوعى الصحى ، ومايترتب عليه من الاعتماد على الرعاية الصحية الحديثة ، ولقد لوحظ ارتفاع الطلب على الخدمة الصحية المبكرة التى تدق أجراسها عند إستشعار الألم ، الجسمى أو العقلى أو النفسى .. وهذا قد أدى الى زيادة الأعباء الأسرية لمواجهة المطالب الصحية المختلفة ، مع العلم بأنه لايقدر على حمل أحجار البناء غير القادرين أو المرضى أو الأميين وأنصاف المتعلمين أو المنقلين بهموم البيئة .

أما مايتعلق بعملية التعليم ، بإعتباره المرآة التى تعكس مايدور فى المجتمع بأنساقه الاجتماعية والاقتصادية .. المختلفة بصدق ، فإن مخرجات هذه العملية لاتعكس بالإيجاب على الأنساق المجتمعية والاقتصادية السائدة فى المجتمع ، لوجود اختلال العلاقة بين نسق التعليم والأنساق المجتمعية الأخرى ومايترتب عليه مرارة حصاد العملية التعليمية .

ثالثاً : تنمية الطابع القومى للشخصية المصرية :

يحاول هذا الجزء تناول ومعالجة تنمية الطابع القومى للشخصية المصرية من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

- ١ - ما مفهوم ، وأهمية وأساليب دراسة الطابع القومى للشخصية المصرية ؟
- ٢ - ما العوامل التى ساعدت على إحداث " تغيرات فى السمات الأصيلة ، وما السمات السلبية والإيجابية فى الشخصية القومية ؟
- ٣ - ما مفهوم تنمية الطابع القومى للشخصية ، وما دور التربية والتعليم فى هذه التنمية ، وما مستقبل التربية والتعليم ؟

١/ مفهوم ، وأهمية ، وأساليب دراسة الطابع القومى للشخصية المصرية :
الشخصية - من المنظور الفلسفى - نظام مجرد ، أى خاص بالشخص ، ويرتبط بهذا النظام الوعى ، بإعتبار أن الشخصية كينونة واعية بذاتها ، إما كذات مفكرة أو أخلاقية . ووفقاً للمنظور الإنسانى فقد حظى مفهوم الشخصية باهتمام كبير ، إلى الحد الذى يمكن معه القول بأن الهدف النهائى من العلوم الانسانية هو دراسة الشخصية ، فى حين ينظر إلى الشخصية كنظام نفسى من المنظور السيكولوجى ، بينما يعتبر المنظور السوسيو ثقافى الشخصية بناء سوسيوثقافياً وبنوياً اجتماعياً ، هذا وأن شخصية الفرد تتوقف على نوعية المجتمع الذى يعوله ، ويتعرعر فيه وله . (٢٢).

والنمط الاجتماعى للشخصية ليس نمطاً ثابتاً ، بل هو نمط دينامى متغير ومتجدد ، يتغير ويتجدد بالظروف والأوضاع الاجتصاصية والسياسية .. سواء من داخل المجتمع أو من خارجه ، وهذا التغير والتجدد يتحدد بأربعة مصادر رئيسة هى : الانسان ، الزمن ، السلطة ، الإقليم (٢٣).

من هنا يعتبر الطابع القومى للشخصية المصرية مفهوماً اجتماعياً وحقيقة سلوكية ، ثابتة وليست مجردة ، قوامها كل الخصائص السلوكية الثابتة ، والتمسك بمجمل

النشاط البشرى ،وهى أثبت السمات وأكثرها شيوعاً فى بناء الذات ، على نحو يميزها من غيرها فى المجتمع الدولى . هذا عن تعريف الطابع القومى للشخصية المصرية أما فيما يتعلق بأهمية دراسة هذا النمط الاجتماعى للشخصية ، فيعزى ذلك إلى مجموعة من المبررات تتمثل فى :

- لما له من صلة بالتطور الاجتماعى والسياسى .
- للتعرف على السمات الإيجابية والسلبية ، والعمل على تدعيم الإيجابية منها وتعديل السلبية إلى سمات إيجابية ، ويقصد بها القدرة على الإنتماء ، وتقرير المصير ، وفقاً لما سيتطلبه وجودها فى الواقع ، ويقصد بالسلبية عكس ذلك . (٢٤) .
- إتاحة فرصاً أرحب لفهم جوانب الأصالة والمعاصرة ، والعلاقات البارزة فى الثقافة .
- الفهم الأفضل للقوى والطاقات والقدرات المحركة والكامنة فى الشخصية ،ومن ثم توجيهها فى عمليات الإصلاح ،وفى بناء التنمية .
- الوعى بضرورة الحفاظ على الذاتية الثقافية وخصائصها الإيجابية ، وتدعيمها ، ومواجهة الآخر الثقافى ، سيما فى عصر العولمة ، والذوبان الثقافى هذا من أهمية دراسة الشخصية القومية ، أما فيما يتعلق بأساليب دراسة هذه الشخصية ، فيمكن تحديدها كما يلى :
- أ- المدخل التحليلى السلوكى الفردى ، الذى يسهم فى الحصول على توصيف وتشخيص السمات العامة ، لكل فرد فى المجتمع .
- ب- مدخل تحليل الظواهر الاجتماعية ، الذى يساعد كثيراً فى تحليل الكيان العام للمجتمع (السلوك - التصرفات) .
- ت- المدخل الحيوى الاجتماعى ، وهو عبارة عن مزيج بين المدخل الأول ، التحليل السلوكى ، والمدخل الثانى ، بتحليل الظواهر الاجتماعية ، وهذا المنهج الحيوى ينزغ إلى تجسيد مجموعة السمات والخصائص المميزة للامة فى عموميتها وتسجيلها على الأفراد فى تفاعلاتهم وعلاقاتهم . وهذا المنهج يهتم كثيراً بالسمات الإيجابية والسلبية فى نمط الشخصية القومية . فضلاً عن هذا فقد أستند الجهد المنهجى ، فى تناول ومعالجة ، النمط الاجتماعى للشخصية المصرية إلى الأدبيات ذات الصلة المباشرة .

العوامل التي ساعدت على إحداث تغيرات فى سمات الشخصية :

لقد مرت على مصر فترات صعود وهبوط ، أسفر عنها تراكم نظاماً قيميّة ، أخلاقية ، سلبية ، منبثقة الصلة بالمنظومة القيميّة والأخلاقية الأصيلة ، حتى صارت جزءاً أصيلاً من الشخصية القومية ، يتولد عنها إنحرافات سلوكية . (٢١) .
وئمة ظروف جغرافية ومناخية كان لها النصيب الأئنى فى إستقرار وبناء سمات الشخصية المصرية ، إلا أن هناك ئمة مجموعة من العوامل أدت إلى ، وساعدت على إحداث نوع من التغيرات الجذرية فى الجوانب الإقتصادية Socioeconomics والسياسية ، منها :

- ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وما صاحبها من تغيرات جذرية إقتصادية وإجتماعية وسياسية . . . الخ .
- نكسة يونيو ١٩٦٧ ، والتي تعد قمة فى التعبير عن خداع الذات وتسليم الأمور لزعامات تنقصها الموضوعية والتخطيط .
- معاهدة السلام ، وما تبعها من تغيرات سريعة لكثير من المفاهيم حول إسرائيل ، والإرتواء فى الحوض الأمريكى .
- الإفتتاح الإستهلاكى وما تبعه من تنامى اليم السلوكية ، والرغبة فى الثراء السريع ، وشيوع قيم الفهلوة . . . الخ .
- الهجرة للعمل فى البلاد العربية ، وما يتبع ذلك من تغير فى أنماط الاستهلاك والثقافة والدين تبعاً للنموذج الخليجى .
- قانون الطوارئ (والذى إمتد العمل به أكثر من ٢٥ عاماً) وما أدى إلى شيوع القهر والخوف وإتعدام الثقة بين السلطة والشعب ، . . . الخ .
- العولمة ، وثقافة العولمة ، وما أدت إليه من فتق شهية المتلقى لمزيد من الجديد أو الغريب والمثير .

ان ثقافة الصورة عبر الإنترنت ، قد ساعدت كثيراً فى تخليق وعى كونى مضاد للقهر والإستبداد والإعتداء على كرامة الإنسان . ولقد بات فى مقدور الكثيرين ، أن ينالوا قسطاً - لا بأس به - من التجليات البصرية للتقنيات الحديثة سواء أجهزة تلفاز أم أجهزة حواسب آلية شخصية ، فضلاً عن توفر شرائط مصورة وممغنطة ، وأقراص مرنة ومضغوطة . . . وأجهزة أخرى قادرة على بث الصور الرقمية وغير الرقمية .

كل ذلك أدى إلى طوفان من الصور ، سيما وأن الصورة أصبحت جزءاً من الواقع الحياتى ، هذا الواقع تصوغه بحق عاصفة ثقافة الصورة دفع ويدفع إلى مزيد من التعرف

على العلاقة بين الفرد والتكنولوجيا ، وما أفضت إليه من ممارسات سلطوية جديدة متخفية فى ثقافة الصورة ، نتيجة إحتراق إقتصاد السوق للمعاملات بين الذات والآخر .
ومن المسلم به أن التكنولوجيا ساهمت فى تقديم تقنيات تميزت بالسرعة والدقة وتوفير الوقت والجهد ، وارتبطت بالإستهلاك السريع إستجابة لمتطلبات السوق . أيضاً قد غيرت شبكة الإنترنت طريقة الحصول على المعلومة وأحدثت ثورة فى مفهوم حرية التغير بطرق عديدة . بالإضافة إلى ذلك فهناك خدمات التدوين والفيس بوك والتويتر قد ساهمت وتساهم بشكل مؤثر وكبير فى إشعال ثورات الشباب فى كل من تونس ثم مصر فباقى الدول العربية .

وبخصوص ثورة الشباب المصرى فى ٢٥ يناير ٢٠١١ فيمكن القول بأنها ثورة بدون قيادة ، حددت تاريخها ومكانها انطلقت من الفضاء المعلوماتى عبر ثقافة الصورة ، والإنترنت ، عن طريق أداة الفيس بوك والتويتر . ولقد أدت مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصرية إلى مجموعة من الظواهر متمثلة فى :-
- شيوع الفقر ، حيث بات حوالى نصف الشعب المصرى تحت خط الفقر .
- زيادة معدلات (ونسب البطالة) حيث بلغت النسبة حوالى ١٧% من قوة العمل .

- شيوع الفساد ، إذ بلغت تكلفته سنوياً حوالى (١٠٠) مليار جنيهه .
- تدنى مستويات المعيشة ، وذلك لأكثر من (٦) مليون موظف بالإضافة إلى العمال والفلاحين .
- ارتفاع الأسعار بصورة فلكية مع إنخفاض القيمة الحقيقية للأجور .

كل هذه الظواهر مجتمعه أوضحت بجلاء الوجه القبيح للنظام الحاكم المستبد الأمر الذى أدى فى النهاية إلى تخلى الحاكم عن الحكم وإسقاطه من أجل البدء فى حياة أكثر عدالة وديمقراطية فعلية والارتفاع بمستويات المعيشة والقضاء على البطالة ، وجعل الإنسان المصرى موجوداً له قيمة ومعنى .

وبخصوص سمات الشخصية القومية المصرية ، فقد تميز المصرى بالقيم الأصيلة مثل قيم الخير ، والحب ، الأمن ، والأمان ، الصدق ، والانتماء والولاء ، الإخبار ، العطاء أحلت هذه القيم بقيم سلبية هابطة مثل : النفاق ، والنفعية ، والوصولية ، التواكل ، والتعصب ، والعنف ، والفساد ، والإهمال ، وفقدان الإتيقان وشيوع الإستهلاك المفرط ، . . . الأمر الذى أدى الى تدنى الأداء وكفاءة طبيعة الشخصية المصرية .

وتمدنا ورشة بحوث (يناير ٢٠٠٨) عقدت بمركز المعلومات ودعم القرار بمجلس الوزراء المصرى بعنوان منظومة القيم الإيجابية الدافعة للتقدم (٢٧) ، تمدنا هذه الورشة بالقيم التالية :

- الصدق	- الأمانة	- العلم
- العمل	- الوطنية	- التسامح
- الرضا	- القناعة	- الإخار
- الكرم	- العطاء	- حب الأسرة
- طاعة ولى الأمر-	- الوسطية والإعتدال	- روح الدعابة
- والفكاهة	- حقوق المواطنة	- التدين (الإستغراق

فى الوعى الدينى) .

وثمة صور السلبية فى النمط المعاصر فى الشخصية المصرية ، شخصية الفهلوى (٢٨) وتتميز ببعض السمات منها :

- القدرة على التكيف السريع ، والمرونة ، والفتنة كصفات إيجابية والمسائرة والمجاملة كصفات سلبية .
- اللجوء إلى النكتة للتنفيس أو الترويح عن النفس .
- المبالغة فى تأكيد الذات والقدرة الفائقة على تجاوز الصعاب .
- إستنكار السلطة فى دخيلة النفس ، والميل إلى التخلص من المسؤولية .
- الميل إلى العمل الفردى ، والنفور من العمل الجماعى .
- الرغبة فى تحقيق الأهداف بأقصر الطرق ، وأسرعها ، وعدم الإعتراف بالمسالك الطبيعية ، وهنا تظهر الوساطة ، والمحسوبية ، كوسائل لبلوغ الأهداف .

هذه المظاهر طارئة ، ومؤقتة فى ظروف إجتماعية معينة ويستخدم الفهلوى ، وسائل عملية تتمثل فى الإبتاحة والإسقاط ومن المظاهر السلبية لهذه الشخصية اللامبالاة . . .

وثمة سمات ينبغى على المواطن أن يتحلى بها فى عصر ثقافة العولمة (٢٩) وتتمثل فى :

- إحترام حق الغير وحرية
- فهم إقتصاديات العالم .

- الإهتمام بالشئون الدولية .
- المشاركة فى تشجيع السلام الدولى .
- المشاركة فى إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف .
- وعلى الجانب الآخر يجب أن يكون المواطن قادراً على : -
- التكيف الإيجابى مع التغير الاجتماعى .
- المشاركة فى تنمية المجتمع .
- المعرفة المناسبة فى مختلف المجالات .
- الإلمام بالأحداث على المستوى العالمى والمحلى .
- الإلمام بالتأثيرات المختلفة للعولمة .
- الوعى الوطنى كجزء من وطن أكبر .
- الوعى بالعولمة والمساواة والتسامح .
- المحافظة على البيئة وتنميتها .
- الإلمام بالحقوق والواجبات .

٣/ التربية وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية :

أن مفهوم تنمية الطابع القومى للشخصية الذى ننشده فى هذه الورقة يتمثل فى : تنشئة الفرد وإعداده اجتماعياً وثقافياً ، وتعليمياً وتدريبياً وتنظيمياً ، وسلوكياً بصورة مضطردة ومتواصلة عن طريق الأسرة ومؤسسات التعليم والتدريب ، والعمل ، والرعاية الصحية ، والثقافية والاجتماعية ، وذلك بهدف تنظيم حياة الإنسان من المهد إلى اللحد ، من خلال بناء السلوك ، وتنمية الإتجاهات ، والمهارات والقدرات بحيث تحدث هذه التنشئة وعملية الإعداد التغيير المقصود والمستهدف لجميع جوانب الشخصية ، جسمياً وعقلياً ، ومعرفياً ، وروحياً وخلقياً ، ووجدانياً ومزاجياً والتى تسمح بتوسيع نطاق الخيارات المتاحة ، ومن ثم التمكن من الحياة الكريمة ، وجعل هذه الشخصية موجوداً بشرياً ، ذو معنى وقيمة ، وأكثر قدرة على المشاركة وصيانة المجتمع ، وذلك من خلال العمل القائم على المعرفة الكافية ، فضلاً عن ، إتخاذ مواقف متميزة على خريطة العالم ، مشبعة بالقيم التربوية والأخلاقية الخ .

وفقاً لهذا اليوم والخاص تنمية الطابع القومى للشخصية المصرية ، يمكن ملاحظة الأمور التالية :

١/ أن تنمية الطابع القومى للشخصية ليس أمراً ثابتاً ، إنما هى عملية دينامية تتغير وتتجدد ، وفقاً لظروف وأوضاع التغير الاجتماعى ، ودوافعه الداخلية ، والخارجية . هذا ويعد النسق الثقافى المعنى بالتغيير ، هو الذى يحدد الهوية العامة للمجتمع ، ويتحكم فى ملامح الشخصية . لذا فإن هذه التنمية قضية كلية .

٢/ توفر تنمية الشخصية القومية الأساس لخلق مجتمع يتمتع بقدر كبير من الرفاهية ويتم بدرجة عالية من التقدم والإزدهار ، وينزع إلى الابتكار والتجديد ، عندما تسير التنمية فى اتجاه تحسين المستوى المعيشى للإنسان . وهنا تأتى أهمية ملامح الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمصلحة الأهداف الثقافية والتي تسهم فى البناء الثقافى .

٣/ أن عملية تنمية الشخصية ، متعددة المداخل ، تشارك فيها كل مؤسسات المجتمع ذات العلاقة بالمكون السكانى ، تبدأ بالأسرة ثم التعليم والتدريب ، والعمل والتشغيل . . . الخ وذلك للمشاركة فى صنع الحياة من خلال تمكين الإنسان من ذلك ، وبالحصول على مهارات أكبر ومعلومات أكثر ، وفى إجراء التحسينات المطلوبة فى برامج الصحة والطفولة والتغذية والإسكان والترويج وتوفير إجراءات الأمن والأمان . . مع توفير فرص العمل والإنتاج والتوزيع مع الإنتفاع بالسلع المنتجة والخدمات المقدمة ، مما يوفر حاجات الإنسان الأساسية ثم تشجيع الإنسان على أن يحيا حياة طويلة خالية من العلل ، وأن يحصل على الموارد التى تكفل له مستوى معيشى كريم ، مع إتاحة مشاركته سياسياً وإجتماعياً .

٤/ عندما تكون تنمية الطابع القومى للشخصية المصرية فى إطار تنموى بشرى (إنسانى) يكون الإنسان محل إحترام وتقدير ، ويكون عطاؤه وإنتاجيته وإخلاصه ، وولؤه وإبتماؤه ، ووفائه لأهله ومجتمعه وعالمه ، بلا قيود أو حدود ، تصبح هذه التنمية ارض الواقع الذى تحققه الشخصية القومية وتحرثه ، وتنمو معه وله .

هذا ويعد المدخل التربوى / التعليمى (٣٠) الأكثر تجاوباً ، لتجاوز آثار عيوب وسلبات النمط القومى للشخصية المصرية ، هذه الآثار كانت أحد مردودات ثقافة العولمة ويعد النموذج الشخصى المنتج ، من أهم النماذج التربوية فى بناء وتكون وتنمية الشخصية السوية والتي تستند إلى العقلانية كسمة تكتسب بالتعليم والتدريب والممارسة وإلى محور العمل والإنتاج ، ومن سمات هذه الشخصية ما يلى :

- الإلزام والإلتزام
- التنسيق والتعاون المؤسسى
- النظرة الشمولية
- العمل الجماعى والتعاون مع الآخر
- المصلحة العامة فوق المصلحة الفردية
- حب الخير للآخر وتقديره
- تأدية الواجب بحق
- الإلتزان النفسى

وثمة موجهات إجرائية تربوية تسهم فى تنمية الطابع القومى للشخصية المصرية منها :

- الإيمان بقوة العلم
- التكوين العقلى
- تضمين المناهج الفلسفة الابتكارية
- حرية القول والتعبير
- الرعاية بالموهب والكفاءات.
- الولاء والإلتزام للقيم النبيلة

ونظراً للدور الفاعل للتربية والتعليم فى تكوين وتنمية الانسان ، كهدف وغاية للتنمية البشرية المستدامة ، فإن التعليم يتضمن ثلاث مكونات هى الإبلاغ والإستجابة والتغيير ، ومن المعلوم أن عملية الإبلاغ طرفاها معلم ومتعلم وقنوات الإتصال المعلومات ، فى حسين يهتم مكون الإستجابة بمدى فاعلية المتلقى للتعليم ، بينما يكون التغيير فى السلوك و/ الإجتاهات أو الأثنين معاً أو أسلوب التفكير (٢١) .

وثمة أمور تدفع إلى إعادة التفكير للإرتقاء بعملية التعليم كنتيجة لزيادة الطلب الإجتماعى على التعليم ، وتبدو مصادر المعرفة . . من هذه الصيغ التعليمية ، التعليم عن بعد ، والتعليم التعاونى ، والألكترونى ، والإفتراضى وهو نمط تعليمى يستهدف إيصال العلم ، والتواصل والحصول على المعلومات والتدريب عن طريق الإنترنت .

والسؤال الآن : كيف تنجح عمليات الإصلاح والتجديد التربوى ، من أجل تنقية الثقافة من كل الشوائب ، وما الضمانات المناسبة لذلك ؟! ، لعل من أهم تلك الضمانات اللازمة لإجتاح عمليات الإصلاح والتجديد التربوى (التغيير) تتمثل فى :

- الإرتقاء بمنظومة التربية كى تصبح مدخلاً للتقدم والنمو من خلال تكيف السياسات التربوية ، لتسمح بملاحظة المستجدات ، والتطورات السريعة فى مجال التكنولوجيا (المعلومات والإتصالات) وغير ذلك من المجالات الحيوية ، والتأسيس لمعالم تربوية جديدة قائمة على أسس معرفية حديثة ومفردات فكرية

متجددة ، وخاصة فيما يتعلق بتنمية النمط الإجتماعى للشخصية القومية المصرية .

- تحقيق تعليم نوعى و متميز للجميع من أجل إيجاد وإستثمار حقيقى ومميز للموارد البشرية ، وكذلك التحضير الجدى لمجتمع إقتصاد المعرفة .
- المزاوجة بين زيادة القدرة على التفاعل الإيجابى مع الثقافات العالمية ، والتجارب الإنسانية مع إثراء وتأصيل الرصيد الثقافى بحيث يساعد على ترقية الهوية ، وتعميق التقارب الثقافى مع الآخر .
- توافر إرادة وإدارة سياسية هادفه تتبنى عمليات الإصلاح والتحسين (الجودة) ووضعها فى قائمة الأولويات ، والتفاعل مع هذه العمليات على كونها مشروعاً وطنياً تنموياً شاملاً مع تحفيز وتوسيع المشاركة وتنمية الذات من خلال الإحساس بالتميز وبالقدرة على الفعل والمبادأة والتأثير .
- تبنى رؤية تربوية تنموية شاملة لتنمية قطاع التعليم ككل ، ووصل كافة المراحل والمستويات ، بما يدفع إلى تقليص الفجوات ، ومواجهة التحديات وتطوير القدرات ، وتنمية الكفاءات بالشكل المطلوب .
- التأكيد على الفلسفة التربوية المستقبلية والنابعة من ثوابت المجتمع والقادرة على توجيه المشروعات التربوية / التعليمية ، وفق إتجاهات أكثر دقة ورحابه .
- الفهم العميق لثقافة العولمة بكل مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والعلمية ، والتربوية ، (إعتماداً على الحقائق والأرقام ، مع ترسيخ الإيمان بأن العولمة لا تمل خطراً حقيقياً على الشعوب التى لديها ثوابت ثقافية وحضارية ، وفى المقابل التمسك بالإرث الثقافى الحضارى والأخلاقي والقيمي فى إطار عقلانى ومتفاعل .

رابعاً :تصور إستراتيجى مقترح للتخطيط الثقافى كمدخل رئيسى فى مواجهة

سلبيات ثقافة العولمة وتنمية الطابع القيمى للشخصية المصرية :³

يتضمن هذا التصور المقترح ثلاثة مكونات رئيسة هى :

- أ - منطلقات التصور المقترح
- ب - محاور التصور المقترح
- ج - ضمانات وضع التصور حيز التنفيذ
- د - آليات الإرتقاء بالمنظومة التعليمية فى إطار المدخل الثقافى

أ - المنطلقات :

- يشمل التغير الاجتماعى ، التغيرات فى جميع أنواع العلاقات الإجتماعية وأطرافها ، وأيضاً ، التغيرات الثقافية بكل ما يشمله معنى الثقافة من معانى وأفكار وقيم ، وأدوات وموضوعات ... الخ .
- يتضمن التغير الاجتماعى جميع المستويات الإجتماعية والثقافية ، ويكون على مستوى الفكر ، بظهور الأفكار ، وإعادة تشكيلها ، وظهور العقائد ، والأيدولوجيات ويكون أيضاً على مستوى العقل والسلوك ، وعلى مستوى المصالح وعلى مستوى التنظيم والنظم ، ويظهر التغير الثقافى فى تأكيد أو رفض القيم ، والقواعد ، أو قيام النظم والإنساق الأخلاقية والقانونية أو إحلالها أو تعديلها .
- التغير الاجتماعى خاصية أساسية تتميز بها الحياة الاجتماعية ، فهو سبيل البقاء والنمو ، وقد يكون إيجابياً أو سلبياً ، كمياً و /أو نوعياً هذا ويرتبط التغير الاجتماعى بالحراك الاجتماعى ، ويترتب عليه لعب أدوار جديدة تترجم سلوكيات متوقعة للفرد ، هذه السلوكيات مرتبطة بالمركز الاجتماعى للفرد ، ويؤثر على دخله ونمط معيشته والإحترام الذى يناله .
- يعد الإنفتاح الثقافى عاملاً رئيسياً فى الإطلاع على آفاق جديدة ، وبالتالى يسهم فى بقاء ونمو الثقافة المحلية ، هذا وكل ثقافة قابلة لممارسة الغزو الثقافى ، أو أن تقع فريسة للإجهام الثقافى .
- علاقة الإنسان بالثقافة ، علاقة دينامية ، تترجم كفاحه ، وإشباع حاجاته لذا يعد الإنسان أهم عناصر الثقافة ، فهو صانعها ، والثقافة فى ذات الوقت تصنعه ، وعليه فالإنسان هو المتغير المستقل ، والبيئة الثقافية هى المتغير التابع أو العكس .
- أحدثت ثقافة العولمة تغييراً فى أنساق القيم الاجتماعية من خلال الإنترنت والفضائيات ، التى دخلت كمنافس قوى للأسرة والمدرسة فى عملية التنشئة ، وإخترقت أدوارها ، على هيئة سلوكيات مرفوضة . كما ساعدت هذه الثقافة على إنفتاح السوق على مصراعيه لدخول أدوات تثقيف جديدة دون رقابة ، وتمثلت شئ الإستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع والأشياء من خلال السيطرة على إدراك الفرد عن طريق الصور السمعية والبصرية والتكنولوجية المتقدمة .

- هذا ، وتسعى ثقافة العولمة إلى تكريس نظم تربوية تخدم الأنظمة الاقتصادية ، مستهدفه الثوابت ، والقيم الأصيلة ، والترويج لقيم إستهلاكية ، وتحويل المدرسة إلى سوق وربطها بالإنترنت ، والترويج لتكنولوجيا الاتصال ، كما يشهد الواقع التربوي دخول مفهومات ذات طبيعة إقتصادية مثل التمهين ، التأهيل ، التكوين ، الجودة ، العائد ، الكفاءة الخ .
- تحرك الهوية الثقافية على ثلاثة دوائر متداخلة ذات مركز واحد ، فالفرد داخل الجماعة عبارة عن هوية متميزة ومستقلة عبارة عن " الأنا " لها الآخر " والجماعة لها ما يميزها ، داخل الهوية الثقافية المشتركة ، ولكل منها أنا " خاصة ، و آخر " هذا ، ولا تكتمل الهوية الثقافية إلا إذا كانت مرجعيتها جماع الأمة ، والدولة ، والوطن بإعتباره الجغرافيا والتاريخ ، والأمة بوضعها الذاكرة التاريخية ، والدولة عبر صقلها التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة .
- أن تجديد أى ثقافة لا يتم إلا من خلال إعادة بناء و ممارسة الحداثة ، فى معطياتها وتاريخها ، وإلتماس الفهم والتأويل لمسارها تسمح ربط الحاضر بالماضى فى إتجاه المستقبل ، مع الإدراك الواعى بأنه داخل المجتمع الواحد توجد ثقافات متعددة ومتنوعة ، تعمل كل منها بصورة تلقائية أو بتدخل إرادى من أهلها ، على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة .
- إن صياغة تصور إستراتيجى ثقافى ، متجانس النسيج ، ومنسق مع نفسه ، ومتفاعل مع الآخر يتطلب ربطة بتنشئة المواطن ، أخذاً فى إعتباره المتغيرات المعاصرة منها التقدم العلمى والتكنولوجى ، وتقدم نظم الإتصال ، وبخاصة التوسع فى إستخدام البصرية والحاسبات وتوظيفها فى مجالات عدة ، وتوزيع وتنويع المعرفة ونظم المعلومات الحديثة وفوق ذلك كله العولمة وثقافة العولمة

ب/ محاور التصور المقترح :

يمكن حصر محاور المقترح فى ستة محاور ، وذلك على النحو التالى :

المحور الأول : حول إكتشاف النفس والتعرف على التراث :

وذلك من أجل تحسس عوامل القوة وتدعيمها ، ونواحي الضعف ومحاولة تعديلها

إلى عوامل قوة ، مع أهمية وصل الماضي بالحاضر ، وهذا يتطلب :

- جمع التراث ، وتنقيته مما يشوبه قسراً أو جهلاً أو مصادفة .
- دراسة ما تم تنقيته من التراث بمنهجية علمية تمهيداً لإستخلاص الحقائق العلمية .
- عرض التراث المنتقى بمنهجية علمية على الجماهير بأسلوب شيق وجذاب ومبسط ، يظهر فيه من أسرار في إطار زمني متطور .

المحور الثاني : وصل الواقع الثقافي الحاضر بالتّيار الإنساني العام :

من أجل مواكبة التّيار الإنساني المتقدم ، وتقليل فجوة التخلف الثقافي ، وملاحقته بالصورة التي تعوض ما فات ، وتعكس ما في النفوس في إطار إنساني يقدم الصورة الصحيحة عن واقعنا الثقافي ، وهذا يتطلب :

- تدعيم ثقافتنا بما هو جديد في مجال الفكر والعلم والفن .
- تقديم مساهمتنا إلى العالم في سبيل التقدم العلمي .
- تنمية الأفكار والمشاعر والإتجاهات نحو الحرية ، العدل ، العمل من أجل السلام .

المحور الثالث : رعاية الإبداع والطاقات المبدعة :

وهذا يستلزم :

- التخلص من الأفكار المناهضة للتقبل الفكري المبدع .
- تعميم ممارسة الإبداع لحق ، والكشف عن المواهب .
- إستشراق المتغيرات والتحديات والتفاعل الإيجابي معها .

المحور الرابع : تفعيل أسس تقديم الخدمة الثقافية :

وهذا يقتضى :

- الأخذ في الإعتبار أن التغير قيمة ، والتنوع كهدف ، والمقارنة بالكيانات الكبرى كجزء من التغذية الراجعة الفورية .
- تغطية جميع المستويات ، بشرط سريان الثقافة الحرة في حياة المواطنين .
- أن تصبح حياة الإنسان أكثر بهجة وإقبالاً وآماله أكثر سعة .

المحور الخامس : تشجيع الثقافة العلمية ومجتمع المعرفة ، وذلك من خلال :

- إعلاء القيم العلمية التى تبذل ، وتبسيط الأفكار العلمية .
- توفير تعليم نوعى متميز ومرتببط بالبحث والتنمية التكنولوجية .
- الأخذ بمناهج العلم فى التفكير والتخطيط .

المحور السادس: تهيئة المناخ الثقافى والإعلامى : وهذا يتطلب :

- تنمية الوعى الجماهيرى ، من خلال زيادة المعرفة والمعلومات ومن خلال الإقناع بوسائل الإعلام المختلفة وتوفيرها لجميع الفئات الاجتماعية .
- تشكيل الرأى العام وصولاً إلى الإقناع الجماعى بالفكرة الصحيحة والرأى الصواب ، وتكوين الإتجاهات الإيجابية من خلال توسيع دائرة الإدراك .
- ترشيد السلوك من خلال إمداده بالمعلومات وأحقاق الدققة والصانبة .

ج/ ضمانات نجاح وضع هذا التصور الإستراتيجى موضع التنفيذ :

- تحديد وتوحيد للمفاهيم والمصطلحات الثقافية للإتفاق حول لغة ثقافية مشتركة بين الفاعلين فى السياق الثقافى والتربوى .
- العمل على وحدة تكامل محددات الشخصية الإنسانية فكرياً وعقلياً ودينياً ونفسياً وإجتماعياً ، بدءاً من الطفولة ثم الشباب فمجتمع الكبار .
- التنسيق والتعاون المؤسس بين مؤسسات الثقافة المعنية بالتنشئة الثقافية ، ومؤسسات وأجهزة التنشئة التربوية إلى جانب منظمات المجتمع المدنى ، وبخاصة ذات العلاقة المباشرة بالمكون السكانى .
- وحدة البرامج الثقافية والتربوية والإعلامية التى يجب أن تقدم لأعضاء المجتمع ،والتي يجب أن تشمل على البرامج الثقافية والتربوية والإعلامية ، كما يتضمن برامج الإعداد العلمى والمهنى والوطنى والوجدانى والروحى بالإضافة ، إلى برامج الإعداد للمستقبل كى يلاحق أعضاء المجتمع ، التقدم العلمى والتكنولوجى وعصر المعلومات ، لمواكبة ركب التقدم الحضارى العالمى .

- ضرورة إعداد تكامل القيادات الثقافية العاملة مع النشئ والشباب من أجل الوصول إلى مشاركة إيجابية فى مجالات العمل التربوى والعمل الثقافى والإعلامى .
- ضرورة تنمية الأفراد من خلال الثقافة ، وتنمية الثقافة من خلال الأفراد ، باعتبار أن التربية السليمة هى الإطار الأمثل للمجتمع ، وهى من ضرورات الحفاظ على التراث ، وإثرائه ونشره ، ومن الإستفادة من واردات الثقافة .

د/ أليات الإرتقاء بالمنظومة التعليمية فى إطار المدخل الثقافى :

إن أى صيغة ، أو نمط تعليمى جديد ، يتطلب تقنية مناسبة ، ومن التقنيات هذه ، المدرسة الفعالة ، أو مدرسة المستقبل ، وهى مدرسة بلا أسوار ، ومتصلة بالمجتمع الذى يحيطها ، ويعولها عن قرب ، وللمدرسة هذه إمتداد أفقى ورأسى و تتبنى إعداد معلم متميز يقوم بأدوار جديدة منها دور المغير الاجتماعى ، ومحلل للمشكلات ، ومحفز للأبناء ، هذا وتمتلك هذه المدرسة قدرة فائقة على تطوير مناهج جديدة ترتبط بحاجات المجتمع الحقيقية ، وتركز على الجانب العملى (المهارى) وتدعو ، كذلك - الى البحث والتجريب التربوى ، والتفكير المنهجى ، والتفاعل مع عالم التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات .

وثمة آليات لازمة لإحداث تغيير مستقبلى فى المجال التربوى / التعليمى ، منها :-

أ/ التنوع ، والشمول فى حاجات المتعلمين وتلائمها مع التغير فى التعليم ، وعلى أن مركز التغيرات فى المناهج وطرق التدريس هو المتعلم .

ب/ إستثارة دافعية المشاركة فى مجال التعليم مع إستدامة التنمية المهنية للمعلمين .

ج/ إن يكون تصميم المشروعات التعليمية إستجابة حقيقية للإحتياجات المجتمعية .

د / حوكمة الإدارة التعليمية والمدرسية بما يضمن تحديد أولويات العمل ، وحدود المسئولية وتحديد الأهداف ، وتحقيق الشفافية . . الخ .

هـ/ تعميقاً للإتجاه نحو التطبيق اللامركزى ، منح المدارس العامة (الشهادات العامة) سلطة إدارة نفسها بنفسها ، والتركيز على مهارات الإعتماد على الذات ، وحل المشكلات ، وإتخاذ القرارات والإبتكار والتعلم الذاتى كل ذلك شأن المنهج الدراسى .

و / زيادة زمن ومساحة وحجم الفنون والآداب ، والقيم الروحية ، فى بناء وتصميم المنهج وأنشطة وطرق تدريبيه .

ز / نشر ثقافة الجودة لدى الفاعلين فى السياق التعليمى ، وتحقيق الجودة التعليمية من خلال تحسين أطر العمل الخاص بالمناهج ، وتحديد مسئوليات متخذى القرار التعليمى

وتمويل المدرس ، ووضع نماذج جديدة لممارسة مهنة التعليم ، والدعم القيادي التربوي ، ومواكبة الجديد في مجال التجريب والبحث التربوي .^(٢١)

القضية الرابعة : المشاركة الشعبية والشراسة الدولية
والتغيير للتنمية فى إطار العولمة

القضية الرابعة : المشاركة الشعبية والشراسة الدولية والتغيير للتنمية فى إطار العولمة

تقديم...

لقد أصبحت العولمة فى عالمنا اليوم واقعا ملموسا تسعى وتشارك فى صياغة الحاضر وتحدد ملامح المستقبل بالنسبة للعديد من دول العالم ومنها مصر والتي تشارك فى فعاليات هذه العولمة وبالتالي تقع تحت مؤثراتها وحصاد مردودات مناهجها وسياساتها ، الأمر الذى أدى وسيؤدى دائما الى المحاولات العديدة من قبل الباحثين والدارسين إلى العمل المستمر على دراسة العديد من الجوانب المحيطة بهذه العولمة كأهداف وسياسات وبرامج وخطط وآليات متعددة ومتسقة الآفاق وتتواءم مع إتساع فعاليات هذه العولمة والتي قد تبلغ من اسمها حدود العالم أغلبه ان لم يكن كله..

وفى هذا الإطار فإن هذه الدراسة تحاول تناول أهم الجديد والمستحدث الذى أضافته العولمة من الموضوعات المرتبطة بحركة المجتمع والتي تسعى لإحداث التغيير الذى لم ولن يتوقف وذلك فيما يختص بمشاركته لإحداث التنمية المحلية والقومية التى تحقق هذا التغيير ، وذلك فى ضوء ما أضافته العولمة لمفاهيم وأبعاد وآليات جديدة تسعى الى ضمان تحقيق أهداف أكثر إتساقا وأوسع نطاقا بما يتمشى مع أهداف التغيير الذى تستهدفه العولمة للدول المتجاوبة لسياساتها وبالتالي المشاركة معها فى تفعيل هذه السياسات .

ولاشك أن الحديث والمتطور من التكنولوجيا فى عصر العولمة ساهم الى حد كبير فى تفعيل وتطبيق الكثير من أهدافها ووضعها موضع التنفيذ ليس فقط فى الجوانب الاقتصادية ولكن أيضا فى الجوانب الاجتماعية لإحداث التغيير فى هوية العديد من الدول الخاضعة لاتفاقيات العولمة

وهذا ما لمسناه إستخدام هذه التكنولوجيا فى التأسيس لنجاح ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ والتي اعتمدت على المتطور والحديث من تكنولوجيا الاتصال لتفعيل دور المشاركة المجتمعية والذى ساهم فى نجاح ودعم هذه الثورة من خلال مشاركة وإجماع كل فئات المجتمع شيوخه وشبابه ونسائه على خوض فعاليات إحداث التغيير المستهدف من قبل الجميع .

وفى ضوء ما أضافته العولمة من مستجدات بالنسبة لاقتحام للحدود القومية بالنسبة لتضمين الجوانب الاجتماعية فى طيات الآليات الجديدة للعولمة والتي تشكل آليات الشراكة الدولية فى المجالات الاقتصادية ، فإن هذه الورقة تستهدف بشكل اساسى : تناول المفاهيم والأدوار الجديدة التى تقوم بها كل من المشاركة الشعبية والشراسة الدولية لإحداث التغيير

بهدف التنمية فى إطار مستجدات العولمة وذلك من خلال تناول نظرى لدراسة عدد من الموضوعات التى تعمل مجتمعة على الوصول الى هذا الهدف وذلك على النحو المبين فى القائمة التالية للموضوعات التى توضح محتويات هذه الورقة .

أولا : العولمة والتغيير

مقدمة:-

لقد شهدت الثمانينات من القرن الماضى أحداث عالمية سياسية كان أبرزها سقوط المنظومة الإشتراكية وفلسفاتها فى أواخر الثمانينات الأمر الذى أدى الى التحول إلى نظام عالمى جديد تسيطر عليه السوق الرأسمالية سيطرة كاملة بمطلقة مما عكس ذلك كله على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى صورة عولمة الاقتصاد وعولمة الثقافة وعولمة القيم باستخدام آليات متعددة مثل إعادة الهيكلة الاقتصادية ، والخصخصة ، وإسحاب الدولة أو على الأقل تحديد دورها عند حده الأدنى فى مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال إطلاق قوى السوق ورفع الدعم وتحرير السياسات الاقتصادية وتقليص دور الدولة فى مجال السياسة الاجتماعية بصفة عامة وطرح الاتفاقيات الاقتصادية كاتفاقيات الجات وغير ذلك من الآليات الاقتصادية ، يواكب ذلك آليات ثقافية تزدى الى عولمة القيم والعادات الاجتماعية كثورة الاتصال والمعلومات والأقمار الصناعية والتقنيات الفضائية .

يواكب ذلك ما يحدث من التطورات العالمية منذ الثمانينات من جهود تبحث عن جديد وتناقش المفهوم الليبرالى للتنمية بوصفها تنمية اجتماعية محلية تلعب فيها المشاركة الشعبية والجهود الذاتية الدور الأساسى دون إرتباط بخطة قومية شاملة تعبء الموارد وتوجهها لإشباع الحاجات الممتامية وتستهدف تحسين ظروف الحياة وترغب فيها المجتمع بصفة عامة بكافة فئاته وقطاعاته .^(١)

وبناء على ذلك فإن موضوع العولمة والتغيير من أجل التنمية وعلاقته بإحداث تغييرا على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية تتطلب بالضرورة مناقشة الموضوعين التاليين وهما : الأول ويرتبط بفلسفة التنمية الشاملة والتغيير والثانى يرتبط بأيدولوجية العولمة الاجتماعية والتغيير .

١ - فلسفة التنمية الشاملة والتغيير :

إن محور عملية التنمية هو إحداث التغيرات السلوكية التى تزيد من قدرات المجتمع على الإستفادة من طاقات البشرية وموارده غير البشرية فى تحقيق أعلى مستوى من الرفاهة للسواد الأعظم من أبنائه عن طريق زيادة الناتج القومى وعدالة توزيعه .

وعلى ذلك لابد أن تتصدى أهداف التنمية لتغيير القيم والعادات والتقاليد التى تشكل أنماط السلوك داخل المجتمع والتى تمثل محصلة التراكمات والتفاعلات الثقافية عبر تاريخه .

وإذا كان التقدم المذهل فى تكنولوجيا التغيير المادى قد مكن الإنسان من التحكم فى كثير من المتغيرات والمشكلات البيئية التى كانت تعترض تقدمه فإن تكنولوجيا التغيير الاجتماعى "ما زالت تسير ببطء شديد ومرجع ذلك إلى عقيدة المشتغلون بالتنمية منذ الستينات بأن النمو الاقتصادى كفى لإيجاد الظروف التى تؤدى إلى التغيير السلوكى الذى تتطلبه التنمية الاجتماعية ، ولكنهم جابهوا الفشل فى هذا الاعتقاد ، وبدا مفهوم التنمية الاجتماعية يأخذ مكانه إلى جانب مفهوم التنمية الاقتصادية ، بل وأصبح الفكر السائد الآن يرى بأن الحل العملى لمشاكل التنمية يتأتى من خلال أحداث التغيرات السلوكية اللازمة لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية اعتماداً على إنتاج السلع وبين التنمية الاجتماعية اعتماداً على تقديم الخدمات ، الأمر الذى يعنى معالجة قضية التنمية الاجتماعية من منطلق تكاملها مع التنمية الاقتصادية بحيث تؤثر فيها وتتأثر بها وليس من منظور تبعيتها لها وتلقائية حدوثها نتيجة للتنمية الاقتصادية .

وتأسيساً على ذلك تم نبذ فكرة قياس التنمية القومية بمعدلات النمو فى الناتج القومى ، واتجه خبراء التخطيط والتنمية مؤخراً إلى البحث عن مؤشرات أخرى ذات طبيعة اجتماعية تعكس أوضاع وظروف الحياة الفعلية من مؤشرات المستويات الصحية والتعليمية والغذائية والسكنية والأمنية والثقافية وغيرها من المؤشرات الاجتماعية باعتبارها معايير حقيقية لقياس التنمية والتقدم الذى يحدث فى المجتمع^(٢).

ولذلك فإن التنمية تعنى فى مفهومها الجديد أن يعمل كل مجتمع على تأصيل ذاته والكشف عن هويته من خلال التعرف على قيمه وتقاليده التى يستمد منها قوته وتفردته . وأن ينطلق من هذه القاعدة للاستفادة من كل الطاقات البشرية والمادية المتاحة له باستخدام تكنولوجيا التغيير التى تناسب ثقافته ، وليست تلك التى حققت نجاحاً فى مجتمعات أخرى ، وعليه يجب أن يهدف المجتمع فى ذلك إلى تحقيق القدر الأكبر من الاكتفاء الذاتى خصوصاً بالنسبة لاحتياجاته الحيوية اللازمة لأفراده بقدر المستطاع إطلافاً من واقعه وبينته وليس من واقع وضع غيره من مجتمعات .

ولذلك فإنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إستراتيجية شاملة تركز على أيدولوجية اجتماعية واضحة ثم ترجمة ذلك إلى خطط وبرامج ومشروعات لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية وهى :

أ- تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة والمهارات والقدرات التي تساعدهم على تحسين مستويات دخولهم .

ب- تقديم الخدمات اللازمة لأفراد المجتمع لتحسين نوعية الحياة وتيسير الحصول عليها لذوى الدخل المنخفض لتضييق الفجوة بين المستويات المختلفة للدخل الموجودة بالمجتمع .

ج- إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للمشاركة الفعلية فى توجيه التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها وتقويم نتائجها.

وإذا سلمنا بأن السبب الأساسى لتدهور نوعية الحياة فى الغالبية العظمى من المجتمعات البشرية فى عالم اليوم والذى يؤثر بالقطع فى قدرتها على التمويل ويهدد بقائها هو نتيجة منطقية لزيادة حدة عدم التوازن بين حجم الموارد المادية المتاحة وحجم الطاقات البشرية التى تعتمد عليها فى معيشتها لأمكننا أن نحدد الهدف العام للتنمية الاجتماعية على أهمية العمل على تحسين نوعية الحياة فى مختلف المجتمعات البشرية من خلال احداث التغييرات الاجتماعية التى تساعد على تخفيف حدة التوازن بين الموارد المادية وبين جانب ومن الطاقات البشرية من جانب آخر فى تلك المجتمعات ...

ومن هذا المنطلق فإن الطاقات البشرية تمثل جوهر الأداة التى تتحكم فى مستوى ودرجة فاعليتها على إحداث التغيير بما لديها من قدرات ومهارات فيزيقية وتكنولوجية وعقلية ونفسية تمكنها من إستيعاب أساليب التغيير والعمل على تطويرها واستخدام الموارد المادية والتنظيمية فى إحداث التغيير المطلوب وذلك فى إطار القواعد التنظيمية والتشريعات والتقاليد التى تحكم مجالات نظم العمل والتى من خلالها يمكن إحداث هذا التغيير .

يدعم ذلك ماحدث من تطور للمفهوم التقليدى للتنمية والذى يعتمد على الميزة النسبية للمجتمعات الى أن سباق التنمية يتوجه الى القدرة على إستثمار الموارد البشرية القادرة على البحث والإبتكار وتوليد التكنولوجيا الأمر سادت معه مفاهيم الموارد البشرية وظهر مفهوم التنمية البشرية ليهتم بنوعية الحياة كأساس لأى تنمية حقيقية وأصبح دليل التنمية البشرية أحد مقاييس التنمية الدولية والتى تعبر بشموليتها عن تفاصيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وبناء على ذلك فقد أصبح الركن الأساسى لفلسفة التنمية الشاملة هو العمل على تغطية متوازنة لأربعة جوانب تحقق التوازن والشمول وهى:

- الحفاظ على وتقوية المزايا النسبية للمجتمعات.
- إكتساب المزيد من المزايا التنافسية لهذه المجتمعات .
- تنمية الموارد البشرية (تحسن نوعية البشر).
- التنمية البشرية (تحسن نوعية الحياة لهؤلاء البشر) (٢)

٢- أيدولوجية العولمة الاجتماعية والتغيير:

لقد تبين أن أيدولوجية العولمة سيطرت حالياً حول كل شئ وأصبح التهميش والإبعاد الاقتصادي والسياسي والثقافي القومي على مستوى الدولة هو سمة الأيدولوجية الجديدة لهذه العولمة اعتماداً على آليات الشراكة الدولية والعالمية.

فالعولمة كظاهرة اقتصادية ومالية إذا كانت تعبر عن ثمرة التبادل التجاري إلا أنها فى نفس الوقت اعتبرت فى هذا الإطار ظاهرة ثقافية وسياسية وإجتماعية بمعنى أنها عملية شاملة ومتكاملة.

وبحكم شموليتها فإن النظام السياسي والاجتماعي والتربوي أصبح يدخل من خلال آليات الشراكة فى مناقشة مع الأنظمة المناظرة لها بما فيها من ثقافات وسلوكيات سياسية واجتماعية وذلك أسوة بما يحدث بالنسبة للمناقشة فى الأنظمة الاقتصادية .

بمعنى آخر أن المناقشة فى ظل العولمة أصبحت شاملة ، فهي كما تدور حول الأسعار والأجور ، والبنية التحتية ، فهي تدور بنفس القدر حول القيم التربوية والتكوين ودرجات المشاركة فى الحياة السياسية والقدرة على التكيف ، والمبادئ الأخلاقية ، والعامل الإنسانى وهو مايعنى أن العولمة الثقافية ترافق عملية العولمة الاقتصادية.

ولقد تعددت الكتابات مؤخرا التى تحذر من مخاطر التوحد الثقافي وأكدت على أن التوحد الثقافي فى إطار العولمة يجب أن يقابله بالضرورة العمل على حماية التنوع الحيوى فى الثقافات بالنسبة للدول المتشاركة وذلك فى مواجهة الثقافة الموجهة أو العالم الموحد ثقافيا لكى تتفادى تحطيم الثقافات واللغات وأنماط الحياة والتفكير والتنوع فى الآراء والمعتقدات باعتبار أن هذا التنوع يمثل التراث الحقيقى للإنسان .

ولاشك أن محاولات الغزو الثقافي التى نراها فى كثير من الدول النامية قبل وبعد العولمة ترتكز على مدخل أساسى هو محاولة إبراز الحضارة الغربية كنموذج فريد يحقق الذات الإنسانية من خلال التأكيد على الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية والسلام والتقدم ومن ثم فإن السبيل الوحيد لإحتواء وتعرية محاولات الغزو الثقافي تكمن فى مدى قدرة هذه الدول على إنتاج خطط وقائية بنفس مضامين الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية والسلام

والتقدم ، من خلال إتفاق أساسى وهو رفض الخضوع لقوانين العولمة التى تستهدف محو الذاكرة والذوبان فى الثقافة الوافدة باعتبار أنها الثقافة المعبرة عن قيم وأفكار ومعتقدات القطب الأقوى والأوحد فى عالم اليوم (١) .

ولاشك أيضا أن الأبعاد الثقافية للعولمة تحتاج الى دراسات مكثفة فى مواجهة سياسات العولمة فى هذا الصدد تلك السياسات التى تتسم أغلبها بالإصرار المدعم بقوة الهيمنة السياسية والمادية دون التركيز على كل القيم الاجتماعية حيث أن الأبعاد الثقافية والعولمة مازالت تعانى إهمالا حول دراسة تأثيرات العولمة على الهوية القومية والقيم الاجتماعية التى تشكل سماتها وملامحها وهو ما يؤخذ على العولمة فى هذا الصدد من منطلق أن القيم الاجتماعية إذا سقطت فى مجتمع أو انهارت إنهار المجتمع كله لأن حركته تفقد التوازن وتصبح عشوائية واستمرارها فى هذا الوضع يكون فى غير مصلحة المجتمع وتنميته وإستقراره بل تعمل على هدمه وتجريد مؤسساتها من صلاحياتها وضعف قوة هيمنتها على مقدرات المجتمع (٢) .

وبعد فإن مايتضح من خلال ماتم عرضه لموضوع فلسفة التنمية الشاملة للتغيير وموضوع أيدلوجية العولمة الاجتماعية تبين وجود عدد من النقاط المتعلقة بالجانب الإجتماعى التى تدعو أفراد المجتمع للمشاركة الفعلية وذلك من أجل توجيه التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها وتقويم نتائجها والإدراك وإيجاد الوعى بمخاطر العولمة من حيث أنها لا تعتبر فقط ظاهرة إقتصادية ومالية ولكن بإعتبارها أيضا ظاهرة ثقافية وسياسية واجتماعية والتى تعبر عن سيطرت العولمة من خلال آلية ومنهجية الشراكة الدولية على جميع الأبعاد السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية من خلال قوانين العولمة التى تتيح الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال قوانين العولمة التى تحقق هذا التغيير .

ثانيا : الشراكة الدولية والمشاركة الشعبية والتغير الاجتماعى فى إطار العولمة : المفاهيم - التعريفات - والآليات :

مقدمة:

إن ظاهرة العولمة الحديثة والتي تسارعت وتيرتها وتصاعدت بفضل الثورة التكنولوجية وثورة الإتصالات بآلياتها المتطورة والمعلومات أفضت على إضافة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقيمية إلى البعد الاقتصادى فى تشكيل العلاقات الدولية وتوجيه مساراتها وتحديد نتائجها ، هذا فضلا عن تدعيم دور العلاقات السياسية فى خدمة كل هذه الأبعاد ، حيث الى أن من أهم نتائج هذه العولمة أن العلاقات الاقتصادية الدولية أصبحت مجالا خصبا ، وأداة بالغة التأثير ، لخدمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقيمية والسياسية فى مجمل العلاقات الدولية.

وبذلك فإن التعاون الاقتصادى المصرى الدولى فى إطار العولمة لم يعد يقتصر على مجرد تلك النظرة التقليدية والتي تتساوى فيه أهمية البعد الاقتصادى بكافة جوانبه مع الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقيمية والسياسية ، فالواقع أن كل أشكال وصور التعاون الاقتصادى الدولى القائمة ، لم يعد ممكنا لها أن تقتصر على حركات السلع ورؤوس الأموال والأشخاص أو حتى التعاون الفنى فى مجالات الإنتاج والاستثمار حيث أن الجديد الآن أصبح يسعى إلى تعميم نمط ومفاهيم الحياة الغربية فى أبعادها الثقافية والاجتماعية والسياسية ، بل والعقيدية والقيمية ، وذلك فى غياب وإستجلاء وتقبل واحترام ما يوجد من إيجابيات - وهى كثيرة - فى أنماط ومفاهيم الحياة فى المجتمعات الأخرى وخاصة النامية منها (١).

وفى ظل هذا الإطار الجديد للعلاقات الدولية ولدت الشراكة من رحم العولمة حيث تأتى الصور الحالية للتعاون الاقتصادى الدولى محملا بأبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وقيمية ودينية وأمنية لايمكن تجاهلها او التقليل من قدرها ...بل أن هذه الأبعاد أصبحت تكتسب فعالية متزايدة ربما على حساب الاعتبارات الاقتصادية فى كثير من تجارب التعاون الدولى الراهن خاصة إذا كانت من دول متقدمة ونامية وذلك فى شكل صيغ جديدة من بينها ما أصبح يعرف باتفاقيات الشراكة (٢).

ومما تقدم يتبين أن هذه الأبعاد الجديدة تتطلب ونحن بصدد إجراء هذه الدراسة ضرورة لإلقاء الضوء على المشاركة الشعبية والشراكة الدولية كأدوات تؤدى الى إحداث التغير الاجتماعى فى إطار هذه المستجدات ، وذلك من خلال مناقشة الموضوعات التالية والتي ترتبط بها وذلك على النحو التالى :

١ - الشراكة كأداة للتغيير فى العلاقات الاقتصادية الدولية فى إطار العولمة:

أ - صور الشراكة : "إن كل صور التعاون الدولى الراهنة أو المطروحة بين دول نامية وأخرى متقدمة ، مثلما هو الحال فى التعاون المصرى/الدولى ، تمثل صيغا منقوصة لأشكال التعاون الاقتصادى الدولى التقليدية ، ومن بين هذه الصيغ ما أصبح يعرف الآن باتفاقيات الشراكة.

- وتقوم فكرة الشراكة على أساس من تحرير التجارة وتوثيق التعاون الإقليمى فى شتى المجالات ، وقد تم بالفعل إبرام اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوروبى وكل من تونس والمغرب وإسرائيل وتزامن ذلك مع تحول الجات الى منظمة التجارة العالمية التى أرست قواعد تحرير التجارة الخارجية فى السلع والخدمات والتى لا تتعارض مع التعاون الإقليمى أو إقامة مناطق تجارة حرة بين مختلف البلدان ، ويهدف الاتحاد الأوروبى من ذلك الى جعل الإقليم المحيط به والذى يشمل الدول المجاورة فى شرق ووسط أوربا ، كذلك دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط إقليما يسوده السلام والاستقرار . وتقع مصر فى قلب هذا الإقليم اعتمادا على العلاقات التاريخية والجغرافية وأيضا ثقلها السياسى فى المنطقة " (١).

ب- الشراكة ومنهج التغيير والآليات : فى هذا الإطار " بدأ طرح الشراكة كمنهج للإنتقال بالعلاقات بين الدول النامية والدول الغربية المتقدمة من اعتماد الأولى على مساعدات ومنح الثنائية الى المشاركة بينهما فى تفعيل مبادئ تحرير وتقسيم العمل الدولى على نحو يتفق وأهداف اتفاقيات الجات ويحقق استقرار وإزدهار الاقتصاد العالمى ومجتمعات الدول المختلفة ، ويقلل من مخاطر الخلافات والمنازعات السياسية والتباينات الثقافية والحضارية والعرقية ، ويمكن من إنتهاج سياسات أمنية لاتعتمد فقط على الأجهزة البوليسية وإنما تكون لها أبعاد اقتصادية اجتماعية ثقافية تحاصر الجريمة بكافة أشكالها بما فى ذلك الإرهاب. وعلى أن تتضمن إتفاقيات الشراكة آليات بموجبها تساعد الدول المتقدمة البلدان النامية ، خلال فترة إنتقالية محددة زمنيا، على تأهيل نفسها لزيادة المنافع التى يمكن أن تجنيها من هذه العلاقات " . (١)

تحديد لمفهوم الشراكة : " نخلص مما سبق الى أن كلمة الشراكة لفظا

ومعنى ارتبطت بالعلومة وهى تعبر عن أدوار إقتصادية وإجتماعية ترتبط بالأبعاد الجديدة للعلومة النوعية والكمية والتي تجاوزت تدويل النشاط الإقتصادى بالإرتكاز على معطيات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية حيث أضافت أبعادا إجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية الى البعد الإقتصادى فى شكل العلاقات الدولية .. وفى ظل هذا الإطار للعلاقات الدولية تأتى الصورة الحالية للتعاون الإقتصادى الدولى والتحول الى إقتصاديات الشراكة فى شكل أسلوب جديد يطرح للعلاقات الإقتصادية الدولية من خلال اتجاه رئيسى ينبع من سعى التكتلات الإقتصادية التى تكونت الى إقامة علاقات إقتصادية دولية قائمة على المشاركة من أحد هذه التكتلات وبين الدول التى لم تتكامل بعد .

"وفى إطار ذلك إتجهت مصر منذ التسعينات الى إقامة علاقات شراكة كاملة مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط وأغلبها دول عربية بحيث تؤدي علاقات المشاركة الى إقامة منطقة للتجارة الحرة تضم دول الاتحاد الأوروبى ودول جنوب وشرق البحر المتوسط فضلا عن بعض دول شرق أوروبا .

وتتجاوز بنود الاتفاق فى ثلاثة جوانب رئيسية للمشاركة وهى المشاركة السياسية والأمنية ، والمشاركة الإقتصادية والمالية ، والمشاركة فى المجالات الاجتماعية والثقافية وذلك من أجل العمل على الإسراع من عجلة النمو الإقتصادى المتواصل وتحسن مستوى معيشة السكان ، ورفع مستوى التوظيف وتحقيق توازن النمو فى المنطقة الأوربية المتوسطة بالإضافة الى تشجيع التعاون والتكامل بين الإقليمين " (°)

وتتحقق الأهداف السابقة للشراكة من خلال آليات فاعلة تتمثل فى إقامة منطقة تجارية حرة من خلال عقد إتفاقيات أوربية متوسطة جديدة وإتفاقيات حرة بين الشركاء مع تحرير إنتقال رؤوس الأموال والتعاون الإقتصادى ودعم حقوق الإنسان والتعاون الثقافى والحوار السياسى بالإضافة الى التعاون المالى كل ذلك من خلال آليات وأدوات نصت عليها إتفاقيات الشراكة بين الدول المتشابهة والتى تشرف عليها لجنة خاصة تسمى لجنة الشراكة .

د- المشاركة الشعبية والتغيير : (١)

تتأصل فكرة المشاركة الشعبية وتمتد جذورها عبر التاريخ الى نظرية ديمقراطية المشاركة (الكلاسيكية)

والمعروف أن نظرية ديمقراطية المشاركة لها ما يؤيدها من الناحية التطبيقية وأن نتائج الدراسات التطبيقية تطابق الجوانب النظرية ولهذا وجدت طريقها فعلا الى التطبيق فى الكثير من الدول النامية والمتقدمة .

وتتأصل فكرة المشاركة الشعبية وتمتد جذورها عبر التاريخ الى نظرية ديمقراطية المشاركة (الكلاسيكية) Participatory Democracy ويعتبر "جاك روسو" رائد المنظرين لفكرة المشاركة الشعبية ويقوم فكره فى هذا الخصوص على المشاركة الفردية من جانب كل مواطن فى اتخاذ القرارات السياسية وغيرها من القرارات ذات العلاقة بمصالحه ويرى أن فاعلية المشاركة الشعبية تتطلب تحقيق قدر من المساواة الاجتماعية بين المواطنين بحيث لا تظهر الفوارق التى تشوب المساواة السياسية .

وتبرز نظرية ديمقراطية المشاركة على بعدين أساسيين :

البعد الأول : عدم انفصال الأفراد عن مؤسساتهم وأهمية كفاية المؤسسات النيابية على المستوى القومى لممارسة الديمقراطية من مشاركة أكثر لجموع المواطنين وضرورة تدريب الأهالى لاكتساب الصفات السيكلوجية اللازمة لنجاح المشاركة من خلال عملية المشاركة ذاتها - واكتساب الوظيفة التعليمية لممارستها.

البعد الثانى : عدم وجود خطورة على إستقرار النظام السياسى من التوسع فى التطبيق للمشاركة الشعبية لأن الآثار التراكمية والتكاملية لممارسة عملية المشاركة تنمى فى المواطنين الصفات اللازمة للمشاركة الفعالة للانتماء للمجتمع وتقبل القرارات التى يشاركون فى اتخاذها .

والمعروف أن نظرية ديمقراطية المشاركة لها ما يؤيدها من الناحية التطبيقية وأن نتائج الدراسات التطبيقية تطابق الجوانب النظرية ولهذا وجدت طريقها فعلا الى التطبيق فى الكثير من الدول النامية والمتقدمة على السواء .

تعريف نطاق المشاركة الشعبية :

تحدد نطاق المشاركة الشعبية داخل حدود الدولة الأمر الذى يعكس تعريفات عديدة لمفهوم المشاركة الشعبية والتى تتفاوت فيما بينها إتساعا وضيقا عمومية وخصوصية ، فمن التعريفات التى توسع من نطاق المشاركة أنها العملية التى يلعب الفرد من خلالها دوراً فى الحياة السياسية والاجتماعية لتنمية مجتمعية والتى تتيح له فرصة الإسهام فى

وضع الأهداف العامة لتنمية هذا المجتمع وإقتراح أفضل الوسائل لتحقيقها ، وثمة تعريفات تعالج المشاركة السياسية بوصفها جزءا من المشاركة الشعبية ومن ثم فهي تنطوى على مشاركة الناس فى اختيار حكامهم وصياغة السياسة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة تلك الصورة التى تتمثل فى المعرفة والوقوف على القضايا العامة والعضوية فى الهيئات التطوعية والمشاركة فى بعض أشكال العمل فى إطار الجماعات الأولية .

ووفقا لهذه التعريفات للمشاركة الشعبية بأصعدتها الاجتماعية والسياسية ثمة مبادئ أساسية تستند إليها عملية المشاركة فيها توافر البعدين الأفقى والرأسى داخل الدولة بحيث تحقق المشاركة تفاعلا خلافا بين مختلف المستويات الاجتماعية والهيئات والتنظيمات وأن تعكس الخطط والقرارات بصفة عامة احتياجات الناس عامة ومصالح الشرائح الفقيرة بصفة خاصة وأن تنطوى المشاركة على آليات الضبط والرقابة وآليات منظمة لاستمرار التواصل والتفاعل وتبادل الآراء والخبرات .

ونخلص من ذلك بأن المشاركة الشعبية لا تتعدى أنشطتها حدود الدولة كما أن أنشطتها تستهدف فى أغلبها التعامل مع القضايا الاجتماعية والتى تخص أفراد المجتمع بالدرجة الأولى وتنعكس على المجتمع المحلى بأفراده وجماعاته وفئاته .

٢- صور المشاركة الشعبية الدوافع والفوائد:

إن المشاركة الشعبية تدعم وتنمى الشخصية الديمقراطية وبالتالي تسهم فى نجاح النظام الديمقراطى من خلال المشاركة فى اتخاذ القرارات وفى تقرير السياسات التى تحقق رضا المواطنين عن الخدمات والسلع التى يشاركون فى التخطيط لها فضلا عن تنمية إحساسهم بذاتيتهم وما ينعكس أثره على تنمية العلاقات الاجتماعية لأفراد المجتمع فى نطاق بيئة المجتمع التى يعيشون فيها مما يحفز المواطنين على الرغبة فى التعامل مع الإدارة وتطوير التعاملات لصالح تنمية المجتمعات المحلية . بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وتتعدد صور المشاركة الشعبية وتتعدى المشاركة فى القرارات والسياسات الى المشاركة من خلال العون الذاتى وذلك على النحو التالى:

أ- يعتبر العون الذاتى (Sif-Help) أو الجهود الذاتية من أهم صور المشاركة فى التنفيذ وهى عمليات المشاركة الشعبية الإيجابية فى تنفيذ البرامج والمشروعات التى يحس المواطنون أنها تشبع حاجات حقيقية لهم وتعود عليهم بالنفع وعلى مجتمعهم بالخير .

ب- وتنشأ المشاركة الشعبية بالاعون الذاتى فى حالات إهمال الإدارة الحكومية وقصورها عن الوفاء بحاجات المواطنين والتي يجد المواطنون أنفسهم فيها أنهم أمام مشكلة تمس صميم مصالحهم .

ج- والمشاركة بالاعون الذاتى تتطلب أكثر من غيرها من صور المشاركة الأخرى تغيير بعض أنماط وسلوك المواطنين من السلبية والتواكل الى الإيجابية والاعتماد على النفس فضلا عن الأثر التراكمى Accumulation لوظيفتها التعليمية والذي يفوق آثار صور المشاركة الأخرى .. فكلما تعاون المواطنون فى تنفيذ مشروعات أكثر كلما فكروا فى حل مشكلات أخرى بالاعون الذاتى .

د- وتتزايد أهمية المشاركة بالاعون الذاتى فى الدول النامية وخاصة فى الريف - وخاصة فى الوحدات الريفية - نظرا لتخلف الريف وحاجته للكثير من مشروعات التنمية فى الوقت الحاضر الذى لا تتوافر فيه الموارد المالية لدى الدولة لتنفيذ مثل هذه المشروعات .

وتعمل جميع الدول على اختلاف أنظمتها السياسية من أجل ترسيخ عمليات المشاركة الشعبية خاصة فى الشئون المحلية يشير الى ذلك تجارب الدول الغربية والشرقية والرصيد الكبير الذى تمتلكه كل منهما فى هذا الصدد بفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لها تجاربها العديدة وأيضا يوجوسلافيا والمجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا كذلك تركيا والهند وغيرها كثر من الدول.

ومن الطبيعى أن الفلسفة السياسية والدستورية وتنوعها فى جوهر هذه المشاركة فى الشئون المحلية والتي تختلف بالنسبة لتأثيرها فى الشئون السياسية والتشريعية لمؤسسات الدولة المركزية .

وبذلك فإن معظم الدساتير فى دول العالم نصت على أن المشاركة الشعبية حق للمواطنين سواء كانت هذه المشاركة تتخذ شكل المشاركة المباشرة أو غير المباشرة وعلى هذا تعتبر المشاركة الشعبية فى الشئون المحلية فى معظم الدول مبدأ دستوريا .

ورغم اتخاذ المشاركة الشعبية كمبدأ دستورى فى كثير من الدول إلا أنه بطبيعة الحال يوجد تباين وإختلافا بينهم فى الأسلوب الذى تتبعه كل دولة لتنظيم وتقنين هذه المشاركة .

نظم المشاركة الشعبية فى ج.م.ع وآلياتها :

أ - نظم المشاركة فى مصر :

لقد فرضت المشاركة الشعبية فى مصر وجودها فى إطار نظام الإدارة المحلية قبل أن تجد طريقها الى نصوص قانون نظام الحكم المحلى وماتبه من تطور من خلال دستور ١٩٧١ والذى أصدر قانون ٥٢ لعام ١٩٧٥ ولاحتته التنفيذية لتحقيق ديمقراطية الحكم المحلى فى ج.م.ع والذى يجرى حاليا تعديل كثير من نصوص بعد ثورة ٢٥ يناير الحالية لتحقيق مزيد من الديمقراطية .

وبالنسبة لآليات المشاركة الشعبية فى مصر، فتوجد تصنيفات متعددة لأشكال المشاركة وآلياتها منها الأشكال المنظمة التى ينص عليها الدستور ويقررها كحق كامل للمواطنين ، وينظم إستخدام هذا الحق إذ لاكتفى فى هذا الصدد أن تكون المشاركة مبدأ دستوريا بل يتعين أن ينظم الدستور والقانون أساليب ممارسة هذه المشاركة فى جانب منها بالإضافة الى الأشكال الحرة التى تقررها الدساتير دون أن تنظمها وذلك من خلال إعطاء كل وحدة محلية حرية تنظيم آليات هذه المشاركة وفقا لظروفها ودرجة تطورها وأوضاعها الخاصة ، إذ أن أهمية المشاركة الشعبية فى أنشطة الإدارة المحلية تساهم فى تعميق معانى الديمقراطية التى تتمثل فى خلق مجتمعات يديرها ويستفيد منها المواطنون أنفسهم .

ب - تصنيف آليات المشاركة :

وفى هذا الإطار المحلى التتموى يمكن تصنيف آليات المشاركة بصفة عامة وفقا لمراحل التنمية المحلية . فعادة ماتقتصر آليات المشاركة الشعبية فى جميع مراحل التنمية على الصور الغير مباشرة لتمثيل السلطات المحلية والتى تكون منوطة بوضع السياسة العامة وخطة التنمية وبرامجها التنفيذية .

ورغم أن التمثيل السياسى صورة غير مباشرة للمشاركة الشعبية إلا أنه يتيح الفرص أمام المواطنين للإشتراك فى اللجان المختلفة للتنظيمات المحلية .

وقد تجرى المشاركة غير المباشرة من خلال تنمية المجتمع التى قد تكون جمعيات تطوعية تخضع لرقابة وزارة الشئون الاجتماعية ، وقد تكون تلك الجمعيات شبه حكومية تحظى بمساعدة الحكومة المالية والعينية وقد تضطلع بدور رئيسى فى

عملية التنمية فى بناء المدارس ومشروعات الإنعاش الاقتصادى الى غير ذلك من المشروعات التى تعتمد أساسا على جهود المواطنين المالية والبشرية. ويمثل شكل تمثيل المنتفعين فى إدارة الخدمات آلية غير مباشرة من آليات المشاركة حيث يقوم المنتفعون بالإشراف على المشروعات والأجهزة والوحدات التى تقوم على إدارة وتيسير المشروعات والخدمات العامة فى مجالات التعليم ، الثقافة ، الشئون الاجتماعية ، النقل ، المواصلات ، الإسكان ، خدمات المياه والكهرباء الى الصرف الصحى ، توزيع السلع التموينية ، التأمينات والمعاشات الى جانب التمثيل فى الإدارة.

أما المشاركة فى مراحل متعددة فهى مشاركة مباشرة من خلال اللقاءات الإستطلاعية والاجتماعات المحدودة والموسعة وعقد لجان الاستماع التى تضم العاملين فى التنمية وممثلى الجمعيات والمواطنين لخلق المناخ الملائم للتعاون فى كل شئون التنمية المجتمعية.

ثالثا : آليات المشاركة الشعبية والشرابة - الدولية لإحداث التغيير فى عصر العولمة.

إن كلا من المشاركة والشرابة تعملان وتهدفان الى التنمية الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع داخل الدولة إقتصاديا واجتماعيا بالرغم من وجود تحفظ على شفافية وصدق النوايا بالنسبة للشرابة فى تحقيق أهداف غير معلنة لهذه التنمية ، فالمشاركة الشعبية التقليدية كانت وما تزال تحقق أهدافها بشكل مرئى وملمس فى نطاق آليات افراد وجماعات داخل حدود الدولة على المستويات القومية أو الإقليمية والمحلية ، وبالتالي فإن ثمارها واضحة ومرئية وملموسة وسريعة ومحفزة لوجدان المجتمع وواعدة لدفع المزيد من المرونة فى تقويمها لإعادة ممارستها بشكل أفضل لتحقيق تنمية أفضل .

أما بالنسبة للشرابة فإبها تسعى الى تحقيق أهداف إجتماعية قد تكون فى إطار العولمة غريبة على المجتمع يتم التخطيط لها خارج حدود الدولة من خلال تكتلات دولية تحكمها ضوابط وتنظيمات سياسية وإقتصادية وإجتماعية دولية وعالمية بالإضافة الى أن مردوداتها فى تحسين نوعية الحياة داخل الدولة للمواطنين ترتبط باتفاقيات وبرامج دولية وعالمية وضوابط مالية وتشريعية معقدة ومتشابكة دوليا . بالإضافة الى أن الوصول الى الأهداف عملية محفوفة بالمخاطر بالنسبة للدول النامية مما يؤدى الى عدم القدرة على ضبط التوقعات لحساسية وسرعة تأثر العلاقات الاقتصادية الدولية بالمؤثرات والتوترات الدولية السياسية التى لايمكن التكهّن بها أو التعامل مع أغلبها .

وبالتالى فإن التخطيط لتنفيذ أهداف الشراكة بالنسبة للقضايا الاجتماعية بإعتباره تخطيط عن بعد يتم بعيداً عن المجتمع دون إدماج لأفراده وفنائه وسماته وثقافات وضوابط الخاصة مما يثير كثيراً من التحفظات والتساؤلات ويشكك فى حقيقة النوايا والأهداف المرجوة له من قبل أفراد المجتمع أنفسهم . ولاشك أن ذلك يشير بشكل أولى الى وجود اختلاف جوهري ما بين المشاركة الشعبية . والشراكة الدولية فى تحقيق التغيير المطلوب للتنمية الاجتماعية بغض النظر عن الإتفاق فى صور وليس جوهر الأهداف العامة التى تعنيها هاتين الكلمتين .

فالمشاركة الشعبية ركيزتها ومحورها المجتمع المحلى وأفراده وجماعاته يعملون بسياساتهم وآلياتهم الذاتية لإحداث التغيير فى إطار ضوابط الدولة وقوانينها القومية والمحلية بينما الشراكة الدولية فى إطار العولمة تركز على التعامل مع المسمى الجديد لمؤسسات النشاط الأهلى والمنظمات الغير حكومية والذى عرفت فى مجموعها بالمجتمع المدنى وذلك من خلال إشترك ممثلين له فى وضع سياسات وضوابط وآليات جديدة يقررها ويقودها ويشرف على تنفيذها المجتمع الدولى وينفذها المجتمع المدنى لإحداث التغيير .

وفى ضوء ماسبق تبين أنه توجد ضرورة لتناول موضوع آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية بين منهجى الخصوصية القومية والعمومية الدولية والعالمية فى التعامل مع قضايا التنمية الاجتماعية والذى يتم تناوله فى هذه الجزئية من الدراسة من خلال ثلاث نقاط أساسية تدور حول:

- ١ - تعريف المجتمع المدنى.
- ٢ - العولمة وإتساع النطاق الجغرافى لأنشطة المجتمع المدنى وتعدد آلياته فى مجال التنمية الاجتماعية .
- ٣ - أهم التحفظات المثارة على منهجية عمل المجتمع المدنى ودور الدولة .
- ٣-١ أهم التساؤلات.

١ - تعريف المجتمع المدنى : (٧)

وقد ظهر مفهوم المجتمع المدنى كبرنامج عمل لأول مرة فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات داخل نطاق حركة التضامن التى كانت تضم أعداداً كبيرة من منظمات العمال والمثقفين والفلاحين والتى إستطاعت من خلال المقاومة السلمية بأن تطيح بالنظام الشمولى من خلال إنتخابات يونيو ١٩٨٩ والتى أقامت أو حكومة ديمقراطية فى بولندا .

والمجتمع المدني حسب تعريفه هو ذلك القطاع من المواطنين الذين يعملون بصورة جماعية تطوعية فى مجال أو أكثر من مجالات التنمية الاجتماعية للتعبير عن مصالحهم وأفكارهم وتحقيق أهدافهم المشتركة وتوجيه ما لهم من مطالب إلى الدولة من خلال قنواتها الشرعية .

كما تعمل مؤسسات المجتمع المدني على إستثارة مشاعر وحماس المواطنين على المشاركة السياسية وزيادة الإقبال على ممارسة حقوقهم الديمقراطية وتنمية كثير من القيم الديمقراطية مثل التسامح والإعتدال وإرادة الإتفاق وإحترام وجهات النظر المعارضة وغير ذلك من القيم التى تمارس داخل مؤسسات المجتمع المدني .

وبذلك فإن المجتمع المدني ما هو إلا صورة جامعة للعمل الأهلى والذى يتم من خلال الجمعيات الأهلية والمؤسسات الغير حكومية كآلية أساسية للمشاركة الشعبية للأفراد والجماعات والتى تتضمن من خلال تلك المؤسسات لإحداث التنمية الاجتماعية داخل نطاق المجتمع بتعدد مستوياته المحلية والقومية .

٢ - العولمة وإتساع النطاق الجغرافى لأنشطة المجتمع المدني وتعدد آلياته

لإحداث التغيير فى مجال التنمية الاجتماعية : (٨)

- أ - المجتمع المدني العالمى International Civil society
- ب - المجتمع المدني عبر القومى Trans National Civil Society
- ج - المجتمع المدني العالمى المنهجية والقضايا التى يتناولها .

أ - المجتمع المدني العالمى :

لم يقتصر التطور للمجتمع المدني على المستويات الجغرافية فقط ولكن تناول التطور أيضاً فى المضمون من أجل أن يحدث تواكب وتواءم مع ما يجرى على صعيد الأنشطة الاقتصادية للعولمة الأمر الذى أدى إلى تشكيل وبلورة مجتمع مدنى عالمى بمعنى مؤسسات مدنية دولية متماثلة تطوعية غير هادفة للربح تتبنى قيم أساسية تتحدد فى قيم الثقافة المدنية وتمثل فى حقوق الإنسان والتسامح والحوار والإيمان بالتحول الديمقراطى . وفى إطار عملية العولمة حدث إنكسار للحدود بين مؤسسات المجتمع المدني فى مختلف دول العالم ، لا فرق بين الشمال والجنوب والشرق والغرب ، فتورة الإتصالات قد سمحت بفتح الأبواب واتكسار الحدود بحيث أصبح " الهم الداخلى " لمؤسسات المجتمع المدني فى دولة ما هو " هما مشتركا " ونضالاً مشتركاً لمؤسسات أخرى متشابهة فى دول

العالم فقضايا حقوق الإنسان مثلاً فى مصر بكل تطوراتها هى محل الإهتمام من قبل مؤسسات مدنية فى الدول المتقدمة وأيضاً الدول النامية .

وهذا التوجه الجديد الذى صاحب التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين انعكس أيضاً فى تصاعد ظاهرة الشبكات الدولية والإقليمية سواء الرسمية (التي لها نظام أساسى وشروط عضوية) أو غير الرسمية (مفتوحة دون نظام أساسى وشروط عضوية) .

وفى هذا الإطار برزت شبكات دولية وإقليمية متعددة من بينها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية وهذه الشبكات فى مضمونها هى إعلان عن تحالف جانب من مؤسسات المجتمع المدنى تتوافق حول قضايا معينة ومبادئ أساسية ، وتتخطى الحدود الجغرافية التقليدية ، مما يشير إلى أن هذه القضايا والمبادئ محور الإهتمام لا تنتمى إلى قطر محدد وليست لها جنسية محددة .

ب - المجتمع المدنى عبر القومى

يمثل المجتمع المدنى عبر القومى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التى تتخطى الحدود القطرية لتمتد إلى أقاليم العالم ، وتتبنى قضايا لها سمة عالمية ، قد تعكس حركات اجتماعية عبر قومية مثل قضايا المرأة أو البيئة أو حقوق الإنسان أو قد تتبنى قضايا إنسانية فى مجال الإغاثة مثلاً ، أو تعكس روابط عالمية لمجموعات من الباحثين فى مجال محدد ، أو روابط مهنية .

وفى إطار العولمة وسيطرة الشركات عبر القومية ، أو متعددة الجنسية على السوق العالمية والتخوفات من زيادة الفقر وتهديد مفهوم العدالة الاجتماعية ، برز مفهوم " المجتمع المدنى عبر القومى " لي طرح التوازن ويواجه الفجوات والمخاطر التى تحيط بالعالم ومع هذا المفهوم وإنتشاره طُرحت مخاوف الدول النامية من هيمنة بعض الشبكات العالمية خاصة المرتبطة بدول الشمال على شبكات الدول النامية وتوجهاتها بحيا الأمر الذى يؤدى إلى إستمرار وجود الفجوة بين الشمال والجنوب والتى لن تواجهها الشبكات العالمية ، بحيث يبقى عدم توازن القوى قائماً بين الطرفين .

ج - المجتمع المدني العالمى / المنهجية والقضايا الاجتماعية التى يتناولها
لأحداث التغيير الإجتماعى ، الأهداف والقضايا ، السياسات ، التمويل
والتنفيذ ، وأهم التحفظات : (٨)

لقد وضع العرض المحدود السابق عن موضوع الشراكة الدولية وآلياتها فى مجال
التنمية الاجتماعية أنها ركزت أساساً فى تحقيق أهدافها على التعامل مع المجتمعات المدنية
للدول المختلفة وأنها شكلت آليات متعددة ومتطورة لتحقيق أهدافها المرجوة تنوعت ما بين
المؤتمرات والمنديات والشبكات الدولية بمختلف أصعدتها وكان من بينها إنعقاد منتدى
الألفية الذى عقد بمقر الأمم المتحدة فى الفترة من ٢٣ - ٢٨ مايو عام ٢٠٠٠ حيث إجتمع
فيه ١٥٠٠ من ممثلى المجتمع المدني والشبكات الدولية الإقليمية للتوافق حول إعلان
عالمى يصدر عن المنتدى ويعرض على ممثلى حكومات العالم وذلك فى إطار الخطاب
السياسى للأمم المتحدة الذى تؤكد فيه أنها أهم مؤسسة عالمية فى القرن الواحد والعشرين
وأنها قادرة على التعبير عن المواطنين فى كل أرجاء العالم .

وقد تحدد هذا الإعلان بإسم : " إعلان نحن شعوب العالم" التى أبرزها الخطاب
السياسى فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين وذلك فى إطار وثيقة تطرح توافق
المجتمع المدني العالمى حول قضايا ومبادئ أساسية تمثل موجهاً وخطوطاً عريضة لأجندة
أعمال القرن الحادى والعشرين .

ويتضمن الإعلان فى رؤيته العامة تأكيداً على أن المواطنين ممثلى مؤسسات
المجتمع المدني فى العالم ، هم أسرة إنسانية واحدة متداخلة يسعون للحياة فى إطار من
المساواة والمشاركة والديمقراطية ، وأن المبادئ التى قبلها العالم وتوافق حولها فى نهاية
القرن العشرين هى ما يسعون إلى تقويتها وإعلانها فى القرن الحادى والعشرين منها
الحقوق المتساوية للنساء والرجال وإقرار العدالة محل المصالح الخاصة لقوى السوق
الرأسمالية العالمية والتنمية المتواصلة وإقرار حقوق الأجيال المقبلة ومكافحة الفقر ، وأن
الأطفال هم فى قلب الإهتمام العالمى و حل النزاعات سلمياً ونبذ كل أشكال عدم التسامح .

ويركز الإعلان العالمى ٠٠ " نحن شعوب العالم على الدور الذى لعبته الحركات
الاجتماعية فيما سبق لإقرار المساواة والعدالة وكذلك دور المجتمع المدني ونضاله من أجل
العدالة والمساواة وحقوق الإنسان ، بالإضافة إلى الدور الذى لعبته الأمم المتحدة وأبرزته
وثائقها العالمية .

فالإعلان العالمى فى مرحلته الأولى يسعى بالأساس إلى أن تلعب الأمم المتحدة دوراً
جديداً فى إطار العولمة ويقترح تغيرات أساسية فى المنظمة العالمية وهو يطرح فى

مضمونه تغييرات فى مفهوم السيادة التقليدية للدولة ويضع قضايا أساسية محورا لإهتمام العالم فى القرن الحادى والعشرين (وهو ما يعد بلورة لسلسلة مؤتمرات عالمية عقدت فى العقد الأخير من القرن العشرين) من أبرزها (مؤتمرات) إحترام حقوق الإنسان والتنمية المتواصلة والبيئة وقضية الفقر وثقافة السلام ، كما أن الإعلان العالمى سواء فى مضمونه أو من خلال الآلية التى خرج بها - يؤكد على شراكة المجتمع المدنى ويطرح بوضوح مفهوم المجتمع المدنى العالمى الذى يتوافق حول قضايا ومبادئ أساسية وأجندة أعمال مشتركة ، وتسعى الأمم المتحدة - بيت الحكومات - لأن تجعل من هذا المجتمع المدنى العالمى حليفاً أو شريكاً لها فى القرن الحادى والعشرين .

أما بالنسبة للسياسات فإن السمة عبر القومية أو العالمية للشبكات تحدد ملامح القضايا موضوع إهتمام الشبكات الدولية بحيث يكون هناك توافق حولها ، ومن ثم فهى تطرح مبادئ عامة وأطر عريضة تسمح لها بالحركة وتفتح سياساتها أمام إتضمام الأعضاء إليها من جميع أنحاء العالم لصياغة السياسات .

وتحصل هذه الشبكات بسماتها وأوضاعها العالمية على التمويل من مؤسسات تمويل كبرى لها جدول أعمال هى الأخرى ومن ثم فهى تتعامل مع الشبكات بما يتفق مع إهتماماتها وتوجهاتها بالنسبة للقضايا الساخنة التى هى موضع الإهتمام العالمى مثل دعم المجتمع المدنى والمرأة وحقوق الإنسان .

وتتمثل أهم التحفظات المثارة أمام الوضع الدولى والعالمى الجديد لإستخدام المجتمع المدنى فى التعامل مع القضايا الاجتماعية بالمنهج الذى سبق عرضه فى ثلاث تساؤلات حول ثلاث قضايا هامة بالنسبة لوضع النظم القومية للدول المشاركة وكيفية إدارة الشبكات الدولية وحدود ما عليها؟ :-

فبالنسبة للتساؤل الأول: حول الشبكات العالمية ، هل هى تضمين أم إقصاء للمجتمع القومى والمحلى للدولة ؟ يمكن القول بأن المجتمع عبر القومى الذى تعكسه الشبكات ، يجتذب من دول العالم كبرى المنظمات عبر الحكومية وغالباً ما تتركز منها فى العاصمة خاصة بالنسبة للدول النامية ، ومن ثم فإن هناك مخاوف مطروحة بأنه فى إطار العولمة تحدث عملية إقصاء أو تهيمش للمنظمات القاعدية الشعبية ذات الجذور العميقة بالمجتمع المدنى ، وهناك مخاوف مطروحة بأن الشبكات تضم " النخبة" من المجتمع التى ترتبط بالمتغيرات العالمية وتتوجه خارج الحدود ، وهو ما يخلق نوعاً من الانفصال لهذه النخبة عن المجتمع المحلى والمجتمع القومى من وجوه متعددة ، والتالى لا يودى إلى تعبير واقعى وصادق عن رغبات المجتمع المحلى .

أما بالنسبة للتساؤل الثاني: عن كيفية إدارة الشبكات الدولية والعالمية ؟

تجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني عبر القومى يضم منظمات غير حكومية من مختلف أنحاء العالم وبعض الشبكات وهو يفتح الباب لعضوية الأفراد وأحياناً مؤسسات التمويل والقطاع الخاص ، ومن هنا فإن التحدى الذى يواجهه الشبكات هو إدارة الحكم Governance فى ظل خليط من الجنسيات وإنتماءات متعددة وثقافات متعددة ، وأيضاً توجهات متعددة ، وما يحدث هو أن مجلس الأمناء يمثل فى الأغلب مختلف أقاليم العالم ، إلا أنه قد ثبت من الممارسة أن هذا وحده غير كاف لإدارة الاختلافات والصراعات فى إطار المجتمع المدني عبر القومى ، والذى يعكس إختلافات حادة بين الشمال والجنوب . وفى الوقت نفسه تواجه هذه المشكلات إشكالية مشاركة الأعضاء فى أنشطتها وفى صنع سياساتها ، وهو ما يضع قضية الديمقراطية والشفافية محلاً للإهتمام .

وحول التساؤل الثالث : حول حدود فاعلية الشبكات . . . !!!

فهذا الأمر يتوجه نحو التأثير العالمى للشبكات وقدرتها على الإسهام فى صياغة بدائل وحلول للقضايا العالمية ، وتبدو هذه الإشكالية واضحة فى المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة ، حيث تلعب الشبكات العالمية دوراً هاماً فى صياغة الوثائق العالمية مثل قضايا المرأة والسكان والبيئة وحقوق الإنسان وغيرها ، إلا أن هناك عدم توازن وعدم مساواة فى دور وفاعلية بعض الشبكات خاصة التى تنتمى إلى الشمال ومن الذى يجيد قواعد اللعبة ، وتهيمن على الساحة ، والفاعلية هنا ترتبط بعملية بناء القدرات وبناء قوة المنظمات المدنية .

والجديد الأمل هو تأسيس " شبكة عالمية لكل الشبكات بإعتبار أن ذلك يحقق الفاعلية والإستدامة للمجتمع المدني عبر القومى ، ويخلق الإتصال والتنسيق بين الشبكات الكبرى فى العالم ، وقد كانت الخطوة الأولى للتوجه نحو " الشبكة العالمية " فى إطار الإجتماع العالمى الذى دعت إليه جامعة هارفاردا وهو تحرك مدروس تحيط به المخاطر والمحاذير حيث أن شبكة عالمية لكل الشبكات تعنى طرح جدول أعمال واحد متفق عليه بين الجميع ، وتعنى توجهات عامة مشتركة على المستوى العالمى ، وهو أمر يحتاج إلى مدى زمنى ليس بالقصير قد يمكن من خلاله إحداث نوع من التوافق بين الدول فى إطار ماتسعى إليه أهداف العولمة المعلومة وغير المعلومة فى إحداث التغيير المستهدف للدول على جميع المستويات القومية والإقليمية والعالمية ...

رابعاً: تعريفات المشاركة الشعبية والشراسة الدولية لأحداث التغيير فى إطار العولمة وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

يمكن تحديد تعريفات كل من المشاركة الشعبية والشراسة الدولية باعتبار الأخيرة آلية معاصرة للمشاركة فى إحداث التغييرات الاجتماعية فى ظل العولمة وذلك من خلال إجراء مناقشة للملامح العامة لكل منهما والتي ترسم الإطار الذى يمكن من خلاله صياغة هذه التعريفات وذلك فى إطار ما تم تناوله ضمن المشاركة الشعبية والشراسة الدولية بالنسبة للمفاهيم والآليات لكل منهما فى سياق المستجدات العالمية وإتجاهات وسياسات العولمة وقضاياها المثارة والتي تضمنت تعامل منظومات الشراكة الدولية مع مجموعة من القضايا الاجتماعية على المستويات الدولية والعالمية . ومن هذا المنطلق فإنه يمكن رسم ملامح خاصة لكل من المشاركة الشعبية والشراسة الدولية فى ضوء تناولهما لتلك القضايا من منظور إجتماعهما فقط على تحقيق هدف مشترك معلن وهو تحسين نوعية الحياة للمجتمعات الإنسانية ، وإختلافهما فى باقى الأهداف بالنسبة للشراكة الدولية فيما هو غير معلن من أهدافها بالنسبة لبعض الجوانب الاجتماعية .

وحتى تأتى الملامح معبرة بقدر الإمكان عن الأطر العامة لكل من المشاركة الشعبية والشراسة الدولية فإنه يجدر الإشارة بشئ من التفصيل لأربعة موضوعات هامة وهما :

الأول : يتعلق بمنهجية إتخاذ القرارات بالنسبة لسياسات وبرامج القضايا الاجتماعية والتي تتبناها الشراكة الدولية ، **والثانى** يتعلق بالأهداف غير المعلنة للشراكة الدولية بالنسبة لهذه السياسات **والثالث** يرتبط بالتمويل **والرابع** يوضح ما أضافته ثورة ٢٥ يناير من بنود جديدة لإطار تعريفات المشاركة الشعبية وذلك على النحو التالى :

١ - منهجية إتخاذ القرارات ووضع السياسات :

إن الذى يحدد منهجية إتخاذ القرارات فى المشاركة الشعبية فكراً وفلسفة وتخطيطاً وتنفيذاً هو المجتمع بأفراده وجماعاته فى إطار تنظيمات الدولة القومية والمحلية داخل الإطار الجغرافى للمجتمع .

أما فى حالة الشراكة الدولية فهذه المنهجية عالمية فى أفكارها وفلسفتها تتحقق بأساليب وسياسات دولية جماعية لتهدب بعد ذلك للتنفيذ على مجتمعات محلية داخل الحدود القومية الأمر الذى قد يتسبب عنه هزات وتغيرات ثقافية واجتماعية لا تتفق مع تراث المجتمع وأصالته وقيمه الدينية .

كما تجدر الإشارة إلى أن المشاركين في وضع السياسات وإتخاذ القرارات للقضايا الاجتماعية على المستوى العالمى هم ممثلين للمجتمع المدنى لكل دولة ، فإتخاذ القرارات بالنسبة لهم يتم فى مناخ من الإختلافات الموجودة بين مجموعة الدول المشاركة فى أيديولوجياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وفى هذا الخصم من التناقضات تصبح مهمتهم إتخاذ قرارات توافقية تتوافق بالدرجة الأولى مع الأهداف والسياسات العالمية الموضوعة للتعامل مع هذه القضايا بجانبها المعلوم وغير المعلوم أو المعلن وغير المعلن ، وبالدرجة الثانية تتوافق مع السياسات المحلية للدول المشاركة .

وهنا يأتى عنصر توافر عنصر التمويل الخارجى لي طرح نفسه بقوة ويلعب دوره الهام والقوى فى ترجيح وإرساء وتنفيذ السياسات والبرامج المطلوبة المخططة من قبل المنظمات العالمية صاحبة الفكر والفلسفة والأهداف مع الأخذ فى الإعتبار أن المؤسسات الدولية المتاحة هى مؤسسات عالمية ودولية تحرص فى سياساتها على التعامل فيما يفيد الفكر العالمى وتحقيق أهدافه ، وبالتالي لا يعينها الفكر القومى ورغباته ولا تضعه محددات لهذه الأهداف .

٢ - الأهداف غير المعلنة للشراكة الدولية :

وقد يأتى وضع التعريفات للشراكة الدولية بالتحديد فى هذا الوقت فى فترة ما زال فيها العالم يقسم وينظم ويصعد آلياته وتنظيماته التى تعمل على تنفيذ الأهداف العالمية للشراكة الدولية وسياساتها التى تتعامل مع القضايا الاجتماعية ، رغم بدء الممارسات الفعلية فى بعض القضايا مثل عولمة قضية المرأة كبداية . إلا أن التنظيمات المطروحة لن تغير كثيراً من الجوهر والمفاهيم والفلسفة المتعلقة بأهداف الشراكة الدولية والتى تم وضعها منذ عشرات السنين . ونظراً لأن الدول النامية هى الجزء الأكبر المستهدف لهذه الشراكة فإن صياغة أهداف الشراكة الدولية بالنسبة للقضايا الاجتماعية المثارة تتسم بالتركيز على إعلان الأهداف قصيرة المدى المتعلقة بالتنمية الاجتماعية لهذه القضايا ولكن فى إطار يخفى حقيقة الأهداف بعيدة المدى غير معلنة والتى ترتبط بالجانب السياسى العالمى .

وقد يكون من المناسب فى هذه الجزئية مناقشة معنى الأهداف المعلنة والأهداف الغير معلنة بالنسبة لقضايا العولمة كما يراها الباحث .

فالأهداف المعلنة هي الأهداف المطروحة على المدى القصير بشكل مباشر على التكتلات الدولية وكلها أهداف لا غبار ولا تحفظ عليها ولكنها فى الوقت نفسه تثير القلق والتساؤلات حيث أنها تعمل على تنمية المجتمع وإعداده وتهينته فى مراحلها الأولى لإستقبال وقبول الأهداف غير المعلنة وتأهيل المجتمع لقبولها والعمل بها من خلال هذه التنمية .

والحقيقة أن الأهداف المعلنة تسعى على المدى الطويل إلى تحقيق أهداف سياسة غير معلومة وغير معلنة بالنسبة للدول المشاركة فى وضع السياسات وإتخاذ القرارات بالنسبة لقضايا العولمة فى مجال التنمية الاجتماعية - خاصة بالنسبة للدول النامية والتي يتطلع أغلبها بشوق ودون دراسة علمية واعية ودون تمحيص وتدقيق وتمهل نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتها من خلال ما يحققه لها هذا التضامن الدولى والعالمى فى الحصول على التمويل اللازم لمساندة هذه التنمية وسياساتها ، دون إدراك لما قد تحققه هذه السياسات المدعومة بالتمويل من إحداث تغيير مستهدف غير واضح المعالم ولكن غالبا مايكون محسوما مسبقا لصالح العولمة ...

٣ - عنصر التمويل :

ولاشك أنه من المناسب فى هذه الجزئية الإشارة إلى قضية التمويل الخارجى بالنسبة لأنشطة المشاركة الشعبية والذى أصبح مباحاً للجمعيات الأهلية فى زمن العولمة بالنسبة لما تم تعديل لقانون الجمعيات الأهلية بالسماح لها بتلقى أموال مباشرة من الخارج لأنشطة تتم داخل الدولة الأمر الذى يحدث معه تزايد فى تيارات الشك تجاه مستقبل الأمن والأمان الذى يدعم مسيرة العمل الأهلى فى مصر

ولاشك أن تعديل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والذى سمح للجمعيات الأهلية بتلقى الأموال مباشرة من الخارج فى إطار القانون الجديد رقم لعام ٢٠٠٢ قد أتى بمزيد من القلق فيما يحدث بالنسبة للتغيير المستهدف لمصر فى إطار العولمة ... فالمؤسسات الماتحة متعددة وجاهزة لتمويل الدول النامية وتعاملت معها مصر سابقا فى إطار مؤسسى قومى ، وقامت هذه المؤسسات بتمويل مشروعات أهلية كثيرة سابقا منها على سبيل المثال لا الحصر مؤسسة GTZ الألمانية ومؤسسة Care الألمانية ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ، AID ، بالإضافة إلى الجهات الهولندية والدانماركية والنرويجية ، والمركز الدولى لحقوق الانسان ، والصندوق الأوروبى ، والهيئة الإيجيلية ، وفريدريش غيبيرت ،

ومؤسسة الأوكسفام الإنجليزية ، والبنك الدولي والحكومة اليابانية ..الخ من مؤسسات عديدة تتعدد جنسياتها وأسمائها لاسبيل لحصرها في هذا المقام (١٠) .
ولاشك أن القانون الجديد للسماح للجمعيات الأهلية لتلقى الأموال يأتي في إطار مآمارسه العولمة من ضغوط على الدول النامية لتحقيق مآستهدفه العولمة من تغيير لمستقبل هذه الدول من أهداف معلومة وغير معلومة .

٤- ثورة ٢٥ يناير وتعريفات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير:

أن نجاح أهداف ثورة ٢٥ يناير لأحداث التغيير إعتد على المشاركة الشعبية كعنصر أساسى أدى إلى تكوين رأى عام موحد من قبل الشباب للقيام بهذه الثورات والوصول إلى أهدافها .

ولقد أضافت هذه الثورة بنود جديدة للإطار العام الذى يتم من خلالها تحديد تعريفات كل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية تعبر عن معطيات جديدة أضافتها العولمة عملت كركائز أساسية دعمت نجاح هذه الثورة وذلك على النحو التالى :

- حدوث تغير فى طبيعة الوعي لدى الأفراد وخاصة من الشباب وتحواله من وعى اجتماعى محلى فقط إلى وعى إقتصادى وسياسى قومى ودولى بل وعالمى .
- حدوث مزيد من الإلتئام للوطن الذى شكل دوافع للشباب لإجراء التغيير لضمان مستقبل أفضل فى إطار العولمة .

- استخدام التكنولوجيا الجديدة للإتصال التى ساهمت فى رعاية مولد وحماية نمو وتدعيم تنفيذ هذه الثورة (تكنولوجيا الـ Face Book / وغيرها من تكنولوجيا الإتصال ، رغم ما واجهوه من معاتاه فى هذا الإستخدام ، فقد شكل إستخدام تكنولوجيا الإتصال معاناة وخطورة على الشباب حيث أشارت النتائج إلى تحفظ الشباب على أسمائهم وبياناتهم الشخصية على الإنترنت خوفاً من المساءلة القانونية ووجود حالات تعرضوا فيها للمساءلة القانونية وإيداعهم السجن (١١) .

ولاشك أن هذه البنود الثلاثة تعبر عن إضافات لآليات جديدة معنوية ومادية توافرت لدى شباب المجتمع المصرى والذى دفعته عوامل التهميش والبطالة إلى إستخدام مكتسباته من العلم والمعرفة فسخر جانباً منها متمثلاً فى مهاراته فى إستخدام تكنولوجيا الإتصال للمشاركة لإيجاد مخرج جماعى للتعامل مع معاناتهم من جهة ومن جهة أخرى لمواجهة التحديات التى تقف حجر عثرة فى سبيل تحقيق مستقبل

أفضل لمجتمعه معتمداً على الحب والعمق الكبير من الإلتزام الذى لدى هؤلاء الشباب لهذا الوطن .

ولاشك أيضاً من أن هذه البنود تساهم فى إعادة صياغة لتعريفات جديدة للمشاركة الشعبية والشراكة الدولية فى إطار العولمة .

ويمكن تحديد لهذه الصياغة من خلال تسجيل لأهم الملامح الجديدة لكل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي يوضحها الجدول التالى :

أهم ملامح المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير
فى إطار العولمة

بنود المقارنة	عنصر المقارنة	المشاركة الشعبية	الشراكة الدولية
	المستوى الجغرافى	القومى والمحلى	الدولى والعالمى
١	طبيعة الوعى لدى الأفراد والجماعات والقيادات	وجود وعى أغلبه إجتماعى معن لدى الأفراد وقليل منه سياسى حذر مقيد وغير معن فن إطار القدر الذى يتمتع به أفراد المجتمع من الديمقراطية داخل الدولة.	وجود وعى سياسى وإقتصادى دولى وعالمى من خلال تتبع حركة التجارة العالمية الذى يعكس طبيعة الموقف الإقتصادى بالنسبة للمشاركين فى هذه الحركة من الدول المختلفة مع رغبة فى إحداث التغيير الإجتماعى بفضل تفوق المنافسة والهيمنة التى تتيحها الشراكة لغضن القوى لدى بعض الدول المشاركة
٢	منبع الفكر والفلسفة والأهداف	تنبع من وجدان المجتمع القومى وسبيلها نبض المجتمع المحلى افرادا وجماعات وقراراتها حرة غير مقيدة بدون ضغوط على الاختيارات والأولويات التى تحقق صالح المجتمع	محورها أبولوجية المجتمع العالمى والعولمة - سبيلها وأدواتها التكتلات والشبكات الدولية وقراراتها مقيدة غير حرة تحقق صالح المجتمع الدولى العالمى وفكره وفلسفته وأهدافه ، قبل تحقيق المصالح القومية للمجتمعات المشاركة.
٣	طبيعة الأهداف	معونة تتسم بالشفافية ، إجتماعية بالدرجة الأولى تركز على نبض المجتمع ورغباته .	ظاهرها معن وباطنها غير معن وهى أهداف سياسية وإقتصادية بالدرجة الأولى .
٤	الخطط والبرامج	قومية وذاتية محلية من داخل المجتمع تخدم السياسات	دولية من خارج المجتمع تتم فى إطار إتفاقيات عالمية تخدم

		المحلية والقومية.	السياسات الدولية والعالمية.
٥	التنفيذ وآلياته	مؤسسات المجتمع المدني في إطار ضوابط المجتمع القومي والمحلي ومحدداته.	مؤسسات المجتمع المدني في إطار ضوابط ومحددات المجتمع الدولي ورغباته.
٦	التمويل	قومي/ محلي / ذاتي / بمساعدات خارجية في بعض الأحيان تخضع لضوابط وشروط الدولة والمجتمع .	دولي وعالمي يخضع لضوابط وشروط ومناهج الشبكات الدولية الخارجية بمعزل عن المجتمع المستهدف ويتم بشروط مؤسسات التمويل.
٧	الضوابط	تشريعات محلية وقوانين ذاتية يساهم في وضعها المجتمع وأفراده.	تشريعات دولية وعالمية تخضع لأحكام وقوانين المجتمع الدولي والعالمي.
٨	الخيارات المستقبلية	حرة يحددها المجتمع المحلي بأفراده وجماعته ويقرها المجتمع القومي.	غزامية تفرضها مناهج المجتمع الدولي وأيدلوجية المجتمع العالمي في إطار قوانين العولمة.
٩	درجة الانتماء إلى الوطن	أعلى قوة من الانتماء لاتسمح بوجود أى مساومة على أى حق من حقوق المجتمع القومي والمحلي من خارج الدولة.	أقل درجة من الانتماء مع إمكانية وجود قدر من المساومات لمصالح دولية وعالمية قبل القومية.
١٠	إستخدام التكنولوجيا الحديثة للمشاركة	تم تفعيلها والاعتماد عليها لإعداد وتنفيذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١	يتم إستخدامها منذ العمل بأعمال الشراكة محليا ودوليا وإعلامياً.

وبعد . . . فإن مجمل العرض السابق حول المشاركة الشعبية والشراكة الدولية فيما يتعلق بمنهجية إتخاذ القرارات ووضع السياسات والأهداف وطبيعتها المعلنة وغير المعلنة بالنسبة للشراكة الدولية وما تم من ضمانات لقبول التمويل الخارجى لأنشطة المشاركة الشعبية ، فإنه يمكن فى إطار ذلك رسم ملامح عامة ووضع سمات خاصة لكل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية بإعتبارهما من آليات التنمية المعاصرة فى زمن العولمة بالنسبة للقضايا الإجتماعية وذلك من خلال بنود المقارنة الموضحة بالجدول التالى :

- ٥ - بنود جديدة لإطار تعريفات المشاركة الشعبية والشراسة الدولية :
أضافتها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لأحداث التغيير فى ظل العولمة .

مقارنة بين البنود التى تركز عليها تعريفات

المشاركة الشعبية والشراسة الدولية لأحداث التغيير

بنود المقارنة	رقم	عناصر المقارنة	المشاركة الشعبية	الشراسة الدولية
		المستوى الجغرافى	القومى والمحلى	الدولى والعالمى
بنود ماقبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١	١	طبيعة الوعى لدى الأفراد والجماعات والقيادات	وجود وعى منها أغلبه إجتماعى معطن لدى الأفراد ومنها قليل منه سياسى حذر مقيد وغير معطن فى إطار القدر الذى يتمتع به أفراد المجتمع من الديمقراطية فى الدولة . --	وجود وعى سياسى وإقتصادى دولى وعالمى من خلال تتبع حركة التجارة العالمية الذى يعكس طبيعة الموقف الاقتصادى بالنسبة للمشاركين فى هذه الحركة من الدول المختلفة مع رغبة فى إحداث التغيير الإجتماعى بفضل تفوق المنافسة والهيمنة التى تتيحها الشراسة لعنصر القوة لدى بعض الدول المشاركة
	٢	منبع الفكر والفلسفة والأهداف	تتبع من وجدان المجتمع القومى وسبيلها نبض المجتمع المحلى أفراداً وجماعات وقراراتها حرة غير مقيدة بدون ضغوط على الاختيارات والأولويات التى تحقق صالح المجتمع .	محورها إيديولوجية المجتمع العالمى واتلوعمة - سبيلها وأدواتها التكتلات والشبكات الدولية وقراراتها مقيدة غير حرة تحقق صالح المجتمع الدولى العالمى وفكره وفلسفته وأهدافه .
	٣	طبيعة الأهداف	معطنة تتسم بالشفافية ، إجتماعية بالدرجة الأولى تركز على نبض المجتمع ورغباته .	ظاهراً معطن وباطناً غير معطن وهى أهداف سياسية وإقتصادية مدخلها الجوانب الاجتماعية .
	٤	الخطط والبرامج	قومية وذاتية محلية من داخل المجتمع تخدم السياسات المحلية والومية .	دولية من خارج المجتمع تتسم فى إطار إتفاقيات عالمية تخدم السياسات الدولية والعالمية .
	٥	التنفيذ وآلياته	مؤسسات المجتمع المدنى فى إطار ضوابط المجتمع القومى والمحلى ومحدداته .	مؤسسات المجتمع المدنى فى إطار ضوابط ومحددات المجتمع الدولى والعالمى ورغباته .
	٦	التمويل	قومى /محلى/ ذاتى/ بمساعدات خارجية فى بعض الأحيان تخضع لضوابط وشروط الدولة والمجتمع .	دولى وعالمى تخضع لضوابط وشروط ومناهج الشبكات الدولية الخارجية بمعزل عن المجتمع المستهدف ويتم بشروط مؤسسات التمويل .
	٧	الضوابط	تشريعات محلية وقوانين ذاتية	تشريعات دولية وعالمية تخضع لأحكام

			يساهم فى وضعها المجتمع وأفراده .	وقوانين المجتمع الدولى والعالمى .
	٨	الخيارات المستقبلية	حرة يحددها المجتمع المحلى بأفراده وجماعته وقررها المجتمع القومى .	إلزامية تفرضها مناهج المجتمع الدولى وإيديولوجية المجتمع العالمى .
تؤد مساهمة قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١	٩	درجة الإلتواء إلى الوطن .	أعلى قوة من الإلتواء لا تسمح بوجود أى مساومة على أى حق من حقوق المجتمع القومى والمحلى	أقل درجة من الإلتواء مع إمكانية وجود قدر من المساومات لمصالح دولية أخرى .
	١٠	إستخدام التكنولوجيا الحديثة للمشاركة	تم تفعيلها والإعتماد عليها للإعداد لثورة ٢٥ يناير فى مصر	يتم إستخدامها منذ العمل بأعمال الشراكة محلياً ودولياً وعلامياً .

٦ - تعريفات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير فى إطار العولمة :

من خلال المقارنة الواردة بالجدول السابق من كل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية بإعتبارهما من آليات التنمية الاجتماعية والتي تناولت عناصر مقارنة بينهما تمثلت فى المستوى الجغرافى ، طبيعة الأهداف ، منبع الفكر والفلسفة والخطط والبرامج والتنفيذ ، والتمويل ، والخيارات المستقبلية ودرجة الإلتواء إلى الوطن ، وإستخدام التكنولوجيا الحديثة ، وطبيعة الوعى لدى الأفراد ، فإن يمكن وضع تعريفات كل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية فى إطار العولمة وذلك النحو التالى :

المشاركة الشعبية : تمثل آلية إجتماعية بالدرجة الأولى ، أطرافها أفراد المجتمع والدولة تستهدف مشاركة الأفراد والجماعات فى تحسين نوعية الحياة للمجتمع إجتماعياً وإقتصادياً داخل حدود الدولة وفى إطار تنظيماتها القومية من خلال أهداف واضحة معلنة تتسم بالشفافية وتتبع من أفراد المجتمع وجماعته التى يتم وضعها وتنفيذها بمشاركة محلية ذاتية معنوية ووجدانية فكرياً وتخطيطاً وتمويلأ وتنفيذاً ومتابعة وتقويماً . وترتكز على قوة إلتواء عالية للمجتمع تستخدم فيها كل ما هو متاح من أدوات وتكنولوجيا محلية وعالمية متقدمة .

أما الشراكة الدولية : فهى آلية دولية أطرافها الدول المتشاركة تسعى لتحقيق أهداف تنمية لدولها فى ظل العولمة ترتكز على أهداف سياسية مدخلها تنمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للدول المتشاركة وتوضع مناهجها وسياساتها فى إطار أهداف معلنة لتحقيق غير المعلن منها على المدى الطويل ويتم التخطيط لها عن بعد من خلال شبكات التكتلات الدولية ويتم دعم تمويلها من خلال مؤسسات أجنبية عالمية ويتم تنفيذها بالتعاون الفعال مع

مؤسسات المجتمع المدني داخل الدولة على المستويات القومية والمحلية . إبتماؤها مبادئ ذاتى بالدرجة الأولى وتستخدم كل ما يمكن إستخدامه من التكنولوجيا الحديثة المتاحة على المستويات والعالمية والدولية .

خامساً : تعاضد دور الشراكة وتراجع دور الدولة لأحداث التغيير فى إطار العولمة :
إن الآليات التى تم تحديدها للمشاركة الشعبية والشراكة الدولية والتى ركزت على المجتمع المبنى كآلية للشراكة الدولية يثير حالياً كثيراً من الجدل حيث أن إعتبار التنظيمات غير الحكومية الجديدة العابرة للقارات والعالمية بدت وكأنها وسيط جديد يلعب دوراً متنامياً تطلله وتحميه وتدعمه مناهج وأهداف وسياسات العولمة مع ضمان تطبيق هذه السياسات تمويلًا وتنفيذًا ومتابعة وتقويماً فمنهم من يرى أن كلمة غير حكومية تعنى بشكل ما إستقلالية هذه المنظمات التى تمارس فعلها وقراراتها بجدية وبتأثير سلطة مضادة (أخلاقياً وقانونياً وإقتصادياً) بعيداً عن سلطة الدولة ويمكن التبدليل على ذلك على النحو التالى :

أ - أنه من هذا المنظور الاستقلالى الفاعل بوسع هذه المنظمات غير الحكومية أن تعارض سياسة الحكومات وتدفعها إلى التغيير أو التعديل بإقتراح سياسات أخرى ثم إنها تدافع بحماسة عن حقوق الإنسان وتحت الدول إن لم نقل تضغط عليها ، لكى تحترم إلتزاماتها ، وهى تنشطى مجال الحقوق المدنية وحماية الأقليات وتدافع عن الغذاء الصحى والمستهلكين وتمارس ضغوطها على ممثليها فى البرلمان عبر التقارير ، والمداخلات .

ب - وكما يشير كتاب العولمة المتوحشة أن لمثل هذه المنظمات ميزات تضمن لتحركاتها النجاح فهى بحكم أنها غير حكومية فى بعض القضايا لا يعتبر موقفها تدخلاً خارجياً ، فالمجتمع يعلم أن حسن النوايا ، هو منطقها الأساسى وإن لم يمنع ذلك من إثارة البعض الشكوك حول أهداف وخلفيات بعض من هذه المنظمات (١٠) .

ج - كما أن هناك منظمات تنشط فى المجال الإنسانى وتأخذ صفة العابرة للقوميات أيضاً ، ولا شك أن عدم قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها أو حل مشكلات بعينها هو الذى يساعد على تكاثر وتنامى هذه المنظمات الإنسانية .

د - ثم تأتى خطورة من جانب آخر وهى قدرة بعض هذه المنظمات على التغلغل داخل وسائل الإعلام لإستغلالها طرق العولمة التى لا تعرف حدوداً ، أو سدوداً طالما كان التمويل موجوداً .

ونخلص من ذلك وفى إطار ما سبق فإنه يتبين أن الشبكات العابرة للقوميات تسهم حالياً فى إضعاف سلطة الدولة لا سيما أن الهياكل السياسية التقليدية داخل الدولة لم تتطور

فى مواجهة تحديات العولمة . كما أن تطور الشبكات العابرة للقوميات بات يسهم فى إضعاف سلطة الدولة لا سيما أن الهياكل السياسية التقليدية داخل الدولة لم تتطور فى مواجهة تحديات العولمة ، واصبحت فى جزء كبير منها متجاوزة وغير ملائمة .

وفى النهاية فإن الخطير فى الأمر أن مبدأ تنظيم المجتمع الدولى القائم على ما يعرف بسيادة الدولة بات موضع شكوك بسبب تطور التنظيمات والعناصر الجديدة العابرة للقوميات والمعروف أن إنفتاح الحدود ، قلل من إمكانيات الرقابة على المواطنين كما أفقدها أدوارها الأساسية ، فلم تعد تتحكم فى قواعد البنية الاجتماعية ، وأصبحت السيادة الوطنية محدودة بسبب مد الشبكات العابرة للقوميات التى تنمو خارج حدود الدولة . وفى هذا الإطار فإن الضرورة تقضى ببناء دولة تكون قريبة من المواطنين وتأخذ شكل الدولة الراعية حتى لا تفقدنا العولمة بمنطق المنافسة الشرسة إلى شريعة غير إنسانية .

بمعنى آخر أن الوظيفة الأساسية للدولة يجب أن تكون وظيفة حمائية ضد الاعتداءات المتعددة التى يشعر فيها الفرد بأنه ضحية ، وأن تقوم بتوزيع الدخل ، وتدافع عن الحقوق الأساسية للمواطنين وتوفر لهم حد أدنى من التضامن .

وأخيراً فإنه لم يعد ثمة مكان فى عصر العولمة للدولة الأمة المتسلطة والمتغلغلة على ذاتها لأن إطار الدولة الاجتماعية يظل بالمقابل ضرورياً فى ضوء الإدماج والتهميش اللتين تنسم بهما العولمة وهو ما يعنى أخيراً أنه من العبث القول بأن الدولة فقدت دورها ، فالصحيح هو أن إطارها يبقى ملائماً على مستوى الدفاع عن المواطن ضد مغالاة العولمة ، فالثابت أن إضعاف دور الدولة يؤدى إلى حدوث فوضى ليست محلية فقط بل إلى فوضى عالمية .

وهنا يبرز السؤال الملح التالى :

ما هو دور الدولة فى ظل الشراكة الدولية فى إحداث التغيير ؟

وللإجابة على هذا السؤال نقدم فى البداية بعض العناصر الأساسية التى يركز عليها تأسيس وبناء مجتمع مدنى مصرى قوى للتعامل بكفاءة مع القضايا الاجتماعية فى إطار النظم والآليات العالمية المستخدمة فى الشراكة الدولية بما يكفل الحفاظ على سيادة الدولة وتقوية المجتمع وتنميته .

وبداية يجب أن ننطلق من مسلمة أساسية وهى أن الأمر فى بدايته لا يتعلق بإعداد ممثلين للمجتمع المدنى المصرى ولكنه يتعلق بإعداد للمجتمع المدنى نفسه الذى سيفرز

هؤلاء الممثلين على أسس من الفهم والوعى بثقافة العولمة وأدواتها وأهدافها غير المعلنة قبل المعلنة .

فى هذا الإطار فإن بناء مجتمع مدنى مصرى قوى يستند على ثلاثة ركائز هامة تعمل مجتمعه على إقامة هذا البناء ليكون على مستوى التعامل مع مستويات إقليمية ودولية دولية وعالمية . . وهذه الركائز تتحدد كما يراها الباحث فى ثلاثة عناصر أساسية وهى :

أولاً : عنصر شمولية المعرفة بالنسبة للمجتمع : فالمجتمع المدنى القوى يجب أن يتمتع بالمعرفة ويتحصن بالثقافة السياسية والإقتصادية والإجتماعية لأن هذه العناصر تمثل أضلاع المثلث الذى يقع داخله هذا البناء ، وخاصة تلك المعرفة التى تتعلق بالتغيرات العالمية المعاصرة وقضاياها المطروحة وإستخدام الحديث والتطور من التكنولوجيا الحديثة فى هذا المضمار .

ثانياً : عنصر الثقافة والتبسيط للمعلومات : فالثقافة هى أساس كبير فى بناء قوى لهذا المجتمع دون تعميم أو تغييب للحقائق لأى معلومات تتعلق بلجوانب الثلاث السياسية والإقتصادية والإجتماعية مع وضوح الرؤية ومعرفة الأهداف البعيدة وإكساب المجتمع القدرة على التحليل والتنبؤ يساعد فى ذلك توفير التكنولوجيا المتطورة وإستخدامها بالنسبة للمعلومات بالإضافة إلى أهمية تبسيط المعرفة حتى يتفهمها ويتداولها المجتمع المدنى بكل فئاته الثقافية المتفاوتة . . . وصولاً إلى رجل الشارع المصرى .

ثالثاً : عنصر التضامن : بين العلماء فى المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وبين التنفيذيين فى هذه المجالات فسرعة تطور العلم والبحث والتقيب فى الجديد من موضوعات ومجالات العولمة وأهدافها والتأصيل العلمى لمناهجها العلمية يبرز العديد من الجوانب والحقائق والأهداف بعيدة المدى وغير المدركة على المدى القصير خاصة للدول النامية والتى يجب ان تكون موضوعة أولاً بأول فى وعى المجتمع وفكره .

والثلاث عناصر السابقة مجتمعة يمكن أن تعمل على تشكيل مجتمع مدنى قوى يمكن أن يصبح آلية فعالة للتحرك والتفاعل على جميع المستويات الدولية والعالمية بما يحقق الأهداف التى يراها لصالحه ويحافظ فى نفس الوقت على هوية مجتمعه وأصالتها ويحقق نهجاً من تغيير يحقق مصالح المجتمع والوطن .

يدعم ذلك أحداث سياتل التى وقعت فى المدينة الأمريكية والتى أفضلت المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية حيث وضحت قوة البناء والفاعلية لدور المجتمع المدنى والذى تصدى للممارسات التى أستهافت السيطرة على الإقتصاد من قبل أعضاء هذه

المنظمة حيث جاء هذا التصدى من خلال حشود منظمات النقابات العمالية ، والحرفيين ، والمنتجين ، ومنظمات الحفاظ على البيئة وحقوق الإنسان ونقابات العمال بلغ عددها ١١٠٠ منظمة من مختلف أرجاء العالم - فقد تم التصدى عن فهم حقيقى من قبل المجتمع المدنى للأهداف الحقيقية وما يترتب عليه من الإعكاسات السيئة ليس على الإقتصاد فقط ولكن على ما يمكن أن يسبب أى تدهور فى الجوانب الاجتماعية من تفاقم ظاهرة البطالة وإنخفاض معدلات النمو وتدهور البيئة الطبيعية .

فى هذا الإطار يتبين أن بناء مجتمع مدنى قوى فى زمن العولمة لا يعبر عن قوة ذاتية لهذا المجتمع المدنى بقدر ما يعبر عن قوة الدولة التى كرسّت مسئوليتها وجهودها وقدرتها فى بنائه كآلية جديدة قوية تتعامل مع قضايا العولمة بما يعود بالخير على المجتمع القومى ، وفى الوقت نفسه تتصدى لما قد يسبب أى أضرار له تحت مسمى الممارسة والتنفيذ وما تحمله من أهداف معلنة ظاهرها لا غبار عليه تستهدف على المدى الطويل أهدافاً غير معلنة .

سادسا : مقترحات حول تطوير آليات المشاركة الشعبية والشراسة الدولية لإحداث التغيير الذى يرتضيه المجتمع القومى للتنمية فى إطار العولمة :

تقديم

إن إعلان تحن شعوب العالم" يسعى إلى أن تلعب الأمم المتحدة دورا جديدا فى إطار العولمة وي طرح بوضوح مسمى المجتمع المدنى العالمى ، والذى يؤكد على أن ممثلى مؤسسات المجتمع المدنى فى العالم هم أسرة إنسانية واحدة يسعون فى إطار المساواة الديمقراطية ، الى تأكيد الحقوق المتساوية للرجال والنساء ، وإفراز العدالة ، والتنمية المتواصلة ومكافحة الفقر ، والاهتمام بأطفال العالم وإقرار السلام والتسامح مابين الشعوب وكما سبق الإشارة الى ذلك فإن هذا الإعلان يطرح تغيرات فى مفهوم السيادة التقليدية للدولة ويؤكد على البديل وهو مفهوم المجتمع المدنى العالمى الذى يتوافق حول أجندة أعمال مشتركة بين الشعوب ، وتقوم الأمم المتحدة باعتبارها جيندز - بيت الحكومات بالجهود التى تجعل المجتمع المدنى العالمى حليفا لها فى القرن الحادى والعشرين وذلك من خلال ماتم إتاحتها لهذا المجتمع من آليات ودعم يعمل على مساندة قيامه بهذا الدور .

وفى إطار هذه الهيمنة العولمية فإنه يتم فى هذا الجزء من الورقة تقديم أهم المقترحات التى تساهم فى تفعيل آليات المشاركة الشعبية القومية وتضامنها مع آليات الشراكة الدولية العالمية وذلك فى إطار البنود التى تركز حولها أداء هذه الآليات وتم الاستناد عليها فى وضع إطار لتحديد تعريفات كل منها إضافة الى ماتم توضيحه من طبيعة ونطاق عمل المجتمع المدنى وتنظيماته وتعدد اختصاصاته واستخداماته كآلية تتعامل مع المستويات الدولية والعالمية فى تطبيق سياسات العولمة والتى يخضع لها المجتمع القومى والتى لاتتعامل مع الجوانب الاجتماعية فقط ولكنها تتعامل معجميع الجوانب الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وبناء على ذلك وفى إطار ماتقدم فإنه أصبحت هناك حاجة ملحة وضرورة عاجلة للعمل على إجراء التطوير لأداء الآليات التى تستند عليها هذه التنظيمات وماتقرره لطبيعة الأدوار التى يرتكز عليها عمل منظمات المجتمع المدنى وذلك من أجل تحقيق التغيير الذى يرتضيه الداخل قبل الخارج باعتبار أن ذلك هو شأن داخلى يجب أن يتعامل معه الداخل فى إطار مجتمعى وقيمى يصعب عليه الخضوع الى إحداث التغيير المخطط الذى تستهدفه العولمة والذى غالبا ماتتقرر خطته بعيدا عن المجتمع بل وبعيدا عن الدولة حيث يتم عادة بتوافق مع ممثلين للمجتمع على المستوى القومى والذى تراجع دوره فى إطار العولمة

يضاف إلى ذلك الأخذ في الاعتبار ماتم توفيره من ضمانات لتنفيذ هذه الخطط لإحداث التغيير المستهدف من الخارج داخل المجتمع المحلي بفضل توفير التمويل الخارجى والذي تم إزالة العقبات القانونية أمامه وذلك من أجل أداء دوره في تنفيذ الخطط المطلوبة لإحداث التغيير داخل الدولة على المستويات القومية والمحلية والذي تمثل في سن القانون رقم لسنة للسماح لتلقى الأموال من الخارج .

ولاشك أن التوقيت الحالى يعد نجاح ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ يحتاج إلى ضرورة تضافر الجهود للإستمرار فى إحداث التغيير الذى يحقق المطالب الشعبية للمجتمع ويعمل فى نفس الوقت على تعميق الهوية الوطنية الشعبية والعمل على تجسيدها فى فكر وفلسفة التغيير الذى يتبناه المجتمع المدنى والذي أصبح فى إطار العولمة يمثل كيان محلى وقومى يشارك دوليا وعالميا فى إجتذاب التغيير الذى تفرضه العولمة بالشكل الذى يكون متناسقا مع ركائز المجتمع القومية والثقافية دون تجاهل أو محو لتاريخه أو لسماته أو لأصالته .

ولن يتأثر ذلك إلا من خلال العمل على تفعيل دور المجتمع المدنى فى هذا الإتجاه حيث أن العولمة تسعى الى تسيير أنشطة عمل هذا المجتمع داخل الدولة فى إطار إستراتيجيات وسياسات وخطط لإحداث التغيير الذى تستهدفه هذه العولمة فى إطار الأهداف التى تسعى الى تحقيقها المعن منها وغير المعن ، والمعلوم وغير المعلوم للوصول الى التغيير الذى تستهدفه على المدى الزمنى القصير والطويل بمساعدة ودعم ماتتيحه من تمويل لهذا التنفيذ .*

ولاشك أن مواجهة التغيير المخطط فى إطار العولمة وتنظيماتها لن يتأتى إلا من خلال الممثلين المحليين الذين يمثلون المجتمع المدنى القومى والذين يشاركون باسم هذا المجتمع داخل 'بيت الحكومات' والذي يمثل المجتمع المدنى العالمى الأمر الذى يتطلب كثيرا من الجهود التى تعمل على دقة الاختيار لهؤلاء الممثلين والذين تقع على عاتقهم مسئولية طبيعة التغيير المستهدف ومدى ملاءمته لتحقيق المطالب الشعبية المحلية بما يحافظ على الهوية الوطنية .

وفى إطار ما تقدم وفى ضوء الجهد المتواضع الذى تم تقديمه فى الأجزاء السابقة من هذه الورقة من موضوعات حول المشاركة الشعبية والشاركة الدولية ودورها فى إحداث التغيير من أجل التنمية فى إطار العولمة

- فإنه يتم فى ضوء ذلك تقديم أهم المقترحات والتى ترتبط بشكل أساسى إعداد وتطوير الداخل والذي يمكن العمل على تفعيله لمواجهة آليات العولمة لإحداث

* وذلك من خلال سهولة وضمان التمويل من قبل المؤسسات المانحة حيث أن أغلبها دولية وعالمية تفضل تعاملها المباشر مع مؤسسات المجتمع المدنى من خلال المجتمع المدنى العالمى بإعتباره بيت الشعب .

التغيير الذى سيتواءم مع إحداث التنمية التى تحافظ على الهوية المجتمعية للشعب المصرى ...

وهذه المقترحات يمكن حصرها وتجميعها فى مجموعات رئيسية يتم التركيز عليها ويستند إليها مجتمعه بناء مجتمع قومى مصرى قوى تتضامن معه قوى المجتمع المحلى والقومى للقيام بالتعامل الرشيد والمسئول عن مواجهة خطط العولمة والعمل على إتاحة التطبيق لهذه الخطط بما يتفق مع الحفاظ على الهوية الاجتماعية والثقافية والوطنية للمجتمع المصرى ولتحقيق هذا الهدف يتم تحديد اربعة مجموعات من المقترحات ترتبط كل مجموعة بموضوعات أساسية ترتبط بفعاليتات المجتمع المدنى وتؤثر على تحقيق أهدافه وذلك على النحو التالى :

المجموعة الأولى : العمل على تفعيل آليات المشاركة الشعبية ودور المنظمات القاعدية ذات الجذور عميقة الإرتباط بالمجتمع المدنى :

ففى إطار النظم العالمية الجديدة أصبحت هناك ضرورة لتضامن هذه التنظيمات الرسمية للمشاركة الشعبية مع التنظيمات غير الرسمية لها والمتمثلة فى منظمات العمل الأهلى والمؤسسات الغير حكومية للعمل معا فى بوتقة واحدة لإعادة بناء الجانب الشعبى بناء جديد يناقش ويحاور ويشارك كجزء أساسى من المجتمع المدنى فى قبول أو تعديل أو رفض ماقد يهبط عليه من سياسات عالمية تكون واجبة التنفيذ إذا لم يكن من البداية ضلعا أساسيا واعيا فى هذا البناء للمواجهة والمناقشة وقبول فقط ما يتفق مع مجتمعه من قيم الدين والثقاف الأصيلة والتراث من خلال وعى قوى وفهم صحيح للمستجدات العالمية الجديدة والتى لا مناص من التعامل معها.

المجموعة الثانية : إعداد واختيار الممثلين الذين يتعاملون باسم المجتمع المدنى خارج الدولة على المستويات الدولية والعالمية كآلية للشراكة الدولية من خلال إتباع أساليب قومية لهذا الاختيار :

حيث أن اختيار الممثلين عن المجتمع المدنى الذين يتفاوضون خارج الدولة يشكلون الجزء الأساسى الذى يقع عليه عبء التعامل عن بعد معبرا عن قلب المجتمع المدنى ونبضاته وآماله وطموحاته والتى على أساسها تتحقق التنمية التى يريدها هذا المجتمع ويوافق عليها بحيث لا تسلب منه هويته وثقافته ولا تمس أديانه - وبطبيعة الأمر فإن اختيار الممثلين لا يترك للمؤسسات الدولية والعالمية أو حتى مجرد التدخل فى اختيار ممثلين المجتمع المدنى الأمر الذى يتطلب تضامن الدولة حكومة وشعباً لإفراز ممثلين يحملون همومهم ويعبرون عن مصالح المجتمع ويحافظون على كيانه وتاريخه وتراثه

وأدياته، وذلك من خلال آلية قومية داخلية تتضامن فيها أجهزة المشاركة الشعبية وتنظيماتها بشقيها الرسمي وغير الرسمي بمستوياتها المختلفة .

وفى النهاية فإن المجتمع المدنى يصبح له الحق وحده فى إختيار ممثليه ومفاوضية المتميزين من الذين يتمتعون بالقدرة المحاطة بالثقة .

المجموعة الثالثة: التركيز على بناء القدرات ذات الصيغة القومية وإعداد كوادر المجتمع المدنى للتعامل مع الشراكة الدولية . ودور الدولة فى إحداث التغيير المطلوب فى إطار العولمة بناء على ما تم طرحه فى هذه الورقة حول العناصر الثلاث التى يركز عليها بناء المجتمع المدنى وهى المعرفة والشفافية والتضامن :

فالمعرفة : إذا تحددت بمحورى العلم والثقافة فهذا يعنى وجود مناهج دراسية وبرامج تدريبية جديدة متطورة تتضمن كل ما يتعلق بأمور العولمة وجوانبها المتعددة السياسية والإقتصادية والاجتماعية .

والشفافية : تشكل مبدأ وقاعدة أساسية فى إكساب المعرفة حيث أننا نعد أجيالاً عليها أن تتعامل مع شعوب العالم وتواجه مؤسسات دولية وعالمية فى إطار منهجية وأطر العولمة وعنصر التضامن يستهدف : إزالة الحواجز الموجودة من السياسة والعلم والتطبيق من خلال تسييس العلم لتنمية المجتمع وتسييس التطبيق فى تلبية متطلباته وتسييس الحوار للوصول إلى توافق أوضاعه .

المجموعة الرابعة : إدماج آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية من خطط التنمية المحلية والقومية ضرورة وطنيه تجاه التغيير المطلوب حيث أن آلية إختيار الممثلين للمجتمع المدنى لا تعمل فقط على إفراز كوادر متميزة ولكنها فى الوقت نفسه يمكن إعتبارها أسلوباً هاماً لإدماج المجتمع المدنى للمشاركة فى وضع أهداف وسياسات خطط التنمية القومية والمحلية فى إطار ما يناسبها ويتوافق معها من المستجدات العلمية فى عصر العولمة من منطلق أربعة نقاط أهمها :

أ - هذا الدمج يعمل بشكل أساسى على تضامن أفراد الشعب وممثليه فى التخطيط لكل من الخطط المحلية والقومية والخطط العالمية والدولية ، فالآلية المقترحة لإستخدام قنوات المشاركة الشعبية لدمج المجتمع المدنى مع ممثلى المجتمع المحلى فى قنوات المشاركة الشعبية الرسمية من القاعدة إلى القمة تعمل على إدماج وتزواج التخطيط القومى بمستوياته مع التخطيط الدولى والعالمى فى المقر الشرعى للدولة والذى يمثل البيت الحقيقى أو بيت الأسرة المجتمعية القومية والذى لا ندير له ظهورنا من أجل أن نعمل فى بيت الحكومات فى الأمم المتحدة .

ب - إن الجمع بين ممثلى المجتمع المحلى وممثلى المجتمع المدنى على جميع المستويات القومية فى ريف وحضر مصر يعمل على إحداث تفاعل بناء بين جميع أفراد الأمة الواحدة يؤدى إلى إثراء خطط التنمية المحلية والقومية ويعمل على تقويم للخطط الدولية والعالمية بفكر قومى وطنى يعمل على إستمرار إنتماء أفراد المجتمع لبلدهم .

ج - إن هذه الآلية تخلق روح التعاون من خلال إثراء الحوار وطرح المعرفة التى تتسم بالشفافية الأمر الذى يؤدى إلى مساهمة كل من الجانبين فى بذل الجهد فى تقديم التسهيلات التى تساند بناء وتنفيذ الخطط التى تخدم المجتمع على المدى القريب والمشاركة فى صياغة وتحقيق تطلعات المجتمع على المدى البعيد .

د - تعمل هذه الآلية على تولد وعى سياسى قومى عن السياسات الدولية والعالمية داخل المجتمعات المحلية وبالتالي تداول قضايا من نوع جديد تتعلق بكل المستويات المحلية والقومية والدولية والعالمية التى تفرضها العولمة مع المشاركة فى إقتراح الضوابط التى تضمن تنمية المجتمع بجميع مستوياته فى ظل هذه العولمة بما يعمل على الحفاظ على التراث القيمى والمجتمعى المتمثل فى الهوية والثقافة والتراث والدين . ولا يصبح هذا الدور مسئولية المجتمع المدنى وحده ولكن يصبح مسئولية المجتمع كله داخل إطار الدولة من خلال القنوات الرسمية لمشاركة الشعبية . . . وهذا حق المجتمع وحق الدولة معاً .

هـ - كما أن لفاعلية هذه النقاط الأربعة بدأت دول العالم بما فيها مصر تتحدث عن التنمية بالمشاركة والتعرف على شركاء التنمية وتحديد أدوارهم فى عملية التنمية بجانيها الاقتصادى والإجتماعى وأهمية تكامل جهودهم التنموية لمساعدة القطاع الخاص والمشاركة فى وضع الخطط فيما يتعلق بإحتياجات المجتمع رجالاً ونساءً وكذلك فى المشاركة فى عملية التنفيذ والمتابعة والتقييم . . حيث يساعد هذا التخطيط على عدم حدوث إزدواجية وتكرار وإهدار للجهد والمال والوقت وبهذا يتم توجيه الإستثمار بكفاءة وفاعلية إلى أكثر المناطق إحتياجاً من قبل المجتمع^(٢٠) .

(٢٠) ٥٠١. إجلال راتب اعقبلى " آليات تفعيل التخطيط بالمشاركة - مذكرة خارجية ، معهد التخطيط القومى بوليه ٢٠١٠ .

وأخيراً فإن إدماج آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية فى خطط التنمية المحلية والقومية تعمل على تحقيق التفاعل لإحداث التغيير المطلوب لتحقيق التنمية التى يستهدفها المجتمع فى إطار العولمة بمشاركة كل فئاته وذلك من خلال إحداث :

(١) التزاوج بين التخطيط القومى والعالمى فى قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

(٢) التزاوج بين القائمين على التخطيط داخل المجتمع أولاً .

(٣) التزاوج بين المشاركة الشعبية بأصالتها وبين الشراكة الدولية بحداثتها فى البيت الشعبى الوطنى (أى المجلس المحلى والشعبى) بتعدد مستوياته من المحلية إلى القومية من أجل مضى الدولة والمجتمع قدماً ودوماً إلى مستقبل أفضل محاطاً ومؤمناً بكل الضمانات التى تحفظ له أصالته وتحقق تماسكه.

وفى النهاية فإن المجتمع المدنى يصبح له الحق وحده فى اختيار ممثلين ومفاوضية المتميز من الذين يتمتعون بالقدرة محاطة بالثقة من قبل المؤسسات على حسن اختياره المفوضية .

الفصل الثانی: الجانب التطبيقی للدراسة

القضية الخامسة: التغير الاجتماعي وقطاع التعليم

القضية السادسة : التغير الاجتماعي والقطاع الصحي

القضية السابعة: الحوكمة (الإدارة المجتمعية أو الحكم الرشيد)

القضية الخامسة : التغير الاجتماعي وقطاع التعليم

القضية الخامسة: التغيير الاجتماعي وقطاع التعليم

مقدمة

مع ماشهده المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة من تغير اجتماعى معبراً عنه فى ماحدث من تغير فى البناء الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية ، أعيد تشكيل المجتمع على نحو لم نألفه منه ما هو محمود ، ومنه ما هو غير مقبول ... حيث تغيرت الأنساق وتبدلت الأدوار وتغير ترتيب الأولويات كما تغير شكل تقديم الخدمات والتي من أهمها خدمات قطاع التعليم الذى تأثر بكل من تغير عدد السكان و تغير هيكل التوزيع النوعى والعمرى مما أثر على حجم الطلب على الخدمة التعليمية ، وفى ظل محدودية الموارد المخصصة للتعليم إختلفت معايير الكفاءة الداخلية فظهرت كثير من المشاكل منها مشكلة الدروس الخصوصية وتحول التعليم من جهد يبذل لتعليم الأفراد وبناء شخصياتهم إلى جهد يبذل للتدريب على اجتياز الامتحانات كما أدت الحالة الاقتصادية للكثير من المعلمين الى بيع خدماتهم لمن يدفع أكثر وكذلك المؤسسات التعليمية ذاتها فاختلفت العلاقة بين المعلم وتلميذه وتحولت العملية الى سوق تحكمه قوانين العرض والطلب ، فلم يعد هناك المعلم القدوة ولم تعد قيمة الإحترام التى كانت تسود المجتمع والمنظومة التعليمية على وجه الخصوص الى قيم مادية .

كما تأثر التعليم بتغير ترتيب الأدوار داخل الأسرة وداخل المجتمع ، حيث ساد بين بعض الفئات الفقيرة تقاعس رب الأسرة عن تحمل المسؤولية وتركها للأُم التى أصبحت تسعى جاهدة لتوفير متطلبات الأسرة فضاع الرمز والقدوة داخل هذه الأسرة فاتصرف أبناء هذه الأسر فى كثير من الأحوال عن التعليم أو الاكتفاء بأقل القليل أو بنوعية معينة منه فازدادت واتسعت دائرة الفقر والفقراء ، مما دفع بمن استمر فى التعليم إلى البحث عن أسهل وأرخص وسيلة لتحقيق النجاح فاتصرف عدد كبير من الدارسين عن علوم تتصف بأنها علوم المستقبل من رياضيات وعلوم ولغات نظراً لارتفاع تكلفة تحصيلها مادياً ومعنوياً فحدث تراجع فى دراسة العلوم التطبيقية والرياضيات وتزايدت أعداد الدارسين فى الكليات النظرية بشكل واضح وانتشرت مدارس التعليم الخاص بأشكاله المختلفة ولغات مختلفة ، وثقافات مختلفة تعكسها هذه المدارس ، فأصبحنا أمام نسيج مجتمعى مختلط لا هوية له ولا معالم واضحة ، بداية من التعليم الأساسى حتى التعليم العالى والجامعى ، حيث التعليم بالفرنسية والانجليزية - والألمانية ، كما امتن التعليم وأصبح إلحاق الدارسين بكليات التربية والعمل بالتدريس مجرد وظيفة وتحقيق دخل .

ومع التغيرات الداخلية السابق الإشارة إلى بعض منها ، هناك تغيرات خارجية تمثلت في فكر العولمة والانفتاح على الخارج . أدت كل هذه التغيرات الى ظهور قطاع التعليم في شكل جديد فيه من السلبيات كما فيه من الإيجابيات وحيث يتأثر بهذا القطاع أكثر من ٢٠ مليون طالب فإن محاولة رصد واقع هذا القطاع ومحدث به وتحليل دوره في مواجهة التغيرات السالبة في ظل عالم مفتوح لا يسمح بالحواجز والحدود يعد أمراً ضرورياً وذلك من خلال التركيز على مايلي:

- ١- أثر تغير عدد السكان على تغير الطلب على خدمة التعليم .
- ٢- أثر تغير القيم .. مفهومنا وترتيبنا على التغير من خدمة تعليم تعظم الجدوى الاجتماعية الى سوق لتقديم الخدمة يحكمها المكسب والخسارة .
- ٣- تغير مسئولية تقديم الخدمة التعليمية من الدولة بالدرجة الأولى الى شراكة بين الدولة والقطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني وظهور لغات متعددة أثرت على نسيج المجتمع .
- ٤- التغير الاجتماعي وقطاع التعليم و تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع كأحد عناصر الحوكمة .
- ٥- الانفتاح على العالم واقتصاد والمعرفة وأشكال جديدة للخدمة التعليمية .

المحور الأول : أثر تغير عدد السكان على تغير الطلب على خدمة التعليم :

سجلت إحصاءات السكان تزايداً مستمراً في أعداد سكان جمهورية مصر العربية بشكل واضح على مستوى كل من التعدادات السكانية ، و الإحصاءات الحيوية .

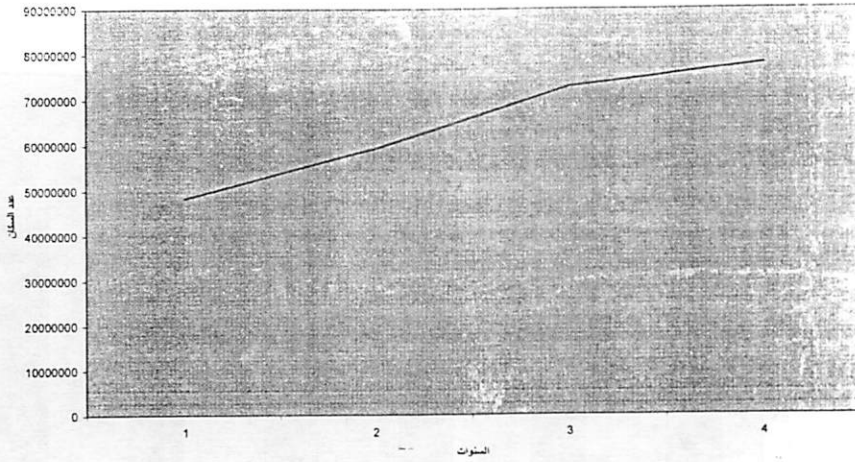
جدول رقم (١)
تطور أعداد السكان

السنة	تعداد	تعداد	تعداد	تقدير
١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٦	٢٠١٠	
٤٨٢٥٤٠٠	٥٩٣١٢٩١٤	٧٢٧٩٨٠٣١	٧٧٨٣٩٤٩٣	عدد السكان

المصدر : بيانات مجمعة من موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على شبكة الإنترنت

شكل رقم (١)

شكل رقم (١) تطور عدد السكان



فكما هو واضح من الجدول رقم (١) بلغت الزيادة في عدد السكان بين تعدادي ١٩٨٦، ١٩٩٦ حوالي ١١ مليون نسمة ، بينما بلغت الزيادة فيما بين تعدادي ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦ حوالي ١٣,٥ مليون نسمة ، كما تشير تقديرات بيانات عام ٢٠١٠ الى أنه على مدى العشر سنوات بين تعداد ٢٠٠٦ و عام ٢٠١٦ متوقع أن تصل الزيادة الى حوالي ١٦ مليون نسمة . وهو ما يؤكد وجود زيادة مضطردة في عدد السكان ، ربما لا تعكسها مباشرة تغيرات معدل النمو السكاني الذي شهد تغيرا بين الارتفاع والانخفاض منذ عام ١٩٤٧ ، والذي بلغ أقصى قيمة له خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ بقيمة ٢,٧٥% كما في الجدول رقم (٢).

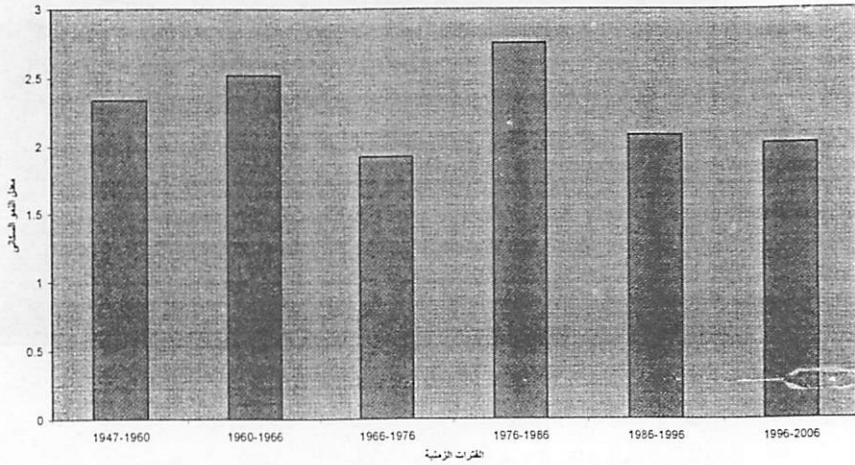
جدول رقم (٢)
معدل النمو السكاني

الفترة الزمنية	١٩٦٠ - ١٩٤٧	١٩٦٦ - ١٩٦٠	١٩٧٦ - ١٩٦٦	١٩٨٦ - ١٩٧٦	١٩٩٦ - ١٩٨٦	٢٠٠٦ - ١٩٩٦
معدل لنمو السكاني	٢,٣٤	٢,٥٢	١,٩٢	٢,٧٥	٢,٠٨	٢,٠٢

تمصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٩

شكل رقم (٢)

شكل رقم (٢) تطور معدل النمو السكاني

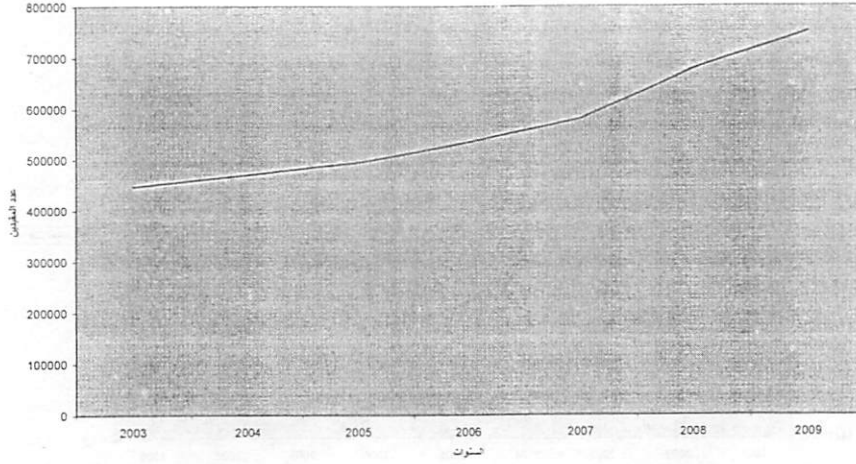


ولقد شهد تغير السكان تغيراً في هيكل التوزيع العمري والنوعي ، ومن ثم واكب تزايد أعداد السكان تزايداً في الطلب على الخدمة التعليمية بشكل مستمر لم يقابله تزايد في العرض على نفس النحو ، وإن كانت البيانات المتاحة عن جانب الطلب معبرا عنها بتغير كل من معدل النمو السكاني وعدد السكان ، وكذلك البيانات الخاصة بعرض الخدمة التعليمية معبرا عنها بالمؤسسات التعليمية المتاحة وتوزيعها على المراحل المختلفة والأماكن المختلفة لا تتفق جميعها في نفس سنوات المقارنة إلا أن مجرد استعراض واقع كل منهما (الطلب والعرض) يفيد في رصد الاختلال بينهما .

فقد تطور القيد في جميع مراحل التعليم (ما قبل الابتدائي - ما قبل الجامعي - الجامعي) وهو ما يشير إليه الجدول رقم (٣).

شكل رقم (٣)

شكل رقم (٣) تطور القيد في التعليم ما قبل الابتدائي

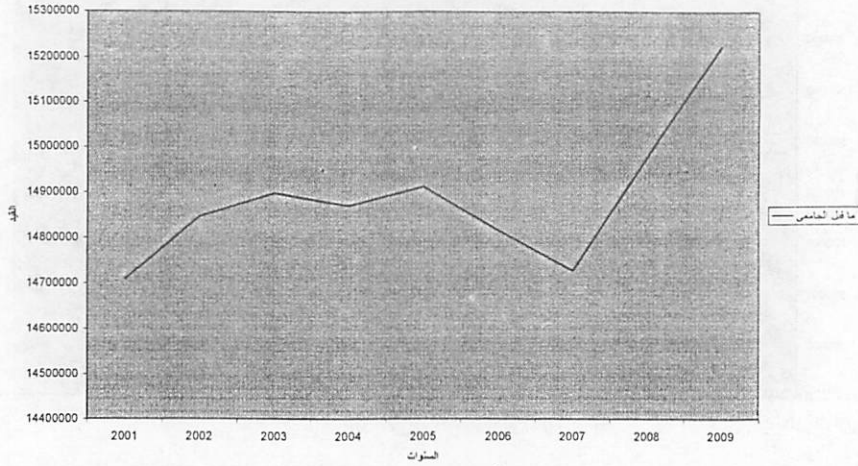


فعلى حين كان عدد المقيدين بالتعليم ما قبل الابتدائي ٤٤٦٣٤٦ تلميذا عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وصل عددهم ٧٥٠٤٤٣ تلميذا عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، وهو ما يعكس ليس فقط تطور عدد السكان في الشريحة المقابلة للتعليم ما قبل المدرسي ولكن طبيعة الطلب على الخدمة التعليمية في هذه السن حيث اتجه نحو الارتفاع^(١)

وبشكل أكثر تفصيلاً تشير البيانات الى تطور القيد في التعليم ما قبل الجامعي ، حيث كان عدد المقيدين في التعليم الابتدائي العام ٧١٤٢١٢٧ تلميذا عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وصل الى ٩٢٠٧٣٢٣ تلميذ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، والمقيدون بالتعليم الإعدادي العام ٤٢٧٩٤٤ تلميذ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وصل الى ٣٩٦٤٩٤٨ تلميذ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، وعلى مستوى التعليم الثانوي العام من ١٠٨٧٥٠٣ طالب الى ٧٩٧٧١١ طالب خلال نفس الفترة وكذلك التعليم الثانوي الفني من ٢٠٥١٤٦٠ طالب الى ١٢٥٢٤٣١ طالب .

شكل رقم (٤)

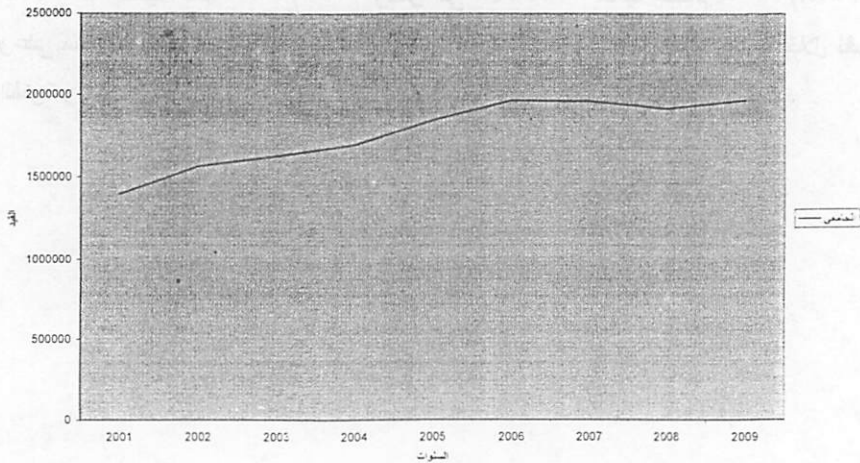
شكل رقم (٤) تطور القيد بالتعليم ما قبل الجامعي



كما تطور الوضع على مستوى التعليم الجامعي من حيث عدد الجامعات وعدد المقيدين بها فعلى حين بلغ عدد الجامعات ١٣ جامعة حكومية و ٢ جامعة خاصة عام ١٩٩٩ مقيد بها ١١٦٨٧٩٥ طالب وطالبة ، زادت هذه الأعداد لتصل الى ١٨ جامعة حكومية (منها جامعة للأزهر الشريف) و ١٥ جامعة خاصة مقيد بها ١٩٧٨١٥١ طالب وطالبة منهم ٥٩٨٥٢ بالجامعات الخاصة .

شكل رقم (٥)

شكل رقم (٥) القيد بالتعليم الجامعي



ومع مرور السنوات حدث اتجاه تصاعدي نحو الإلتحاق بالكليات النظرية على حساب الكليات العملية ، وهو ما تؤكد بيانات القيد في الجدول رقم (٤).

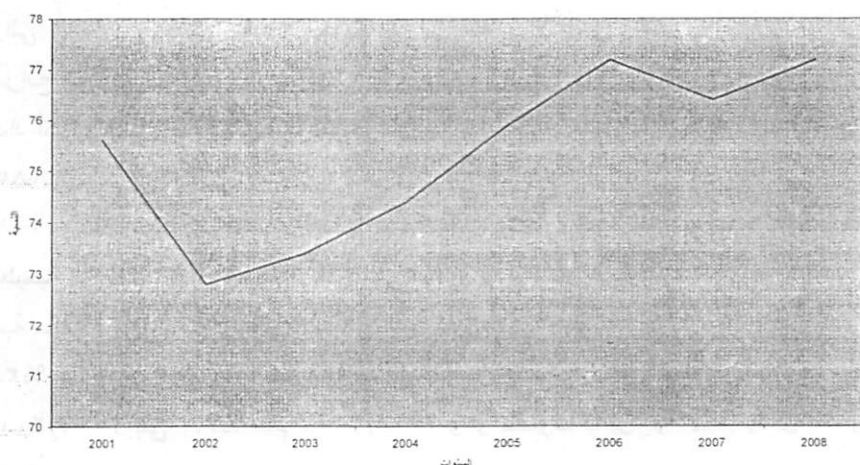
جدول رقم (٤)
تطور القيد بالكليات النظرية

السنوات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المقيدون بالكليات النظرية	١٠٥٥٧٧٩	١١٣٨٨٨٩٦	١١٩٥٠٩٤	١٢٦١٣٧٥	١٣٩٩٢١٣	١٥١٦٣٥٣	١٤٩٦٦٢٦	١٤٨٠٣٣٧
% القيد	%٧٥,٦	%٧٢,٨	%٧٣,٤	%٧٤,٤	%٧٥,٩	%٧٧,٢	%٧٦,٤	%٧٧,٢

المصدر : موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على شبكة الإنترنت على الإنترنت.

شكل رقم (٦)

شكل رقم (٦) تطور نسبة القيد في الكليات النظرية



من هذه البيانات يتضح ارتفاع نسبة القيد بالكليات النظرية على مستوى الجامعات مقابل تراجع نسبة القيد بالكليات العملية ، وحتى على مستوى الدراسات العليا وبحصر عدد الحاصلين على درجات عليا (دبلوم - ماجستير - دكتوراه) عام ٢٠٠٨ يتضح وجود ٤٤٤٠٣ حصل على إحدى هذه الدرجات العلمية منهم ٣٣٣٥١ حصلوا على درجات في العلوم الإنسانية تحديداً . ومع أهمية دراسة العلوم الإنسانية إلا أن تراجع دراسة ما يحتاجه إقتصاد المعرفة من رياضيات وعلوم ولغات وحاسب آلي ربما يوجه مخرجات التعليم المصري نحو مسار لا يتفق مع متطلبات العصر إلى حد كبير .

وترصد تقارير التنمية البشرية القيد بمراحل التعليم المختلفة على النحو المبين في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

تقرير ٢٠١٠	تقرير ١٩٩٥	
٦٦	٦٥,٥	- نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية
٨٥,٥٧	%٨٦	- القيد بالتعليم الأساسى والثانوى بمدارس حكومية
٣,٤٤	%٦,٨	خاصة
١٠,٩٩	%٧,٢	أزهرية

المصدر : تقارير التنمية البشرية ، مصر ، معهد التخطيط القومى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، أعداد متفرقة

ومن الجدول رقم (٥) يتضح أن نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية ارتفعت من ٦٥,٥% فى تقرير ١٩٩٥ الى ٦٦% فى تقرير ٢٠١٠ ، يمثل القيد فى المدارس الحكومية حوالى ٨٦% من إجمالى القيد فى جميع مدارس التعليم الأساسى والثانوى أى أن القيد فى الشرائح العمرية المقابلة يدور حول ٦٦% أى أنه مازال فى حاجة إلى الدفع به لاستيعاب أعداد أكبر وتعكس هذه النسب حالات حرمان من التعليم فقد سجل تقرير ١٩٩٥ وجود ٢٨٥٧ ألف خارج التعليم الأساسى والثانوى ارتفع هذا العدد الى ٤٧٠٦,٨ ألف فى تقرير ٢٠١٠. ويتأثر القيد بأسباب كثيرة منها عدد السكان وشكل وحجم الطلب على الخدمة التعليمية إلى جانب شكل وحجم الإلتفاق على التعليم الذى تشير البيانات فيه إلى تراجع فى نسبة مايمثله من الناتج المحلى الإجمالى الذى كان ٤,٨% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وصل إلى ٣,٩% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، كما انخفضت نسبته من إجمالى الإلتفاق العام من ٥,١% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٣,٢% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وهو ماسوف نشير إليه لاحقا بشكل أكثر تفصيلاً.

المحور الثانى : أثر تغير القيم ... مفهوما وترتيباً... على التغير من خدمة تعليمية تعظم الجدوى الاجتماعية إلى سوق لتقديم الخدمة يحكمها المكسب والخسارة

تحول التعليم من خدمة وإستثمار للموارد البشرية الى سوق تتميز بخصوصية شديدة عن الشكل التقليدى لأى سوق متاح على مستوى السلع والخدمات ، فحيث يكفل الدستور حق الفرد فى تعليم تكفله الدولة ، وأن التعليم مجانى طبقاً للقانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الذى يقضى بالترام الدولة بتوفير التعليم لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم على مدى تسع سنوات دراسية ، إلا أن إختلال العلاقة بين الطلب والعرض فى قطاع التعليم ومحدودية الموارد المخصصة للتعليم دفع بالخدمات التعليمية إلى شكل جديد هو سوق الخدمات التعليمية نظراً لعدم قدرة الدولة بمفردها على تقديم العرض على النحو الذى يحقق التوازن مع الطلب على الخدمات التعليمية ، فشاركها فى ذلك القطاع

الخاص على نحو متزايد حرص فيه هذا القطاع على تحقيق الكسب المادى نظرا لضخامة حجم الإستثمارات التى يحتاجها تقديم الخدمات التعليمية ومن ثم فإن رأس المال يتجه نحو تحقيق الكسب بمفهوم السوق.

ومن ناحية أخرى أدى سوء أحوال المعلمين المادية مع وجود خلل فى معايير الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية الى ظهور آفة الدروس الخصوصية وهى ليست إلا بيع خدمة بأعلى ثمن لمن يطلبها وهنا تراجعت قيمة العلم وتراجعت قيمة الأمانة والاخلاص فى العمل واصبحت القدوة المتمثلة فى المعلم قدوة هشة لا تضيف كثيرا لأبنائنا وان كانت الأمانة تقتضى التأكيد على أن ماحدث لم يكن من جميع المعلمين ولكن الغالبية منهم فأصبحنا أمام سوق للخدمات التعليمية يحكمه العرض والطلب ويحكم كل منهما عوامل ومؤثرات تلعب دورها بشكل واضح (١١).

فعلى مستوى الطلب كان معدل النمو السكاكى بشكل عام مترجما فى عدد السكان فى الشريحة العمرية ٦ - ٢٣ سنة ، وكذلك مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المجتمع والتى تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الطلب على التعليم. وعلى مستوى العرض كانت هناك عوامل متعددة تلعب دورها فى تشكيل حجم وطبيعة العرض من المؤسسات التعليمية وهى :-

التمويل المتاح لقطاع التعليم فى الموازنة العامة للدولة ، درجة مساهمة القطاع الخاص وحجم دوره فى المجتمع بشكل عام وفى قطاع التعليم تحديدا ، وتطور شكل تقديم الخدمة التعليمية والافتتاح على أشكال وآليات جديدة ، وأخيرا طبيعة السوق المحلى بالمعنى الواسع للسوق وسوق العمل تحديداً ودرجة تفاعل كليهما مع السوق العالمى.

ومن هنا أصبح سوق الخدمات التعليمية يرتكز على :-

- الدولة والقطاع الخاص فى جانب العرض.
 - أفراد المجتمع المحلى والخارجى فى جانب الطلب
- وتعمل هذه السوق فى ظل بيئة محلية وعالمية تؤثر فى كل من العرض والطلب بشكل أو بآخر نذكر منها على سبيل المثال:

- ١- بعض العادات والتقاليد والمفاهيم السائدة: مثل حب التفاخر بالإقبال على نوعية معينة من التعليم باللغات الأجنبية تعبيرا عن الواجهة الاجتماعية ، والنظرة المتدنية للتعليم الفنى . ودفع الأبناء الى سوق العمل فى مراحل عمرية مبكرة فظهرت عمالة الأطفال حيث لم يعد التعليم هو المصدر الوحيد للحراك الاجتماعى لدى كثير من الأسر الفقيرة غير المتعلمة .

ظاهرة البطالة : التى وإن كانت تعاني منها جميع دول العالم إلا أن هيكل البطالة فى مصر كان واضحا على مستوى مخرجات التعليم المتوسط الذى من المفترض أنه يوفر العمالة الماهرة التى يحتاجها سوق العمل وكذلك بين مخرجات التعليم الجامعى فأعلى ، حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن بطالة حاملى المؤهل المتوسط بلغت ٥٥,٢% من إجمالى البطالة عام ٢٠٠٧ ، بينما وصلت بطالة حاملى المؤهل الجامعى فأعلى ٣٢,٨% . وعند مقارنة بيانات البطالة فيما بين عامى ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٧ اتضح وجود انخفاض فى نسبة بطالة حاملى المؤهل المتوسط من ٦٦,٨% الى ٥٥,٢% مع حدوث ارتفاع طفيف فى نسبة بطالة حاملى المؤهل الجامعى فأعلى من ٢٢,٥% إلى ٣٢,٨% . أى أن هناك تغيرات مختلفة أدت إلى تغير هيكل البطالة ، وأن البطالة تمثل تحدياً شديداً أمام الاقتصاد المصرى خاصة بين الشباب الأقل من ٣٠ عاماً والذين يشكلون ٩٠% من حجم البطالة والتى يدور معدلها حول ١٠% (١١١) . وتشير بيانات البطالة عام ٢٠٠٨ إلى وجود ١١٧٨ ألف متعطل من الحاصلين على مؤهل متوسط ، ٦٨١ ألف من الحاصلين على مؤهل جامعى وفوق الجامعى من إجمالى ٢١٤٤ ألف متعطل .

جدول رقم (٦)
تطور أعداد العاطلين ومعدلات البطالة

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
	٢١٤٤٠٠٠	٢١٣٥٢٠٠	٢٤٣٤٥٠٠	٢٤٤٩٧٠٠	٢١٥٣٩٠٠	٢٢٤٠٧٠٠	٢٠٢٠٦٠٠	١٧٨٣٠٠٠	١٦٩٨٠٠٠	عدد العاطلين
٩,٤	٨,٧	٨,٩	١٠,٦	١١,٢٤	١٠,٣,٢	١١,٠١	١٠,١٧	٩,٢٢	٨,٩٨	معدل البطالة

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٩

وكما هو واضح من الجدول رقم (٦) فإن أعداد العاطلين أكثر من ٢ مليون عاطل ، وعلى الرغم من إنخفاض معدل البطالة عام ٢٠٠٨ عنه فى عام ٢٠٠٧ إلا أن العدد المطلق تزايد من ٢١٣٥٢٠٠ عاطل إلى ٢١٤٤٠٠٠ عاطل من بين السكان ١٥ سنة فأكثر ، وتشير البيانات التفصيلية إلى أنه بمحافظة القاهرة أعلى نسبة بطالة بلغت ١٢% من إجمالى البطالة تمثل ٢٥٧ ألف نسمة ، و أقل المحافظات من حيث أعداد ونسب البطالة شمال سيناء وبها ٤ آلاف نسمة تمثل ٠,٢% من إجمالى البطالة ومحافظة مطروح وبها ٥ آلاف متعطل تمثل حوالى ٠,٢% .

٣- الأمية : تمثل الأمية خطراً داهماً للمجتمع المصرى نصب فيه إختلالات العملية التعليمية من ناحية والتغيرات الاجتماعية والإقتصادية من ناحية أخرى فيظل للإحجام عن الإلتحاق بالتعليم الأساسى والتسرب منه وتدنى معايير الكفاءة التعليمية ، وفقر الأسر وسوء الأحوال الصحية للأطفال بسبب سوء التغذية وقصور الرعاية الصحية ...الخ يظل لكل هذا دوره فى إستمرار الأمية ، وتشير البيانات الخاصة بالأمية الى تراجع فى نسب الأمية ولكن تزايد الأعداد المطلقة.

جدول رقم (٧)
تطور معدلات الأمية فى تقارير التنمية البشرية

تقرير ٢٠١٠	تقرير ١٩٩٥	
٧٠,٤	٤٨,٨	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (+١٥)
٢٩,٦	٥١,٢	معدل الأمية
١٧٠٢٣,٥	١٦٨٥٨	عداد الأميين بالآلاف

المصدر : تقارير التنمية البشرية ، مصر ، معهد التخطيط القومى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقريرى ١٩٩٥ . ٢٠١٠

حيث يتضح من الجدول رقم (٧) أن أمية البالغين (+١٥) فى تقرير ١٩٩٥ وصلت إلى ٥١,٢% معبراً عن عدد ١٦٨٥٨ ألف أمى ، بينما صلت هذه النسبة فى تقرير ٢٠١٠ إلى ٢٩,٦% لعدد ١٧٠٢٣,٥ ألف أمى ، وهو ما يؤكد أنه على الرغم من انخفاض معدل الأمية إلا أن أعداد الأميين المطلقة فى تزايد.

٤- الفقر : تزايدت أعداد الفقراء بشكل واضح كما سجلتها تقارير التنمية البشرية المصرية فى الجدول رقم (٨) .

جدول رقم (٨)
تطور أعداد الفقراء في مصر بالآلاف
٢٠٠٩/٢٠٠٨ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤

٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٥/٢٠٠٤	
٩٢٧,٠	٧١٦,١	المحافظة الحضرية
٤٥٧٥,١	٤٤١١,٥	محافظات الوجه البحرى
١٠٣٣٩,٨	٨٥٥٣,٩	محافظات الوجه القبلى
٣٨٧,١	٢٩٢,٦	محافظات الحدود
١٦١٩١,٠	١٣٩٧٤,١	إجمالى مصر
%٢١,٦	%١٩,٦	نسبة الفقر

المصدر : تقارير التنمية البشرية ، مصر ، معهد التخطيط القومى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقريرى ٢٠٠٨ ، ٢٠١٠ .

ومن الجدول يتضح ارتفاع أعداد الفقراء من ١٣٩٧٤,١ ألف عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ١٦١٩١,٠ ألف عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، ويتركز الفقر بالدرجة الأولى فى محافظات الوجه القبلى حيث اشارت البيانات إلى وجود ٨٥٥٣,٩ ألف عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وصلت إلى ١٠٣٣٩,٨ ألف عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (٤) .

ساهم تزايد حدة الفقر مع العديد من المتغيرات الأخرى فى تحول قطاع التعليم الى سوق للخدمات التعليمية يحكمها مبدأ المكسب والخسارة نظرا لما أحدثه الفقر من إختلال واضاح فى معايير الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية.

المحور الثالث :
تغير مسئولية تقديم الخدمة التعليمية من الدولة بالدرجة الأولى إلى شراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى وظهور لغات متعددة أثرت على نسيج المجتمع .

تمثل الموارد المالية عنصراً ضاعطاً على العملية التعليمية فى ظل زيادة الطلب المستمر ، ومع كل الجهود التى تبذل فى سبيل زيادة الإنفاق على التعليم إلا أن تطور الإنفاق لم يتعدى حتى آخر البيانات المتاحة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ عن ١١,٩% من إجمالى الإنفاق العام وهو ما يمثل ٣,٩% من الناتج المحلى الإجمالى ، يحصل التعليم الجامعى على ٣,٢% من إجمالى الإنفاق العام ، ٢٦,٨% من إجمالى الإنفاق على التعليم.

جدول رقم (٩)
تطور الإنفاق العام للدولة على التعليم طبقاً للحساب الختامي

٢٠٠٠ / ٢٠٠١	٢٠٠١ / ٢٠٠٢	٢٠٠٢ / ٢٠٠٣	٢٠٠٣ / ٢٠٠٤	٢٠٠٤ / ٢٠٠٥	٢٠٠٥ / ٢٠٠٦	٢٠٠٦ / ٢٠٠٧	٢٠٠٧ / ٢٠٠٨
١٥,٦%	١٦,٢%	١٦,١%	١٧,٠%	١٦,٠	١٢,٣	١٢,٥	١١,٩
٤,٨	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٨	٤,١	٣,٨	٣,٩
٥,١	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٠	٣,١	٣,٢	٣,٢
٣٢,٩	٣٣,١	٣٢,٩	٣١,٣	٣١,٤	٢٥,٤	٢٥,٨	٢٦,٨

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء . الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٩ .

ونظراً لضغط الموارد كان من الضروري التوجه نحو الشراكة في التعليم بحيث يكون هناك دور واضح ومساهمة لكل شركاء التنمية في قطاع التعليم ^(٧) وتتمثل الشراكة في الخدمة التعليمية في تحديد الأطراف المشاركة . . الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ، كما تتمثل في الأنوار الممارسة وتوزيعها بين الشركاء من حيث المشاركة في تقديم الخدمة التعليمية ، والمشاركة في تحسين بعض معايير الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية والمشاركة في الإدارة والمتابعة ، والمشاركة في التمويل ، والمشاركة في تقديم أفكار ورؤى وأشكال من الخدمة التعليمية فرضها الاتجاه العالمي نحو إقتصاد المعرفة .

الوضع الراهن للتعليم الخاص ترجع نشأة التعليم الخاص في مصر إلى القرن التاسع عشر عندما أنشأت الجمعيات الدينية الخيرية مدارس خاصة لمواجهة خطة الإحتلال الأجنبي للحد من التعليم ، ومع زيادة الطلب على التعليم واجهت مصر أزمة في تمويله على النحو الذي يحقق تلبية الطلب المتزايد مع تحقيق الجودة فكان التوجه نحو تشجيع ودعم القطاع الخاص لإنشاء المؤسسات التعليمية، فبدأ بالتعليم ما قبل الجامعي وتلاه التعليم الجامعي ، إلا أن التعليم الخاص بشكله الحالي المطبق في جمهورية مصر العربية واجه الكثير من التحديات منها وعلى رأس القائمة أنه تعليم يحتاج إلى إستثمارات كبيرة لإنشاء مؤسساته ويهتم

بمعايير الربحية ومن ثم تقف الأعباء المالية أمام قدرة الأفراد على الإلتحاق به إلا أن المؤيدين له يرون أنه سيحسن من العملية التعليمية نظراً للتنافس على جذب الطلب بتقديم أفضل العروض بجودة عالية ، كما أنه يستطيع تقديم مستويات متنوعة من التعليم تلائم مستويات طبقات المجتمع بدرجة أكبر مما يقدمه التعليم الحكومي الرسمي .

أما المعارضون فيرون أنه تعليم يؤدي إلى تمزيق نسيج المجتمع لإنتشار أنظمة تعليمية تمنح شهادات ذات اعتماد تربوي من الخارج وتطبيق فلسفة التعليم الأجنبي ، كما يرون أنه لا يحقق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع .

وقد يرد على المتخوفين من إنتشار التعليم الخاص للإعتبارات السابقة أنه يجب الإستفادة من تجارب الدول الأخرى فى آليات مشاركة التعليم الخاص والتى نشير إلى بعضها فى تجربة المملكة المتحدة والتى تتمثل صور إشراك القطاع الخاص فى التعليم فى :

١ - رعاية المدارس من خلال وديعة يخصص عانداها للإتفاق على مدرسة معينة أو مجموعة مدارس .

٢ - مبادرة التمويل الحكومي حيث يتحمل القطاع الخاص تكلفة إنشاء المؤسسات التعليمية على أن يتم تأجيرها للحكومة مقابل قيمة إيجارية أو نسبة من الدخل لمدة يتم الإتفاق عليها .

٣ - مقايضة الأراضى مع الشركات القائمة بإعادة إستخدام المواقع القديمة للمدارس لأغراض أخرى مثل الإسكان والإستفادة من قيمة هذه الأراضى كجزء من تحمل نفقات بناء منشآت جديدة .

٤ - إدارة المدارس الحكومية حيث يتحمل القطاع الخاص تحمل عبء إدارة المؤسسات الحكومية .

٥ - تجديد وتطوير المدارس الحكومية .

٦ - القروض الطلابية .

٧ - الرسوم الدراسية المؤجلة .

ومن هنا يمكن لمؤسسات المجتمع المدنى وخاصة الجمعيات الأهلية الوطنية أن تجد لها مدخلاً مشاركاً ومناسباً فى تحقيق بعض الإجازات لمساعدة كل من الدولة والقطاع الخاص فى تحمل عبء العملية التعليمية .

وإذا كان التعليم الخاص أخذ أشكالاً عديدة فى التعليم ما قبل الجامعى ما بين مدارس خاصة لغات ، وخاصة باللغة العربية ، ومعاهد قومية ، ومدارس تعاونية ، ومدارس تابعة لهيئات أجنبية أو سفارات . فإن التعليم الجامعى تنوع طبقاً للجهات الداعمة له فنجد جامعة

أمريكية ، وجامعة فرنسية ، وجامعة بريطانية ، وجامعة كندية ، وجامعة روسية ، وأخيراً جامعة يابانية كل جامعة تتسم بثقافة من يدعمها وينعكس ذلك على المجتمع .

جدول رقم (١٠)
تطور عدد التلاميذ في التعليم الخاص
على مستوى التعليم ، ما قبل الجامعي

المرحلة	عام		
	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٩/٢٠٠٨
ما قبل الابتدائي	١٧٦.٤٦	١٧١٦٢٣	٢٠٦٩٧٢
الابتدائي	٥٤٩.١٠	٥٧٥.٦٩	٧٦.٦٠١
إعدادي	١٦٧٧٣٥	١٨٧٣٤٥	٢٢٤٨٣٤
ثانوي عام	٨٠.٥٢	١٠.٤٢٤٤	٦٣٣٨٩
ثانوي صناعي	٣٢٣١	٣٩٦١	٢٠٧٤
ثانوي تجاري	٨٨٣٥٤	١٢٦٦٢٤	٦٨١٦٣
تربية خاصة	٥٨٩	٦٤٤	٦٦٣
جيلة	١.٦٥٠.١٧	١١٦٩٥١٠	١٣٢٦٦٩٦

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء . مصر في أرقام ٢٠١٠ .

ومن الجدول رقم (١٠) يتضح إتجاه متزايد للقيّد بالتعليم الخاص على مستوى التعليم ما قبل الابتدائي ، والابتدائي ، والإعدادي أما الثانوي فشهدت السنوات الأخيرة تراجعاً وكذلك التعليم الفني ، وذلك بعد تزايد واضح فيما بين عامي ١٩٩٩/٩٨ ، ٢٠٠٤/٢٠٠٣ .

ونظراً للطلب المتزايد على التعليم في الجامعات الحكومية ، حدث تكديس كبير في الجامعات وإتجهت الدولة إلى تشجيع التعليم الجامعي الخاص فصدر عام ١٩٩٢ قانون الجامعات الخاصة ، ومنذ ذلك الحين توالى الزيادة في أعداد الجامعات الخاصة حتى وصلت إلى ١٥ جامعة .

جدول رقم (١١)
الجامعات الخاصة في مصر (١)

تاريخ الإنشاء	١٩٩٧/٩٦	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
الجامعة	- جامعة أكتوبر	- جامعة فرنسية	- جامعة البريطانية	- جامعة سيناء
	- جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	- جامعة الألمانية	- جامعة الأهرام الكندية	- جامعة قاروس
	- جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	...	- جامعة الحديثة للعلوم وتكنولوجيا	- جامعة المستقبل
	- جامعة مصر الدولية			- الجامعة المصرية الروسية
				- جامعة النيل
				- جامعة النهضة
تطور عدد الجامعات الخاصة	٤	٦	٩	١٥

المصدر: وزارة التعليم العالي ، ج ٢٠٠٤ . ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار . مجلس الوزراء .

جدول رقم (١٢)
تطور أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة

السنة	عدد المقيدین	% المقیدین بمجموعة العلوم الطبية	% المقیدین بمجموعة العلوم الهندسية	% المقیدین بمجموعة العلوم الإنسانية
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٤٦٢٢	%٤٦,٩	%١٣,٧	%٣٩,٤
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٨٤٠٧	%٤٩,٠	%١٤,٤	%٣٦,٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣٨٣٥٨	%٥٠,٩	%١٤,٥	%٣٤,٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٩٧٤٩	%٥٢,٢	%١٥,٤	%٣٢,٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٥٣٧٨	%٥١,٠	%١٥,٧	%٣٣,٣
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٨٩١٠	%٥٠,٥	%١٦,٢	%٣٣,٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥٩٨٥٣	%٤٧,٨	%١٨,١	%٣٤,٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر فى أرقام ٢٠٠٩ .

وتزايدت أعداد الطلاب بالجامعات الخاصة وخاصة فى مجموعة العلوم الطبية بالدرجة الأولى نظراً لما توفره هذه الجامعات من فرصة للراغبين فى دراسة هذه العلوم ولم تمكنهم درجاتهم فى مسابقة الثانوية العامة من تحقيق رغباتهم . وتمثل نسبة المقيدین بمجموعة العلوم الإنسانية النسبة الثانية من حيث الإقبال على هذه الجامعات تليها مجموعة العلوم الهندسية . ويشكل عام زادت وتطورت أعداد الطلاب من ٣٤٦٢٢ طالب عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وصلت إلى ٥٩٨٥٣ طالب عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ . ومع هذا التزايد فى أعداد المقيدین بالجامعات الخاصة إلا أن نسبتهم إلى إجمالى المقيدین بالتعليم الجامعى والحكومى والخاص تعد ضئيلة فعلى حين وصل عدد المقيدین بالتعليم الجامعى الحكومى والخاص ١٩٦٤٨٠٤ طالب وطالبة عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ كانت أعداد المقيدین بالجامعات الخاصة ٥٩٨٥٣ طالب وطالبة وكما هو واضح فإن عبء تكلفة الدراسة بالجامعات الخاصة لا تستطيع أعداد كبيرة من المصريين مما يفسر محدودية الطلب على التعليم الجامعى الخاص .

من ثم فإن المجتمع المدنى مطالب الآن بقدر أكبر فى تحمل مسئولية الشراكة فى قطاع التعليم ولكن فى ظل أدوار محددة يمكن أن تخفف العبء عن كاهل الدولة وذلك فى إطار حقيقة مؤكدة أن الدولة صاحبة المسئولية الأولى فى إعداد وتكوين مواردها البشرية .

دور المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية فى قطاع التعليم :

تستطيع الجمعيات الأهلية تقديم جهوداً متنوعة منها ما يصلح لإصلاح بعض معايير الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية مثل محو الأمية ومواجهة مشكلة التسرب والحد من الإحجام عن الالتحاق بالتعليم الأساسى ومكافحة الفقر . . . الخ ، بحيث يصبح دورها مكمل لجهود الدولة فى مجال التعليم .

وتأكيداً لهذا الدور ولأهميته أصبح للجمعيات الأهلية المشاركة فى التعليم إدارة بوزارة التربية والتعليم تشرف على شكل وحجم هذه الشراكة .

كما أن وجود مجالس للأمناء بالمؤسسات التعليمية الآن يؤكد أهمية دور المجتمع المدنى فى إدارة العملية التعليمية .

ولزيادة دور المجتمع المدنى فى مجال التعليم ، مطلوب من الإعلام المصرى أن يسهم بدور فعال فى هذا المجال بنشر ثقافة المشاركة وحث الجمعيات الأهلية الوطنية على التوجه من دورها الساند التقليدى الخيرى إلى أدوار تنموية لصالح العملية التعليمية ، والمطالبة بإتخاذ نوعى يضم الجمعيات العاملة فى مجال التعليم تحت مظلة واحدة ، كما أن الإعلام مطالب بمناقشة موضوعية لأحوال التعليم تتسم بقدر من الحياد حتى تستطيع الجمعيات من تحديد إختيار أدوارها المطلوبة .

كما أن تفعيل أدوار مجالس الأمناء فى حاجة إلى مجتمع واعى مشارك مدرك لأهمية دوره ومسئوليته تجاه مستقبل أبنائه .

ومن ثم يقترح لمشاركة الجمعيات الأهلية أن تتولى مسئولية بعض من الأدوار

التالية:-

- ١ - حصر أعداد الفقراء ، وتوعيتهم بأهمية التعليم ومحاربة الإحجام عن الالتحاق بالتعليم الأساسى ومحاربة التسرب .
- ٢ - تقديم الوجبات الغذائية لتلاميذ المدارس فى الأحياء الفقيرة .
- ٣ - تقديم خدمة الإنتقالات والمواصلات .
- ٤ - رفع مستوى الأفراد فى مجال تكنولوجيا المعلومات .
- ٥ - المشاركة فى تدريب المعلمين على مهارات التعامل مع التلاميذ .
- ٦ - المشاركة فى تقديم الأنشطة الرياضية والرحلات .
- ٧ - المشاركة فى تقديم المنح والقروض للطلاب .
- ٨ - رعاية الموهوبين ودعمهم مالياً و معنوياً .

اللامركزية فى إدارة العملية التعليمية ودور مجالس الأمناء

منذ أواخر القرن العشرين زاد الإهتمام بمفهوم اللامركزية التى تعد من الأدوات التنموية التى تمكن البشر من المشاركة فى صنع وإتخاذ القرارات ، وتعد لامركزية النظام التعليمى من النماذج الهامة التى يمكن من خلالها حل كثير من المشاكل ومواجهة العديد من التحديات التى تعوق العملية التعليمية وخاصة فيما يخص اللامركزية الإدارية . وبناء على ذلك فإن التوسع فى لامركزية التعليم هو وسيلة الإرتقاء بجودة العملية التعليمية . ومن ثم أصبحت مجالس الأمناء من أهم آليات تفعيل اللامركزية الإدارية فى العملية التعليمية لتفعيل دور المشاركة المجتمعية فبصدور القرار الوزارى رقم ٢٢٣ بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٤ بتطبيق مجالس الأمناء كان نقطة نوعية فى إمكانية تحقيق القدر الكبير من اللامركزية فى التعليم ، ذلك لأن أهدافه تتمثل فى :

- ١ - تحقيق اللامركزية فى الإدارة والتقويم والمتابعة وصنع وإتخاذ القرار .
- ٢ - تشجيع الجهود الذاتية والتطوعية لأعضاء المجتمع المدنى لتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية والتعاون فى دعم العملية التعليمية .
- ٣ - تحقيق الرقابة الذاتية على الأداء داخل المؤسسات التعليمية .
- ٤ - تعبئة جهود المجتمع المحلى من أجل توفير الرعاية المتكاملة للطلاب بصفة عامة ورعاية الفئات الخاصة منهم بصفة خاصة .
- ٥ - إبداء رأى فى إختيار المدير الجديد للمؤسسة التعليمية وتقييم أداء المدير فى فترات تجديد مدته .
- ٦ - تقرير أوجه التصرف فى ميزانية المجلس والرقابة على الموارد الذاتية للمؤسسة التعليمية .
- ٧ - الإسهام فى تأهيل المؤسسة التربوية والحصول على الإعتماد التربوى واستيفاء معايير الجودة .

وكانت بداية تطبيق مجالس الأمناء بأشكال متباينة فى سبع محافظات هى :

(القاهرة - الأسكندرية - المنيا - الفيوم - قنا - أسوان - بنى سويف)

وتعد تجربة محافظة الأسكندرية هى التجربة الرائدة حيث إرتكزت على توسيع قدر المشاركة المجتمعية من خلال ربط أعضاء المجتمع بالإدارة المدرسية بتطوير مجالس الآباء والمعلمين إلى مجالس للأمناء يكون لها صلاحيات إدارية ومالية واسعة وتفويض سلطات واسعة للإدارة المدرسية .

بدأ التطبيق فى عدد ٣٠ مدرسة بالأحياء الشعبية على أن يتم التطبيق فى ٣٥ مدرسة أخرى بالجهود المجتمعية الذاتية لمحافظة الإسكندرية . وكان من أهم نتائج التجربة فى الإسكندرية إتباع طرق تدريس غير تقليدية ، وتغيير الشكل التقليدى لحجرة الدراسة ، تقليل كثافة الفصل والتأكيد على أهمية الأنشطة اللاصفية ، التعلم بالتقنيات الحديثة كجزء من العملية التعليمية ، الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتدعيم العملية التدريسية ، رفع مستوى أداء المعلمين ، وتفعيل متابعة أولياء الأمور ورقابة أعضاء مجالس الأمناء .

الحوكمة والمشاركة المجتمعية :

تركز الحوكمة فى مجال التعليم على ثلاثة معايير أساسية هى :

- توفير بيئة ميسرة للحوكمة الجيدة من خلال أربعة مؤشرات :
- أ - تسود المدرسة علاقات إيجابية بين العاملين والمجتمع المحلى .
- ب - توجد لائحة داخلية مفعلة بالمدرسة تنظم العلاقات بين العاملين فيها والمجتمع المحلى .
- ج - يشارك مجلس الأمناء مع إدارة المدرسة فى وصنع وإتخاذ القرار .
- د - تقوم إدارة المدرسة ومجلس الأمناء بمسؤولياتها الرقابية والإشرافية بفاعلية .

الشراكة المتبادلة بين المدرسة والمجتمع المحلى من خلال ثلاثة مؤشرات :

- أ - تضع وتنفذ المدرسة خطة للمشاركة المجتمعية تستجيب لإحتياجات المجتمع المحلى .
- ب - توظف إدارة المدرسة إمكانيات المدرسة لخدمة المجتمع المحلى .
- ج - تستثمر إدارة المدرسة إمكانيات وموارد المجتمع المحلى لتحقيق أهداف المدرسة .
- وجود نظام إعلام تربوى يربط المدرسة بالمجتمع المحلى من خلال مؤشرين :
- أ - تتواصل المدرسة مع المجتمع المحلى ببرامج إعلام فعالة .
- ب - تنوع وتيسر المدرسة سبل إتصال أولياء الأمور وأفراد المجتمع بالمدرسة .

ومن هذه المعايير يتضح أن مجلس الأمناء يشارك مع إدارة المدرسة فى صنع القرار وأن له أدوار رقابية وإشرافية .

إلا أن التقييم العملي لتجربة مجالس الأمناء أظهر العديد من المشكلات منها ما يتعلق بغياب المفهوم الصحيح للفكرة وكيفية تطبيقها بما يلائم طبيعة المجتمع المحلي ، ومنها ما يتعلق بضعف المشاركة نتيجة عدم وجود برامج إعلامية مكثفة تدعم هذه المجالس .

المحور الرابع : التغير وقطاع التعليم وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع كأحد عناصر الحوكمة :

ترصد الأدبيات التي تناولت قضايا التعليم ومشاكله أن أفراد الأسر التي تعاني من انخفاض كلا من الدخل والمستوى التعليمي تعاني من كثير من المشاكل مثل الإحجام عن الالتحاق بالتعليم في مرحلته الإلزامية ، والتسرب منه ، والإقبال على نوعية معينة من التعليم لا تجد مخرجاتها فرص عمل مقبولة ، أو بمعنى آخر تشكل جزءاً كبيراً من البطالة التي يعاني منها المصريون . ورغبة في عدم تكرار ما تناولته هذه الأدبيات ، والتي بات من المعلوم الإتفاق عليها ، فإنه لمناقشة هذا المحور الخاص بالتغير الإجتماعي وقطاع التعليم وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع كأحد عناصر الحوكمة ، سوف نشير إلى بعض نتائج مسح النشء والشباب في مصر SYPE الذي يعد الأساس الذي إرتكز عليه تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ حيث توضح هذه النتائج عدم تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع في قطاع التعليم على الرغم من مجانية التعليم وإتاحته للجميع طبقاً للدستور والقانون .

أنطلق هذا المسح SYPE من حقيقة وهي أن الشباب هم مستقبل أى مجتمع وأهم موارده البشرية ، وحيث أنه طبقاً لتعداد عام ٢٠٠٦ تمثل الفئة العمرية ١٠ - ٢٩ سنة والتي وجه إليها المسح ٤٠% من المصريين وهذا في حد ذاته يمثل فرصة ديموجرافية يحسن إستغلالها على نحو يفيد المجتمع ، ومن ثم إرتكز المسح على هذه الشريحة العمرية لإستخلاص ورصد واقع خمسة تحولات أساسية في حياة الشباب وهي الصحة ، التعليم ، والتوظيف وسبل العيش ، وتكوين الأسرة ، والمشاركة المجتمعية .

ولقد شارك في إعداد هذا المسح منظمات محلية ودولية : مركز معلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، والمركز القومي للإمتحانات وتقييم التعليم ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مؤسسة فورد ، الوكالة الكندية للتنمية الدولية ، البنك الدولي ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، الوكالة السويدية للتعاون من أجل التنمية الدولية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، اليونيسيف ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة . وجهت عينة المسح والتي بلغ حجمها ١٥٠٢٩ مفردة إلى النشء والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ - ٢٩ سنة مقسمة إلى ثلاث شرائح ١٠ - ١٤ سنة ، ١٥ - ٢١ سنة ، ٢٢ - ٢٩ سنة

وذلك فى عينة طبقية متعددة المراحل وعنقودية ممثلة لجمهورية مصر العربية تغطى جميع المحافظات بما فيها محافظات الحدود . وخرج الفصل الثالث من تحرير نتائج المسح عن التعليم موضحاً ما يلى :

١ - لم يسبق لنسبة ٣,٧% من الفتيات ، ١% من الذكور فى شريحة ١٠ - ١٤ سنة الإلتحاق بالمدارس مقابل ٢٠,٨% من الشابات ، ٤,٦% من الشباب فى شريحة ٢٥ - ٢٩ سنة وبمقارنة هذه النسب يتضح حدوث تغير يعكس جهوداً منظمة فى رفع نسبة الإقبال على التعليم . وبشكل عام لم يسبق لنسبة ٦,٩% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم الآن (وقت إجراء المسح) بين ١٠ - ٢٩ سنة الإلتحاق بالمدارس ، ومع صغر هذه النسبة وهى ٦,٩% إلا أنها تمثل ٢,١ مليون من شباب المجتمع المصرى الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ - ٢٩ سنة (مع وجود تباين بين الذكور والإناث حيث بلغت نسبة عدم الإلتحاق لدى الإناث ١١% والذكور ٣% فى هذه الشريحة العمرية) .

وعند مناقشة أسباب عدم الإلتحاق بالتعليم كانت الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والأسرية وليس إتاحة المدارس فقط جزءاً كبيراً من الأسباب التى نذكر منها عدم رغبة الآباء فى إلحاق أبنائهم بالتعليم ٣٥,٨% ، وعدم قدرة الأسرة على تحمل نفقات التعليم ٣٢,٥% .

٢ - ويشير المسح إلى أن شباب المناطق العشوائية فى المدن ضعيفوا الأداء حيث توجد منهم نسبة ١٠,٥% لم تكمل سوى التعليم الإبتدائى مع وجود ارتباط قوى بين الثروة ومستوى التعليم الذى يكمله الطلاب الذين إلتحقوا بالنظام التعليمى ، فشباب الفئات الوسطى طبقاً للمسح لديهم احتمال أعلى من ١٠% لدخول نظام التعليم ولكن دون إكمال مستوى التعليم الإلزامى ، وبين الفئة الأكثر ثروة لا يوجد سوى ٥% بلغوا مستوى أقل من الثانوى .

ومن ثم وجد أن عدد سنوات التعلم لدى شريحة ٢٢ - ٢٤ سنة فى مصر بلغت ١٠,٢ سنة

٣ - التسرب من التعليم من المشاكل الخطيرة التى تهدد كفاءة النظام التعليمى وتضع عبئاً ثقيلاً على النظام وتهدر موارده ، ويرصد التقرير أن إنخفاض الثروة يزيد من التسرب حيث يتسرب ٦% من شباب الفئة الأشد فقراً أثناء التعليم الإبتدائى تقابلها ٠,٣% من أفراد الشريحة الأكثر ثروة . وعلى مستوى المرحلة الإعدادية يتسرب ١٤% من الفئة الأشد فقراً مقابل ٠,٩% فى الفئة الأكثر ثروة . وكانت دوافع

التسرب هي عدم الرغبة في الإستمرار في الدراسة والإضطراب للعمل ومساعدة الأسرة .

٤ - وعن دعم التعلم خارج المدرسة في محاولة لمواجهة الخلل في معايير الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية ، إتضح أن شباب مصر يسعون للحصول على دعم التعلم خارج المؤسسات التعليمية في شكل دروس خصوصية ومساعدة الأسرة لهم ، حيث يحصل على الدروس الخصوصية ٥٧% من أفراد العينة على مستوى المرحلة الابتدائية ، ٦٣,٧% في المرحلة الإعدادية ، ٨٠,٢% في المرحلة الثانوية ، ولقد سجل طلاب مرحلة الثانوية العامة الذين يتلقون دروساً خصوصية أعلى نسبة عدد مواد دراسية بلغ ٤,١ مادة ، وأعلى نسبة تكاليف بلغت ١٧,٩ جنيه مصري شهرياً .

وتساهم الثروة وخاصة المستويات العالية من الثراء في زيادة المساعدة الأسرية حيث يتلقى طلاب الأسر الثرية ٣٣,١% ثلاثة أضعاف المساعدة من أسرهم أكثر من الطلاب الذين ينتمون إلى الأسر الفقيرة ١٠,٣% .

٥ - وحيث يعتبر تعليم أولياء الأمور عنصراً هاماً في تعليم الأبناء ، رصدت نتائج المسح وجود ارتباط بين وجود أم أو أب من ذوي مستويات التعليم المنخفضة مع عدم الإلتحاق بالمدارس نهائياً ، ويتضح ذلك أكثر بالنسبة للفتيات .

٦ - هناك علاقة وثيقة بين مؤشر الثروة ونوعية التعليم الجامعي ، بوجه عام يتجه الأثرياء نحو الكليات التي وصفها المسح بأنها الأعلى وجاهة والمربحة أكثر ، فحيث قسم المسح سلم الثروة إلى خمسة مستويات (الدرجة الأولى - الدرجة الثانية - الدرجة الوسطى - الدرجة الرابعة - الدرجة الأعلى) وجد أن أعلى نسبة إلتحاق لأفراد شريحة الدرجة الأدنى كانت في كليات الآداب ٢٤% وكلية الإقتصاد المنزلي ٦,٩% ، بينما حظيت شريحة الدرجة الأعلى من الثروة بأعلى نسب في مجموعة كليات التخطيط العمراني والهندسي ١٢% ، ومجموعة كليات الأعمال والإقتصاد ٢٧,٥% ومجموعة كليات الطب والأسنان ٩,٧% .

وإستخلاصاً من نتائج هذا المسح - السابق الإشارة إليها - يتضح وجود عدم مساواة بين أفراد المجتمع في الحصول على فرصة الإلتحاق بالتعليم أو الإستمرار فيه أو إختيار نوعية التعليم على الرغم من مساواة الجميع من حيث القانون المنظم للعملية

التعليمية ، ولكن تلعب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتباينات الواضحة بين الأسر من حيث مستوى الدخل والمستوى التعليمي فى إحداث هذا الخلل وعدم المساواة .

المحور الخامس : الانفتاح على العالم وإقتصاد المعرفة وأشكال جديدة للخدمة التعليمية :

ترتكز التغيرات الإجتماعية على جانب هام من التغيرات الخارجية التى شهدها العالم بآثره تحت مسمى العولمة والتى جعلت منه قرية صغيرة بمفهوم سرعة وصول المعلومات وإنتشارها وإن كانت تفتقر هذه القرية الصغيرة إلى قيم وعادات القرى .

فرضت العولمة وتكنولوجيا الإتصالات والمعلومات سيادة مفهوم إقتصاد المعرفة ذلك الإقتصاد الذى يحقق إستخداماً فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذى تشكل فيه المعرفة جزءاً كبيراً من القيمة المضافة لأى عملية إنتاجية .

ويتميز هذا الإقتصاد بمجموعة خصائص يدعمها كل من التعليم الجيد و التدريب

المستمر حيث يتميز بأنه : (٧)

١ - إقتصاد عالمى تزداد فيه شدة المنافسة مما يستلزم ضمان درجة عالية من الجودة والإعتماد .

٢ - زيادة الإهتمام برأس المال الفكرى بإعتباره أساس إنتاج المعرفة .

٣ - يتميز إقتصاد المعرفة بالتغير السريع والمستمر مما يستلزم قدرة كبيرة للموارد البشرية على مواكبة تلك التغيرات والقدرة على إنتاج المعرفة .

وكما هو واضح فإن التعليم الجيد القائم على تدعيم قدرة التعلم الذاتى والتعليم

المستمر هو المطلب الأساسى فى العملية التعليمية فى العصر الحالى حتى يمكن تسليح الموارد البشرية بما يمكنها من التفاعل فى هذا الإقتصاد المفتوح ومواكبة كل مستجداته ومن ثم تستدعى التغيرات الاجتماعية والانفتاح على العالم الأخذ بعين الإعتبار لمجموعة متغيرات يجب الإهتمام بها وترسيخ المفاهيم والثقافات التى تتطلبها هذه التغيرات ومنها وبالدرجة الأولى :

١ - التغير على مستوى المهنة .

٢ - التغير فى نمط الإنتاج .

فعلى مستوى المهنة أصبح هناك تعريف جديد لمهارات العمل تتواءم مع التقدم التكنولوجى والمعارف الحديثة ، مع ظهور وظائف ومسميات جديدة ، أما تغير نمط الإنتاج فإن المعرفة تشكل عنصراً هاماً متزايداً فى معادلة الإنتاج .

فقد كانت هناك دائماً فجوة زمنية ما بين الوصول إلى الحقيقة العلمية وبين دخول هذه الحقيقة إلى حيز التطبيق العملي بما يسمح بإتاحة الفرصة والاجتهاد ، إلا أننا نعيش اليوم عصر تقريب الفجوة الزمنية بين المعرفة والتطبيق مما جعل العلاقة وثيقة بين العلم النظري والتكنولوجيا ، وهذا يفرض بطبيعة الحال ضرورة إعادة النظر فى السياسات التعليمية حتى تصبح قادرة على متابعة معدلات التحديث المتسارعة وإعداد المواطن القادر على مواجهة مسئولياته الاجتماعية و الإنتاجية وإيجاد الحلول المبتكرة لما يواجهه من مشكلات ، إنطلاقاً من حقيقة يجب ألا نغفلها وهى :

إن الابتكار أصبح عملية مبرمجة لها أسسها وأدواتها

يمكن تعلمها بل يجب تعلمها .

حتى يتسع لنا المقام بين دول العالم وأفراده وتكون لنا فرصة التنافس مع الآخرين .

جدول رقم (١٣)

بعض مؤشرات جودة التعليم

(من تقرير التنافسية العالمى ٢٠٠٩/٢٠٠٨)

التعاون بين الجامعات ومراكز أبحاث الصناعة	تلبية التعليم لإحتياجات الإقتصاد التنافسى	جودة مؤسسات التعليم الحكومى	
٤	٤,١	٣,٧	المتوسط العالمى
٣,٦	٢,٦	٢,٤	قيمة المؤشر فى مصر
٩٢	١٢٨	١٢٦	ترتيب مصر بين ١٣٤ دولة

المصدر : المنتدى الإقتصادى العالمى (٢٠٠٩/٢٠٠٨) ، تقرير التنافسية العالمى .

من الجدول رقم (١٣) يتضح أن ترتيب مصر من حيث جودة مؤسسات التعليم الحكومى كان رقم ١٢٦ من بين ١٣٤ دولة ، ١٢٨ فى تلبية التعليم لإحتياجات الإقتصاد التنافسى ، ٩٢ فى التعاون بين الجامعات ومراكز أبحاث الصناعة ، هذا إلى جانب إنخفاض قيمة المؤشر فى مصر عن المتوسط العالمى من حيث جودة مؤسسات التعليم الحكومى حيث وصلت إلى ٢,٤ فى مصر مقابل ٣,٧ المتوسط العالمى ، ووصلت قيمة المؤشر الخاص بتلبية التعليم لإحتياجات الإقتصاد التنافسى ٢,٦ بينما بلغ المتوسط العالمى ٤,١ . وكذلك وصل المؤشر الخاص بالتعاون بين الجامعات ومراكز أبحاث الصناعة فى مصر ٣,٦ مقابل ٤ للمتوسط العالمى .

وحتى تتحقق لمصر فرصة التنافس يجب أن يتغير وضع مصر قيمة وترتيباً فى كل هذه المؤشرات السابقة ، وأن تظل هذه المؤشرات أمام متخذى القرار إسترشاداً موضوعياً لنقله نوعية تفسح المجال لتعليم يلبي إحتياجات عالم مفتوح ومتطور قائم على إقتصاد

المعرفة خاصة وأن الواقع الفعلي في مصر يشير إلى تطور قطاع الاتصالات والمعلومات بشكل واضح يستدعي إعداد الأفراد على نحو يسمح بدخول سوق عالمي مفتوح .

جدول رقم (١٤)

تطور بعض مؤشرات قطاع الاتصالات والمعلومات

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
١٤,٣	١١,٨	١١	١١	١٠	عدد المشتركين في التليفونات الثابتة بالمليون
٥٣,٧	٤٠,٢	٢٢	١٤	٩	عدد المشتركين في خدمة التليفون المحمول بالمليون
١٤,٥	١٢,٠٣	٧	٥	٤	مستخدمو شبكة الإنترنت بالمليون
٣٤٣١	٢٦٢١	٢١٨٥	١٧٨٥	١٥٧١	عدد الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر

المصدر : وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، مركز المعلومات .

ويشير الجدول رقم (١٤) الخاص بتطور مؤشرات قطاع الاتصالات والمعلومات إلى اتجاه عام نحو الزيادة في آليات تكنولوجيا المعلومات سواء على مستوى عدد الشركات العاملة في هذا المجال والذي تضاعف بين عامي ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٩ ، ومستخدموا شبكة الإنترنت الذي أصبح في عام ٢٠٠٩ أكثر من ثلاثة أمثال ما كان عليه عام ٢٠٠٥ .

ومجتمع يتجه نحو هذا المجال يستدعي التعريف الجديد لمهارات العمل وبناء نظام تعليمي متطور ، يؤكد على أهمية الإبتقان و الإبداع و الابتكار وبتيح ترسيخ مفهوم ثقافة العمل الحر والتحول نحو مفهوم المجتمع دائم التعلم نظراً للمعدل المتزايد لتقادم المعرفة . كل ذلك يحتاج إلى نقلة نوعية في التعليم ، كما أن أنماط عرض الخدمات التعليمية كما حددته منظمة التجارة العالمية ، والذي ينحصر في :

- ١ - العرض عابر الحدود (البرمجيات التعليمية) .
 - ٢ - الإستهلاك بالخارج (دراسات عليا ودرجات علمية ودورات بالخارج)
 - ٣ - الحضور التجارى (معاهد تعليم لغات - شركات برمجيات - ... الخ) .
 - ٤ - حركة الأشخاص الطبيعيين (الخبراء وأساتذة الجامعات) .
- هذا العرض يؤكد ضرورة هذه النقلة النوعية التي تركز على دراسة علوم المستقبل وتحقق مستوى مخرجات متميز قادر على المنافسة في السوق المحلي و العالمي . وعلى جانب آخر يستدعي الأمر التسليح بمهارات التعلم الذاتي والحرص على التعليم المستمر . وتطوير التعليم لمواجهة إحتياجات العولمة من خلال البحث عن الفاعلين الأساسيين في كل مصدر من المصادر الأربعة للتعليم في حياة الإنسان وهي :

- ١ - التعليم الرسمي أو النظامي .

٢ - التعليم غير الرسمي أو اللائقائى .

٣ - التعليم العارض .

٤ - التعليم الدولى .

ويمكن تحريك كتلة حرجة فى كل مجموعة يكون من شأنها إحداث تطور يتواءم مع التغير المطلوب آخذين فى الإعتبار أن :

التعليم الرسمى أو النظامى تحركه كتلة حرجة من المعلمين و الإداريين .

والتعليم غير الرسمى أو اللائقائى الذى يسعى إليه الأفراد لإستكمال معارف ومهارات يرغبون فيها تحركه حاجة أسواق العمل وشكل وطبيعة هذه الأسواق .

والتعليم العارض والدولى الذى يحصل عليه الأفراد بوسائل مختلفة على رأسها أجهزة الإعلام المختلفة واليوم تمثل شبكة المعلومات الدولية الإنترنت وسيلة من أهم الوسائل التى يصعب التحكم فى كتلتها الحرجة محلياً وتحتاج غالبية مصادر التعليم اليوم لمهارة التعلم الذاتى خاصة بعد تغير نسب مساهمة كل مصدر من المصادر فى تعليم الفرد ، ولم يعد التعليم النظامى هو المصدر الوحيد فى تعليم الفرد وتزويده بالممارات المختلفة بل إن الأوزان الترتيبية لمصادر التعليم الأخرى آخذة فى التزايد .

ومع ما تفرضه العولمة من تغيرات تلقى بظلالها على الثروة البشرية من حيث أعدادها و إعدادها ، تعتبر صياغة الأهداف هى الخطوة الأولى الضرورية لتحديد نوعية الموارد البشرية التى نحتاجها فى هذا العالم المفتوح والمتغير دائماً ، وتبدأ هذه الصياغة على مستوى التعليم بوجه عام وماذا يراد منه . ثم على مستوى كل مرحلة تعليمية وكل صف من الصفوف ، مع ترجمة هذه الأهداف إلى أهداف سلوكية تقويمها وقياسها آخذين فى الإعتبار أن التعليم المتميز حق للجميع وأن التغيرات السريعة تستدعى إعداد الفرد بطريقة تمكنه من ملاحقة هذه التغيرات من خلال بناء القدرات و المهارات على نحو يمكن الجميع من مهارة قدرة التعلم الذاتى والتعليم المستمر .

فالتغير السريع على مستوى العالم يستدعى السعى نحو التعليم المستمر الذى يعنى تنظيم الخبرات والنشاطات التربوية وجعلها متاحة لكل من يرغب فيها فى أى عمر يشاء ، أى أنه تعليم متاح بأشكاله المختلفة فى الأماكن والأزمنة المختلفة يتميز بأنه تعليم وظيفى متكامل ومرن متاح للجميع فى أى وقت وهو ما لا يتيح التعليم النظامى بشكله الحالى .

ومع ما يتسم به العصر الحالى من أنه عصر تكنولوجيا المعلومات وهو ما يستلزم تملك مهارات إستخدام هذه التكنولوجيا ، تصبح مهارة التعلم الذاتى هى أهم وسيلة للإستفادة من التعليم المستمر ، حيث يكون الفرد صاحب هذه المهارة على قدر كبير من

القدرة على إختيار طبيعة ونوعية التعليم الذى يحتاجه ، والذى يحدد مدى الحاجة إليه طبيعة البيئة المحيطة بهذا الفرد ومستوى التكنولوجيا السائد وتملك قدرة الإبتفتاح على العالم كما يقوم هذا الفرد بالتخطيط لما يريده فى الوقت الذى يحدده وفى ضوء إمكانياته وموارده وطبقاً لطموحاته ، ويصبح لديه قدر كبير من القدرة على تنفيذ هذه الخطط التى حددها وصاغها فى برامج محددة ، وأخيراً يتولى تقويم ما قام به ذاتياً للتأكد من تحقيقه لأفضل النتائج .

وحتى تتوافر لدى الفرد المقبل على التعليم المستمر هذه الصفات والتى يمكن تلخيصها فى القدرة على الإختيار والتخطيط والتنفيذ والتقويم الذاتى فإن ذلك يقتضى بناء قاعدة تعليمية أساسية فى المراحل الأولى تحديداً تعد فرداً ناجحاً من حيث بناء الشخصية والقدرة على المناقشة والتفكير العلمى السليم . وهذا لن يتحقق إلا بتوافر :

- ١ - تعليم متطور يخلق فى الفرد القدرة على الحوار والمناقشة والبحث عن المعارف من مصادرها المختلفة .
- ٢ - منظومة تعليمية تضع أهمية لبناء الشخصية وتدعم مهارة التعلم الذاتى تنطلق من بداية التعليم الأساسى الذى يجب أن توجه إليه كل الجهود وتوظف من أجله كل المهارات والإمكانيات .
- ٣ - معلم جيد ميسر للعملية التعليمية ومشجع على الحوار والمناقشة .
- ٤ - أسرة واعية تحتضن أبنائها وترعاهم فى إطار من الثقة والتشجيع على المشاركة والقدرة على الإختيار .
- ٥ - تفعيل دور كل من أكاديمية المعلم والهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد .

وإذا كان للعلومة وما أتاحتها من توسع فى إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من آثار سلبية فإن لها أيضاً آثاراً إيجابية يمكن الإستفادة منها وتوظيفها على نحو يخدم المجتمع ، وليس أدل على ذلك من ثورة ٢٥ يناير والتى ما كان لها أن تتحقق إلا بفرصة تجميع الشباب على رؤية واحدة محددة كان لتكنولوجيا الاتصالات فضل فيها .

وإذا كان البعض يرى أن للعلومة آثاراً سلبية منها :

- ١ - التأثير على اللغة الأم .
- ٢ - إنتشار الثقافة الإستهلاكية .
- ٣ - ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية .
- ٤ - شيوع قيم هادمة مثل المادية .

فإن لمواجهة هذه الآثار ينبغي :

- ١ - إصلاح وتطوير مؤسسات التنشئة الاجتماعية والإهتمام بجودة العملية التعليمية .
 - ٢ - تدعيم إمتلاك المجتمع لمنظومة من القيم توجه سلوكيات أفرادها وفى ذلك تتعاون كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية ووسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات الدينية .
 - ٣ - تغيير شكل تقديم الخدمة التعليمية بما يتيح توزيع أفضل لمخصصات التعليم من موارد على نحو يستفيد من مزايا الإبتتاح ويحد من سلبياته ، مع زيادة جرعة التعليم عن بعد (التعليم الإلكتروني) مع التركيز على بناء الشخصية وتعليم مهارات التعلم الذاتى لمواكبة التغيرات والمستجدات العالمية .
- وفى هذا الصدد يمكن لشراكة المجتمع المدنى الوطنى من المساهمة فى تطوير منظومة التعليم فى ظل إقتصاد المعرفة من خلال تعليم إلكترونى يوفر وقت المتعلم كما يوفر له الراحة النفسية حيث يحصل على ما يريد فى المكان والوقت الذى يريده مما يتغلب على القيود التى يفرضها النظام التعليمى على عمر المتعلم ومستوى تأهيله . . . الخ .

وإذا كان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور مهم فى إقتصاد المعرفة فإن المجتمع الواعى بأهميتها عليه الإسراع فى تحقيق أقصى إستفادة منها .

وفى هذا الصدد نود الإشارة إلى جهود وزارة التنمية الإدارية وهى إحدى وزارات الدولة قبل قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كان لها نشاطاً ملحوظاً فى كيفية الإستفادة من هذه التكنولوجيا ورد عنها فى تقريرها السنوى ٢٠٠٩^(٨) فيما يخص تطوير الخدمات الحكومية وفى مجال التعليم تحديداً ما يلى :

أولاً : خدمة التقدم لمكتب تنسيق القبول بالجامعات إلكترونياً منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ يستفيد من هذه الخدمة حوالى ٥٠ ألف طالب سنوياً

وتشمل :

- ١ - خدمات التنسيق الإلكتروني لطلبة الثانوية العامة
- إستيفاء إستمارات التقدم للتنسيق .
- التحويل بين الجامعات / الكليات / المعاهد .
- تعديل الرغبات خلال الفترة المحددة لمرحلة التنسيق الخاصة بالطالب المتقدم .

- نشر نتائج التنسيق على الموقع وإبلاغ الطالب عن طريق رسائل قصيرة على المحمول والبريد الإلكتروني .
- ربط بيانات الطلاب ببيان الحافز الرياضي الصادر من وزارة التربية والتعليم والمجلس القومي للرياضة .

٢ - خدمة التنسيق الإلكتروني لشهادات المعادلة .

ويشير التقرير في هذا الصدد أن خدمة التنسيق الإلكتروني قد حقق وفراً للأسر المصرية بحوالى ٤٠ مليون جنيه مصرى ممثلة فى رسوم إستمارة التقديم (٤٠ جنيهه) بالإضافة إلى مصاريف الإنتقالات بالنسبة لطلاب الأقاليم ونويعهم .

ثانياً : خدمات إدارة المدارس وربط المدارس بالمديريات التعليمية :

يهدف مشروع تطوير الخدمات الحكومية فى مجال التعليم إلى الربط المباشر بين مستويات إدارة التعليم على مستوى المدارس والإدارات والمديريات وديوان عام الوزارة مما يوفر بيانات متكاملة و محدثة تساعد على تقديم الخدمة للمدارس بشكل أكثر يسراً مثل بيان النجاح أو التحويلات بين المدارس كما يساعد أيضاً على متابعة العملية التعليمية ودعم متخذى القرار .

ولقد أشار التقرير إلى بدء تشغيل هذا النظام فى إدارة مدارس محافظة الأسكندرية وأسيوط ثم تلى ذلك ١١ مديرية تعليمية جارى الإنتهاء منها تمهيداً لتعميم النظام على باقى محافظات الجمهورية .

وما سبق إنما هو مجرد أمثلة يمكن الإشارة إليها ، ويبقى على مسئولى تقديم الخدمة التعليمية الاستفادة من التكنولوجيا فى إحداث نقلة نوعية للتعليم تساعد على إتاحتها - وجودته بدرجة تساعد مخرجات العملية التعليمية من المنافسة على مستوى العالم وذلك إطلاقاً من حقيقة أساسية وهى أن التعليم الأساسى الجيد حق لجميع أفراد هذا المجتمع .

تلعب تكنولوجيا المعلومات وإتصالات فيه دوراً هاماً من خلال ممارسة الأنشطة و التدريبات و معايشة الطبيعة فى مؤسسات تعليمية تحترم كل العناصر التربوية للحفاظ على نسيج المجتمع .

على أن يستعان بتكنولوجيا الاتصالات بدرجة أكبر في المراحل التعليمية الأعلى وخاصة مع الأعداد الكبيرة للدارسين من خلال الوسائط المتعددة وأساليب التقويم الذاتية على سبيل المثال .

القضية السادسة : التغير الاجتماعي والقطاع الصحى

القضية السادسة : واقع التغير الاجتماعى فى قطاع الصحى

مقدمه

يعيش المجتمع المصرى حالة من التغير الاجتماعى ناجمة عن تغيرات إقتصادية أدت إلى عدم كفاءة وكفاية نظم الحماية الاجتماعية ، فانخفض كل من المستوى التعليمى والمستوى الصحى ، وارتفع معهما وبها معدلات الأمية والوعى والمرض والفقر ، كما ارتفع معدل البطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين ، وانتشرت الأمراض الاجتماعية وساد التفكك الاجتماعى ، وانتشر العنف والبلطجة ، والإدمان ، والإضطهاد ، وزاد الشعور بعدم الإنتماء ، وانتشر الفساد فى كل قطاعات الدولة فى ظل غياب شبه تام للقانون .

تلك الحالة من التغير - سواء الاقتصادى أو الاجتماعى - هى حالة محاطة بمحددات ومتغيرات كلها سلبية وتؤدى حتماً إلى إعتلال الصحة وانتشار الأمراض خاصة بين الفئات الضعيفة والحساسة من المجتمع والدولة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها نحو توفير خدمات الرعاية الصحية نتيجة الممارسات الاقتصادية ومردوداتها على الخدمات العامة فزاد التفاوت واللاعادلة والإحياز نحو الحضر على حساب الريف ومحافظات الوجه البحرى على حساب الوجه القبلى .

ولوصف تلك الحالة من التغيرات الاجتماعية وأثرها على قطاع خدمات الرعاية الصحية سوف نبدأ فى هذا الجزء من الدراسة بإلقاء الضوء على ما أصاب مبدأ "الحق فى الصحة" كأحد الحقوق الأساسية للإنسان جراء ممارسات العولمة الاقتصادية الهدف والمقصد . ثم بعد ذلك نرصد تغير النظم الصحية فى ظل التغيرات الاجتماعية خلال عصور مختلفة ، مع إلقاء الضوء على أهم ملامح للنظام الصحى الحالى ووصف هيكله . يلى ذلك رصد لأهم المؤشرات الصحية فيما يتعلق بالمؤشرات الحيوية ذات الصلة بالطفولة والأمومة ، ومؤشرات استخدام الخدمات الصحية للأمهات قبل وأثناء وبعد الولادة ، بالإضافة إلى بعض مؤشرات الخدمات الصحية الخاصة بمعدلات الأطباء والممرضات والأسرة مع إلقاء الضوء على التغطية التأمينية الصحية . ثم يلى ذلك رصد لبعض الحقائق حول الإتفاق الصحى ومقارنته بمستوى دول اقليم شرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية والمستوى العالمى . ثم بعد ذلك رصد لبعض ملامح الصورة المرضية فى مصر مع إلقاء مزيد من الضوء حول مشكلة سوء التغذية . وينتهى هذا الجزء بإقتراح لبعض التوصيات المستمدة مما تم عرضه ورصده من معلومات ومؤشرات .

أولاً : العولمة والحق فى الصحة :

شهد العالم تغيرات جزرية إقتصادية أدت الى فرض سياسات إقتصادية تسمى إصلاحية تدعو إلى نهج خصخصة الخدمات وخفض دعم الدولة لها بالإضافة على الترويج لإتباع سياسات إقتصاد السوق . ونتج عن تلك السياسات إحساس دور الدولة فى تقديم الخدمات ، ومنها الصحية ، خاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة نظم الرعاية الصحية ونظم التأمين الصحى حيث إتبع سياسات تؤدى إلى " تخفيف دور الدولة من أعباء الخدمات الصحية عن طريق خصخصة التأمين الصحى بإسناده إلى هيئة مستقلة تدير الخدمة ولاتقدمها ، وتمكنها أن تتعاقد مع مؤسسات تجارية تهدف للربح وتقدم الخدمة " ، وقد نتج عن تلك السياسات الفشل فى الإرتقاء بالمستوى الصحى بل وقد وتدهوره خاصة للفئات المهمشة والفقيرة .^(١)

كما أدت العولمة الإقتصادية والخصخصة إلى إحداث خللاً عميقاً فى المجتمعات والثقافات وساعد على ذلك التشجيع والترويج إلى تعظيم الأولويات السياسية والاقتصادية على حساب الاحتياجات الاجتماعية ، مما زاد من التحديات المؤدية لانخفاض المستوى الصحى مثل اللامساواة والفقر والإستغلال والإضطهاد والعنف وهى كلها أسباب ومحددات تؤدى إلى إعتلال لصحة^(٢).

كما أشارت المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية إلى أن تحقيق النمو الإقتصادى لم يقض على الفقر ولم يؤد على تحسين الصحة ، فالإعتقاد بأن "العولمة" هى موجه صاعدة كفيلة برفع جميع السفن هو إعتقاد خاطئ ، بل أن الثروة أتت فى شكل موجات ترفع السفن الكبيرة وتغرق السفن الصغيرة . كما أن الظن بأن زيادة كفاءة الأسواق وتحرير التجارة سيسهم فى تعزيز الإنصاف والعدالة وتحقيق الإزدهار فى الدول النامية هو ظن خاطئ لأن ذلك تسبب فى خفض الإيرادات المتحصلة من التعريفات الجمركية بشكل أساسى ولم تأت بأى مورد بديل لتمول الخدمات العامة بما فى ذلك الرعاية الصحية .

كما تم تشجيع فرض الرسوم على المستفيدين من خدمات الرعاية كوسيلة لاستعادة تكاليف الخدمة بهدف ترشيد الإستخدام بشكل مفرط ولكن ذلك لم يحدث ، بل أن تلك الرسوم كانت بمثابة عقوبة فرضت على الفقراء . إن كل ماسبق كان بمثابة كارثة فى مجالى الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية فى الدول النامية^(٣).

ونجم عن ماسبق إهدار الحق فى الصحة وهو حق شرعى كفلته المواثيق الوطنية والدولية وتضمن بمقتضاه الدولة رعاية جميع مواطنيها صحياً وبعادلة ومساواة .

نفذ تضمن إعلان آلماتا عام ١٩٧٨ الذى أصدرته الدول الأعضاء فى منظمة الصحة العالمية أن "الصحة حق أساسى من حقوق الإنسان وأن الوصول على أعلى مستوى

ممکن من الصحة يعد هدفاً إجتماعياً عالمياً يستوجب تحقيقه عملاً إيجابياً يتشارك فيه العديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى القطاع الصحى (٤).

وقد عرفت منظمة الصحة العالمية الصحة بأنها "حالة مكتملة من الرفاه البدنى والنفسى والاجتماعى وليست مجرد الخلو من المرض أو العجز". وهذا المفهوم تحقيقه يتطلب إطار من العدالة الاجتماعية وإحداث توازن بين البيئة الخارجية والداخلية للإنسان.

كما أكد ميثاق الشعوب من أجل الصحة على أن " الصحة تتحدد فى الأساس بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمادية وينبغى أن توضع مع العدالة والتنمية المستدامة على رأس أولويات صنع السياسات محلياً وإقليمياً ، ويتم ذلك بتوفير رعاية صحية أولية شاملة للجميع بغض النظر عن قدراتهم الاقتصادية ، وينبغى أن تتسم الخدمات الصحة بالديموقراطية والمساءلة وأن تتوافر الموارد الكافية لتحقيق ذلك (٥).

أيضاً أشارت اللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة على أن "الصحة ومحدداتها الرئيسية أمور تتعلق بحقوق الإنسان ، وهى أمر حيوى من الناحية السياسية ، حيث أن نجاح المجتمع يمكن الحكم عليه بنوعية صحة السكان وعدالة توزيعها ، وأن الصحة الجيدة تمكن المجتمع من المشاركة فى التنمية مما يحقق مردودات إيجابية للأداء الإقتصادى (٦).

كما كفلت المادة -٢٥- من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والمادة -١٢- من العهد الدولى الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية الحق فى التمتع بالصحة والرعاية الصحية (قد صدقت عليهما مصر).

أما الدستور المصرى فقد نص صراحة على الحق فى الصحة ، حيث نصت المادة -١٦- على أن تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر رفحاً لمستواها". كما نصت المادة -١٧- على أن " تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً ، وذلك وفقاً للقانون".

وقد حددت منظمة الصحة العالمية عدة عناصر أساسية ومتكاملة حول الحق فى الصحة وهى : أن تكون ميسرة ومتاحة ومقبولة من المجتمع ، وعادلة وبتكلفة مناسبة وذات جودة مناسبة (٧).

ثانيا : تغير النظم الصحية فى ظل التغيرات الاجتماعية :

إن نظم الرعاية الصحية فى مصر هى جزء أصيل لايتجزأ عن التطور الطبيعى للمجتمع المصرى فقد نبعت وإرتكزت على التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية التى مرت بها مصر منذ العصور القديمة وحتى وقتنا هذا ، فمثلاً ازدهرت ونمت عندما ازدهرت كما فى عهد محمد على وضعفت وخبت عندما ضعفت الدولة كما فى العصر العثمانى وثم الإحتلال البريطانى .

ففى عصر محمد على مؤسس الدولة الحديثة إعتد على العنصر البشرى سليم الجسم والعقل ، فأنشئت أول مدرسة للطب عام ١٨٢٨ ثم مدرسة الصيدالة عام ١٨٢٩ ، ثم مدرسة القابلات عام ١٨٣٢ . وكان من العلامات الهامة فى تطور الرعاية الصحية إنشاء "المجلس العام للصحة " وهو أول مؤسسة صحية حكومية فى مصر الحديثة ويمكن إعتباره نواه لوزارة الصحة ، كما أنشأ محمد على المستشفيات بالأقاليم .

وبعد عصر محمد على وخلفائه تدهورت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فتراجعت القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، ومنها القطاع الصحى . فجاء الإحتلال البريطانى الذى سيطر على المصادر الاقتصادية للدولة وغير من السياسات الاجتماعية . ففى القطاع الصحى أصبح الإلتحاق بكلية الطب مقصوراً على الأغنياء وأصبح التدريس باللغة الإنجليزية بديلاً عن العربية وأصبح النموذج البريطانى هو السائد فى التعليم بصفة عامة والطبى بصفة خاصة . وأصبحت المدرسة الطبية المصرية تحت الإدارة البريطانية وتحولت كلية الطب إلى مؤسسة للأغنياء الذين يخدمون المناطق الحضرية الغنية دون التطرق لحل المشكلات الصحية بالريف ، الذى تدهورت الخدمات الصحية فيه . نتيجة للإحتلال البريطانى أعلن اللورد كرومر أن " مصر ليست بحاجة إلى أخصائيين بل إلى ممارسين " ، وقد أدى ذلك إلى عدم تطور التعليم الطبى خاصة فيما يتعلق بإرسال البعثات للخارج ، فتقلص عدد المصريين الدارسين والممارسين لمهنة الطب .

ثم إفتتحت جامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن) وإفتتحت كلية الطب عام ١٩٢٥ كأحد أربع كليات تم إفتتاحها ، ثم أنشئت المستشفيات المركزية الريفية بالمحافظات عام ١٩٢٨ ، ثم فى عام ١٩٣٦ تم إنشاء وزارة الصحة . وعندما قامت ثورة عام ١٩٥٢ وطبقاً للنظام السياسى الجديد (الإشتراكى) أصبحت الدولة المصرية هى صانع السياسة الصحية والمراقب لها ، وأيضاً مقدم الخدمة الصحية - المجانية - الرئيسى وذلك طبقاً للدستور . وتأسست التغطية الصحية الشاملة بالتساوى بين الريف والحضر وبين الوجه القبلى والوجه البحرى وهى المبادئ الأساسية التى وجهت صنع سياسات الخدمات الاجتماعية عامة والخدمات

الصحية على وجه الخصوص . وقد كان من أهم المنجزات الصحية فى تلك الفترة خطة تأسيس نموذج متكامل للتنمية المجتمعية الريفية تعمل الوحدات الصحية من خلاله وذلك تحت مسمى " الوحدات المجمعة " .

وتم عام ١٩٦٢ إنشاء الهيئة العامة للتأمين الصحى التى بدأت بتغطية صحية للعمال العاملين بالدولة ، وذلك إيماناً بأن النهضة والتحديث يقومان على أكتاف الأيدى العاملة صحيحة الجسم الخالية من العلل والأمراض (١) . وقد كان من المقرر أن تمتد مظلة التأمين الصحى لتشمل باقى فئات المجتمع ولكن حال دون ذلك بعض التغيرات السياسية والهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ ، التى نجم عنها ضعف إقتصاد الدولة وأيضاً رغبتها فى إعادة بناء الجيش مما أدى الى تعطيل البرامج والمشروعات الصحية .

كما تم إنشاء المؤسسة العلاجية عام ١٩٦٤ تحت إشراف وزارة الصحة وذلك بتأميم عدة مؤسسات ومستشفيات خاصة وخيرية . بدأ نشاطها بالقاهرة والأسكندرية ثم بعد ذلك بمحافظات بورسعيد والدلتا (القليوبية - دمياط - كفر الشيخ) ، ويلاحظ أن نشاط المؤسسة العلاجية غير ممتد لمحافظات الوجه القبلى والحدود .

أما الهيئة العامة للمستشفيات التعليمية فقد تم إنشائها بالقرار الجمهورى رقم ١٠٠٢ لعام ١٩٧٥ ، وهى تتبع وزير الصحة . وتقدم الهيئة خدمات الرعاية الصحية من خلال :

- المستشفيات التعليمية : وعددها ثمانية منها أربعة بمحافظة القاهرة ومستشفى بكل من بنها ، وشبين الكوم ، ودمنهور ، وسوهاج .
 - المعاهد التعليمية : وعددها ثمانية معاهد هى السكر ، التغذية ، والبحوث لطب المناطق الحارة ، ومعهد بحوث الحشرات ، ومعهد السمع والكلام ، معهد شلل الأطفال ، ومعهد جراحة القلب والصدر ، والمعهد التذكارى للبحوث الرمدية .
- يلاحظ أن هناك تركيز للخدمات الصحية بمحافظة القاهرة فى ظل غياب شبه تام لتلك الخدمات بمحافظات الوجه القبلى والحدود (١) .

ثم جاء نصر ١٩٧٣ وحدثت تطورات سياسية وإقتصادية تمثلت فى إنتهاج سياسات للإفتتاح الإقتصادى بغية إعادة بناء الدولة وشمل ذلك القطاع الصحى الذى شهد بداية إتساع دور القطاع الخاص الإستثمارى . وأصبحت الخدمات الصحية تقدم من خلال مؤسسات تهدف للربح وعجزت الدولة عن الوفاء بالتزامها الدستورى فيما يتعلق بالحق فى الرعاية الصحية .

وقد تأثر القطاع الصحى سلبياً بتطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادى فى بداية السبعينات وذلك بسبب ضعف الإنفاق الحكومى على قطاع الصحة .

بصفة عامة فإن الإنفاق العام الصحى حالياً هو " إتفاق لا يقابله جودة مخرجات مرضية للأسس العلمية والفنية ، ومشبعة لتطلعات المتعاملين مع النظام الصحى ، ومكلفة ، إقتصادياً ، حيث أن فاقدهم عملياتها غير المنظمة والغير منتظمة فى الأغلب الأعم ، كبيرة نسبياً " (١٠).

ولمواجهة الآثار السلبية لتطبيق سياسات الإنفتاح الإقتصادى على القطاع الصحى تم إقتراح برنامج لإصلاح سياسات القطاع الصحى فى مصر منذ منتصف التسعينات من القرن الماضى وذلك بهدف تحقيق تغطية شاملة للخدمات الصحية الأساسية لجميع المواطنين بصفة عامة والفئات الأكثر تعرضاً للخطر بصفة خاصة (١١) . وتدعو المبادئ الأساسية لبرنامج الإصلاح الصحى إلى عدة مبادئ أساسية : التغطية الشاملة والجودة والعدالة والكفاءة والإستمرارية . ويقوم برنامج الإصلاح الصحى على التعاون بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص الهادف للربح والقطاع الأهلى غير الهادف للربح .

والممول الرئيسى لهذا البرنامج هو الحكومة المصرية مع بعض شركاء من الدول المانحة بالإضافة الى المساعدة الفنية من وكالة التنمية الأمريكية والاتحاد الأوروبى وقرض من البنك الدولى (١٢).

فى سياق سياسات الإصلاح الإقتصادى ومحاولة تطبيق نظام الخصخصة على قطاع الخدمات الصحية ، صدرت عدة قوانين و قرارات وزارية كان لها أثر مباشر على حق المواطن فى الحصول على الرعاية الصحية خاصة فيما يتعلق بتحمل نفقات تكاليف الرعاية الصحية . و قد تصدى لتلك القرارات الوزارية منظمات المجتمع المدنى التى نجحت فى عدم تنفيذ بعضها . ومن أهم القوانين و القرارات الوزارية الخاصة بالقطاع الصحى نذكر :

- قرار رئيس الوزراء رقم ٦٣٧ عام ٢٠٠٧ بشأن إنشاء الشركة المصرية القابضة للرعاية الصحية (نشر فى جريدة الوقائع كملحق للعدد (٦٥) بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٠٧) بموجب القرار يتم تحويل هيئة التأمين الصحى إلى شركة قابضة ، ويشمل القرار الذى يستهدف تحسين الإدارة ، العمل على تنظيم عوائد التشغيل وتحقيق الربحية ، وحق الشركة القابضة فى إقامة شراكات مع شركات أخرى أو أفراد لتعظيم الربح . وقد لجأت منظمات المجتمع المدنى إلى القضاء لإيقاف القرار .

- تقدم وزير الصحة إلى مجلس الشعب بمقترح تشريعى من شأنه السحد (الإنتقاص) من الخدمات المقدمة للمنتفعين ، مع تقسيم المنتفعين إلى شرائح ، وتحمل مستخدمى الخدمة لجزء من النفقات بنسب تتراوح بين ٢٥% - ٣٠% دون وضع حد أقصى لذلك . وقد لاقى هذا الإقتراح معارضة شديدة من المجتمع المدنى (المنظمات الحقوقية) ، وتم تقديم إحتجاجات لمجلس الشعب واللجنة الصحية وتم تجميد الإقتراح .
 - كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩١ لعام ١٩٧٥ والخاص بحق المواطنين غير القادرين فى العلاج على نفقة الدولة ، مع تفويض وزير الصحة بإصدار قرارات العلاج . لكن تم إساءة إستخدام هذا القرار لصالح الفئة الغنية القادرة على حساب الفئة الفقيرة وغير القادرة على تحمل إرتفاع نفقات العلاج .
 - تم طرح ومناقشة مشروع قانون التأمين الإجتماعى والمعاشات الجديد قبل الإنتهاء من قانون التأمين الصحى الإجتماعى الشامل الذى يرتبط به إرتباطاً جوهرياً .
 - صدور قانون الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص مما يعنى إطلاق يد القطاع الخاص للإستثمار فى شتى القطاعات الخدمية ، ومنها قطاع الصحة الذى يعتبر من أكثر القطاعات جذباً للإستثمار .
 - إنشاء الجمعية المصرية لتنمية الفرانشيز (الإمتياز التجارى) عام ٢٠٠١ بمبادرة من الصندوق الإجتماعى ، وبموجب ذلك يمكن أن يدخل سوق الخدمات الصحية ويسيطر عليها سلسلة من المستشفيات أو المعامل التشخيصية أو الصيدليات أو الشركات متعددة الجنسيات للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية .
- على خلفية قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إستجاب النظام الصحى لمتطلبات المرحلة الحالية فعقد المسئولون عن الصحة ندوة حول "مستقبل الخدمات الصحية فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير " ، بهدف مناقشة القضايا الصحية وأهم المشكلات والتحديات الصحية وأساليب المواجهة من منظور وجوه ثورة ٢٥ يناير الذى رفع شعار "ديمقراطية - حرية - عدالة إجتماعية " .
- وفى ذلك الإطار ، ويهدف الإستفادة من الخبرات المصرية ، قام وزير الصحة بالتشاور مع وزراء الصحة السابقين (ماعداد وزير الصحة السابق أ.د. حاتم الجبلى)، ونخبة من الأطباء ممن لهم رؤى ومواقف - حول الأوضاع الصحية - تصب فى مصلحة المواطن

كما تم تشكيل "لجنة إستشارية عليا - لجنة حكماء" بهدف إرساء إستراتيجية صحية تتناسب مع المرحلة المستقبلية بحيث تلبي إحتياجات وآمال المواطنين والمرضى فى إرتفاع مستوى جودة الخدمة الصحية (١٣).

أيضا على خلفية ثورة ٢٥ يناير ، أكد المسئولون ببرنامج الغذاء العالمى إستمرارهم فى تقديم كافة المساعدات اللازمة لمصر لمساندتها فى ظل الأزمة الراهنة من أجل تحقيق الأمن الغذائى للجميع وخاصة المناطق الأكثر إحتياجاً ، ويتضمن ذلك تقديم الوجبات المدرسية لمدارس الفتيات ومراحل تعليم الطفولة المبكرة ، بالإضافة الى تقديم برامج غذائية تستهدف المناطق الريفية .

كما يقوم برنامج الغذاء العالمى بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بوضع إستراتيجية خاصة بالتغذية المدرسية ، تنفذ خلال الفترة من ٢٠١١ - ٢٠١٦ وتم إعداد دراسة تتضمن تقدير تكلفة تقديم وجبة لطلاب المدارس ، وتم التأكيد على أهمية أن يكون للقطاع الخاص دور فى تنفيذ هذه الإستراتيجية (١٤).

ثالثاً : حول النظام الصحى الحالى :

تحاطب النظم الصحية فى العالم بتغيرات سريعة ومتواصلة من شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية ، مما يؤثر على المستوى الصحى سلباً وإيجاباً ، فالقطاع الصحى لايعمل بمفرده أو بمعزل عن باقى قطاعات التنمية ولكنه يتكامل معها ، وقد أكدت الدراسات أن هناك علاقة قوية بين مستوى التعليم والإمداد بالماء الصالح للإستخدام الآدمى والإصحاح البيئى والتغذية الصحية المتوازنة والتنمية الاقتصادية وبين المستوى الصحى .

فمسئولية صحة المجتمع مسئولية جماعية المسئول الأول عنها وزارة الصحة ، التى تتعاون وتنسق مع مسئولين آخرين يؤثرون بطريقة غير مباشرة فى المستوى الصحى ، فمخرجات النظام الصحى تتأثر بمنظومة القيم المجتمعية والكثير من السياسات الاقتصادية مثل الإتجاه نحو اللامركزية و بروز دور المجتمع المدنى الهادف للربح على حساب دور الدولة . وتتحدد قوة هذا التأثير وإتجاهه على مدى فاعلية وكفاءة النظام الصحى وقدرته على تحقيق أهدافه فى ظل القيود المفروضة عليه بفعل تلك المؤثرات .

وأشار بلقاسم صبرى ، على أن النظام الصحى الكفاء يتميز بأنه يهدف إلى :

- تحسين صحة الإنسان .
- التأكيد على الحق فى الحصول على الرعاية الصحية .
- الإستجابة لاحتياجات المجتمع الصحية .

- ضمان العدالة خاصة في نفقات الحصول على الخدمة^(١٥) .

كما أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن هناك إحتياج إلى حماية للنظم الصحية الوطنية من الآثار السلبية للمعاهدات وإتفاقيات العولمة التي تؤثر على التعامل مع سوق الخدمات الصحية ، خاصة في ظل سيطرة الشركات والإستثمارات الدولية المتخصصة في الإتجار بالخدمات الصحية التي تحاول أن تفرض حالة من التهميش للنظم الوطنية^(١٦).

ونشير في هذا الصدد على ما جاء في مؤتمر العولمة وآثارها على التنمية والخدمات الصحية في الدول الإسلامية ، حيث أشير على أن هناك قضايا لاتقع تحت رقابة وسيطرت الأطباء ولكنها تؤثر على النظم الصحية والمستوى الصحى والحياة مثل :

- قضايا السكان ، والتوزيع الجغرافى ، وتوزيع الدخل ، وتوجيه الإتفاق فى ميزانية الدولة .

- قضايا توزيع الخدمات والميزات فى إطار من العدل الاجتماعى بين الطبقات المختلفة الدخل ، أو بين الحضر وبين الريف والمناطق العشوائية .

- قضايا تخطيط المدن والطرق والمساكن ، وعلاقة ذلك بالبيئة وإنتشار الأمراض والحوادث .

- قضايا الإعلام وتأثيرها الإيجابى أو السلبى على صحة الإنسان .

- قضايا التعليم عامة ونحو الأمية للمرأة خاصة ، مما يؤثر على مفهوم الحفاظ على النفس .^(١٧).

وصف هيكل النظام الصحى :

تقدم خدمات الرعاية الصحية فى مصر من خلال مقدمى خدمة حكوميين وغير حكوميين ووحدات صحية ريفية وحضرية ، مستشفيات عامة وخاصة ، وتخصصية ، كما تتعدد نظم تمويل وإدارة الرعاية الصحية وفقاً للقوانين المنظمة لذلك ، تقدم الخدمات الصحية من خلال أربع هيئات رئيسية :

القطاع العام :

يقدم القطاع العام خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية من خلال وحدات صحية ومراكز صحية ومستشفيات عامة ومركزية وتخصصية ، ويتكون هذا القطاع من :

القطاع العام الحكومي : ويتم تمويله من وزارة المالية ، ويضم مقدموا الخدمات الصحية بوزارات الصحة والسكان ، والتعليم العالي والبحث العلمي ، وبعض الوزارات التي تقدم خدمات صحية للعاملين بها .

والمستشفيات الجامعية تتميز بتقديم خدمات الرعاية الطبية من المستوى الثانى والثالث (علاجى وتأهيلي) بجودة مرتفعة مقارنة بما تقدمه وزارة الصحة والوزارات الأخرى .

ويسمح لمقدمى الخدمة الحكومية بزيادة الدخل الخاص بهم عن طريق تحصيل رسوم من المرضى عند الحصول على الخدمة من العيادات الخارجية (فى أوقات محددة بواسطة وزارة الصحة) ، أو عن طريق إستقطاع جزء من الأقسام الداخلية فى التخصصات الطبية المختلفة لتقديم ما يطلق عليه "خدمة طبية إقتصادية مميزة" أو "التمويل الذاتى" .

قطاع الهيئات العامة : يضم الهيئة العامة للتأمين الصحى ، والمؤسسة العلاجية والهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية وهى هيئات حكومية ذات إستقلالية إقتصادية ويتم تمويلها بميزانيات منفصلة عن ميزانية وزارة الصحة التى تشرف عليها وتلعب الدور الأساسى كمنظم فى صنع القرار بهذا القطاع.

القطاع الخاص :

يقدم خدمات الرعاية الصحية خاصة العلاجية ويشرف عليها وزارة الصحة ويتكون من :

منظمات هادفة للربح : تقدم الرعاية الصحية من خلال مؤسسات صحية تشمل مستشفيات وعيادات وصيدليات ومراكز ومعامل تشخيصية .

منظمات غير هادفة للربح وغير حكومية : تقدم الرعاية الصحية من خلال الجمعيات الخيرية والمؤسسات الدينية ويشرف عليها أيضا وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية .

النقابات المهنية :

تقدم النقابات المهنية برامج رعاية صحية لمن يرغب من المشاركين بها . تتعاقد النقابات مع المؤسسات الصحية بكل من القطاعين العام والخاص لتنفيذ تلك البرامج مقابل رسوم للإشتراك ، بالإضافة الى الدفع عند الحصول على الخدمة . وتقوم تلك الخدمة على مبدأ التكامل بين المنتفعين.

رابعا : الهيئات التى لديها سلطة سن القوانين ورسم السياسة الصحية :
تقوم تلك الهيئات بسن القوانين والتشريعات لتنظيم ومراقبة ومتابعة السياسة الصحية ، وتشمل لجنة الصحة والبيئة بمجلس الشعب ، ولجنة الصحة والسكان والبيئة بمجلس الشورى ، والمجلس الأعلى للصحة (١٨).

المؤشرات الصحية :-

يشير تطور مؤشر التنمية البشرية لمصر منذ إصدار عام ١٩٩٥ على إصدار عام ٢٠١٠ ، إلى أن مؤشر توقع الحياة (المؤشر الذى يعبر عن الوضع الصحى) هو الأكثر ارتفاعاً مقارنة بمؤشرى الدخل والتعليم ، وأن التحسن فى مؤشر التنمية البشرية دائماً يعزى إلى مؤشر توقع الحياة الذى ارتفع من ٠,٦٣٧ عام ١٩٩٥ الى ٠,٧٧٨ عام ٢٠١٠ مقارنة بمؤشر الدخل الذى ارتفع من ٠,٣٥٨ الى ٠,٧٢٧ ، ومؤشر التعليم الذى ارتفع من ٠,٥٤٤ الى ٠,٦٨٩ خلال عامى ١٩٩٥ ، ٢٠١٠ . (١٩)

وقد يرجع التحسن فى مؤشر توقع الحياة الى التحسن فى معدلات وفيات الأطفال الرضع ودون سن الخامسة وأيضاً وفيات الأمهات الناجمة عن الحمل والولادة .

فقد أشار المسح السكائى الصحى - مصر عام ٢٠٠٨ إلى أن مستويات وفيات الطفولة المبكرة قد إنخفضت فى مصر خلال الخمسة عشر عاما السابقة على المسح ، فاتخفض معدل وفيات الأطفال الرضع خلال الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٨ من ٤١ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حى إلى ٢٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود خلال الفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٨ . كما انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٥٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حى خلال الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٨ الى ٢٨ حالة وفاة خلال الفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٨ . (٢٠)

أيضا هناك تحسنا فى معدل وفيات الأمهات ، حيث كان ٦٠,٧ حالة وفاة إنخفضت على ٥٢,٩ حالة وفاه لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى خلال عامى ٢٠٠١ (٢١) ، ٢٠٠٥ (٢٢) على التوالى .

يرجع السبب فى تحسن مؤشرات الوفاة للأطفال والأمهات إلى نجاح برامج التطعيمات ، فقد أشار المسح السكاتى الصحى بمصر عام ٢٠٠٨ إلى إرتفاع نسبة تغطية التطعيمات تطعياً كاملاً (الدرن - الحصبة - ثلاث جرعات من كل من الثلاثى وشلل الأطفال) بين الأطفال فى الفئة العمرية ١٢ - ٢٣ شهراً مقارنة بعام ١٩٩٥ (٩١,٧% ، ٦٧,٤% على التوالى) .

كما بلغ إجمالى نسبة تطعيم الأمهات ضد الإصابة بمرض التيتانوس خلال فترة الحمل إلى ٧٦,٤% خلال الخمس سنوات السابقة على المسح (٢٣) .

أيضا يشير تقريرى التنمية البشرية لمصر إصدار عامى ٢٠٠٣ ، ٢٠١٠ إلى أن هناك تحسن فى نسبة إستخدام خدمات الرعاية الصحية للأمهات خلال فترة الحمل والولادة . فنسبة الأمهات اللاتى يحصلن على رعاية قبل الولادة كانت ٣٦,١% عام ٢٠٠١ إرتفعت إلى ٧٣,٦% عام ٢٠٠٨ ، كما إرتفعت نسبة حالات الولادة التى تمت تحت إشراف صحى من ٥٦,٥% عام ٢٠٠١ إلى ٧١,٧% عام ٢٠٠٨ .

كذلك هناك تحسن فى عدد الأطباء والمرضات خلال ٢٠٠١ (٦ أطباء ، ١٣,٥ ممرضة لكل ١٠٠٠٠ نسمة) مقارنة بعام ٢٠٠٨ (٦,٩ طبيب ، ١٤,٣ ممرضة لكل ١٠٠٠٠ نسمة). (٢٤) ، (٢٥)

ولكن بالرغم من التحسن الكبير فى المؤشرات السابق الإشارة لها إلا أنه مازال هناك الكثير من التحديات الصحية التى تنبئ بإتخفاض المستوى الصحى مثل ارتفاع معدلات الأمية والفقر واللاوعى واللاعذالة والإحتياز لصالح الأغنياء على حساب الفقراء ولصالح الحضر على حساب الريف بالإضافة الى سوء حالة البنية الأساسية للمؤسسات الصحية وعدم إنتاج الأدوية الأساسية والاكتفاء بتعبئة الأدوية وايضاً انخفاض الإنفاق الصحى (٢٦) والتدهور البنى وعدم إتاحة المياه الصالحة للشرب وإرتفاع معدلات البطالة ونقص وسوء التغذية (٢٧) .

سوف نلقى بالضوء على بعض تلك التحديات من المؤشرات المباشرة وغير المباشرة التى تؤثر فى المستوى الصحى .

- بالرغم من تحسن مؤشر التنمية البشرية (كما سبق وأن ذكر) إلا أن تقارير التنمية البشرية الدولية - التى يصدرها البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة - تشير

إلى تراجع ترتيب مصر على خريطة التنمية البشرية من ١٢٠ عام ٢٠٠٤ على ١٢٣ عام ٢٠٠٩ (٢٨).

- يلاحظ أن هناك تباين جغرافى للتحسن فى معدلات وفيات الأطفال الرضع دون الخامسة والأمهات ومعدلات إستخدام الأمهات لخدمات الرعاية الصحية قبل الولادة وإثنائها (جدول ١) . فغالباً التحسن يميل لصالح المناطق الحضرية على حساب الريفية ولصالح الوجه البحرى على حساب الوجه القبلى .

جدول رقم (١)

التوزيع الجغرافى لبعض

مؤشرات الحالة الصحية فى مصر

المحافظات	% الحوامل اللاتى يحصن على رعاية قبل الولادة	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حى	معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حى	% حالات الولادة تحت إشراف صحى	% الأطفال المحصنون فى سن ١٢ : ٢٣ شهر	% ناقصو الوزن دون الخامسة
	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨
المحافظات الحضرية	٨٩,٢	٢٣,٦	١٩,٥	٨٩,٤	٩٤,٣	٥,٩
الوجه البحرى	٧٥,٠	١٣,٧	١٢,٦	٧٨,١	٩٣,٧	٥,٥
حضر	٨٢,٨	-	-	-	-	-
ريف	٧٢,٨	-	-	-	-	-
الوجه القبلى	٦٥,٩	٢٩,٩	٢٤,٥	٥٧,٥	٨٨,٤	٦,٧
حضر	٨١,٨	-	-	-	-	-
ريف	٥٩,٩	-	-	-	-	-
الحدود	٧١,٠	١٩,٠	١٤,٧	٧٢,٩	٨٦,٢	٤,٢
حضر	-	-	-	-	-	-
ريف	-	-	-	-	-	-
مصر	٧٣,٦	٢٢,٨	١٨,٠	٧١,٧	٩١,٧	٦,٠
حضر	٨٥,٠	-	-	٨٥,٥	٩٣,٧	٦,٠
ريف	٦٦,٩	-	-	٦٣,٦	٩٠,٥	٦,٠

المصدر : معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية - مصر ، ٢٠١٠ ، ص ٢٦٩ ، ص ٢٧٤

- كما يشير (جدول ٢) الى التباين الجغرافى فى توزيع الخدمات الصحية فيما يتعلق بمعدلات الأطباء والممرضات وعدد الأسرة ، وأيضاً نسبة الأسر المزودة بمياه مأمونة وصرف صحى . حيث تتركز أغلب الخدمات الصحية المشار إليها

فى المحافظات الحضرية وفى بعض الأحيان محافظات الحدود (نظرا لصغر حجم السكان) على حساب محافظات الوجه القبلى والوجه البحرى . كما تتركز الخدمات بالمناطق الحضرية مقارنة المناطق الريفية (٢٩).

جدول رقم (٢)

التوزيع الجغرافى لبعض

الخدمات الصحية

عدد الأسرة لكل ١٠٠٠٠ نسمة		عدد الأسرة المزودة بـ		عدد الممرضات بوزارة الصحة والسكان لكل ١٠٠٠ نسمة	عدد الأطباء بوزارة الصحة والسكان لكل ١٠٠٠٠ نسمة	مجموع المحافظات
الاجمالى	وزارة الصحة	مياه مأمونة %	صرف صحى %			
٢٩,٨	٩,٩	٩٩,٩	٩٦,٨	١٥,٥	١٢,٩	المحافظات الحضرية
١٤,٠	٧,٣	٩٨,٦	٦٤,٦	١٠,٣	٨,٠	الوجه البحرى
-	-	٩٩,٨	٩٣,١	٤٧,٧	٢٤,٦	حضر
-	-	٩٨,١	٥٢,٦	١٠,٣	٢,٣	ريف
١١,٩	٧,٦	٩٦,٩	٣٧,٢	١٢,٤	٥,٤	الوجه القبلى
-	-	١٠٠,٠	٧٦,٥	٣٠,٦	١٦,٨	حضر
-	-	٩٥,٠	١٣,٥	٦,٧	١,٩	ريف
٢٤,٤	٢١,٣	٨٨,٤	٤٢,٨	٣٤,٧	١٢,٤	الحدود
-	-	-	-	٣٤,٦	١٤,٢	حضر
-	-	-	-	٣٤,٨	٨,٦	ريف
١٨,٢	٨,٤	٩٨,٢	٦٢,٥	١٤,٣	٦,٩	مصر
-	-	٩٩,٨	٨٩,٨	٢١,٦	١٣,١	حضر
-	-	٩٦,٧	٣٧,٥	٨,٩	٢,١	ريف

المصدر : معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية ، مصر ٢٠١٠ ، ص ٢٧٥

وفى نفس السياق اشار المسح السكانى اصحى عام ٢٠٠٨ الى الحقائق التالية :

- كلما ارتفع مستوى تعليم الأم إنخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة .
فمعدل وفيات الأطفال لأمهات لم يذهب على المدرسة وصل إلى ١٠٠٠/٤٤ مولود حتى ، بينما المعدل نفسه إنخفض على ١٠٠٠/٢٥ مولود حتى للأطفال المولودين لأمهات أتممن تعليمهن الثانوى .

- أيضا كلما إرتفع مستوى مؤشر الثروة كلما إنخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة . فالأطفال المولودين لأمهات فى المستوى الأدنى لمؤشر الثروة معرضون لإحتمال الوفاة قبل بلوغ سن الخامسة (٤٩/١٠٠٠ مولود حتى) بحوالى مرتين ونصف مقارنة بالأطفال المولودين لأمهات فى المستوى الأعلى لمؤشر الثروة (١٨,٩ / ١٠٠٠ مولود حتى) .
- كما ترتفع نسبة السيدات اللاتي يحصلن على رعاية صحية مابعد الولادة بإرتفاع المستوى التعليمى ومستوى مؤشر الثروة .
- ايضا لوحظ أن المساعدة الطبية أثناء الولادة أكثر إنتشاراً بالنسبة لمواليد الحضر والمحافظات الحضرية والمواليد لأمهات متعلّقات تعليمياً عالياً والمواليد لأمهات اللاتي ينتمين إلى أعلى مستوى لمؤشر الثروة .(٢٠)

أما فيما يتعلق بالتغطية التأمينية بالخدمات الصحية ، فقد أشار المسح السكاني الصحى ٢٠٠٨ على أن هناك عدم عدالة فى التغطية التأمينية (فى الفئة العمرية ١٥ - ٥٩ سنة) فالفقراء هم الأكثر إحتياجاً لخدمات التأمين الصحى إلا أنهم الأقل تغطية به . فنسبة التغطية بالتأمين الصحى بين أفراد الطبقة الفقيرة تصل إلى ١٣,٩% بينما بين أفراد الطبقة الغنية تصل إلى ٤٧,٢% . كما أن الرجال أكثر تغطية مقارنة بالسيدات (٣٨,١% ، ١٨% على التوالي) . أيضا معدلات التغطية تنحاز للحضر على حساب الريف (٣٤,٤% ، ٢٢,٢%) على التوالي ، والمحافظات الحضرية هى الأكثر تغطية من محافظات الوجه البحرى ثم محافظات الحدود وأخيراً محافظات الوجه القبلى .

كما أنه كلما إرتفع المستوى التعليمى إرتفع معدل التغطية بخدمات التأمين الصحى (أتم المرحلة الثانوية فأكثر ٣٧% ، لم يسبق له الذهاب إلى المدرسة ٤,٣%).

كما أشار المسح السكاني الصحى ٢٠٠٨ على أن ٢٧% (من عينة المسح) لديهم تأمين خاص بهم أو تأمين تبع عمل أحد أفراد الأسرة ، ١٠% لديهم تأمين صحى من خلال الجامعة ، بالإضافة إلى ٤% من خلال النقابات (٢١).

- أيضا فيما يتعلق بالتأمين الصحى والفقير ، أشارت أحد الدراسات إلى أن :
- أفقر ٢٠% من المجتمع يستفيدون فقط بنسبة ١٧,٥% من خدمات التأمين الصحى على طلاب المدارس ، بينما أغنى ٢٠% فى المجتمع يستفيدون بنحو ٢٠,٥% .

- أفقر ٢٠% فى المجتمع يستفيدون بنسبة ١٤,٥% من خدمات الهيئة العامة للتأمين الصحى ، بينما أغنى ٢٠% من المجتمع يستفيدون بنسبة ٣٣,٦% .(٢١).

خامسا :حول الإنفاق الصحى :

يمثل تمويل الإنفاق الصحى جزءاً مهماً من جهود شاملة لضمان الحماية الاجتماعية فى الصحة ويعتبر توفير الموارد المادية لتمويل الرعاية الصحية مطلب وحق إنسانى خاصة للفقراء . وقد أكد قرار جمعية الصحة العالمية عام ٢٠٠٥ على أن كل شخص ينبغى أن يكون قادراً على الحصول على الخدمات الصحية وألا يتعرض لمصاعب مالية من جراء ذلك .

وهنا تبرز أهمية ترشيد هذا الإنفاق خاصة فى ظل الإنكماش الاقتصادى وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وإزدياد معدلات الإصابة بالأمراض ، وإنتشار طرق العلاج الحديثة الأكثر تكلفة . هذا بالإضافة إلى أهمية إتباع نظم صحية تعتمد على كفاءة الإدارة فى استخدام الأدوية والمستلزمات الطبية ، وفى تحفيز العاملين من مقدمى الخدمة .

وفى هذا السياق نجد أن العالم أنفق عام ٢٠٠٨ ما يقرب من ٥,٨ تريليون دولار أمريكى مقارنة ٢,٧ تريليون دولار أمريكى عام ١٩٩٨ ، أى بنسبة زيادة تصل إلى ٦,٦% . وتستولى البلدان المرتفعة الدخل - التى تمثل ١٥% من سكان العالم على حوالى ٨٤% من إجمالى الإنفاق الصحى العالمى ، فى حين يصل إنفاق البلدان المنخفضة الدخل - التى تمثل تقريباً ١٥% من سكان العالم - حوالى ٠,٤% من إجمالى الإنفاق الصحى العالمى عام ٢٠٠٨ .(٢٢)

وتشير بعض التقديرات إلى أن ما يتراوح بين ٢٠% - ٤٠% من جميع النفقات الصحية تهدر بسبب عدم الكفاءة ، والحد من هذا الهدر من شأنه أن يحسن بشكل كبير من قدرة النظم الصحية على تقديم خدمات عالية الجودة وبالتالي تحسين المستوى الصحى (٢٣).

وفى مصر إرتبط وتزامن تطبيق سياسات الإنفتاح والتحرير الاقتصادى فى الثمانينات من القرن الماضى ، ثم تطبيق سياسة الخصخصة فى التسعينات مع إنخفاض ميزانية وزارة الصحة . وقد ترتب على ذلك إنخفاض فى مؤشرات الإنفاق العام على الصحة وبالتالي إنخفاض متوسط نصيب الفرد من هذا الإنفاق .

وفيما يلى بعض مؤشرات الإنفاق الصحى فى مصر مع عقد مقارنة مع دول إقليم شرق المتوسط .

يشير جدول (٣) إلى تطور الإتفاق العام للدولة على الصحة من عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ، فيلاحظ أنه خلال تلك الفترة كان أعلى نسبة إتفاق عام على الصحة كان ٤,٧٠ % عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ من إجمالي الإتفاق الحكومي (٣٠).

جدول (٣)

تطور نسبة الإتفاق العام للدولة
على الصحة طبقاً للحساب الختامي للدولة
من عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ على عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨

السنوات	الإتفاق العام على الصحة %
٢٠٠٢ - ٢٠٠١	٤,٣٩
٢٠٠٣ - ٢٠٠٢	٣,٨٩
٢٠٠٤ - ٢٠٠٣	٣,٨٦
٢٠٠٥ - ٢٠٠٤	٤,٤٩
٢٠٠٦ - ٢٠٠٥	٤,٦٥
٢٠٠٧ - ٢٠٠٦	٤,٧٠
٢٠٠٨ - ٢٠٠٧	٤,٦٦
٢٠٠٩ - ٢٠٠٨	٤,٤٩

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي ٢٠٠٩

. www.capmas.gov.eg

كما يشير جدول (٤) إلى مقارنة تطور الإتفاق على الصحة بين مصر ودول إقليم شرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية والمستوى العالمى خلال الفترة بين عامى ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦ ، حيث يلاحظ أن :

- إجمالى ماينفق على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى بمصر أفضل مما ينفق بدول إقليم شرق المتوسط ولكنه أقل من المستوى العالمى (٦,٣ % ، ٤,٥ % ، ٨,٧ % عام ٢٠٠٦ على التوالى).
- انخفاض نسبة الإتفاق الحكومي على الصحة بمصر كنسبة مئوية من إجمالى الإتفاق الصحى - خلال سنتى المقارنة - مقارنة بدول إقليم شرق المتوسط وأيضاً المستوى العالمى (٤٠,٤ % ، ٥٠,٩ % ، ٥٧,٦ % عام ٢٠٠٦ على التوالى).

- إرتفاع نسبة الإنفاق الخاص على الصحة بمصر كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الصحي مقارنة بدول إقليم شرق المتوسط وأيضاً المستوى العالمى (٥٨,٦% ، ٤٩,١% ، ٤٢,٢% عام ٢٠٠٦ على التوالى).
- تدنى نسبة الإنفاق الحكومى العام على الصحة كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومى بمصر مقارنة بالمستوى العالمى ، ولكنه فى مستوى إنفاق دول شرق المتوسط (٧,٣% ، ١٤,٣% ، ٧,٣% عام ٢٠٠٦ على التوالى).

جدول (٤)

مقارنة تطور الإنفاق على الصحة
مقارنة بين مصر ودول إقليم شرق المتوسط
والعالم خلال عامى ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦

أوجه المقارنة	مصر		إقليم شرق المتوسط		المستوى العالمى	
	٢٠٠٠	٢٠٠٦	٢٠٠٠	٢٠٠٦	٢٠٠٠	٢٠٠٦
- إجمالى الإنفاق على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى	٥,٦	٦,٣	٤,٣	٤,٥	٨,٢	٨,٧
- الإنفاق الحكومى على الصحة كنسبة مئوية من إجمالى الإنفاق على الصحة	٤٠,١	٤٠,٤	٤٧,١	٥٠,٩	٥٦,٦	٥٧,٦
- الإنفاق الخاص على الصحة كنسبة مئوية من إجمالى الإنفاق على الصحة	٥٩,٩	٥٨,٦	٥٢,٩	٤٩,١	٤٠,٠	٤٢,٢
- الإنفاق الحكومى العام على الصحة كنسبة مئوية من إجمالى الإنفاق الحكومى	٧,٥	٧,٣	٧,٠	٧,٣	١٣,٧	١٤,٣
- إنفاق الضمان الاجتماعى على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومى العام على الصحة	٢٣,٨	٢٦,٤	١٥,٠	١٩,٧	٤٣,٩	٤١,١
الإنفاق من الجيب كنسبة مئوية من الإنفاق الخاص على الصحة	٩٤,١	٩٤,٩	٨٨,٠	٨٧,٠	٥١,٥	٤٩,٣
نصيب الفرد من إجمالى الإنفاق على الصحة حسب متوسط معدل سعر الصرف (بالدولار الأمريكى).	٨٢	٩٢	٦٩	١١٦	٤٧٣	٧١٦
نصيب الفرد من الإنفاق الحكومى على الصحة بمتوسط سعر الصرف (دولار أمريكى)	٣٣	٣٨	٣٦	٦٥	٢٧٦	٤٢٩

المصدر : منظمة الصحة العالمية ، الإحصاءات الصحية العالمية ، ٢٠٠٩ ، ص ١١٠ ، ص ١١٧

- إرتفاع نسبة إتفاق التضامن الاجتماعى على الصحة كنسبة مئوية من الإتفاق الحكومى العام على الصحة بمصر مقارنة بإتفاق دول شرق المتوسط ، ولكنه فى نفس الوقت يعتبر متدنياً إذا قورن بالمستوى العالمى (٢٦,٤ % ، ١٩,٧ % ، ٤١,١ % عام ٢٠٠٦ على التوالى).
- إرتفاع نسبة الإتفاق من الجيب كنسبة مئوية من الإتفاق الخاص على الصحة بمصر مقارنة بدول إقليم شرق المتوسط والمستوى العالمى (٩٤,٩ % ، ٨٧,٠ % ، ٤٩,٣ % عام ٢٠٠٦ على التوالى).
- التدى الكبير فى نصيب الفرد من إجمالى الإتفاق على الصحة بمصر مقارنة بدول شرق المتوسط والمستوى العالمى (٩٢ ، ١١٦ ، ٧١٦ دولار عام ٢٠٠٦ على التوالى).
- التدى الكبير فى نصيب الفرد من الإتفاق الحكومى على الصحة بمصر مقارنة بدول شرق المتوسط والمستوى العالمى (٣٨ ، ٦٥ ، ٤٢٩ دولار عام ٢٠٠٦ على التوالى) (٣٦).

مما سبق يتضح إنخفاض حصة الحكومة من الإتفاق على الصحة مقارنة بالإتفاق الخاص أو الإتفاق من الجيب ، مما إنعكس على تدى نصيب الفرد من الإتفاق الحكومى على الصحة .

وقد أكدت إحدى الدراسات على أن " المؤشرات المصرية للإتفاق العام على الصحة منخفضة بالقياس الى الدول التى تنتمى إلى نفس شريحة متوسط دخل الفرد التى تدرج فيها مصر ، كما أن متوسط نصيب الفرد من هذا الإتفاق متواضع ومعدلات تغيره تبدو سلبية بدرجة أو بأخرى خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ١٩٧٤ " (٣٧).

مما لاشك فيه فإن تدى الإتفاق الحكومى على الصحة نجم عنه تدى مستوى الخدمة الصحية خاصة فى المؤسسات الصحية الحكومية وصاحب ذلك قصور الإمكانيات ، وتدى الأجور ، وخلل التنظيم والإدارة ، والفساد المالى والإدارى ، كما أدى ضعف الإتفاق العام على الصحة إلى تحوله من قطاع خدمات مجاتى إلى قطاع خدمات ينمو فيه القطاع الخاص فى ظل إنحسار القطاع الحكومى مما إنعكس على قطاع كبير من المواطنين خاصة الفقراء منهم .

وفى ضوء ماسبق عرضه لبعض مؤشرات الإتفاق على الصحة وفى ظل مجتمع يقع حوالى ٢٢ % منه تحت خط الفقر ، ونسبة نقل قليلا عن ٧ % يعتبرون فقراء فقراً مدقعاً ، وفى ظل إرتفاع نسبة من يقعون تحت خط الفقر فى المناطق الريفية ٢٨ % مقارنة بالمناطق

الحضرية ١٧% ، مع الارتفاع الكبير فى ريف الوجه القبلى ٤٤% (٣٨). وسوف نلقى بالضوء على بعض المؤشرات الصحية وعلاقتها بالمستوى المعيشى للأسرة :-
جدول (٥) الفجوة بين الأفراد فى الطبقة الفقيرة والطبقة

الغنية لبعض مؤشرات رعاية الأمومة (٢٠٠٨)

المؤشر	الطبقة الفقيرة %	الطبقة الغنية %
- % المواليد الذين حصلت أمهاتهم على رعاية أثناء الحمل من مقدم خدمة مدرب.	٥٣,٥	٩٢,٤
- % المواليد الذين تم ولادتهم داخل منشأة صحية (خاصة - حكومية)	٤٥,٤	٩٤,٦
- % المواليد الذين حصلت أمهاتهم على أى رعاية مابعد الولادة	٤٢,٥	٩٠,٦
- % المواليد الذين حصلوا على رعاية مابعد الولادة	٢٦,٥	٣٩,٠

المصدر : مجلس الوزراء - مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، أوضاع الفقراء فى مصر . ٢٠١٠ . ص ١٠
(البيانات من المسح السكائى الصحى ٢٠٠٨).

جدول (٥)

الفجوة بين الأفراد فى الطبقة الفقيرة والطبقة

الغنية لبعض مؤشرات رعاية الأمومة (٢٠٠٨)

المؤشر	الطبقة الفقيرة %	الطبقة الغنية %
- % المواليد الذين حصلت أمهاتهم على رعاية أثناء الحمل من مقدم خدمة مدرب.	٥٣,٥	٩٢,٤
- % المواليد الذين تم ولادتهم داخل منشأة صحية (خاصة - حكومية)	٤٥,٤	٩٤,٦
- % المواليد الذين حصلت أمهاتهم على أى رعاية مابعد الولادة	٤٢,٥	٩٠,٦
- % المواليد الذين حصلوا على رعاية مابعد الولادة	٢٦,٥	٣٩,٠

المصدر : مجلس الوزراء - مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، أوضاع الفقراء فى مصر . ٢٠١٠ . ص ١٠
(البيانات من المسح السكائى صحى ٢٠٠٨).

يوضح جدول (٥) بعض مؤشرات رعاية الأمومة ومعدلات إستخدامها للأمهات ينتمين إما لأسرة فقيرة أو غنية عام ٢٠٠٨. حيث يتضح إنخفاض نسبة الأمهات الفقيرات اللاتى يحصلن على رعاية صحية أثناء الحمل من مقدم خدمة مدرب مقارنة بالأمهات اللاتى

ينتمين إلى أسر غنية (٥٣,٥% - ٩٢,٤% على التوالي) . كما أن معظم الأمهات فى الأسر الغنية يجرين عملية الولادة داخل منشأة صحية مقارنة بالأمهات فى الأسر الفقيرة (٩٤,٦% - ٤٥,٤% على التوالي) . كما ترتفع نسبة المواليد لأمهات ينتمين لأسرة غنية الذين حصلت أمهاتهم على رعاية صحية بعد الولادة مقارنة بهؤلاء الذين ينتمون إلى أسر فقيرة (٩٠,٦% - ٤٢,٥% على التوالي) . أيضا إرتفاع نسبة المواليد لأمهات ينتمين لأسر غنية ويحصلن على رعاية مابعد الولادة مقارنة بالأطفال الذين ينتمون إلى أسر فقيرة (٣٩% - ٢٦,٥% على التوالي).

جدول (٦)
نسبة الأطفال فى العمر ١٢ - ٣٢ شهرا
الذين تلقوا التطعيمات والكبدى الفيروسي، ٢٠٠٨

المستوى المعيشى	كل التطعيمات
الطبقة الفقيرة	٨٦,٨
الطبقة تحت المتوسط	٨٧,٣
الطبقة المتوسط	٩٢,٧
الطبقة فوق المتوسط	٩١,٩
الطبقة الغنية	٩٣,٤

المصدر : مجلس الوزراء - مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، أوضاع الفقراء فى مصر ، ٢٠١٠ ، ص ١٠ (البيانات من المسح السكاكى الصحى ٢٠٠٨).

- كما يشير جدول (٦) إلى إرتفاع نسبة الأطفال فى العمر ١٢ - ٣٢ شهراً الذين تلقوا كل التطعيمات والكبدى الفيروسي (سى) كلما ارتفع المستوى المعيشى للأسرة وذلك عام ٢٠٠٨. (٣٩)

كما أشار المسح السكاكى الصحى عام ٢٠٠٨ إلى بعض الحقائق حول تكلفة الحصول على خدمات صحية حكومية أو غير حكومية على خلفية الرعاية الصحية للأمهات وذلك على النحو التالى :

- إتخفاض تكلفة الإستشارة الطبية من مقدم خدمة صحية بوحدة القطاع الحكومى مقارنة بالقطاع الخاص (وسيط المبلغ المدفوع ٢٠ جنيه ، ٧١,٥ جنيه على التوالي).
- إتخفاض تكلفة الحصول على خدمات رعاية الحمل للسيدات من مقدم خدمة بالوحدات الصحية بالقطاع الحكومى مقارنة بالقطاع الخاص أو الجمعيات الأهلية (وسيط المبلغ المدفوع ٩,٩ جنيه ، ١٨٠,٥ جنيه على التوالي) .

- إنخفاض تكلفة الولادة التى تمت بوحدات صحية بالقطاع الحكومى مقارنة بالقطاع الخاص أو الجمعيات الأهلية (وسيط المبلغ المدفوع ١٠,١ جنيه ، ٢٥٠,٧ جنيه على التوالى) .
- إنخفاض التكلفة المتعلقة بخدمات رعاية صحية مابعد الحمل للسيدات من مقدم خدمة بالوحدات الصحية بالقطاع الحكومى مقارنة بالقطاع الخاص أو الجمعيات الأهلية (وسيط المبلغ المدفوع ٢,٩ جنيه ، ١٧ جنيه على التوالى) . (١٠)

بعض ملامح الصورة المرضية :

لقد تغير نمط الأمراض فى النصف الثانى من القرن العشرين ، من نمط الأمراض المعدية إلى نمط الأمراض غير المعدية ، وهو ما اصطلح العلماء على تسميته " بالانتقال الوبائى "والذى تغيرت به أسباب الوفاة والعجز والمرض . بناءً على ذلك شهد القرن الحادى والعشرين فى بدايته تغيرات فى الإحتياجات الصحية لسكان العالم ، خاصة فى بلدان العالم الثالث . ويتمثل هذا التغير فى تزايد إنتشار الأمراض غير المعدية مثل الإكتئاب وأمراض القلب والسرطان التى حلت محل الأمراض التقليدية خاصة الأمراض المعدية كأحد الأسباب الرئيسية للوفاة المبكرة والعجز والمرض . وهذا التزايد فى عبء الأمراض غير المعدية "الانتقال الوبائى" سينجم عنه تزايد فى الأعمار وتزايد فى معدلات الإصابة بالأمراض الناجمة عن سوء التغذية ، وزيادة معدلات الإصابات الناجمة عن الإحتجار أو الحوادث - خاصة الطرق - مع إنتشار العادات غير الصحية مثل التدخين .

ويشهد الوضع الصحى فى مصر عبء مزدوج لتقديم الرعاية الصحية ناجم عن التدخل بين التحول الوبائى (إنخفاض نسبة الإصابة بالأمراض المعدية) وبين الدخول فى مرحلة الإصابة بأمراض غير معدية أى "الانتقال الوبائى " التى تتصف بارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والتى تتسبب فى حوالى نصف وفيات البالغين . بالإضافة إلى تزايد معدلات إنتشار الأمراض غير المعدية بالجهاز التنفسى والعصبى نتيجة تغير نمط الحياة وإنتهاج سلوكيات غير صحية مثل الإفراط فى تناول الأطعمة غير المتوازية صحياً ، وأيضاً ارتفاع معدلات التدخين وعدم ممارسة الرياضة مما تسبب عنه زيادة معدلات الإصابة بأمراض سوء التغذية وزيادة الوزن والسمنة المفرطة ، كما تزايدت معدلات الإصابة بأمراض إرتفاع ضغط الدم والسكر والأورام . (١١)

- سوف نلقى بالضوء على بعض مؤشرات إنتشار الأمراض فى المجتمع المصرى ،
كما أشار لها المسح السكانى الصحى - مصر عام ٢٠٠٨ على النحو التالى :
- حوالى ٧% من المصريين فى الفئة العمرية ٢٠ - ٧٩ عاماً مصابون بمرض السكرى .
 - كما أنه وفقاً لمنظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠٤ ، فإن إنتشار أمراض القلب والأوعية الدموية فى مصر أدى إلى فقدان حوالى ٢١ عاماً من الحياة الإنتاجية لكل ١٠٠٠ من السكان وذلك نتيجة للوفاة المفاجئة أو العجز الناتج عن الإصابة بأمراض القلب ، وحوالى ٨ سنوات من الحياة الإنتاجية لكل ١٠٠٠ من السكان نتيجة الإصابة بالجلطات.
 - الإصابة بمرض السكر وأمراض القلب والأوعية الدموية من الأسباب الرئيسية لأمراض الكبار والمؤدية للوفاة فى مصر .
 - الحالة التغذوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمعدل ارتفاع ضغط الدم بالنسبة للسيدات والرجال ، فكلما زاد وزن الجسم زاد احتمال الإصابة بارتفاع ضغط الدم .
 - أيضاً كلما ارتفع المستوى التعليمى وارتفع مستوى مؤشر الثروة إنخفض احتمال الإصابة بالالتهاب الكبدى الفيروسى سى ومرض الإيدز .
 - تعتبر أمراض الجهاز التنفسى وخصوصاً الالتهاب الرئوى من الأسباب الشائعة لوفيات الأطفال الرضع وصغار الأطفال ، وترتفع نسبة الإصابة بين الأطفال فى محافظات الوجه القبلى مقارنة بمحافظات الحدود والوجه البحرى (١٠,٥% ، ٩,٤% ، ٤,٨% على التوالى) . كما ترتفع معدلات الإصابة أيضاً كلما إنخفض المستوى التعليمى للأُم ومستوى مؤشر الثروة .
 - كما ترتفع معدلات الإصابة بأمراض الإسهال بين الأطفال المقيمين فى محافظات الوجه القبلى (١١,١%) والمحافظات الحضرية (٩,٥%) مقارنة بالأطفال المقيمين بالوجه البحرى (٥,٨%) والحدود (٦,١%) . كما يقل إنتشار مرض الإسهال مع ارتفاع مستوى مؤشر الثروة (٢٢).

سادساً : سوء التغذية :

تمثل مشكلة سوء التغذية أحد أهم التحديات الهائلة لصحة الإنسان ، خاصة فى البلدان النامية . حيث يتسبب سوء التغذية فى ٣٠% من إجمالى وفيات الأطفال دون سن الخامسة كما يقدر أن هناك ١٨٦ مليون طفل فى العالم يعانون من التقزم . كما يمثل سوء التغذية ١١% من إجمالى العبء العالمى للمرض (٢٣) .

سوف يتم فى الجزء التالى إلقاء مزيد من الضوء على مشكلات التغذية ذلك لأنها من أكبر التحديات الصحية التى تواجه المجتمع المصرى . سوف نحاول أن نستعرض بعض المؤشرات ونحللها للوصول الى الحلول المناسبة لمواجهة تلك المشكلة . يرتبط نمط الإستهلاك الغذائى ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات الاجتماعية الناجمة عن تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية . ومن المنطقى أن تشهد التغيرات الاجتماعية إختلالات فى العديد من المجالات ذات البعد الاجتماعى ، ومن أهم تلك المجالات التغير فى السلوكيات الغذائية الضارة بالصحة مثل تناول الوجبات السريعة والأغذية المحفوظة المحتوية على مكونات ضارة ، بالإضافة إلى إنتشار الحملات الإعلانية المغرية المتعلقة بالأغذية التى تستهدف غالباً فئة الشباب والأطفال . وقد نجم عن ذلك ظهور العديد من الأمراض المرتبطة بالتغذية مثل إرتفاع مستوى الكوليسترول فى الدم وإرتفاع ضغط الدم وإرتفاع معدلات الإصابة بالسكر وأمراض القلب .

وقد أشارت اللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة إلى أن هناك إنتشار واسع لظاهرة عالمية فيما يتعلق بنمط غذائى ضار بالصحة لإحتوائه على نسب عالية من الدهون والسكريات والمواد الحافظة والألوان المصنعة وعالية الطاقة ، مما أدى إلى إنتشار أمراض سوء التغذية ، سواء نقص أو فرط التغذية ، وكلاهما نمط إجتماعى سلبى ضار بالصحة . لذلك فإن مواجهة هذه الظاهرة يجب أن يعتمد فى جوهه على إطار إجتماعى مع التركيز على زيادة الوعى التغذوى ومعرفة الأضرار الصحية الناجمة عن ممارسة هذا النمط الغذائى الضار بالصحة (١٤).

كما سوف تزداد الأخطار الصحية الناجمة عن سوء التغذية ، حيث أصبح الإنتاج الغذائى يشهد تطوراً صناعياً بإضافة كميات كبيرة من المواد الضارة بصحة الإنسان ، وايضا إستخدام تكنولوجيات حديثة (الهندسة الوراثية) لزيادة إنتاج المحاصيل الزراعية ، وأيضاً إستخدام المواد الكيماوية (للتسميد ومقاومة الآفات) ، كل ذلك من شأنه أن يضر بصحة الإنسان ويصيبه بالكثير من الأمراض .

وقد أقرت منظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠٣ مسودة إستراتيجية عالمية توصى فيها بأن " تدفع المجتمعات الغنية ضريبة غذائية على إنتاج ومبيعات الأطعمة المغذية ، ووضع القيود على المنتجات غير المغذية عالية السعرات الحرارية والتى تباع للأطفال " ، مع التأكيد على منع منتجى الصناعات الغذائية من محاولة جعل الأطفال يدمنون على أطعمة معينة من خلال آليات تسويقية ، كذلك التى إستخدمت فى صناعة التبغ لجعل الأطفال يدمنون على التدخين (١٥).

كما أكدت المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠٩ على أن الأخطار الصحية الناجمة عن سوء التغذية سوف تزداد ، حيث أصبح الإنتاج الغذائي يشهد تطوراً صناعياً كبيراً أثناء عمليات التجهيز والتصنيع وذلك بإضافة كميات كبيرة من الدهون والسكريات منخفضة التكاليف ، وإضافة كميات قليلة من العناصر الغذائية الأساسية مرتفعة التكاليف ، وتلك الأغذية من شأنها أن تسهم في الإصابة بالسمنة والأمراض المزمنة المرتبطة بالنظم الغذائية^(٤١).

أيضا فيما يتعلق بالأوضاع التغذوية داخل الأسرة ، فقد إنتشر في المناطق الحضرية وخاصة في المدن الكبرى - حيث تعمل أغلب النساء - عادات غذائية ضارة بالصحة مثل الإقبال على تناول أنواع من الغذاء عالية السعرات الحرارية وكثيفة الدهون والمستخدم في صناعتها مواد حافظة وملونة . هذه العادات الغذائية الضارة أدت إلى إنتشار معدلات زيادة الوزن بين السيدات والرجال مما أدى إلى إرتفاع معدلات الإصابة بالأمراض غير المعدية^(٤٢).

أما فيما يتعلق بأهم الأوضاع التغذوية في مصر فسوف نعرض بعض المؤشرات على النحو التالي :

أشار مرصد عدم عدالة التنمية إلى أنه في خلال الفترة من ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩ ، يمثل الإنفاق على الغذاء ٤٤% من إجمالي إنفاق المصريين ، وينفق أفقر ١٠% من السكان ٥٣% من دخلهم على الغذاء بينما ينفق أغنى ١٠% من السكان ٣٣% من دخلهم على الغذاء^(٤٣).

في ظل إرتفاع معدلات الفقر في مصر والذي يواكبه أزمة الغذاء العالمية منذ عام ٢٠٠٨ ، أصبح المواطن المصري - سواء كان فقيراً أو غنياً - في موقف معقد لتأمين حصوله على الغذاء الكافي والأمن صحيا بكل عنصره الغذائية . في ظل تلك الأوضاع تأثر نمط إستهلاك الغذاء الذي يرتبط إرتباطا وثيقاً بسعر المواد الغذائية الرئيسية (القمح - الأرز - الذرة) الذي له أكبر الأثر في القدرة الشرائية خاصة للأسر الفقيرة.

أيضا وفقا لنتائج المسح السكاني الصحي - مصر ٢٠٠٨ :

- أمراض سوء التغذية أصبحت مزمنة بين الأطفال المصريين ، حيث أن ٢٩% من الأطفال أقل من خمس سنوات يعانون من التقزم ، و ١٤% يعانون من قصر القامة ، الأطفال في الريف أكثر تعرضاً لقصر القامة عن الأطفال في الحضر (٣٠% - ٢٧% على التوالي).

- نسبة الذكور والإناث (الفئة العمرية ١٠ - ١٩ عام) الذين تم تصنيفهم على أنهم لهم وزن زائد أو في خطر التعرض للوزن الزائد كانت أعلى بين المقيمين في الحضر عنها في الريف . وهذه النسبة تزداد مع إرتفاع مؤشر مستوى الثروة والأم العاملة .
- نسبة السيدات (٤٥ - ٥٩ عام) في الحضر أكثر احتمالا بأن يتم تصنيفهم على أنهم بدينات عن السيدات في الريف (٤٤,٨% ، ٣٥,٥% على التوالي) ، ونسبة اللاتي تم تصنيفهن على أنهم بدينات تتراوح بين ٢٥% في ريف الوجه القبلي ترتفع الى ٤٩% في حضر الوجه البحري .
- السيدات البدينات اللاتي ينتمين على أعلى مستوى مؤشر الثروة هن تقريبا ضعف السيدات اللاتي ينتمين على أدنى مؤشر الثروة (٤٤,٣% ، ٢٤,٧% على التوالي).
- الذكور في الفئة العمرية (١٥ - ٥٩ عام) في الحضر أكثر ميلا للبدانة عن الرجال في الريف (٢٢% ، ١٥% على التوالي) ، وحوالي ٢٥% من الرجال في أعلى مستوى لمؤشر الثروة يعانون من البدانة مقارنة مع ٩% من الرجال في أدنى مستوى لمؤشر الثروة ('').

كما أشارت دراسة فقر الأطفال والتفاوتات في مستوى معيشتهم في مصر " إلى الحقائق التالية :

يشكل الأطفال حوالي ثلث سكان مصر (حوالي ٢٨ مليون طفل)، وأكثر من خمس أطفال مصر يشبون وهم فقراء ، وهناك حوالي ١,٦ مليون طفل تحت سن الخامسة يعانون من الحرمان من الصحة والغذاء ومن المتوقع أن يعاني الطفل الفقير من العديد من المشكلات الصحية ، فالفقر يرتبط (في أي عمر) بضعف الصحة وبسوء التغذية وبالجوع مما يجعل من الصعب على الإنسان إستغلال طاقاته بالكامل . فسوء التغذية والتقزم في الطفولة المبكرة يمكن أن يؤدي الى صعوبات في التعليم تستمر مدى الحياة ، وإلى ضعف الصحة ، وهذا من شأنه أن يعوق إكتساب المهارات المعرفية والاجتماعية والوجدانية التي تكتسب في المراحل الأولى من العمر وتشكل الأساس للنجاح العلمي والمهني فيما بعد ، ويقتضى ذلك ضرورة مراجعة القيمة الغذائية لحزمة الوجبات المدرسية المقدمة في ظل برامج التغذية المدرسية ، حتى يمكن تعويض نقص العناصر الغذائية التي تؤثر على قابلية الأطفال للتعليم ، كما يجب مراعاة التنسيق بين برامج

التغذية المدرسية التى توفرها وزارة التربية والتعليم وبرامج الجهات الأخرى التى تعمل مع المدارس فى هذا الشأن (٥٠).

بناءً على ماسبق فإن المجتمع المصرى - خاصة الأطفال - يعانى من مشاكل صحية ناجمة عن مشكلات تغذوية إما نقص فى التغذية أو إفراط فيها أو نقص بعض العناصر الغذائية الدقيقة . وقد أولت الدولة إهتمامها بتلك المشكلة من خلال تنفيذ بعض الإجراءات مثل :

- دعم السلع الغذائية الأساسية والتأكد من ضمان وصولها إلى الفئات الأشد احتياجاً.
- تنمية الوعى التغذوى خاصة للأمهات بشأن الطرق السليمة والصحية لإعداد وطهى وحفظ وإستهلاك وجبات صحية كماً ونوعاً مع مراعاة السن والنوع لأفراد الأسرة .
- تنفيذ برامج تغذية لبعض الفئات الضعيفة مثل الأطفال فى المدارس والأمهات والسيدات فى سن الحمل ويتم ذلك خاصة فى المناطق الفقيرة بالريف والمناطق العشوائية .
- إضافة بعض العناصر الغذائية مثل اليود لمالح الطعام وتدعيم الدقيق بالحديد ، والإمداد بفيتامين (أ).

سابعاً : أهم التوصيات :

بناءً على ماتم عرضه وتحليله من معلومات وبيانات ، يمكن إستخلاص بعض التوصيات التى من شأنها إصلاح الفجوات التى ظهرت خاصة فيما يتعلق بمعدلات وفيات الأطفال والأمهات ، وأيضاً الإنفاق الصحى ، بالإضافة الى الإشارة إلى أهمية تحديث اساليب الإدارة الصحية بتطبيق اللامركزية .

- أكدت المؤشرات الصحية - السابق عرضها - فيما يتعلق بمعدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة ومعدلات إستخدام الخدمات الصحية للأمهات قبل وأثناء وبعد الولادة ، بالإضافة إلى معدلات توزيع الخدمات الصحية جغرافياً ، أكدت تلك المؤشرات على أن توزيع غير عادل لخدمات الرعاية الصحية لمصلحة المحافظات الحضرية على حساب محافظات الوجه القبلى

وأيضاً الوجه البحرى ولمصلحة الحضر على حساب الريف . وهذا الأمر يمكن إصلاحه عن طريق :

- إعادة تخصيص الموارد والخدمات بإستهداف المناطق الأشد احتياجاً .
- تنفيذ برامج موجهة نحو القضاء على الأمراض الأكثر إنتشاراً خاصة بالمناطق الريفية ومحافظات الوجه القبلى .
- عمل برامج توعية وتنقيف صحى للمشكلات الصحية الأكثر إنتشاراً (حملات توعية قومية).

كما أن ما سبق عرضه من مؤشرات حول الإنفاق الصحى ، يؤكد على أن الدولة غير قادرة منفردة على الوفاء بالإحتياجات الصحية للمجتمع ، لذلك لابد من البحث عن شركاء غير حكوميين للقيام بدور أساسى فى تقديم خدمات الرعاية الصحية وإبتكار اساليب تشجع على الإستثمار فى القطاع الصحى ، وذلك فى ظل بيئة مشجعة ومحفزة ، وفى إطار من الإجراءات واللوائح والقوانين التنظيمية لمراقبة الأداء وهذا يتطلب :

- بناء قدرات إدارية قانونية وتنظيمية حديثة من شأنها خلق مناخ يحفز على الإستثمار فى القطاع الصحى يتسم بالشفافية والأمانة والعدل .
 - تشجيع الإستثمار فى خطط البنية الأساسية خاصة فيما يتعلق بمد شبكات الصرف الصحى والمياه الصالحة للشرب بما ينعكس بالإيجاب على المستوى الصحى .
 - مد جسور للتعاون مع شركاء غير محليين من المنظمات الدولية بالأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية - اليونيسيف - اليونسكو) والمصارف التنموية (البنك الدولى - بنك التنمية الإفريقى - بنك التنمية الإسلامى) والمنظمات الدولية...الخ.
 - مد جسور التعاون مع شركاء محليين غير حكوميين من القطاع الخاص الهادف للربح والمنظمات الأهلية غير الهادفة للربح.
 - التأكيد على أهمية دور البحث العلمى فى ترشيد وتوجيه الإنفاق .
- وفى هذا الشأن اشار البنك الدولى على أن تلك الإستثمارات يمكن أن توجه إلى :
- توسيع نطاق تغطية التأمين الصحى .
 - تنمية الأطر التنظيمية والمؤسسية لضمان الجودة النوعية لسلامة المرضى ، خاصة الأدوية والأجهزة الطبية.

- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التكامل والتنسيق فيما بينهما لتوفير وإتاحة الخدمات الصحية لجميع الفئات.
- تشجيع أنماط سلوكية صحية إيجابية ، ومكافحة السلوكيات السلبية والتلوث البيئي، بالتعاون مع جهات معينة ذات الصلة بالصحة غير وزارة الصحة (٥١).
- تطبيق لامركزية السياسة الصحية كاسلوب حديث في مجال الإدارة الصحية يضمن مشاركة المجتمع المدني ويهدف إلى تفويض السلطات الإدارية والمالية إلى الأجهزة المحلية بحيث يصبح المسئولون محاسبون أمام المجتمع المدني وهذا يحقق :
 - تفعيل دور المواطن عن طريق الأجهزة المحلية ، حيث تركز الإدارة المحلية على البعد المالى فى توفير الخدمات الصحية عن طريق فرض الضرائب المحلية التى تتناسب مع الوضع الاقتصادى القائم بالمنطقة المعنية.
 - الحصول على مساهمات مالية من أصحاب الأعمال المحليين مقابل تخفيض الضرائب المفروضة عليهم بما يعمق لديهم الإحساس بمضمون المسئولية الاجتماعية .
 - مشاركة المواطن العادى فى محاسبة المسئولين عن طريق مثليه فى الأجهزة المحلية (٥٢).

القضية السابعة :الحوكمة
(الإدارة المجتمعية أو الحكم الرشيد)

القضية السابعة : الحوكمة (الإدارة المجتمعية أو الحكم الرشيد)

تعد الحوكمة من أهم النظم الضرورية التى أفرزتها العولمة والتى تأخذ بها معظم الدول المتقدمة فى العالم وذلك تأكيداً لنزاهة نظام الحكم بها .

وتبرز أهمية الحوكمة منذ عام ١٩٩٧ وذلك مع إنفجار الأزمة المالية والتى وصفها الكثيرون بأنها أزمة ثقة فى المؤسسات والتشريعات التى تنظم الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة ، وقد كان من أهم المشكلات التى برزت أثناء الأزمة هى معاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء داخل المنظمات المختلفة وحصولهم على مبالغ وإمميزات كبيرة نتيجة الرشوة والفساد وسوء الإدارة .

وقد بدأ الإهتمام بنظام الحوكمة فى مصر منذ عام ٢٠٠١ وذلك بإجراء العديد من الدراسات من خلال البنك الدولى بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية والمركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، وهئية سوق المال وبورصتى القاهرة والأسكندرية وغيرها من الهيئات المختلفة ، ونتج عن ذلك إصدار أربع تقارير هى^(١) :

- الأول فى سبتمبر عام ٢٠٠١ والذى إهتم بتقييم معايير الحوكمة فى مصر فى ضوء مبادئ منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .
 - والثانى فى أغسطس عام ٢٠٠٢ والذى إهتم بتقييم معايير الحوكمة فى مصر فيما يتعلق بممارسات المحاسبة والمراجعة .
 - والثالث والرابع فى أبريل عام ٢٠٠٣ ، مارس عام ٢٠٠٤ والذى إهتماما بمدى تطبيق معايير الحوكمة فى البيئة الاقتصادية .
- وقد أشارت هذه الدراسات إلى وجود الكثير من السلبيات التى يجب تداركها فى المجتمع المصرى حتى يمكن تفعيل هذا المفهوم .

وتحاول الباحثة فى هذه الورقة الإقتراب من مفهوم الحوكمة وأهميته ومكونات الحوكمة الجيدة ومنظومة الحوكمة وإستعراض الفساد وإقتراح الإستراتيجية المضادة له من خلال دراسة النقاط التالية :

- أولاً : مفهوم الحوكمة وتطور نشأته .
- ثانياً : شروط وخصائص الحوكمة .
- ثالثاً : منظومة الحوكمة .
- رابعاً : الفساد والإستراتيجيات المضادة له .

أولاً : مفهوم الحوكمة وتطور نشأته :

تفاوتت مفاهيم الحوكمة بتفاوت وتعدد الجهات التى تناولتها بالتحليل ، وقد تصاعد الإهتمام بهذا المفهوم منذ أن بادر البنك الدولى فى نهاية الثمانينات من القرن الماضى بطرح الحوكمة كمفهوم جديد يتجاوز حدود الحكومة إلى الأطر المؤسسية التى تدار شئون المجتمع والسياسات العامة من خلالها ، وقد ساهم فى بلورة هذا المفهوم المنظمات الدولية التى تدعم سياسات وبرامج التنمية وعلى رأسها منظمات الأمم المتحدة وكذلك العديد من المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ، فضلاً عن المؤسسات الأكاديمية وقد نتج عن هذه الجهود حصيلة وفيرة ومتنوعة من المفاهيم والتعريفات والمعالجات لنظام الحوكمة . وقد كان من أبرز المفاهيم التى طرحت عن الحوكمة هو ما أصدره البرنامج الإئمانى للأمم المتحدة وكذلك تعريف البنك الدولى .

مفهوم الحوكمة لدى البرنامج الإئمانى للأمم المتحدة (٢) .

ويعرفها بأنها نظام القيم والسياسات والمؤسسات التى يدير من خلالها المجتمع شؤونه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وذلك من خلال التفاعل الداخلى والخارجى بين الدولة والمجتمع المدنى ، والقطاع الخاص ، وهو يمثل الأسلوب الذى ينظم المجتمع به نفسه لصناعة وتنفيذ القرارات وذلك لتحقيق الفهم المتبادل والاتفاق والفعل للتنفيذ .

* وترى الباحثة أنه وفقاً لهذا التعريف فإن المواطنين داخل الدولة لابد أن يعالجوا اختلافاتهم ويتفقوا على آليات وعمليات واحدة للعمل ، ولعل ما يميز مفهوم الحوكمة لدى البرنامج الإئمانى للأمم المتحدة هو شموله وتعدد مستوياته . ولكن يؤخذ عليه عدم تحديده للقيم والمعايير والمبادئ الأخلاقية وكيفية دمجها مع السياسات المختلفة .

مفهوم البنك الدولى للحوكمة (٣) :

يعرف البنك الدولى الحوكمة بأنها الحكم الرشيد الذى يتم من خلاله ممارسة السلطة فى الدولة من أجل الصالح العام وهذا المفهوم يشتمل على :

- أ - عملية إختيار القائمين على السلطة و إمكانية إستبدالهم .
- ب - قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية .

ج - إحترام كل المواطنين والدولة للمؤسسات التى تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها .

ولعل أبرز ما يميز هذا التعريف هو تغليب الصالح العام على أى مصلحة أخرى وخاصة المصالح الشخصية وسيادة القيم والأخلاق داخل المجتمع .
ولكن يؤخذ عليه عدم تحديد آليات العمل التى تتم فى سبيل تحقيق هذه المبادئ .

لذلك تقترح الباحثة المفهوم التالى للحوكمة :

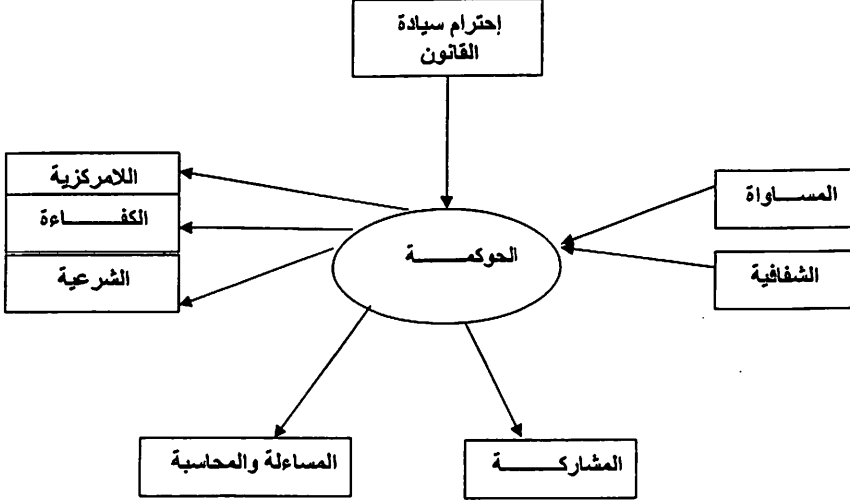
" تمثل الحوكمة إشراك جميع الأطراف فى الدولة (الحكومة - المجتمع المدنى - القطاع الخاص - المواطنين - الشباب) فى عملية إتخاذ القرار مع توافر المعلومات لجميع الأطراف بشفافية ووضوح وتحديد المسؤوليات ، والحقوق والواجبات لجميع المسؤولين فى الدولة وكذلك خضوع كافة الأطراف للرقابة والمتابعة والمساءلة ، وذلك تجنباً لحدوث حالات الفساد المنتشرة فى العالم وخاصة الدول النامية ، ومن أجل تفعيل نظام الحوكمة فلا بد أن تتخذ من الأخلاق الحميدة أدواتها ومحورها ، ومن الضمير الذاتى عدتها وبنياتها ، من أجل سلامة الدولة ، وضمان حقوق الشعب وتحقيق عوامل الثقة بين الحكومة والمواطنين "

ثانياً : شروط وخصائص الحوكمة :

لخص الباحثون فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP الشروط والخصائص اللازمة للحوكمة فيما يلى (٤) :

- ١ - إحترام القانون وسيادته وتحقيق العدالة ، والإصاف ، والشفافية ، والمسئولية تجاه كل الأطراف ، والتوافق بشأن خدمة الصالح العام .
- ٢ - التكافؤ بين النساء والرجال فى كلا من الكفاءة والفاعلية والإستخدام الأمثل للموارد البشرية والقدرات المتميزة .
- ٣ - المساءلة لكل الأطراف : الحكومة - القطاع الخاص - المجتمع المدنى .
- ٤ - القدرة على التعامل مع القضايا الملحة والأزمات الطارئة .
- ٥ - التوجه نحو الكفاءة فى تقديم الخدمات .
- ٦ - الشرعية والقبول لدى الناس والتمكين والتيسير لأصحاب المصلحة والتسامح وقبول وجهات النظر المختلفة .
- ٧ - تقوية آليات الإتصال بمختلف الفئات ذات المصلحة والمشاركة .

٨ - القدرة على تعبئة الموارد لأغراض التنمية الاجتماعية .
وفيما يلي شكل يمثل خصائص الحوكمة .



شكل (١)
خصائص الحوكمة

ثالثاً : منظومة الحوكمة :

لابد من النظر إلى الحوكمة باعتبارها منظومة تتفاعل مع بعضها البعض لتعطي النتيجة المرجوة منها فهي تبدأ بالمدخلات المتمثلة في الموارد المادية والبشرية المتاحة والمعطيات الثقافية والتاريخية والبيئة المحيطة وفي سبيلنا إلى النواتج والمخرجات المرجوة تدار هذه المدخلات من خلال القواعد والعمليات والأطراف المعنية والمؤسسات وذلك لإعطاء النواتج من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والانسانية وتلك العمليات يحكمها في مجملها قيم ومبادئ الحوكمة المتمثلة في :

النزاهة - الكفاءة - العدالة والمساواة - المشاركة في إتخاذ القرار - الشفافية - المساءلة - محاربة الفساد .

ويمثل ذلك الشكل رقم (٢)

شكل رقم (٢) منظومة الحوكمة

المخرجات	العمليات	مدخلات
- التنمية الاقتصادية - التنمية الاجتماعية - التنمية البشرية والإنسانية	- القيادة - الرؤية الإستراتيجية - الأطراف المعنية • الدولة • المجتمع المدني • القطاع الخاص • الشباب	- الموارد الإنتاجية (طبيعية - مادية - بشرية) - الثقافة - الموروث التاريخي - البيئة المحيطة
النزاهة - الكفاءة - العدالة والمساواة - المشاركة - الشفافية - المساءلة .. محاربة الفساد (قيم ومبادئ الفساد)		

وستقوم الباحثة في هذا الجزء بمناقشة كافة الجوانب المتعلقة بمنظومة الحوكمة

وذلك على النحو التالي :-

مدخلات منظومة الحوكمة

تتمثل مدخلات منظومة الحوكمة فيما يلي :

(١) الموارد الإنتاجية :

وتشمل الموارد الطبيعية والمادية والبشرية .

أ - الموارد الطبيعية :

وهي تلك الموارد التي لا يتدخل الإنسان في وجودها ، بل هي من صنع الله عز وجل ، وهي تلك الموارد التي توجد في باطن الأرض أو على سطحها كالغابات وآبار البترول والمياه المعدنية ، كذلك تشتمل على البحار والأنهار والهواء كمصدر من مصادر الطاقة والحرارة .

ب - الموارد المادية :

وتتمثل فى رأس المال النقدى (النقود المتعارف عليها) والعينى (أى ما يمتلكه الفرد من أصول عينية كالآلات والمباني والأراضى والسيارات إلى غير ذلك من الممتلكات التى لها قيمة إقتصادية) .

ج - الموارد البشرية :

وتمثل أحد عناصر الإنتاج الهامة أو هى أهمها على الإطلاق فالعناصر الإنتاجية الأخرى وحدها بدون العنصر البشرى لا تحقق شيئاً فالأرض بلا قوى عاملة تقوم على زراعتها وإستصلاح الأراض الزراعية لا تنتج شيئاً ، وكذلك البحار والأنهار إذا لم يتدخل الإنسان فى إستخراج ما بها من ثروات لا تساوى شيئاً ولا يكون لها قيمة إقتصادية . فالعمل هو الجهود المختلفة التى يبذلها الإنسان برغبته وإختياره وإرادته سواء كان ذهنياً أو بدنياً بهدف إنتاج السلع والخدمات المختلفة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة .

(٢) الثقافة :

تمثل الثقافة (المجتمعية أو المؤسسية) ، عاملاً هاماً فى مدخلات منظومة الحوكمة ، وفى التنمية بصفة عامة وتتكون الثقافة من القيم ، والمعتقدات ، والإتجاهات ، والتقاليد التى يتصف بها كيان إجتماعى معين . وتلعب هذه العوامل دوراً مهماً فى تيسير التحول والتغيير وفى تحقيق تضافر العوامل المجتمعية والمؤسسية لإحداث التقدم والتنمية والعكس صحيح فقد تعمل هذه العوامل على إعاقاة التحول نحو التنمية ومقاومة التغيير . وتمثل الثقافة المجتمعية الحصيصة الوجدانية للمجتمع الموجهه لسلوك وتصرفات أفراد . وتلعب القيم والقناعات الدينية دوراً محورياً فى العوامل الثقافية حيث تحدد المعايير والضوابط التى تترسخ فى عقل ووجدان أفراد المجتمع دون أن تكون قابله للتحليل المنطقى فهى تحدد الكثير من إستعداداته وتوجهاته ومعاييرها (٥) .

(٣) الموروث التاريخى :

يعتبر الموروث التاريخى أحد مدخلات منظومة الحوكمة الهامة حيث يمثل هذا الموروث الحصيصة المعرفية كما يمثل التاريخ السياسى والمؤسسى ، ويشكل هذا التاريخ المعطيات والقيود والمحددات التى تؤثر على الفرص والبدائل المتاحة للتطوير المؤسسى وللتفاعل مع منظومة الحوكمة ، ويشكل هذا الموروث التاريخى النمط الذى تشكلت به الأوضاع السياسية

والمؤسسية للمجتمع مشتملاً على الأحداث التاريخية الحرجة التي ساهمت في تشكيل هذه الأوضاع.

(٤) البيئة الخارجية :

تلعب البيئة المحيطة بالمجتمع من حيث كونها مصدراً للضغط أو التهديدات أو التضافر والتعاون والتكامل دوراً مهماً في أداء المجتمع ، وتشكل العلاقات الخارجية للدولة مع دول أخرى لها نفس الطبيعة والمصالح المشتركة عاملاً مهماً من عوامل مدخلات منظومة الحوكمة والتي تؤثر على أدائها ، وعلى عملية التغيير المنشودة .

عمليات منظومة الحوكمة

وتتمثل عمليات منظومة الحوكمة في :

(١) القيادة :

تلعب القيادة دوراً محورياً في أى كيان إجتماعى أو مؤسسى ، فالقاده هم الذين يوجهون ويحركون البشر تجاه التنمية ، ويؤدى قصور القيادات ونقص الكفاءات إلى آثار وخيمة على منظومة الحوكمة إذ يمثل إنكفاء القيادات على تحقيق مصالحهم الشخصية الطامة الكبرى التى تؤدى إلى فشل منظومة الحوكمة ، وفى رأى الباحثة أن هذا هو ما يبرر فشل منظومة الحوكمة فى مصر برغم المحاولات العديدة تجاه تطبيقها .

(٢) الرؤية الإستراتيجية :

تمثل الرؤية الإستراتيجية مجموعة الأهداف التى تحدد توجه الجماعة أو المؤسسة أو المجتمع وعلاقاتها بالبيئة والظروف المحيطة بها على المدى المتوسط والبعيد ، ويقدر ما تكون الرؤية واضحة لكل الأطراف الفاعلة فى المجتمع بقدر ما يكون قبولهم لها وإستعدادهم للعمل على تحقيقها .

والرؤية الإستراتيجية تمثل قوة محفزة على بذل الجهد والطاقة والتضحية بالمنافع القريبة حيث تعمل بمثابة خريطة للوصول إلى أهداف مشتركة فى الأطراف الفاعلة فى منظومة الحوكمة .

ودون وجود الرؤية الإستراتيجية ودون وجود أهداف متوسطة وبعيدة المدى ،
ودون وجود إستراتيجيات لتوظيف الطاقات المتاحة ، سوف يكون أداء الأطراف الفاعلة فى
المجتمع عشوائياً وضعيفاً .

(٣) الأطراف المعنية بالحوكمة :

تشمل الحوكمة آليات ضبط أنشطة وعلاقات الأطراف الرئيسية الفاعلة والمتمثلة فى
الدولة بسلطاتها ومؤسساتها المختلفة (التشريعية والتنفيذية والقضائية - القطاع
الخاص - المجتمع المدنى - الشباب) .

أ - الدولة :

يتغير دور الدولة ووظائفها من فترة لأخرى ومن مرحلة إلى مرحلة وفقاً للتطور فى
عملية التنمية ووفقاً للمتغيرات المحلية والعالمية ، والدولة بما لديها من مؤسسات تخطيطية
وبحثة وعلمية وإحصائية وكذلك بحكم مسئوليتها ، عليها أن تقوم بدور المنسق فى كل ما
يتعلق بأطراف الحوكمة ، وذلك مع التأكيد على دورها كمراقب للنشاط الاقتصادى
والاجتماعى ومنع الإحتكار .

- ولا بد أن توائم الدولة نفسها لتأدية وظائفها فى ضوء مستجدات العولمة ، فمثلاً
تتحول الدولة من الدور الأساسى فى عملية التنمية إلى دور الشريك فى التنمية
، إلى دور المراقب لعملية التنمية والموجه لها .
- ومهما كان دور الدولة فإن المستهدف هو تحقيق التنمية ، و التى تتركز فى
عدة نقاط أو ركائز أساسية تتأثر وتؤثر فى وظيفة الدولة فى كل مرحلة تنموية
وهذه الركائز هى^(١) :

- تنمية لتلبية الإحتياجات الأساسية .
- تنمية تعتمد على الذات أولاً .
- تنمية ذات تكنولوجيا ملائمة .
- تنمية تحافظ على الهوية الحضارية .
- تنمية تستبعد التبعية الاقتصادية .
- تنمية مستقرة ومتواصلة ومستقلة .

ولتحقيق هذه الركائز لابد من وجود وظائف محددة للدولة ، وهذه الوظائف وفى ظل
المستجدات العالمية تتركز فى جعل الدولة شريك فى التنمية ومراقب لها ومحفز لتوجيه

النشاط الاقتصادي الوجهه التي يحتاجها المجتمع ، وهي أيضاً الميسر لأموال الإستثمار فى المجتمع .

ويستند نظام الحوكمة الجيد على عمل أجهزة الدولة فى توزيع القوة والسلطات فيما بينها على نحو متوازن يحقق خضوع أجهزة الدولة وسلطاتها لرقابة بعضها البعض وكذلك خضوعها لرقابة جماهير المجتمع من خلال الصور المختلفة للمشاركة السياسية على كل المستويات فضلاً عن التوزيع العادل والمتوازن للقوة الاقتصادية وتوسيع قاعدة المشاركة فى العمل الاقتصادي وإخضاعه لرقابة الأطراف الأخرى فى المجتمع .

ويسعى نظام الحوكمة إلى تمكين الفئات الفقيرة والمهمشة ودمجها فى تيار التنمية والإنتاج والكسب من خلال توسيع مشاركتها السياسية والاجتماعية ، فمثل هذه المشاركة هى التي تمكن من توجيه السياسات العامة لتحسين وضعها وإعطائها الأولوية فيما تستهدفه هذه السياسات ويمثل هذا الضمان لإحداث تنمية حقيقية يستفيد منها المجتمع ويمكن لها أن تجدد حيويتها وتستمر دورة بعد أخرى لتحقيق التقدم المستدام فى أوضاع المجتمع ككل .

- (ب) المجتمع المدني :

هو الحلبة التي تدور فيها الأعمال الجماعية التطوعية حول المصالح والقيم والأغراض المشتركة ، ويمكن النظر إلى المجتمع المدني على أنه الأساس الذي يقوم عليه رأس المال الاجتماعي ، وهو يتكامل مع السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ووسائل الإعلام المستقلة لكي يهيئ الظروف الضرورية من أجل إزدهار التنمية والديمقراطية .

ويحتضن المجتمع المدني بداخله مجموعة كبيرة من الهيئات غير الرسمية وغير الهادفة للربح وهى تتباين وفقاً لأغراضها وفلسفتها وخبراتها ونطاق نشاطها ، وتضم منظمات تقوم على أعمال البر وتقديم الخدمات وهذه المنظمات غير هادفة للربح ولها هياكل إدارية وأطر تنظيمية ، وهى تعمل فى إطار يحدده القانون وتدافع عن المصلحة العامة خارج الإطار السياسى والسلطة .

ومنظمات المجتمع المدني لا تعمل من فراغ وإنما ترتبط بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والديمقراطية المحيطة .

وتؤثر القيم السياسية وجيل الشباب والخصخصة والمشاركة المتزايدة للمرأة فى قوة العمل والعولمة تأثيراً عميقاً على طبيعة المجتمع وعناصره ، وبالتالي تؤثر على طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني ونتيجة لذلك وعلى إمتداد العقدين الماضيين كان هناك اتجاه ملحوظ فى نمو منظمات المجتمع المدني ذات التوجه التنموى .

ويشير تحليل أوضاع منظمات المجتمع المدني في مصر الذى أجرى ضمن الأعمال التحضيرية لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨^(٧) إلى أن معظم منظمات المجتمع المدني في مصر لا تتوافر بها الموارد الكافية ، كما أن قيم الحوكمة من الشفافية والديمقراطية والمساءلة ليست مفهومة جيداً ولا تطبق تطبيقاً كاملاً ، وعلاوة على ذلك نجد أن الجزء الأكبر من منظمات المجتمع المدني في مصر ترى أن طبيعة نشاطها يتمثل فى تلبية الاحتياجات العاجلة للمواطنين وليس معالجة قضايا التنمية الوطنية فى الأجل الطويل .

كما لا يوجد إلا عدد محدود جداً من المنظمات التى تراقب الحكومة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى والقطاع الخاص ، والنتيجة التى تترتب على ذلك ، هى النظرة إلى المستفيدين من هذه المنظمات على أنهم متلقون للخدمات وليسوا عناصر فاعلة فى حركة منظمات المجتمع المدني .

وكذلك يكمن التحدى الأخير فى غياب ثقافة التطوع فى البيئة المصرية والدليل الواضح على ذلك إنخفاض معدلات المشاركة من جانب الشباب من الشريحة العمرية ما بين ١٨ - ٣٥ سنة .

ولقد قامت منظمة اليونسكو بوضع قائمة بأربع خصائص للممارسات المثلى لمنظمات المجتمع المدني تتمثل فى^(٨) :

- (١) أن تكون الممارسات مبتكرة حيث تضع حلولاً إبداعية جديدة للمشكلات المشتركة .
- (٢) أن تحدث فرقاً ملحوظاً بحيث تحقق أثراً إيجابياً ملموساً على الأحوال المعيشية وتحسين الظروف البيئية التى يعيش فيها الأفراد .
- (٣) أن يكون لها أثر مستدام بحيث تساهم فى القضاء المستمر على الفقر والإستبعاد الإجتماعى وذلك عن طريق إتخراط المشاركين فى تلك العملية .
- (٤) أن تتمتع بإمكانية التكرار أو المحاكاة وذلك لأن الممارسات المثلى بمثابة نموذج تحتذى به السياسات والمبادرات فى أى مكان .

وفى رأى الباحثة بالنسبة لحالة مصر ووجود الكثير من منظمات العمل المدني من الصغيرة والمتوسطة والكبيرة فإنه لا بد من العمل على تنقية هذه المنظمات من تلك التى لا تقوم بدور فعال فى المجتمع وينحسر دورها فى جمع التبرعات بأى طريقة أو عقد الإجتماعات والندوات فى أكبر الفنادق مع تجمع هائل لسيدات الأعمال الراغبات فى الظهور فقط ، والإكتفاء بالمنظمات التى تقوم بعمل فعلى فى خدمة المجتمع وتنميته والدعوة إلى الصالح العام والوصول به إلى تطبيق نظم الحوكمة الجيدة .

ج - القطاع الخاص :

مع نمو الدور الذى يلعبه القطاع الخاص إعتباراً من النصف الثانى من الثمانينات وتنوع المجالات التى يعمل بها ، وطرقه لمجالات تتطلب إستثمارات متوسطة وطويلة الآجل ، فإنه يكون له دور كبير فى تطبيق نظام الحوكمة أو إنه يكون عقبة فى طريق تطبيقها كما هو الحال فى أوضاع القطاع الخاص فى مصر وهذه الأوضاع نوجزها فيما يلى^(١) :

- يغلب على القطاع الخاص فى مصر طابع الملكيات العائلية المغلقة ، المركزة فى عدد محدود نسبياً من الأسماء أو العائلات ويترتب على هذا الوضع أن قاعدة الملكية ليست متاحة للتداول إلا مع تفتت الملكية فى حالة الوفاة . وأن إعتبارات الثقة وصلة القربى تغلب على معايير تداول الملكية ، و إختيارات القيادات الإدارية .
- إتجاه الكثير من إستثمارات القطاع الخاص إلى الأنشطة الاقتصادية الموجهة بالسوق المحلى ، التى تحوى قيمة مضافة وإن كانت تحقق أرباحاً غير عادية بحكم الأوضاع الإحتكارية السائدة فى هذا السوق ، ومن الطبيعى أن يكون لشيوع مثل هذه الأنماط الإستثمارية آثاراً سلبية على المدى المتوسط و البعيد .
- نمو الرأسمالية التجارية بشكل أكبر من نمو الرأسمالية الصناعية ، ويسود السوق المصرى الآن منشآت تعمل كتوكيلات لشركات عالمية وتمارس صوراً متنوعة من الممارسات الإحتكارية المفرطة دون أدنى رقابة على تعاملاتها ، وفى وضع كهذا تصبح الأسواق المحلية أكثر عرضة للإختلالات والتقلبات .
- بروز الطابع الإتهازى على ممارسات الكثير من منشآت القطاع الخاص وتدهور منظومة القيم والمبادئ والأخلاقيات الحاكمة لتعاملاتها .
- يمثل ضعف تنظيمات القطاع الخاص ملمحاً بارزاً فى الحالة المصرية . فتنظيمات القطاع الخاص وهى (الغرفة التجارية - الإتحادات الصناعية - إتحادات المصدرين - جمعيات رجال الأعمال - إتحادات المستثمرين) لا تعبر بصدق عن مصالح قواعدها لعدم مشاركة أغلب أعضائها ، وإشغالها بأدوار التأثير والضغط على أجهزة الدولة لإستجلاب مزايا وإستثناءات .

د - الشباب :

ينبع وضع الشباب كطرف فاعل ضمن الأطراف المعنية بالحكومة من أن الشباب هم المستقبل ، وهم الجيل القادم من أرباب الأسر والمجتمع والحكومة وقوة العمل ، وأن قراراتهم سوف تؤثر على رفاهة الأمة كلها .

وينقسم وضع الشباب في مصر إلى فترتين فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وفترة ما بعد الثورة :

• الوضع قبل الثورة :

فقد كان هناك إقصاء تام للشباب عن الحياة السياسية وعن الإدماج في المجتمع وإعتبارهم من القوة السالبة في المجتمع وكان لهذا الوضع عواقب وخيمة عليهم وعلى المجتمع فمن المعاناة في مراحل التعليم المختلفة إلى الوقوف طويلاً في صفوف البطالة ، إلى الخلاف مع الآباء والعجز مالياً ونفسياً عن الإقدام على الزواج وإنتشار مظاهر الإحراف والتي كان من أهمها التطرف والإدمان .

ولعل المصدر الرئيسي لإقصاء الشباب المصري يأتي من نظام الدعم الأسري التقليدي ، حيث يتحمل الآباء معظم مسئولية تمويل نفقات التعليم والزواج ، ومبادرات الأعمال الوليدة بعد سن الثامنة عشر وهي السن التي يعتبر فيها الشباب في دول أخرى قادرين على الإعتماد بأنفسهم .

كذلك يرجع أيضاً إنخفاض معدلات مشاركة الشباب في المجتمع قبل الثورة إلى إعتقادهم بأن مشاركتهم وسعيهم نحو إحداث التغيير السياسي والإجتماعي لا يحظى بالإهتمام ، وهذا الشعور بالإقصاء قد يأتي من نظرة إجتماعية ترى أن الشباب هم مجرد أشخاص سلبيين يقتصر دورهم على إستهلاك السلع وتلقي الخدمات .

• الوضع بعد ثورة ٢٥ يناير :

كما يقال فإن الضغط يولد الانفجار ، وقد كان للظروف والأزمات والضغوط التي عانى منها الشباب كثيراً هي الشرارة التي أشعلت الثورة ، فقد كان لجموع الشباب الهادر بميدان التحرير وميادين مصر الأخرى كانت كالتسونامي الكاسح الذي إستطاع في أيام قليلة أن يسقط نظام كامل ظلت مصر تعاني منه على مدى ثلاثون عام .

وكانت المطالب الأساسية للشباب مطالب عادلة ومشروعة حيث طالبوا بالحرية السياسية والديمقراطية والإصلاح الاقتصادي ومحاربة البطالة والفساد والعدالة الاجتماعية وتذويب الفوارق بين الطبقات وهذه تعتبر من مبادئ الحوكمة الجيدة.

وقد كان للعولمة والتكنولوجيا الأهمية الكبرى فى قيام هذه الثورة حيث اتخذت مشاركة الشباب بعض الأشكال التى لا تقل فى أهميتها السياسية أو تأثيرها ويعتبر الإنترنت على رأس هذه الأشكال وتشير الإحصاءات والتقارير الدولية إلى أن الشباب هم أكبر شريحة تستخدم الإنترنت كمصدر للمعلومات ، ويقف حالياً النشطاء والمدونون إلى جانب المشتركين فى الـ Facebook أو you Tube وراء الحركات السياسية والثورية فى كثير من أنحاء العالم ويبدو أن نجاح ما يطلق عليه الديمقراطية الإلكترونية يعود بدرجة كبيرة إلى الشباب.

وقد ظهرت العديد من المبادرات الإيجابية من جانب الشباب المصرى المثقف الواعى تسعى إلى المشاركة السياسية والمجتمعية وإلى إدارة أفضل للبلاد ومن أمثلة هذه الحركات (١٠):

حركة السادس من أبريل :

وهى حركة لمجموعة من الشباب تلاقوا على حب مصر والرغبة فى الإصلاح والأغلبية منهم لا تنتمى إلى أية اتجاهات سياسية ، وقد دعوا على صفحة الفيس بوك إلى إحتجاج موحد ضد الحكومة المصرية.

حركة شايفينكم :

والترجمة الحرفية لكلمة " شايفينكم " باللغة العربية هى " نستطيع أن نراكم" وهذه الحركة مثال آخر على الحركات السياسية التى تستخدم الإنترنت بكثافة من أجل التنسيق والتنظيم بين أنشطتها . والغرض الرئيسى للحركة هو متابعة الانتخابات ورصد ما يدور بها عن طريق إرسال مندوبين إلى اللجان الإنتاجية والتبليغ عن أية مخالفات تتم فى الانتخابات .

موقع وائل غنيم :

هذه المدونة أنشأها شاب يدعى وائل غنيم وهو موقع يسجل عليه أفكاره الإنتقادية وتعليقاته على الأحداث التي تجرى فى مصر ولا سيما ما كان يجرى فى أقسام الشرطة من عمليات تعذيب . وأيضاً بث الصور ولقطات الفيديو والتي كان لها اثر كبير فى قيام الثورة . وفى رأى الباحثة إنه بالرغم من أن هذه الحركات والمدونات كانت معروفة فإن الحكومة المصرية السابقة كانت مغيبة ولا تولى إهتماماً كثيراً لما ينشره الشباب على مدوناتهم ، على إفتراض أنهم قلة قليلة وليس لها أى تأثير .

لذلك فإنه يجب على الحكومة التى سيتم إختيارها من قبل الشعب وضع إستراتيجية لحشد الشباب المصرى والإستماع لوجهة نظرهم خلال مراحل التخطيط ووضع السياسات وتعزيز مشاركتهم على نطاق واسع فى مختلف مراحل التنفيذ والمتابعة والتقييم .
والتعامل مع الشباب ككيان مستقل وفعال ورشيد وقادر على طرح أفكار جديدة ومبتكرة .

مخرجات منظومة الحوكمة

يمكن تحديد مخرجات ونواتج منظومة الحوكمة فى ثلاثة مجموعات :

(١) التنمية الاقتصادية^(١١) :

يشمل أداء التنمية الاقتصادية عدداً من الأبعاد التى تشكل مجموعة متكاملة تعبر عن النهوض بالناحية الاقتصادية فى المجتمع وتشتمل على :

- النمو الاقتصادي : وهو ما يتعلق بالتحسين فى الناتج القومى الإجمالى .
- التشغيل : أى مستوى التوظيف لعوامل الإنتاج المتاحة وعلى رأسها قوة العمل ، ويمثل التوظيف مؤشراً للقدرة على توليد الدخل ومن ثم الوفاء بالإحتياجات المعيشية لقوة العمل والأسر المرتبطة بها .
- عدالة التوزيع : أى توازن وعدالة توزيع الدخل بين فئات المجتمع ، وكذلك توازن توزيع عوائد الانتاج بين الأطراف التى ساهمت فيه ويمثل التحسين فى توزيع الدخل وعوائد عوامل الانتاج مؤشراً يعكس درجة دمج وتضمين الفئات الضعيفة فى تيار النمو والإنتاج والإستهلاك والإدخار .
- المشاركة الاقتصادية : وتتعلق بدرجة مشاركة مختلف الفئات فى النشاط الإقتصادي ، ودرجة إستفادة هذه الفئات من النمو الإقتصادي المتحقق ودرجة إسهامها فيه

- ، وتعكس المشاركة نوعاً من العدالة ولكنها لا تتعلق بجانب التوزيع فقط وإنما وبدرجة أهم الإسهام والمشاركة في العمل الإنتاجي والاقتصادي .
- التنافسية : وهي تمثل قدرة الإقتصاد ككل أو قطاعات رئيسية فيه على التنافس عالمياً ، من خلال تحسين إنتاجيته وكفاءته التشغيلية وتحسين جودة مخرجاته وتحسين قدرته على كسب حصة متزايدة من الأسواق الخارجية وعلى جذب الإستثمار به .
- التوازن : وهو ما يتعلق بتوازن النمو والآداء الاقتصادي قطاعياً وجغرافياً وزمنياً .
- الحفاظ على الموارد البيئية : وهو ما يتعلق بحماية الموارد البيئية الطبيعية وخاصة الموارد غير المتجددة وعدم تبديدها أو تلويثها .

(٢) التنمية الإجتماعية :

- وتمثل في توسيع الحقوق والحريات والخيارات المتاحة للتفاعل والترابط والتضامن والتنظيم الاجتماعي كما تعنى تنمية الثقة والأمان الاجتماعي وتحقيق السعادة للناس من خلال التواصل مع الآخرين .
- كما تشمل تأكيد الحقوق والحريات الفكرية والمعرفية لأفراد المجتمع ، وحرية الإنتماء الفكرى وحرية تكوين الرأى والتعبير عنه وحرية ممارسة العقيدة والأديان ، وتتضمن أيضاً العدالة الاجتماعية وتذويب الفوارق بين الطبقات .

(٣) التنمية البشرية :

- وتعتبر من أهم نواتج الحوكمة حيث أن البشر هم الثروة الحقيقية لأى أمة ، وذلك بما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدرّبة وقادرة على التكيف والتعامل مع المتغيرات المحلية والعالمية بكفاءة وفاعلية .
- والتنمية البشرية لا تنحصر فى تكوين القدرات البشرية وتحسين صحتهم وتطوير المعرفة والمهارات ، بل تمتد إلى أبعد من ذلك حيث الإحتفاع بالبشر سواء فى مجالات الأعمال المختلفة من خلال توفر الإبداع أو التمتع بوقت الفراغ وإحترام الذات وضمان الحقوق الإنسانية والمساهمة الفاعلة فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ونظراً لكل ذلك أصبحت التنمية البشرية توجهاً إنسانياً للتنمية الشاملة المتكاملة من لحظة ما قبل الميلاد إلى لحظة الوفاة .

ويعتبر العنصر البشرى هو أساس كل تقدم علمى وتكنولوجى ولذلك فإن التقصير فى التنمية البشرية يترتب عليه انخفاض وسوء إستخدام للموارد المتاحة ، وبالتالي فإنه لرفع كفاءة العنصر البشرى لابد من التوجه نحو الإستثمار فى البشر لكى يكونوا قوة دافعة لنظام الحوكمة الذى نريده لوطننا .

وقد إستكشفت تقارير التنمية البشرية منذ عام ١٩٩٦ طبيعة وقوة الصلات بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية . وقد أكتشف أمرين غاية فى الأهمية : (١٢)
الأول : أن النمو لم يتحقق خلال معظم السنوات الخمس عشر الماضية فى حوالى ١٠٠ دولة أى ما يقرب من ثلث سكان العالم .
والثانى : أن الصلات بين التنمية البشرية هى الغاية والنمو الاقتصادى هو الوسيلة لتحقيقها .

فالمهدف هو إثراء حياة البشر ويلاحظ فى معظم الدول النامية وبينها مصر إبعاد الصلة المباشرة بين النمو الاقتصادى والتنمية البشرية .
ولذلك كان لابد ومن الضرورى إعطاء الأهمية اللازمة لتنمية العنصر البشرى لأن البشر هم ركيزة التقدم وهم القادرين على التفاعل مع نظام الحوكمة الذى ننشده .

قيم ومبادئ وأخلاقيات منظومة الحوكمة

تعمل منظومة الحوكمة فى ظل مجموعة من المبادئ والقيم والأخلاقيات لابد أن تلتزم بها كل عناصر المنظومة حتى تؤتى منظومة الحوكمة بثمارها وتتمثل هذه القيم فيما يلى (١٣):

- (١) النزاهة : وتعنى درجة مناعة منظومة الحوكمة ضد الفساد وتتحقق هذه المناعة بتوافر قواعد وهياكل تتوازن فيها السلطة مع المسؤولية ، مع توافر كوابح ضد الإستغلال للسلطات المخولة لتحقيق مصالح خاصة أو ذاتية .
- (٢) الكفاءة : تمثل الكفاءة الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة والإقتصاد فى النفقة والجهد والوقت ، كما تعنى أيضاً الإنتاجية والجودة العالية فى الأداء المؤسسى .
- (٣) العدالة والمساواة : وتعنى الإنصاف وحصول الأفراد والفئات المؤسسية والمجتمعية على ما يستحقونه من فرص أو عوائد تتناسب مع جهودهم و إسهامهم . والعدالة أيضاً تعنى إنهاء الظلم والإجحاف والتهميش لفئات معينة فى الدولة .

وتمثل قيم العدالة فضلاً عن كونها معياراً للحكومة الجيدة وسيلة للتحفيز وإدماج الفئات الضعيفة أو المحرومة فى مسيرة التنمية .

أما المساواة فهي تعنى المعاملة المتساوية فى الحقوق والحريات الأساسية ، وعدم التمييز إستناداً إلى اللون أو الجنس أو العقيدة أو الديانة أو الإلتناء الفئوى وهى تعنى المساواة بين الناس فى الحق فى التعليم ، والصحة ، والعمل ، والمشاركة السياسية ، والتعبير عن الرأى . . . الخ .

(٤) التضمينية (المشاركة) : وتمثل مشاركة الأطراف المعنيين فى الدولة دون تهميش أو إقصاء ، ويعنى هذا المبدأ إدماج الفئات والمجموعات الضعيفة فى المجتمع وتمكينهم وتنمية الفرص والخيارات أمامهم وتمثل هذه الفئات فى : (الفقراء - العاطلين - الشباب - ساكنى المناطق العشوائية - النساء . . . الخ) وهؤلاء كما رأينا كان تهميشهم من ضمن الأسباب الرئيسية لقيام ثورة ٢٥ يناير .

وتقوم الحكومة الجيدة على توجيه سياسات التنمية إلى إشراك هذه الفئات سياسياً لكى تستطيع توجيه سياسات الدولة ومصالحها ولتكون رقيباً على ما يقدم لها من برامج وخدمات ، وكذلك لتمكينها وتزويدها بالقدرات والفرص التى تمكنها من أن تشارك إنتاجياً وإقتصادياً مشاركة فاعلة ، وكذلك لتمثيل مصالحها فى توجهات مختلف الأطراف (الدولة - القطاع الخاص - المجتمع المدنى - الشباب) .

(٥) الشفافية : وتعنى الإفصاح للأطراف المعنية عن القواعد والممارسات التى تباشرها الحكومة والمؤسسات المختلفة ، والشفافية تعنى توفير وإتاحة المعلومات عن القواعد والقرارات والممارسات عن الأسس التى أستندت إليها ، وعن النتائج التى تمخضت عنها . وتتعلق بصفة خاصة بالقرارات والممارسات التى تجرى فى أجهزة الدولة ، وكذلك فيما يتعلق بالتعاملات فى الأسواق المنظمة (أسواق الأوراق المالية) ، والإفصاح من قبل الشركات والمؤسسات ، ودور الصحافة والإعلام فى تعزيز الشفافية من خلال تزويد الرأى العام بالأخبار والمعلومات الصحيحة دون تهويل أو تهوين .

(٦) المساءلة : وتمثل فى خضوع المؤسسات وحائزى السلطة منها للحساب عن قراراتهم وممارستهم ونتائج أدائهم أمام مؤسسات الرقابة والمساءلة . وتكون المساءلة بقدر الصلاحية والسلطات المتاحة . وتشتمل المساءلة على المحاسبة الخارجية من قبل جهات خارجية مستقلة أى خارج نطاق المؤسسة محل المساءلة ، وكذلك يمكن أن تكون المساءلة هنا من قبل المجتمع ككل . كما تشمل المساءلة

الداخلية وهى تلك الرقابة التى تباشرها من قبل جهات مراجعة ومراقبة داخل الجهة أو المؤسسة ذاتها .

ويقوم مبدأ المساءلة على توافر آليات القياس والرصد والتقييم وكذلك الثواب والعقاب والروادع وتطبيقها تطبيقاً موضوعياً وفورياً وحاسماً دون تمييز بين الأطراف .

وتستند فاعلية تطبيق مبدأ المساءلة على الإطار المؤسسى الذى يسمح بالمحاسبة والرقابة ، كما يعتمد على الثقافة المؤسسية والمجتمعية ، وكذلك قوة الوازع الأخلاقى الذاتى ورقابة الجماعات غير الرسمية .

وبعد إستعراض منظومة الحوكمة وعناصرها (المدخلات - العمليات والجهات المعنية - المخرجات - مبادئ الحوكمة) . فإن هذه المنظومة لن تعمل بكامل عناصرها إلا إذا غلفها مبدأ هام وهو محاربة الفساد وهذا الفساد يعتبر العائق الرئيسى فى تطبيق نظام الحوكمة فى مصر وتفرد له الباحثة النقطة القادمة .

رابعاً : الفساد والإستراتيجيات المضادة له :

تعانى مصر من وطأة الفساد الذى ينتشر فى كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وذلك لوجود البيئة الخصبة لنموه فى ظل ضعف الرقابة أو عدم وجودها ، وفى ظل فساد الرؤوس الكبيرة فى الدولة والتى كشفت عنها ثورة ٢٥ يناير وسيتم تناول موضوع الفساد من خلال النقاط التالية :

تعريف الفساد :

عرفت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣ الفساد من خلال الإشارة إلى الحالات التى يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع ، ومن ثم القيام بتحريم هذه الممارسات ، وهى الرشوة بجميع وجوها ، والإختلاس والمتاجرة بالنفوذ ، وإرساء إستغلال الوظيفة ، وغسل الأموال ، الإثراء غير المشروع وغيرها من أوجه الفساد الأخرى^(١٤) .

كما يحمل تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد تعريفاً بليغاً شاملاً وهو "إساءة إستعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة " وينطوى هذا التعريف على عدد من العناصر الأساسية هى^(١٥) :

- ينطبق هذا التعريف على القطاعات الثلاثة للحكومة : القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني .
- يشير هذا التعريف إلى سوء إستخدام النظام الحكومى والفردى للموارد الإنتاجية والسلطة لعمل أنشطة مخالفة للقوانين والتشريعات .
- يغطى هذا التعريف المكاسب المالية وغير المالية .
- يشير هذا التعريف إلى أهمية منظومة الحكومة فى ضبط وتنظيم كيفية ممارسة السلطة ونزاهتها .

تأثيرات الفساد (١٦) :

مما لا شك فيه أن للفساد آثار سلبية على كل جوانب الحياة : السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لما يسببه الفساد من إهدار الأموال والثروات وعرقلة الأداء وإنجاز الوظائف والخدمات وبالتالي يسبب مزيداً من التأخر فى عملية التنمية .

أ - التأثير على النظام السياسى :

سواء من حيث شرعيته أو إستقراره أو سمعته ، حيث يؤدى الفساد إلى فقدان الثقة فى النظام السياسى ، وبالتالي فقدان الشعور بالمواطنة والإلتزام ، كما يشكك الفساد فى مدى تمتع النظام بالديمقراطية ، وقدرته على إحترام حقوق المواطنين الأساسية ، وفى مقدمتها الحق فى المساواة وتكافؤ الفرص ، كما يحد الفساد من الشفافية والمساءلة ، ويشوه عملية صنع القرار ، ويضعف المشاركة السياسية ، وذلك نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة والأجهزة الرقابية ، كما يضعف الفساد نمو منظمات مدنية مستقلة عن الدولة .

ب - التأثير على المستوى الإقتصادى :

يؤدى الفساد إلى صعوبة جذب الإستثمارات الأجنبية ، وهروب رؤوس الأموال المحلية وينتج عن ذلك ضعف عام فى توفير فرص العمل ، وإنتشار البطالة والفقر ، كما يؤدى الفساد إلى تشويه النفقات والأولويات الحكومية وإهدار أموال الدولة مما يحدث خفض فى الإلتفاق على الخدمات العامة ومن أهمها الصحة والتعليم وبالتالي تدهور جودة البنية الأساسية والخدمات العامة .

ج - التأثير على المستوى الإجتماعى :

يؤدى الفساد إلى زيادة تكلفة الحصول على الخدمات المختلفة والتي هى فى الأساس حق من حقوق الإنسان (مثل الصحة والتعليم) مما يمثل تكلفة زائدة وععب على المواطنين ويؤثر الفساد على العدالة التوزيعية ، حيث يسهم فى إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة ، كما يؤثر الفساد على العدالة الاجتماعية وإتعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعى وتدنى المستوى المعيشى لطبقات كثيرة فى المجتمع .

وكذلك يؤدى الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية ، وإنتشار الإحباط واللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع ، وتفشى التعصب والتطرف فى الآراء ، وإنتشار الجريمة كرد فعل لإتهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص .

ويؤدى الفساد أيضاً إلى فقدان قيمة العمل وتراجع الإهتمام بالصالح العام والشعور بالظلم لدى الأغلبية مما يؤدى إلى إنتشار الحقد بين شرائح المجتمع ، وترسيخ السلوكيات السلبية والتشكيك فى قيم ونزاهة المجتمع وفقدان الثقة فيه ، وعدم إحترام القانون واللوائح والضوابط والنظم فى الدولة مما يزيد من الصراعات داخل المجتمع .
ومما لا شك فيه أن التأثيرات المختلفة للفساد كان لها الأثر الكبير فى إتدلاع المظاهرات والإضرابات التى شاهدها مصر فى العشر سنوات الأخيرة ، والتى كان من أهمها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التى قامت فى الأصل لمحاربة الفساد .

بعض صور الفساد فى قطاعى التعليم والصحة (١)

يعتبر أخطر أنواع الفساد على المجتمع هو المتعلق بعقول الناس وبصحتهم فالتعليم والصحة كالماء والهواء بالنسبة للإنسان وأى فساد فيها هو موت للإنسان فكراً وجسدياً .

(أ) الفساد فى قطاع التعليم :

إن جاز لنا تصنيف الفساد فإن أخطر أنواعه على المجتمع هو فساد التعليم لأن إصلاحه يحتاج إلى وقت طويل وإمكانيات هائلة مادية وبشرية ، وليست مبالغة فى القول إن التعليم هو شريان الحياة وعقل الأمة .

١- إستخدمت الباحثة فى رصد حالات الفساد وصوره على ما نشر فى الصحف والمواقع الإلكترونية والنشرات المختلفة لمركز العقد الاجتماعى وذلك لتعذر القيام بالدراسة الميدانية .

وللأسف فإنه من الدراسات المختلفة التى تمت فى هذا القطاع فقد تبين أن نظام التعليم المصرى قد ناله الكثير من صور الفساد تذكر الباحثة بعضها فيما يلى :

○ إتهيار دور التشكيل السلوكى والقيى للمؤسسات التعليمية خلال الثلاثين عاماً الماضية وتراجع الدور التربوى وإتهيار التشكيل السلوكى و القيمى فى القطاع التعليمى ونلاحظ ذلك من خلال فقدان المدرسة لدورها كمؤسسة تعليمية وفقدان المدرس فى مختلف المراحل لدور المثل الأعلى والقوة (١٧).

○ فساد المؤسسة التعليمية من داخلها ومن خارجها فقد أصبح الفساد شبكة واسعة ومعقدة ومستقرة فالدروس الخصوصية أصبحت الظاهرة الرئيسة فى المدارس بل أيضاً فى الجامعات .

○ الفساد فى الرسوم غير القانونية المفروضة على الأطفال المتقدمين للدراسة ، وتميز بعض الفئات على بعض فى القبول نتيجة الرشوة والواسطة .

○ غياب المدرسين المستمر وذلك مع ضمان حصولهم على مرتباتهم ومواردهم كاملة .

○ تعيين كثير من المدرسين غير المؤهلين وغير الصالحين لممارسة المهنة وذلك يحرم العديد من المدرسين المؤهلين من حصولهم على الوظائف والمناصب ويكون له أثر كبير على جودة العملية التعليمية .

○ فساد الفكرة التى بنى عليها الكتاب المدرسى ، فالوزارة تنفق مليار جنيه سنوياً على طباعة وتآليف الكتب التى لا يستفيد منها الطالب أو المعلم وتهدر ميزانيتها دون أدنى فائدة ، مع سيطرة الكتب الخارجية من حيث البيع والإنتشار .

○ الفساد فى بناء المدارس ، فقد وضعت وزارة التربية والتعليم ضمن سياستها لحل مشكلة إرتفاع كثافة الفصول أن تقوم ببناء ٨٠٠٠ مدرسة سنوياً بتكلفة ٣ مليار جنيه فى السنة ، كما أضافت الدولة من حصيلة الخصخصة ٥٠٠ مليون جنيه لتجديد ٣٠٠٠ مدرس ، وأنشأت هيئة حكومية خاصة للأبنية التعليمية ، ولكن الحقيقة أن النسبة الأعلى من هذه الميزانية تذهب إلى جيوب الموردين والقطاع الخاص ، فالهيئة بلا إمكانيات حقيقية .

○ إنتشار الغش بأنواعه الجماعى والفردى وتسرب الإمتحانات .

○ تراجع دور تكوين المعرفة التي تضيف قيمة لدى مؤسسات البحث العلمى والجامعات فنرى إن هذه المؤسسات يحكمها نظام بيروقراطى حول هدفها من خدمة المجتمع إلى أهداف وظيفيه لخدمة المشتغلين بها ، فالرسائل العلمية والأبحاث المنشورة ، والمشاركة فى المؤتمرات ، والمشروعات البحثية الممولة ، تمثل أدوات لإستيفاء متطلبات الترقية أو للحصول على مزايا ومنافع تعوض النقص الشديد فى الدخل الحقيقى الوظيفى لهؤلاء الباحثين^(١٨).

(ب) الفساد فى قطاع الصحة :

تعكس الرعاية الصحية للمواطنين مدى تحضر المجتمع ، وفى مصر بلغت نسبة الإنفاق الصحى من الناتج القومى عام ١٩٩٧ حوالى ٣% وتناقصت إلى أن وصلت إلى ٢,٢% عام ٢٠٠٤ حتى وصلت فى ميزانية عام ٢٠٠٨ إلى ١,٧% ، هذا فى الوقت الذى تمثل فيه نسبة الإنفاق الصحى فى دول العالم نحو ٨% وهذه الأرقام أن دلت على شئ واحد فتدل على تدنى الخدمة الصحية فى مصر وتفشى مظاهر الفساد فى هذا القطاع المهم من قطاعات الدولة^(١٩).

وتستعرض الباحثة فيما يلى بعض مظاهر هذا الفساد :

- يعتبر أبرز أشكال الفساد فى قطاع الصحة هو الفساد المرتبط بتدهور أخلاقيات المهنة وعدم إحترامها ودخول الوساطة فى تعيينات الأطباء فى كليات الطب المختلفة وخاصة أبناء الأساتذة والأطباء المعروفين .
- إصدار تراخيص العيادات والمستشفيات وإستخدام الرشوة فى حالة عدم توافر الشروط المطلوبة والتي يتم التحايل عليها .
- قصور الخدمات الطبية وخاصة فى المناطق الريفية والعشوائية والتي أدت إلى وفاة العديد من المرضى ، وعدم كفاية المعلومات وإتباع أسلوب ينقصه التنظيم والفاعلية فى تلبية الإحتياجات الطبية العاجلة .
- سوء تخصيص الموارد المتاحة فى الميزانية العامة الموجهة لقطاع الصحة وإهدار الأموال والتي كان من أبرزها تخصيص ١٠ ملايين جنيه بموازنة للتدريب لرفع مستوى الأطباء بوزارة الصحة والتي تم إستخدامها فى إنشاء محطة تلفزيون وكانت تكاليف العمالة فيه عالية جداً .
- التلاعب فى أموال الدولة بشراء أدوية فاسدة ومنتهية الصلاحية وإستخدامها فى المستشفيات الحكومية .

- ومن مظاهر الفساد الخطيرة هي قضية تلوث أكياس الدم حيث يتم الحصول على الدم ومشتقاته دون أى احتياطات حيث تشير أحد الأبحاث التى تمت فى مركز الكلى عن الإلتهاب الكبدى الوبائى " فيروس C " أن نسبة ١٣,٤% من جميع أكياس الدم التى تأتى إليهم مصابة بالفيروس (٢٠) .

هذه بعض مظاهر الفساد فى واحد من أخطر القطاعات التى تتعلق بصحة الإنسان هو القطاعى الصحى .

وأخيراً تستعرض الباحثة كيفية مواجهة الفساد والإستراتيجية المقترحة لهذه المواجهة .

إستراتيجية مواجهة الفساد :

تتطلب مكافحة الفساد تضافر جهود جميع الفاعلين الرئيسيين فى منظومة الحوكمة من الحكومة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص والمواطنين والشباب ، وذلك من خلال رفع الوعى بمخاطر الفساد بين فئات المجتمع المختلفة وحشد الدعم لمواجهته مع الأخذ فى الاعتبار أن مكافحة الفساد لن تتم إلا عن طريق إستراتيجية واضحة المعالم لكل الأطراف ، أخذه فى الاعتبار قيم ومبادئ وأخلاقيات الحوكمة من (النزاهة - الكفاءة - العدالة والمساواة - المشاركة - الشفافية - المساءلة) .

وتضع الباحثة هنا تصورهما لأهم النقاط التى يجب مراعاتها عند وضع هذه

الإستراتيجية :

- مراجعة النظم الإدارية فى الأجهزة الحكومية لتوضيح واجبات ومسئوليات الموظف العام بشكل يمنع اللبس ويحدد الاختصاصات بشكل دقيق .
- التحسين المستمر للدخول المادية للعاملين بالدولة حتى لا يكونوا عرضة للإغراءات المالية والمادية .
- سرعة التحقيق والمحاكمة فى المخالفات وجرائم الفساد المختلفة ، حيث تعمل هذه السرعة على قوة الردع القانونية والقضائية تجاه المفسدين .
- منع الوساطة والمحسوبية لإختيار وترقية الموظفين ووضع نظم وقوانين ثابتة لهذه العملية .

- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني فى مواجهة الفساد عن طريق بناء قدرتها وإعطائها الحق فى الحصول على المعلومات اللازمة دون تعقيد فى الإجراءات أو تحمل تكلفة عالية
- ترسيخ اللامركزية والديمقراطية الناضجة التى تحد من مظاهر الفساد .
- خلق رأى عام يرفض الفساد دينياً وأخلاقياً لآثاره السلبية على المجتمع والفرد والتنمية عن طريق المناهج التربوية والثقافية ، والتركيز على دور العبادة ووسائل الإعلام المختلفة لإنشاء ونشر ثقافة النزاهة ونبذ الفساد .
- الحق فى المشاركة سواء عن طريق الترشيح أو التصويت فى الإنتخابات أو عن طريق الإنتماء لجمعيات أو مؤسسات أو أحزاب ، أو المشاركة بالرأى كحق أكد لكل مواطن ، على أن توفر الدولة الحرية والحماية اللازمة لممارسة هذا الحق .
- إعادة بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة حيث أن زيادة كفاءة مؤسسات الدولة ومصادقيتها ونزاهتها من شأنه أن يؤدى إلى زيادة رضا المواطنين وبالتالي زيادة الثقة فيها فيصبح المواطن أكثر إستجابة وتقبلاً لها ولمحاربة أى نوع من أنواع الفساد .
- بالنسبة لمواجهة فساد قطاع التعليم ، فقد آن الأوان لكى تأخذ مصر بتجارب الدول التى سبقتها فى التنمية والتى حققت نجاحاً ملحوظاً فى إصلاح التعليم مثل ماليزيا ، و أن يدرك القائمون على التعليم فيها أن إجازات التعليم لا تقاس بعدد الأبنية المدرسية ، أو عدد الملتحقين بمراحل التعليم أو عدد الخريجين وإنما بما يسهم به التعليم فى تنمية قدرات التعليم الذاتى والتعامل مع عالم المعرفة المتجدد دائماً والتعليم المستمر ، ويقع على القائمين بإصلاح منظومة التعليم إدراك أن له دوراً خطيراً يتمثل فى الإسهام فى تشكيل قيم وأخلاقيات جديدة تقوم على الإتيقان والإبداع وحب العمل وتحمل المسؤولية والنزاهة وليس على الحفظ والتلقين وعدم الفهم .
- بالنسبة لمواجهة فساد قطاع الصحة ، فيجب أولاً إعادة هيكلة النظام الصحى بحيث يتم مكافأة العاملين والأطباء بأجور تليق بمستوى معيشتهم حتى لا يقع البعض منهم فى مصيدة ممارسة الفساد لزيادة الدخل ، على أن يصاحب ذلك تشديد الرقابة على جودة الخدمة الصحية والمحاسبة المهنية ، مع زيادة الموارد المخصصة للقطاع الصحى ، وتدعيم المشاركة بين القطاع العام والخاص فى

مجال تقديم الخدمات الصحية ، والعمل على الوقاية المبكرة للأمراض عن طريق تفعيل شبكة الإنذار المبكر وتعبأت الموارد فى الوقت المناسب ، والعمل على توطین وتفرغ الأطباء فى مناطق الخدمة خاصة فى الريف والأماكن النائية ضماناً للتواجد ، وتقديم الخدمة المناسبة مع إعطائهم البدلات المناسبة التى تبعدهم عن أى نوع من أنواع الفساد المحتملة .

وأخيراً تؤكد الأدلة إن الفساد هو المعوق الأول للجهود الرامية للتنمية من خلال فرص تقليل الحصول على الخدمات الاجتماعية وتحويل الموارد إلى المستفيدين ، ويعرقل الفساد الديمقراطية والحوكمة والقوانين و يودى إلى إنتهاك حقوق الإنسان ويسمح بإزدهار الجريمة المنظمة والإرهاب وغيرها من الأخطار .

إن قضية مكافحة الفساد فى أى مجتمع ليست قضية تشريعات وقوانين ولكنها قضية تنمية إجتماعية وإقتصادية وثقافية تتشابك وتتضافر فى معالجتها كل الفئات والمؤسسات الفاعلة فى المجتمع .

فهى قضية إيمان بمستقبل البلد وتحتاج إلى نية حقيقية وصادقة لدى جميع الأطراف من جهة وإستراتيجيه وعمل مدروس ودؤوب من جهة أخرى .

الخاتمة

أصبح العالم الآن عبارة عن قرية صغيرة ، وأصبحت المنافسة بين أطرافه ومؤسساته أمراً لا مفر منه ، وأصبح التغيير أمراً لا بد منه ، ولا مكان لغير المستوعب لمتطلبات التغيير ومواكبة العولمة .

لذلك ترى الباحثة أن رياح التغيير التى تجتاح العالم العربى ومن ضمنها مصر تحمل فى طياتها مبادئ وأخلاقيات منظومة الحوكمة المنشودة والتى من أهم نواتجها التنمية المستدامة والمواكبة لمتطلبات العولمة إقتصادياً وإجتماعياً وبشرياً .

والتى لن تتحقق إلا بمحاربة الفساد فى كافة قطاعات الدولة عن طريق إستراتيجية وروية مستقبلية ثاقبة .

إستخلاص وتعقيب

لقد حاولت الدراسة التعرف على ما يحدث من بعض التغيرات الاجتماعية والثقافية كنتيجة للتحويل إلى النظام العالمى الجديد الذى فرض هيمنته على العالم منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضى وذلك على بعض الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى مصر ، حيث تناولت فى هذا الصدد عدد سبعة قضايا باعتبارها من أهم القضايا المرتبطة بهذا التحويل وذلك فى محاولة لوضع ملامح عامة تعبر عما تم ..دوئه من تغيرات اجتماعية على التنمية البشرية ، حيث جمع تناول هذه القضايا كما تم تناولها بين الشكل النظرى فى الأربعة الأولى منها والشكل التطبيقي فى الثلاث قضايا الآخرة من هذه القضايا السبع .

- وتأتى قضية التغيير الاجتماعى والإتجاه إلى المستقبل من منظور التراث السوسولوجى كمحاولة نظرية للتشخيص بالنسبة للحالة فى هذا الصدد على قمة هذه القضايا من أجل التعرف على وضع إرادة التغيير فى مصر كمدخل لمناقشة إشكالية التغيير الاجتماعى وذلك فى إطار أهمية التوضيح لخصوصية الحالة وطرح نظرة ورؤية نحو المستقبل مع إثارة تساؤلات حول ثورة ٢٥ يناير ومناقشة دورها فى إمكانية إحداث نهضة مصرية حديثة وإجراء مناقشة لأهم العوامل المساعدة لهذه النهضة وبناء أسسها وترتيب قيمها والتخطيط لما بعدها .

- أما القضية الثانية فهى تطرح شكل نظرى قضية العولمة باعتبارها العامل الأساسى المؤثر فى إحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ، وذلك تحت عنوان رأس المال الذهنى بين مطرقة العولمة وسندان سياسات التعولم .. حيث تسعى بشكل نظرى إلى إفتقاد آثار العولمة كآلية كوكبية وتداعيات مخاطرها على تسييل وهشاشة رأس المال الاجتماعى وذلك تطبيقاً على الحالة المصرية من خلال رؤية بحثية حاولت إستخدام مفهوم علاقة السبب بالآثر بين الوقائع كونياً والتغيرات فى رأس المال الاجتماعى المصرى من خلال التطرق إلى الوقائع الاقتصادية / السياسية (أو الاقتصاد السياسى) وذلك من خلال خمسة أقسام تطرق أولها إلى توصيف العولمة كتحويلات كوكبية وكونية كنتاج إقتصاد وأعمال لما أحرز من تقدم مبهر فى الرقمنة وتقنياتها بينما تطرق القسم الثانى إلى تعريف وتوصيف لمنظومة إدارة العولمة الاقتصادية ، أما القسم الثالث فقد حاول سرد أغوار مخاطر تحولات العولمة فى حين تعرض القسم

الرابع إلى توظيف العولمة كسبب لتسييل رأس المال الاجتماعي المصري تمهيدا لتفعيل آثار هذا التسييل في إصابة رأس المال الاجتماعي المصري بالهشاشة وعوار الضمور التنموي وهو ما تعرض له القسم الخامس من هذا البحث .

- وإستكمالاً لما سبق تأتى القضية الثالثة لتقدم نوعاً من المواجهة النظرية لبعض آثار العولمة حيث تناقش بشكل نظري موضوع المدخل الثقافى فى مواجهة آثار العولمة وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية .

- وتم فى هذه القضية طرح / مفهوم الثقافة ومفهوم ثقافة العولمة وخصائصها وإنعكاساتها على الواقع الاجتماعى متجسداً فى الأسرة وطرح ضرورة تنمية الطابع القومى للشخصية المصرية ودور التربية فى هذا المضمار وطرح تصور لاستراتيجية تعمل على مواجهة الآثار السلبية لثقافة العولمة من خلال تنمية الطابع القومى للشخصية المصرية محددة محاور هذه الإستراتيجية والآليات والضمانات للإرتقاء بالمنظومة التعليمية فى إطار الإرتقاء بالمدخل الثقافى .

- وتأتى القضية الرابعة وهى قضية المشاركة الشعبية والشراكة الدولية من أجل التنمية فى إطار العولمة لتقدم جانباً من الآليات الهامة المنوط بإحداث التغيير فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية حيث يتم تناولها بشكل منهجى بدءاً من الفلسفة والأهداف والمفاهيم والنظم والآليات وتطور أنشطتها ومجالاتها وصولاً إلى تعاطم دورها فى إطار العولمة وتراجع دور الدولة فى إحداث التغيير أمام هذا الدور فى إطار المستجدات العالمية - كما تقدم الدراسة فى نهايتها أهم المقترحات حول تطوير آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير الذى يحقق المطالب الشعبية ويعمل على تعميق الهوية الوطنية وذلك فى مواجهة ماتفرضه العولمة من نظم وآليات جديدة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية .

- وتشكل القضية الخامسة بداية للتناول التطبيقي فى هذه الدراسة وذلك لثلاث قضايا وهى التعليم والصحة والحوكمة .

- حيث تتناول قضية العلم بشكل تطبيقي عدد من المحاور الهامة فى إطار العولمة تبدأ بدراسة أثر تغير عدد السكان على تغير الطلب على خدمة التعليم ثم أثر تغير القيم على هذه الخدمة على جانب وجود تغير الدور المجتمع المدنى فى قطاع التعلم إلى جانب ظهور دور الحوكمة فى إطار العمل على تحقيق المساواة كركيزة أساسية للتغير الاجتماعى والذى يركز أساساً فى عصر العولمة على

وجود أشكال جديدة للخدمة التعليمية التى من شأنها أن تحقق الإنفتاح على العالم وتحقيق إقتصاد المعرفة .

ثم تأتى القضية السادسة والتى تتناول بشكل تطبيقى واقع التغير الاجتماعى فى قطاع الصحة حيث تتناول فى بدايتها مناقشة موضوع العولمة والحق فى الصحة ومناقشة تغير النظم الصحية فى ظل المتغيرات الاجتماعية مع توضيح لوضع النظام الصحى الحالى وتقديم رصد للمؤشرات الصحية الحالية وحجم وطبيعة الإنفاق الذى يترتب على الخدمات الصحية المقدمة .

وتلقى الدراسة فى نهايتها الضوء على موضوع سوء التغذية باعتبار الإرتباط بين ماسببته العولمة ودورها فى تعظم الأولويات السياسية والاقتصادية على حساب الاحتياجات الاجتماعية والتى من أهمها الحصول على الغذاء الصحى والخدمة الصحية خاصة بالنسبة للفئات الفقيرة والمهمشة - وتقدم الدراسة فى نهايتها عدد من التوصيات الهامة التى قد تساعد فى وضع إستراتيجيات وسياسات جديدة تساعد على القضاء على العديد من المشكلات المتشابكة التى يواجهها القطاع الصحى فى إطار التغيرات الاقتصادية وتأثيراتها الاجتماعية السلبية فى عصر العولمة .

أما القضية السابعة والأخيرة وهى قضية الحوكمة باعتبارها من أهم النظم التى أفرزتها العولمة حيث تناقش مفهوم وشروط وخصائص ونظم الحوكمة والفساد وشروط مواجهته مع الإشارة إلى بعض صور الفساد فى قطاعى التعليم والصحة مع تقديم إستراتيجية لمواجهة هذا الفساد .

وبعد .. فقد حاولت الدراسة فى ضوء طموح الموضوع وإتساع آفاقه أن تقدم خطوة أولية يتم من خلالها طرق الأبواب بالنسبة لموضوع التغير الاجتماعى فى إطار ما يحدث من تغيرات سياسية واقتصادية عالمية ودولية ومحلية نتيجة المستجدات التى واكبت العولمة منذ نهاية الثمانينات وحتى تاريخه .

ولاشك أن الإستخلاص المقدم حول نتائج هذه الدراسة يشير إلى ضرورة الإستطراد فى العمل على مزيد من الدراسات المتأنية لتغطية كل المجالات الاجتماعية بهدف تحويل منتج هذه الدراسة من ملاحح إلى سمات محددة للتغير الاجتماعى فى إطار العولمة وذلك من خلال خطة علمية شاملة ذات إطار زمنى لفريق متكامل من الباحثين لتغطية كل هذه المجالات بالشكل الذى يمكن على أساسه وضع الإستراتيجيات والسياسات والخطط التى يمكن من خلالها مواجهة

مردودات العولمة والتي تعمل على تعظيم ما هو إيجابى منها والتصدى لما هو سلبى .

وفى إطار ما تقدم من إستخلاص حول القضايا التى تناولتها هذه الدراسة والتوصية بالإستطرد المستقبلى لإجراء المزيد منها فلاشك أن ثورة ٢٥ يناير أصبحت تمثل محور تفصيلى حول إحداث طفرة ونقلة نوعية فى إحداث تغيير يسابق الزمن نحو مستقبل يجمع بين معالجة آثار الماضى والإنتلاق لتحقيق طموحات هذا المستقبل .. وهو أمر يحتاج إلى الإستمرار فى الاهتمام بقضية التغيير من حيث أن التغيير قضية مستمرة تستمر باستمرار الحياة .

المصادر - والمراجع

التغير الإجتماعى والإتجاه إلى المستقبل الحالة المصرية نموذجاً

- (١) **Giovani Busino " Critique de savoir Sociologique,**
Ed.p.U.F, Paris, ١٩٩٣, p.١٢٥,١٤٣,١٥٧.
 - (٢) **R.A. Nisbet "The Sociological Traditions,**
New York, Basic Books, الترجمة الفرنسية
La Tradition sociologique, Paris, ١٩٨٤. F.paul levy.
Ala foundation de la sociologie:
L'I deologie primitiviste, in L'hamme, xxvi (١-٢) n-
٩٧-٩٨, Janv- Juin ١٩٨٦,p٢٦٩-٢٨٦.
 - (٣) **Pew Research Center مركز بيو للأبحاث**
US. Wins صدر هذا التقرير عن هذا المركز تحت عنوان
No Friends, April ٢٠١١.
 - (٤) **ENCYCLOPEDIE DE LA SOCIOLOeiE LAROUSSE,**
Librairie la Rousse, PARis, ١٩٧٥, P. ٤٩٤, ٥٠٧, ٥١٩.
 - (٥) **OP.cit,**
 - (٦) **Guy Ro- cher "La changment Sociale, Ed, P.U.F,**
١٩٦٩, p. ٣٨,٣٩٥٩,١١١,
 - (٧) **Op.cit.,**
 - (٨) **Francois chazel, Sociologie Politique, Ed. Armand**
Colin,
PARis, ١٩٧٨, Paris
- وانظر أيضا لنفس المؤلف
- (٨) **Mati Dogan, Robertpahre,innovation dans les**
sciences sociales, Ed. P.U.F, PARis,

١٩٩١, p. ٢٤٣ et suiv.

(٩) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة ، المؤتمر السنوى الخامس ، " ٢ - ٢٣ إبريل ٢٠٠٣ " عن التغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى خلال خمسين عاما . المجلد الأول والثانى ، القاهرة ٢٠٠٣ .

(١٠) نعوم تشومسكى " أو هام الشرق الأوسط ، تعريب شيرين فهمى ، مكتبة الشروق الدولية

القاهرة ، ٤ - ٢ ص ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ وأنظر أيضا:

(١١) الأيدولوجيات السياسية "مجموعة من المؤلفين الباحثين - ترجمة عباس على الهيئة العامة السورية للكتاب / دمشق ، ٢٠٠٩ ، الفصل الخامس ١٤٩ - ١٧٨ ، السابع ٢٢٨ - ٢٦٤ وأنظر أيضا:

شوقى جلال: الفكر العربى وسوسيولوجيا الفشل ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ٢٠٠٢

ص ١٢٣ ، ١٣٧ ، ١٦٩

(١٢) عبدالفتاح صبحى وحيد ، فى أصول المسألة المصرية ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ط ١٩٥٠ .

(١٣) جلال أمين ، ماذا حدث للمصريين ، تطور المجتمع المصرى فى نصف قرن ١٩٤٥ - ١٩٩٥ ، دار الشروق ، القاهرة ط ٦ ، مايو ٢٠٠٨ ، ص ٩ ، ١٣٧ ، ١٧٧

(١٤) هاتى عياد : جيل الألفية الثالثة من اين وإلى اين ؟ فى أحوال مصرية ، العدد الثامن عشر ، خريف ٢٠٠٢ ، ص ٣٥ - ٤٠

(١٥) جودة عبدالخالق ، سلطان أبو على "الاقتصاد الحر .. الى أين يقودنا فى القدوة والمسئولية فى المجتمع ، مجموعة من المؤلفين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ص ٩٧ - ١١٥ .

(١٦) إبراهيم البدوى ، سمير المقدسى " محرران " تفسير العجز الديمقراطى فى الوطن العربى - ترجمة حسن عبدالله بدر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١ .

وأنظر أيضا:

عماد عبداللطيف ، لماذا يصفق المصريون ، دار العين ، القاهرة ٢٠١٠ .

أحمد شهاب ، الحداثة المغلوبة ، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠١١

- (١٧) كمبرلى آن اليوت "محرر" الفساد والاقتصاد العالمى ، ترجمة محمد جمال إمام ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٠ ، ٩١ ، ١٢١ .
- (١٨) خضر ابو قورة " الشخصية الوطنية وتيه العولمة " ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية ، المؤتمر السنوى الثانى عشر " الشخصية المصرية ، مايو ٢٠١٠ ، القاهرة .

المدخل الثقافى فى مواجهة آثار ثقافة العولمة وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية

- (١) تقرير مجموعة العمل ، الثقافة والهوية الثقافية ، إعداد ، عثمان فراج ، فى مجلة النيل ، (دث) ص ص ٢٨ - ٣١ .
- (٢) عبد المنعم الصاوى ، التخطيط فى المجال الثقافى ، مذكرة خارجية ٣٦٤ ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٦٣ ، ص ص ٣ - ٥ .
- (٣) خضر عبد العظيم أبو قورة ، ثقافة التنمية ، فى سيمانار معهد التخطيط القومى لعام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ ، ص ص ٢٧ - ٢٨ .
- (٤) أنظر كلامن :
- رونالد روبرتسون ، العولمة ، النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية ، ترجمة ، أحمد محمود ، أنور أمين ، المجلس الأعلى للثقافة ، مصر ، ١٩٨٨ .
- جون توميلسون ، العولمة والثقافة ، ترجمة ، إيهاب عبد الرحيم محمد ، الكويت ، عالم المعرفة ، العدد ٣٥٤ ، ٢٠٠٨ .
- (٥) مصطفى عمر التير ، الثقافة العربية والغزو الثقافى ، صراع وجود ، مجلة شنون عربية ، العدد ٨٥ ، ١٩٩٦ ، ص ٤٨ .
- (٦) محمد عزت عبد الموجود ، الجودة النوعية فى التعليم ، قضية حاكمية وفريضة غائبة ، فى بناء تنمية القدرات البشرية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٧٤ ، معهد التخطيط القومى ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٧ - ٩ .
- (٧) عبد الله عبد الدايم ، دور التربية والثقافة فى بناء حضارة انسانية جديدة ، الثقافة العربية الإسلامية بين صدام الحضارات أو تفاعلها ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٩٧ .
- (٨) المرجع السابق .

- (٩) محمد الهادى عفيفى ، التربية والتغير الثقافى ، ط٣ ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ - ص ٣٧ ، عبد الله عبد الدايم ، العرب والعالم بين صدام الحضارات ، وحوار الثقافات ، المستقبل العربى ، العدد ٢٠٣ ، ١٩٩٦ ص ٢٦
- (١٠) إسماعيل صبرى عبد الله ، الكوكبة ، الرأسمالية فى مرحلة الإمبريالية ، الطريق ، العدد ٤ ، ١٩٩٨ ، ص ص ٤٦ - ٤٧ ، ولمزيد من التفصيل يرجى الرجوع إلى :
- جلال أمين ، العولمة ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٢ ، ١٩٩٨ .
 - السيد ياسين ، العولمة والطريق الثالث ، ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
 - حازم الببلاوى ، النظام الاقتصادى الدولى المعاصر ، عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠٠٠ .
 - رمزى ذكى ، العولمة المالية ، الاقتصاد السياسى لرأس المال الدولى ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٩٩ .
- (١١) محمد محفوظ ، التنوع الثقافى ، رؤية متغيرة ، جريدة الرياض ، العدد ١٣٥٤٨ ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦ .
- (١٢) حسن حنفى ، العولمة بين الحقيقة والوهم ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩١ ص ٢٨ - عبد الجليل الوالى ، العولمة بين الإختيار والرفض ، المستقبل العربى ، العدد (١) ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٥٣ - ٦٧ .
- (١٣) المرجع السابق .
- (١٤) المرجع نفسه .
- (١٥) أحمد مجدى حجازى ، الثقافة العربية فى زمن العولمة ، دار قباء ، ٢٠٠١ ، ص ص ٢٧ - ٢٩ .
- (١٦) المرجع نفسه .
- (١٧) برهان غليون ، سمير أمين ، ثقافة العولمة ، وعولمة الثقافة ، بيروت ، دار الفكر ، ١٩٩٩ ، ص ٢٥ .
- (١٨) أحمد مجدى حجازى ، مرجع سابق .
- برهان غليون ، وسمير أمين ، مرجع سابق .
- (١٩) حسن حنفى ، العولمة بين الحقيقة والوهم ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

- (٢٠) حليم بركات ، المجتمع العربى فى القرن العشرين ، بحث فى تغير الأحوال والعلاقات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦٧ .
- (٢١) المرجع السابق .
- (٢٢) عبد العزيز الرفاعى ، الطابع القومى للشخصية المصرية ، بين الإيجابية والسلبية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- (٢٣) المرجع السابق .
- (٢٤) يجب التنويه عن دور مركز البحوث الاجتماعية والجنائية ككيانات ساعدت فى إستمرارية البحث العلمى حول رصد التغيرات فى الشخصية المصرية ، ورصد التغيرات السلبية على وجه الخصوص .
- (٢٥) كشف دراسة صادرة عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، أن ثمة سمات سلبية ، إجتاحت الشخصية المصرية مؤخراً ، أبرزها السلبية ، والفهلوة ، وهى قيم جديدة أفرزها الواقع الاجتماعى ، وواقع ثقافة العولمة .
- (٢٦) ذكى نجيب محمود ، قيم من التراث ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- (٢٧) لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع إلى ورشة البحوث التى عقدت بمركز المعلومات وإتخاذ القرار بمجلس الوزراء فى ٣٠ يناير ٢٠٠٨ بعنوان منظومة القيم الإيجابية الدافعة للتقدم .
- (٢٨) حامد عمار ، فى بناء البشر ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٥ .
- (٢٩) بحوث وورشة بحوث مجلس الوزراء .
- (٣٠) محمد نبيل نوفل ، رؤى المستقبل ، المجتمع والتعليم فى القرن العشرين .
- (٣١) ناصر عقل ، التعليم ونظرياته ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ديسمبر ١٩٧٧ .
- (٣٢) محمد نبيل نوفل ، مرجع سابق .

المشاركة والشراكة الدولية والتغيير
المراجع العلمية

- ١- عبدالهادى الجوهري ، وفاء عبدالله ، محمود عودة ، صلاح منسى "المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية" ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، المركز القومى أول أكتوبر ١٩٩٤ القاهرة.
- ٢- أشرف حسونة " دور الإدارة فى التنمية الاجتماعية " ، المركز التجريبي لتقويم المشروعات الاجتماعية ، مذكرة رقم ٣٥ ص ص ٤ - ١١ ، معهد التخطيط القومى ، نوفمبر ١٩٧٦ ، القاهرة.
- ٣- حسين الجمال ، "الأبعاد الاجتماعية لاستراتيجية التنمية الشاملة لمجتمع جنوب الوادى" ، مؤتمر جنوب الوادى وآفاق المستقبل ، معهد التخطيط القومى ، نوفمبر ١٩٩٨ ، القاهرة.
- ٤- إجلال راتب العقيلي وآخرون ، التعاون الاقتصادى المصرى الدولى ، "دراسة بعض حالات الشراكة ، مذكرة خارجية تحت النشر ، يناير ٢٠١٠ .
- ٥- فادية عبدالسلام : مسح أولى فى أدبيات الشراكة الأورومتوسطية" ، مذكرة خارجية ، معهد التخطيط القومى ٢٠٠٠ .
- ٦- وفاء أحمد عبدالله ، " المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية " ، المجلة القومية الاجتماعية ، الأعداد ١ ، ٢ ، ٣ ، يناير - مايو ، المجلد رقم ٣٠ سبتمبر ١٩٨٣ ، القاهرة .
- ٧- أمانى قنديل ، " المدير التنفيذى للشبكة العربية للمنظمات الأهلية" ، " المجتمع المدنى عبر القومى أطروحة جديدة " ، قضايا وآراء جريدة الأهرام ٢/١٢/٢٠٠١ ، القاهرة.
- ٨- وفاء أحمد عبدالله ، المشاركة الشعبية والشراكة الدولية وعولمة بعض قضايا التنمية الاجتماعية وتصورات جديدة لبعض جوانب العملية التخطيطية فى التنمية الاجتماعية ، مذكرة خارجية رقم ١٥٠ ، معهد التخطيط القومى ٢٠٠١ .
- ٩- شباب مصر بناء مستقبلنا ، استخدام المسوح والاستبيانات لمعرفة أوضاع الشباب فى مصر" ، إفادة صحيفة مصر تقرير التنمية البشرية ، UNDP ، ص ٢ ٢٠١٠ .
- ١٠- سعيد اللاوندى ، "دور الدولة أصبح حائيا وإلغاؤه يؤدى على فوضى عالمية ، كتاب العولمة المتوحشة ، جريدة الأهرام /تحقيقات وتقارير خارجية ص ٦ ، ٨ مارس ٢٠٠١ ، القاهرة .

١١ - إجلال راتب العقيلي ، آليات تفعيل المشاركة (اللامركزية - اللامركزية المادية) ،
مذكرة خارجية رثم ١٦٤١ يوليو ٢٠١٠ ، القاهرة .

التغيير الاجتماعى وقطاع التعليم

- ١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٩ .
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، موقع الجهاز على شبكة الإنترنت على الإنترنت.
- ٢- زينات طبالة ، سوق الخدمات التعليمية ، تحليل خصائص ومتغيرات السوق المصرى ، الجزء الثانى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ١٨٤ ، معهد التخطيط القومى ، يناير ٢٠٠٥
- ٣- هبة حندوسة وآخرون ، تقرير التحديات التنموية الرئيسية التى تواجه مصر ، للعرض على مجلس الوزراء وبرنامج الأمم المتحدة الإيمائى ، مسودة غير منشورة ، ٢٠١٠ .
- ٤- تقارير التنمية انبشرية .. مصر ، معهد التخطيط القومى وبرنامج الأمم المتحدة الإيمائى ، أعداد مختلفة .
- ٥- زينات طبالة وآخرون ، الشركة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢١٨ ، معهد التخطيط القومى ، فبراير ٢٠١٠ .
- ٦- وزارة التعليم العالى ، ج.م.ع، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء .
- ٧- زينات طبالة ، تقييم أثر منظومة التعليم والتدريب على البيئة المحيطة بالإتماء فى مصر ، ورقة خلفية للتقرير الاقتصادى ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لمعهد التخطيط القومى ، ديسمبر ٢٠٠٩ .
- ٨- وزارة التنمية الإدارية ، مشروع تطوير الخدمات الحكومية ، التقرير السنوى ٢٠٠٩ .

واقع التغير الاجتماعى فى قطاع الصحى

- (١) جمعية التنمية الصحية والبيئية ، برنامج السياسات والنظم الصحية ، تقرير عن المؤتمر العام الرابع : بإتجاه التأمين الصحى الاجتماعى الشامل - قضايا أساسية - التحديات الآتية والمستقبلية ، ٢٠٠٣ ، ص ٢ ، ص ٥٢ .
- (٢) حركة صحة الشعوب ، ميثاق الشعوب من أجل الصحة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠ .
- (٣) منظمة الصحة العالمية ، تأثير الأزمات العالمية على الصحة : www.phmovement.org المال والمناخ والجراثيم ، المنتدى (٢٣) بشأن القضايا العالمية ، ٢٠٠٩ ، ص ٢ .
- (٤) جمعية التنمية الصحية والبيئية ، برنامج السياسات والنظم الصحية ، المؤتمر العام الرابع : بإتجاه التأمين الصحى الاجتماعى الشامل - قضايا أساسية - التحديات الآتية - آليات العمل ، يناير ٢٠٠٣ ، ص ١ .
- (٥) حركة صحة الشعوب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤ ، ص ١٠ .
- (٦) منظمة الصحة العالمية - المكتب الأقليمى لشرق المتوسط ، تحقيق العدالة الصحية من الأسباب الجذرية إلى النتائج العادلة ، اللجنة المعنية بالمحددات الصحية ، ٢٠٠٧ ، ص ١ .
- (٧) المنظمة المصيرية لحقوق الإنسان ، حالة حقوق الإنسان فى مصر - ثامناً : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، التقرير السنوى ، ٢٠٠٣ .
٢٠٠٣ www.eohr.org/ar/annual/index .
- (٨) علاء شكر الله ، الحالة الصحية والخدمات الصحية فى مصر - رؤية تحليلية للوضع الراهن ورؤى مستقبلية - مقدمة عن التطور التاريخى للرعاية الصحية فى مصر ، جمعية التنمية الصحية والبيئية - برنامج السياسات والنظم الصحية ، ٢٠٠٥ ، ص ٤ - ٨ .
- (٩) نجوى خلاف ، الحالة الصحية والخدمات الصحية فى مصر - رؤية تحليلية للوضع الراهن ورؤى مستقبلية - إستراتيجيات وسياسات الرعاية الصحية ، جمعية التنمية الصحية والبيئية - برنامج السياسات والنظم الصحية ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٢ - ٦٣ .
- (١٠) إبراهيم العيسوى ، الإقتصاد المصرى فى ثلاثين عاماً - تحليل التطورات الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموى بديل ، منتدى العالم

- الثالث - القاهرة - مشروع مصر ٢٠٢٠ - مشروع مكتبة مصر ٢٠٢٠ ،
الكتاب رقم (٢٣) ، المكتبة الأكاديمية ، ٢٠٠٧ ، ص ٥٧٣ .
- (١١) الزناتى ومشاركوه ، مسح دراسة عناصر تقديم الخدمة الصحية فى مصر ،
وزارة الصحة والسكان ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩ .
- (١٢) نجوى خلاف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥ .
- (١٣) مكتب الإسكندرية - بيت السنارى القاهرة ، ندوة مستقبل الخدمات الصحية فى
مصر بعد ثورة ٢٥ يناير - سلسلة ندوات " مصر - حوارات المستقبل " ،
مارس ٢٠١١ .

(١٤) www.mic.gov.eg/news-cont.asp?nid=٥٧٥

- (١٥) بلقاسم صبرى ، الدور الإستراتيجى لوزارات الصحة فى تطوير النظم الصحية
وتحسين أداؤها ، مؤتمر الاتجاهات الحديثة فى إدارة المستشفيات الخاصة
والحكومية فى الوطن العربى ، منظمة الصحة العالمية ، ٢٠٠٢ ، ص ٧ .
- (١٦) منظمة الصحة العالمية ، اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط ، اعتماد المستشفيات
ومؤسسات التعليم الطبى - التحديات والتوجهات المستقبلية ، الدور (٥٠) ،
٢٠٠٣ .

www.emro-who.int/rc٥٠/Arabic/Doc Tech١.hlm.

- (١٧) إبراهيم جميل بدران ، قضية المنظومة العربية الصحية والغذائية ، مؤتمر
العولمة وآثارها على التنمية والخدمات الصحية فى الدول الإسلامية ، الكويت ،
٢٠٠٢ .
- (١٨) الزناتى ومشاركوه ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣ - ١٤ .
- (١٩) معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية - مصر ، ٢٠١٠ ، ص ٢٠ .
- (٢٠) فاطمة الزناتى ، آن واى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٦-١١٧ .
- (٢١) معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية - مصر ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥١ .
- (٢٢) معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية - مصر ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٨٣ .
- (٢٣) فاطمة الزناتى ، آن واى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٢ ، ص ١٢٨ .
- (٢٤) معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية - مصر ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥٢ .
- (٢٥) معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية - مصر ، ٢٠١٠ ، ص ٢٩٦ ،
ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٢٦) حالة حقوق الإنسان في مصر ، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية - الحق في التمتع بالصحة والرعاية الصحية ، التقرير السنوي ، ٢٠٠٣ .

(٢٧) منظمة الصحة العالمية ، المبادرات الصحية المبنية على مشاركة المجتمع في إقليم شرق المتوسط ، ٢٠٠٣ .

(٢٨) هاجر على محمود ، فاطمة الزهراء محمد ، الصحة في مصر - حق مهدد بالضياح - ورقة مقدمة في إطار مشروع صوت المواطن - ماعت للدراسات لحقوقية والدستورية ، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان .

www.maat-law.org

www.maatpeace.org

(٢٩) معهد التخطيط القومي ، تقرير التنمية البشرية - مصر - ٢٠١٠ ، ص ٢٦٩ ، ص ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٣٠) فاطمة الزناتي ، آن واى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٩ ، ص ١٣٣ ، ص ١٣٩ .

(٣١) فاطمة الزناتي ، آن واى ، المرجع السابق ، ص ٢٧٨ .

(٣٢) عبد الفتاح الجبالى ، علاء غنام ، إشكاليات الإنفاق الصحى في مصر - برنامج الصحة وحقوق الإنسان ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٢ .

(٣٣) منظمة الصحة العالمية ، المكتب الإقليمى لشرق المتوسط ، المناقشة التقنية حول التوجهات الإستراتيجية لتحسين تمويل الرعاية الصحية في إقليم شرق المتوسط - التحرك باتجاه التغطية الشاملة ٢٠١١ - ٢٠٠٩ ، الدورة (٥٧) البند (٣) من جدول الأعمال ، ٢٠١٠ ، ص ٣ .

(٣٤) منظمة الصحة العالمية ، التقرير الخاص بالصحة في العالم - تمويل النظم الصحية - السبيل إلى التغطية الشاملة ، ملخص تنفيذي ، ٢٠١٠ ، ص ص ١٠-٤ .

(٣٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى - ٢٠٠٩ .

www.copmas.gov.eg

(٣٦) منظمة الصحة العالمية ، الإحصاءات الصحية العالمية ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١١٠-١١٧ .

(٣٧) إبراهيم العيسوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧٥ .

(٣٨) مجلس الوزراء - مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، مركز العقد الاجتماعى - وحدة البحوث والمتابعة والحوكمة ، مبادرة الحكومة المصرية لتنمية الألف

- قرية الأكثر فقراً - ما بين الفقر والأحوال المعيشية الهشة - نتائج المسح الأساسي لقرى المرحلة الأولى ، ٢٠١٠ ، ص ٨ .
- (٣٩) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، أوضاع الفقراء فى مصر ، تقارير شهرية ، ٢٠١٠ ، ص ١٠ .
- (٤٠) فاطمة الزناتى ، آن واى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٣ ، ص ٢٧٦ ، ص ٢٧٩ .
- (٤١) نجوى خلاف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ ، ص ٣٨ .
- (٤٢) فاطمة الزناتى ، آن واى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٧ ، ص ٢٣٦ ، ص ٢٣٥ ، ص ٢٦٢ ، ص ١٥٣ ، ص ص ١٥٦ - ١٥٧ .
- (٤٣) منظمة الصحة العالمية ، المكتب الإقليمى لشرق المتوسط ، المناقشة التفتية حول التوجهات الإستراتيجية لتحسين تمويل الرعاية الصحية فى إقليم شرق المتوسط - التحرك باتجاه التغطية الشاملة ٢٠٠١ - ٢٠١٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣ .
- (٤٤) منظمة الصحة العالمية ، المكتب الإقليمى لشرق المتوسط ، تحقيق العدالة الصحية من الأسباب الجذرية إلى النتائج العادلة ، اللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٢ .
- (٤٥) دوروثى بورتر (ترجمة معين روميه) ، الطب الاجتماعى : نشأته وتطوره ، ٢٠٠٦ .

www.plomedicine.org.

- (٤٦) منظمة الصحة العالمية ، تأثير الأزمات العالمية على الصحة : المال والمناخ والجراثيم ، مرجع سبق ذكره .
- (٤٧) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، الأمن الغذائى والتغذوى على نطاق الأسره ، المؤتمر الإقليمى (٢٥) للشرق الأدنى ، لبنان ، ٢٠٠٠ .
- (٤٨) هبة الليثى ، دينا أرما نيويس وآخرون ، نشره مرصد عدالة التنمية ، مركز العقد الاجتماعى - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء ، العدد الأول ، ديسمبر ٢٠١٠ ، ص ٧ .
- (٤٩) فاطمة الزناتى ، آن واى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩١ ، ص ١٩٣ ، ص ١٩٥ .
- (٥٠) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف) ، دراسة فقر الأطفال والتفاوتات فى مستوى معيشتهم فى مصر - بناء البنية الأساسية الاجتماعية لمستقبل مصر -

الدراسة العالمية عن فقر الأطفال والتفاوتات في مستوى معيشتهم ، ص ص ٩-١٥ ، ص ١٣ .

(٥١) البنك الدولي ، الصحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

www.worldbank.org.

(٥٢) سمية متولى ، تطوير نظم الرعاية الصحية ، مجلة آفاق التنمية ، العدد الأول ، ديسمبر ٢٠٠٩ ، ص ١٣ .

الحوكمة
(الإدارة المجتمعية أو الحكم الرشيد)

- (١) عبد الوهاب نصر ، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة ، الدار الجامعية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٥ .
- (٢) احمد صقر عاشور ، إصلاح حوكمة التنمية في مصر ، مركز العقد الإجتماعى ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٥ .
- (٣) <http://www.worldbank/governance.Accessed.2009>
- (٤) زينب إسماعيل شهاب ، إطار مقترح لتأثير تطبيق إستراتيجية حوكمة الشركات كمدخل لتحقيق التميز فى الأداء التنافسى ، دراسة تطبيقية على قطاع شركات الدواء فى مصر ، بحث مقدم للحصول على درجة الفلسفة فى إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٠ ، ص ص ١١٤-١١٥ .
- (٥) أحمد صقر عاشور ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ .
- (٦) سعد طه علام ، التنمية والمجتمع ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٠٠ - ١٠١ .
- (٧) تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨ ، العقد الإجتماعى فى مصر ودور المجتمع المدنى ، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٨ ،
- (٨) المرجع السابق ، ص ص ٥-٦ .
- (٩) أحمد صقر عاشور ، مرجع سبق ذكره ص ٤٢ - ٤٥ .
- (١٠) تقرير التنمية البشرية ، شباب مصر : بناء مستقبلنا ٢٠١٠ ، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومى ، مصر ٢٠١٠ ، ص ص ١٣٢-١٣٣ .
- (١١) أحمد صقر عاشور ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣١-٣٢ ،
- (١٢) التنمية فى محافظات مصر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٨ .
- (١٣) أحمد صقر عاشور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨-٣٠ .
- (١٤) حسين محمود حسن ، الإطار القانونى والمؤسسى لمكافحة الفساد الإدارى فى مصر ، مركز العقد الإجتماعى ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ١٠ .
- (١٥) التقارير الأول والثانى للجنة الشفافية والنزاهة <http://www.adgov.eg>
- (١٦) منى سالم وآخرون ، ما بين الفساد والحكم الرشيد ، مركز العقد الإجتماعى ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ص ٨-٩ .

- (١٧) أحمد صقر عاشور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦ .
- (١٨) المرجع السابق ، ص ٦٧ .
- (١٩) شبكة الإعلام العربية moheet.com
- (٢٠) حسام بدرأوى وآخرين ، الشفافية ومحاربة الفساد فى قطاع الصحة ، منتدى الإصلاح العربى ، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٣ .

فهرس المحتويات

الصفحة

١	الفصل الأول : الجانب النظرى للدراسة
٢	<u>القضية الأولى: التغير الاجتماعى والإتجاه إلى المستقبل</u>
	الحالة المصرية نموذجاً
٢	أولا : فى المدخل: قضايا فى المركز - تفكيك الظاهرة
٦	ثانيا: إشكالية الظاهرة وبعض سماتها فى التراث السوسولوجى
١١	ثالثا : ماذا عن إشكالية ظاهرة التغير فى المجتمع المصرى
	وسبل الإتجاه للمستقبل.
١٥	رابعا: التغير الذى أحدث إنفراجا فى البناء الاجتماعى المسدود
	نذر التغير - اللحظة التاريخية ودلالاتها .
١٨	خامسا: معالم الطريق إلى المستقبل
٢٢	سادسا : بعض الحصاد
٢٦	<u>القضية الثانية: رأس المال ذهنى المصرى بين مطرقة العولمة</u>
	وسندان سياسات التعولم
٢٧	(القسم الأول) العولمة (الكوكبية - الكونية) :
٢٧	(أولا) ضيق الفجوة الزمنية بين الاكتشاف العلمى وتطبيقه
	صناعيا.
٢٨	(ثانيا) الإنتقال من التقنى الآلى إلى التقنى الرقمى.
٢٨	(ثالثا) المشاركة فى الملفات وفى المعلومات وفى المعلوماتية.
٢٩	(رابعا) الإتصال بديلاً عن الإنتقال.
٢٩	(خامسا) التبادل عن بعد
٣٠	(سادسا) الحرب عن بُعد.
٣٠	(سابعا) تواصل أجيال تقنيات التبادل عن بُعد .
٣١	(ثامنا) الثورة البيولوجية والخلايا الجينية والتطويع الوراثى.
٣٢	(تاسعا) الإستعمار الجينى لدول العالم الثالث .
٣٣	(عاشرًا) إحلال التخليقى محل الطبيعى من مواد .

- ٣٣ (حادى عشر) تصغير الأشياء وطباعتها ونسخها وإستساخها.
- ٣٣ (ثانى عشر) الفكر المبدع أولى بالحماية .
- ٣٤ (ثالث عشر) العالم قرية واحدة معلوماتياً وإتصالياً وإستثمارياً.
- ٣٤ (رابع عشر) تعدى الجنسيات بعد تعدد الجنسيات أعمالاً.
- ٣٦ (القسم الثانى) منظومة إدارة العولمة:
- ٣٦ (أولاً) الدول الصناعية السبع رأس منظومة إدارة الاقتصاد العالمى.
- ٣٦ (ثانياً) تنامى نفوذ الشركات متعددة الجنسيات .
- ٣٦ (ثالثاً) التجارة الإلكترونية بديلاً عن التجارة الورقية .
- ٣٨ (رابعاً) التجارة الإلكترونية ثورة غيرت أوجه الاقتصاد والمجتمع والسياسة .
- ٣٩ (القسم الثالث) مخاطر العولمة (مخاطر: الكوكبية - الكونية).
- ٣٩ (أولاً) الإنكشاف المعلوماتى.
- ٣٩ (ثانياً) حروب الجينات والخلط بين الأجناس.
- ٤٠ (ثالثاً) فقدان السلالات النباتية لإنتاجيتها نتيجة إستثارة الوعى الهجنى والتنوع البيولوجى للمحاصيل الزراعية الرئيسية.
- ٤١ (رابعاً) إستلاب المهنوعات البيولوجية للمحاصيل وإيداعها ببنيوك الجينات.
- ٤١ (خامساً) فقدان الآلية السياسية لإثبات الحقوق فى الأصول الوراثية النباتية فى ظل إتفاقية الجات.
- ٤٢ (سادساً) فقدان الآلية القانونية لإثبات الحقوق فى الأصول الوراثية.
- ٤٢ (سابعاً) مخاطر عولمة الاقتصاد المصرى .
- ٤٥ (ثامناً) التناقض بين الإدماجات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية.
- ٤٧ (تاسعاً) إستعمار قديم فى ثوب جديد الرقمنة خيوطة.
- ٤٧ (عاشرأ) تقنين وشرعة معلومة الهيمنة الإستعمارية.
- ٤٨ (حادى عشر) توسيد وتأسيس سياسى هش ووأد الأعمدة المؤسسية للمجتمع السياسى .

٤٩ (القسم الرابع) تسهيل رأس المال الاقتصادى المصرى (السبب):

٤٩ (أولا) إعادة بناء البنية التحتية والفوقية المصرية خلال حقبتى

الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم.

٤٩ (ثانيا) تبنى برنامج لإصلاح السياسات القطاعية ظاهره التحرير

وباطنه الإنزلاق إلى مثالب النمو بلا تنمية .

٥٠ (ثالثا) تطبيق برنامج للخصخصة غابت عنه المعايير العادلة عند

التقييم وفى الإجراءات وفى تحديد القيمة.

٥١ (رابعا) تعويم الجنيه المصرى فى بداية عام ٢٠٠٣ أدى إلى

إغراقه فى ظلمات التدنى.

٥٢ (خامسا) تمويل مباح لأصحاب الخطوة الذين تناقلوا فى السداد

وتدللوا عند التسوية لدى انتشر المصطنع بعضه.

٥٣ (سادسا) أكثر من ستة عشر ألف فدان تم تخصيصها لنفر قليل من

المستثمرين بالأمر المباشر .

٥٤ (سابعا) أراضى مخصصة لحل أزمة الإسكان تذهب سعيًا منكورا

غير مشكورالى سبعة من رجال الأعمال.

٥٤ (ثامنا) الإطاحة بالمحاصيل الإستراتيجية من التركيبة المحصولية.

٥٦ (تاسعا) لفظ الصناعات الإستراتيجية من المنظومة الصناعية

المصرية.

٥٧ (عاشرًا) تجريف تنموى للإقتصاد العيى إحيازا للإقتصاد المالى

النقدى المضارب.

٥٩ (القسم الخامس) تسهيل رأس المال الاجتماعى المصرى (السبب):

٥٩ (أولا) تدمير الأسرة عناصر وأوصالاً.

٥٩ (ثانيا) تفكيك منظومة القيم والمعايير والمعانى عمدا مع سبق

الإصرار والترصد.

٦١ (ثالثا) إبلاء النسيج الثقافى والاجتماعى :

٦٨ (القسم السادس) هشاشة رأس المال الذهنى (الأثر):

٦٨ (أولا) التدين بالتمنى والتحلّى دون أن يقر شيئا فى القلب

أو يصدّقهُ العمل .

- ٦٨ (ثانيا) التعامل بالحيلة والتحايل دون نفس لوامة.
- ٦٩ (ثالثا) طفو وسيادة الغث وإبطواء وإنحسار وإغراق الثمين.
- ٧٠ (رابعا) تعطيش الأرض والبشر والزرع والضرع .
- ٧١ (خامسا) تجويع البشر والضرع .
- ٧٣ (سادسا) إشاعة الأوهام بالأرقام سترا لفظاظة وفضاعة رباعيات
الجهل والمرض والفاقة والبطالة.
- الخلاصة :

٧٤ رأس المال الذهني المصري فى محنة ، فما الحل ؟

٧٧ القضية الثالثة: "المدخل الثقافى فى مواجهة آثار العولمة ، وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية"

مقدمه

أولا : ماهية الثقافة

- ٨٥ ثانيا : ثقافة العولمة وانعكاساتها على الواقع الاجتماعى : "الأسرة نموذجا"
- ٩٢ ثالثا : تنمية الطابع القومى للشخصية المصرية.
- ١٠٠ رابعا : تصور إستراتيجى مقترح للتخطيط الثقافى كمدخل رئيسى فى سلبيات ثقافة العولمة ، وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية .

١٠٧ القضية الرابعة: "المشاركة الشعبية والشراكة الدولية والتغيير للتنمية فى إطار العولمة"

أولا: العولمة والتغيير

- ١١٠ ١ - فلسفة التنمية الشاملة والتغيير
- ١١٠ ٢ - أيدلوجية العولمة الاجتماعية والتغيير.
- ١١٣ ثانيا: الشراكة الدولية والمشاركة الشعبية والتغيير الاجتماعى
- ١١٥ فى إطار العولمة : المفاهيم - التعريفات - الآليات.
- ١١٦ ١ - الشراكة كأداة للتغيير فى العلاقات الاقتصادية الدولية فى إطار العولمة.
- ١١٩ ٢ - صور المشاركة الشعبية الدوافع والفوائد .
- ١٢١ ٣ - نظم المشاركة الشعبية فى ج.م.ع وآلياتها
- ١٢٢ ثالثا: آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير فى عصر العولمة:

١٢٣ -١ تعريف المجتمع المدني.

١٢٤ -٢ العولمة وإتساع النطاق الجغرافى لأنشطة المجتمع المدني وتعدد آلياته لإحداث التغيير فى مجال التنمية الاجتماعية .

١٢٤ أ - المجتمع المدني العالمى.

١٢٥ ب- المجتمع المدني عبر القومى .

١٢٦ ج- المجتمع المدني العالمى المنهجية والقضايا التى يتناولها.

رابعاً: تعريفات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير فى إطار العولمة وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

١٢٩ -١ منهجية اتخاذ القرارات ووضع السياسات.

١٣٠ -٢ الأهداف غير المعلنة للشراكة الدولية.

١٣١ -٣ عنصر التمويل.

١٣٢ -٤ ثورة ٢٥ يناير وتعريفات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير

١٣٥ -٥ بنود جديدة لإطار تعريفات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية اضافتها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لإحداث التغيير فى ظل العولمة .

١٣٦ -٦ تعريفات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير فى إطار العولمة.

خامساً: تعاظم دور الشراكة وتراجع دور الدولة لإحداث التغير فى إطار العولمة.

سادساً : مقترحات حول تطوير آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير الذى يرتضيه المجتمع القومى للتنمية فى إطار العولمة.

١٤٧	الفصل الثاني : الجانب التطبيقي للدراسة
١٤٨	<u>القضية الخامسة : "التغير الاجتماعي وقطاع التعليم"</u>
١٤٩	مقدمة
١٥٠	المحور الأول : أثر تغير عدد السكان على تغير الطلب على خدمة التعليم .
١٥٦	المحور الثاني : أثر تغير القيم ... مفهوما وترتيباً ... على التغير من خدمة تعليمية تعظم الجدوى الاجتماعية إلى سوق لتقديم خدمة يحكمها المكسب والخسارة .
١٦٠	المحور الثالث : تغير مسئولية تقديم الخدمة التعليمية من الدولة بالدرجة الأولى إلى شراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وظهور لغات متعددة أثرت على نسيج المجتمع :
	- دور المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية في قطاع التعليم.
	- اللامركزية في إدارة العملية التعليمية ودور مجالس الأمناء .
	- الحوكمة والمشاركة المجتمعية .
١٦٨	المحور الرابع: التغير وقطاع التعليم وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع كأحد عناصر الحوكمة .
١٧١	المحور الخامس : الإفتتاح على العالم واقتصاد المعرفة وأشكال جديدة للخدمة التعليمية.
١٧٩	<u>القضية السادسة: " التغير الاجتماعي وقطاع الصحة"</u>
١٨٠	مقدمة
١٨١	أولاً : العولمة والحق في الصحة
١٨٣	ثانياً :تغير النظم الصحية في ظل التغيرات الاجتماعية.
١٨٧	ثالثاً: حول النظام الصحي الحالي
١٩٠	رابعاً : الهيئات التي لديها سلطة سن القوانين ورسم السياسة الصحية
١٩٥	خامساً :حول الإتفاق الصحي
٢٠١	سادساً :سوء التغذية

٢٠٦	سابعا: أ.١٠ توصيات
٢٠٩	<u>القضية السابعة: الحوكمة : "الإدارة المجتمعية والحكم الرشيد"</u>
٢١١	أولاً : مفهوم الحوكمة وتطور نشأته .
٢١٢	ثانياً : شروط وخصائص الحوكمة .
٢١٣	ثالثاً : منظومة الحوكمة:
٢١٤	- مدخلات منظومة الحكومة:
٢١٦	- عمليات منظومة الحوكمة : القيادة الرؤية الإستراتيجية
٢١٧	- الأطراف المعنية بالحوكمة (الدولة والمجتمع المدني
	- القطاع الخاص - الشباب) .
٢٢٣	- مخرجات منظومة الحوكمة (التنمية الاقتصادية
	- التنمية الإجتماعية - التنمية البشرية .
٢٢٥	- قيم ومبادئ وأخلاقيات منظومة الحوكمة :
	النزاهة - الكفاءة - العدالة - المساواة
	المشاركة - الشفافية - المساءلة .
٢٢٧	رابعاً : الفساد والإستراتيجيات المضادة له
٢٢٧	- تعريف الفساد - تأثيرات الفساد
٢٢٨	- تأثيرات الفساد
٢٢٩	- بعض صور الفساد فى قطاعى التعليم والصحة
٢٣٢	- إستراتيجية مواجهة الفساد
٢٣٤	- الخاتمة
٢٣٥	- إستخلاص وتعليق
٢٣٩	- المراجع

فهرس قضايا التخطيط والتنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الإقليمي للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢		
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسليبات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبي فى مصر (١٩٧٠/٧١ - ١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣

٢٣	دور القطاع الخاص في التنمية	نوفمبر ١٩٨٣
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية في مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكي	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجاري والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعي في إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار في ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية في تنمية الأساليب الفنية للإنتاج في مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعي في مواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومي	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	Sep, 1986
٣٦	الملاحم الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان في مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادي للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمي لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وأثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكي في مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء في مصر بين الترشيح والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨

٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو ١٩٩٠
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١

٦٢	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع وإمكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو ١٩٩٣

٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الاقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	اثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦

١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر : واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراف التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملاحم الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	أفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن ٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨

ديسمبر ١٩٩٨	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	١٢٢
ديسمبر ١٩٩٨	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	١٢٣
ديسمبر ١٩٩٨	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	١٢٤
فبراير ١٩٩٩	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	١٢٥
سبتمبر ١٩٩٩	الأفاق والإمكانات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	١٢٦
سبتمبر ١٩٩٩	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	١٢٧
سبتمبر ١٩٩٩	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	١٢٨
يناير ٢٠٠٠	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	١٢٩
يناير ٢٠٠٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٨٦	١٣٠
يناير ٢٠٠٠	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	١٣١
يونيو ٢٠٠٠	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " نوشكى "	١٣٢
يونيو ٢٠٠٠	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	١٣٣
يونيو ٢٠٠٠	الإعاقة والتنمية فى مصر	١٣٤
يناير ٢٠٠١	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	١٣٥
يناير ٢٠٠١	الجمعيات الأهلية وأليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	١٣٦
يناير ٢٠٠١	أفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	١٣٧
يناير ٢٠٠١	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	١٣٨
يناير ٢٠٠١	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الري الزراعى مرحلة أولى	١٣٩
يناير ٢٠٠١	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	١٤٠
يناير ٢٠٠١	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	١٤١
يناير ٢٠٠١	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	١٤٢
ديسمبر ٢٠٠١	سبل تنمية الصادرات من الخضر	١٤٣
ديسمبر ٢٠٠١	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	١٤٤
فبراير ٢٠٠٢	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	١٤٥

١٤٦	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاضم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الاشكال التنظيمية وصيغ وآليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المربة وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضار والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣

١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحية في محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو ٢٠٠٤
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات قطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف - التعليم ما قبل الجامعى - التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير ٢٠٠٥
١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق	يناير ٢٠٠٥

	المصرية) الجزء الثاني: الإطار التطبيقي " سوق الخدمات التعليمية - سوق الخدمات السياحية - سوق البرمجيات"	
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقي " يوق الأدوية - سوق السلع الغذائية والزراعية - سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير ٢٠٠٥
١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية في مصر	أغسطس ٢٠٠٥
١٨٧	تقدير الطلب على العمالة - قوة العمل - البطالة في ظل سيناريوهات بديلة	يونية ٢٠٠٦
١٨٨	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية ٢٠٠٦
١٨٩	المعاشات والتأمينات في جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه ٢٠٠٦
١٩٠	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه ٢٠٠٦
١٩١	مشروع تنمية جنوب الوادي " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية ٢٠٠٦
١٩٢	لللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية في مصر (التوزيع الاقليمي للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية ٢٠٠٦
١٩٣	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومي" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية ٢٠٠٦
١٩٤	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية ٢٠٠٦
١٩٥	السوق المصرية للغزل	يونية ٢٠٠٦
١٩٦	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٧	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل في البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٨	تقييم موقف مصر في بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٩	التضخم في مصر بحث في أسباب التضخم ، وتقييم مؤشراتته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٠	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠١	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس ٢٠٠٧

٢٠٢	سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٣	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع في السوق المصري (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتركيز على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٦	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية	فبراير ٢٠٠٨
٢٠٧	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان في مصر	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٨	الإسقاطات القومية للسكان في مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٣١)	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٩	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة في مصر	سبتمبر ٢٠٠٨
٢١٠	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١١	التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١٢	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١٣	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير ٢٠٠٩
٢١٤	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٥	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب في مصر (١٩٨٨ - ٢٠٠٥)	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٦	آليات تحقيق اللامركزية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكاني في مصر	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٧	نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر ٢٠٠٩
٢١٨	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر	فبراير ٢٠١٠
٢١٩	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وأثارها على التنمية	فبراير ٢٠١٠
٢٢٠	بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس ٢٠١٠

٢٢١	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر ٢٠١٢ - ٢٠٣٢	يوليه ٢٠١٠
٢٢٢	المواومة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	يوليه ٢٠١٠
٢٢٣	المشروعات القومية للتنمية للزراعية فى الأراضى الصحراوية	يوليه ٢٠١٠
٢٢٤	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر	سبتمبر ٢٠١٠
٢٢٥	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخى العالمى	أكتوبر ٢٠١٠
٢٢٦	آفاق النمو الاقتصادى فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير ٢٠١١
٢٢٧	نحو مزيج أمثل للطاقة فى مصر	يناير ٢٠١١
٢٢٨	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات فى مصر	أغسطس ٢٠١١
٢٢٩	المدن الجديدة فى إعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر	أغسطس ٢٠١١
٢٣٠	تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١	أكتوبر ٢٠١١
٢٣١	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادى السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه ٢٠١٢
٢٣٢	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادى ومن تجارب الدول فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه ٢٠١٢
٢٣٣	تطوير جودة البيانات فى مصر	مارس ٢٠١٢
٢٣٤	ملاحم التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه ٢٠١٢